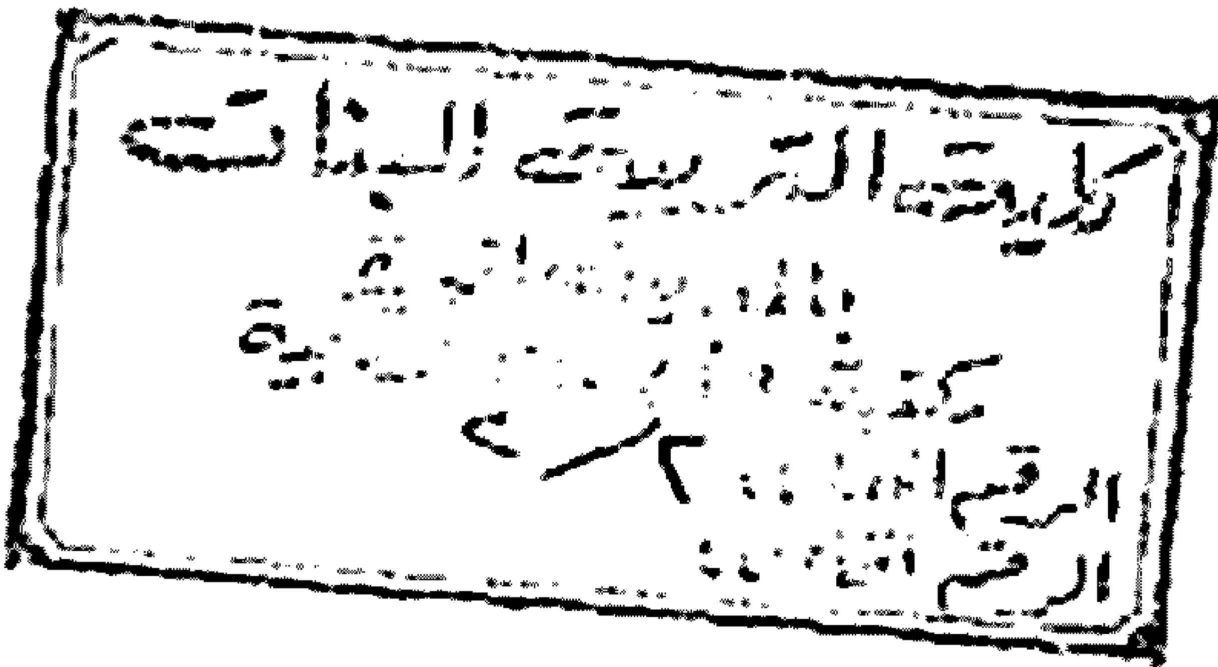
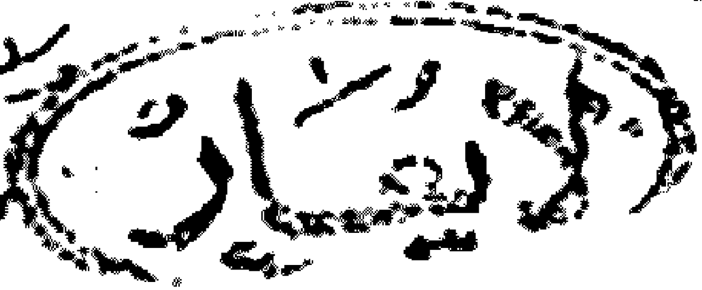
المملكة العربية السعودية
وزارة التربية والتعليم
وكالة كليات البنات
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة
إدارة كليات البنات
قسم اللغة العربية





جهود المرادي وآراؤه النحوية

دراسة تحليلية

رسالة مقدمة إلى قسم اللغة العربية
ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية
تخصص (النحو والصرف)

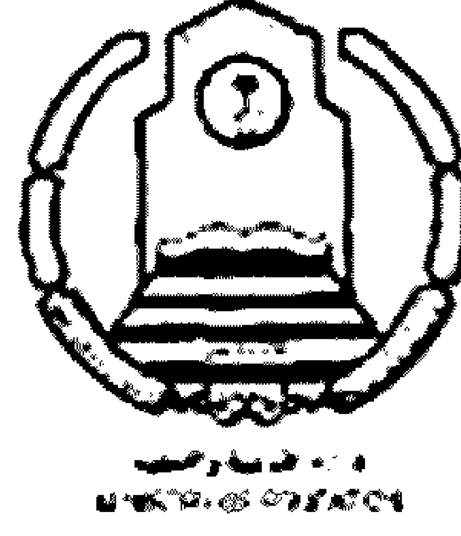
إعداد الباحثة
صفية بنت علي بن عايد المحمادي
المشرفة في وحدة الدراسات والبحوث التربوية، بإدارة الإشراف التربوي بالمدينة المنورة

إشراف الدكتورة/ نادية همام
أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية بالمدينة المنورة

لعام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التربية والتعليم
وكالة كليات البنات
ادارة كليات المدينة المنورة



الموضوع ....

اعتماد لجنة المناقشة والحكم

نوقشت رسالة الطالبة : صفية بنت علي بن عائض المحمادي بتاريخ : ١٤ / ٤ / ١٤٢٥هـ

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة :

الاسم	الوظيفة	التوقيع
د/ إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم البعيمي	أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية	[توقيع]
أ. د/ نادي بن حسين عبد الجواد	أستاذ النحو والصرف المستشار بالوكالة لكليات البنات	الجواد
د/ نادية بنت حسن بن عمر العمام	أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية	[توقيع]

وقررت اللجنة منح الطالبة درجة ..الماجستير...... بتقدير ممتاز مع التوصية بطبع الرسالة

تاريخ موافقة مجلس الكلية على المنح : ٢٨/ ٤ /١٤٢٥هـ .

وكيلة الكلية للدراسات العليا

ختم الكلية

١٤٢٥/٤/٢٧

د . بلقيس بنت محمد الطيب إدريس

يعتمد

عميدة الكلية

١٤٢٥/٤/٢٧

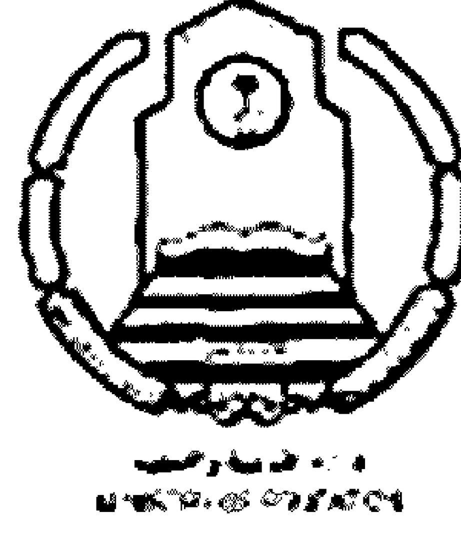
د . آمال بنت مصلح رمضان

الرقم (   ) التاريخ / / نفقة (   )

يعنون الرد باسم مدير عام الإدارة العامة لكليات البنات بالمدينة المنورة – ص . ب ٣١٩٣
طريق الأمير عبد الله (الدائري الثاني) بجوار برج المياه – هاتف ٨١٣٠٤٩٢ – ٨١٣٠٤٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التربية والتعليم
وكالة كليات البنات
ادارة كليات المدينة المنورة



الموضوع ....

اعتماد لجنة المناقشة والحكم

نوقشت رسالة الطالبة : صفية بنت علي بن عائد المحمادي بتاريخ : ١٤/٤/١٤٢٥هـ

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة :

الاسم	الوظيفة	التوقيع
د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم البعيمي	أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية	(توقيع)
أ. د. نادي بن حسين عبد الجواد	أستاذ النحو والصرف المستشار بالوكالة لكليات البنات	(توقيع)
د. نادية بنت حسن بن عمر الصمام	أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية	(توقيع)

وقررت اللجنة منح الطالبة درجة ..الماجستير...... بتقدير ممتاز مع التوصية بطبع الرسالة

تاريخ موافقة مجلس الكلية على المنح : ٢٨/٤/١٤٢٥هـ .

وكيلة الكلية للدراسات العليا

ختم الكلية

د . بلقيس بنت محمد الطيب إدريس

يعتمد

عميدة الكلية

٢٧/٤/١٤٢٥

د . آمال بنت مصلح رمضان

الرقم ( ) التاريخ / / نفقة ( )

يعنون الرد باسم مدير عام الإدارة العامة لكليات البنات بالمدينة المنورة – ص . ب ٣١٩٣
طريق الأمير عبد الله (الدائري الثاني) بجوار برج المياه – هاتف ٨١٣٠٤٩٢ – ٨١٣٠٤٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾

[الإسراء ٨٥]

" اللهُمَّ فَرِّغْنِي لِمَا خَلَقْتَنِي لَهُ، وَلا تُشْغِلْنِي بِمَا تَكَفَّلْتَ لِي بِهِ، وَلا تَحْرِمْنِي وَأَنَا أَسْأَلُكَ، وَلا تُعَذِّبْنِي وَأَنَا أَسْتَغْفِرُكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ "(١).

فَيَا رَبِّ هَلْ لِيْ مِنْكَ حِلْمًا فَإِنَّنِي
أَرَى الحِلْمَ لَمْ يَنْدَمْ عَلَيْهِ حَلِيْمُ
وَيَا رَبِّ هَبْ لِيْ مِنْكَ عَزْمًا عَلَى التُّقَى
أُقِيْمُ بِهِ فِيْ النَّاسِ حَيْثُ أُقِيْمُ
أَلا إِنَّ تَقْوَى اللهِ أَكْرَمُ نِسْبَةً
يُسَامِي بِهَا عِنْدَ الفَخَارِ كَرِيْمُ
إِذَا أَنْتَ نَافَسْتَ الرِّجَالَ عَلَى التُّقَى
خَرَجْتَ مِنْ الدُّنْيَا وَأَنْتَ سَلِيْمُ

شِعْرُ/ الإمَام عبد الله بن المبارك
رحمه الله

(١) من أدعية القاضي الإمام منذر بن سعيد البَلُّوطِي. المُتوفَّى سنة ٣٥٥هـ.

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله رَبِّ العالَمِيْنَ، تَفَرَّدَ بِالْكَمَالِ، وَتَنَزَّهَ نَفْسَهُ عَنِ الْخَطَلِ وَالنِّسْيَانِ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى سَيِّدِ وَلَدِ عَدْنَانَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِيْنَ لَهُم بِإِحْسَانٍ، **أَمَّا بَعْدُ:**

فَلَقَدِ ازْدَهَرَتِ الدِّرَاسَاتُ النَّحْوِيَّةُ فِي القرنَيْنِ السَّابعِ والثَّامنِ مِنَ الْهِجْرَةِ فِي مِصْرَ وَالشَّامِ، وَأَثْمَرَتْ ثِمَارًا يَانِعَةً عَلَى أَيْدِي نُحَاةٍ نَابِهِيْنَ لَمَعُوا فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ، وَأَشْرَقُوا فِي تَارِيْخِهَا.

وَيَبْرُزُ مِنْ بَيْنِ هَؤُلاءِ الأَعْلامِ الإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ ابنُ أُمِّ قَاسِمٍ الْمُرَادِيُّ.

وَالْمُرَادِيُّ لَيسَ غَرِيبًا عَنِ الدَّارِسِيْنَ، وَلا اسْمًا مَغْمُورًا تناسته الأَيامُ، وَإِنْ لَمْ يلقَ حظَّه مِنَ البحثِ وَالدِّرَاسةِ، فهو أحدُ أعْلامِ العَرَبِيَّةِ فِي القَرْنِ الثَّامِنِ الهجْرِيِّ، تَلَقَّى العلمَ عَلَى كِبَارِ شيوخِ عَصْرِهِ، وَأَحَاطَ بعدَّةِ فُنُونٍ، مُستعينًا بهمَّته العَالِيَةِ، وَحافظته القويَّة، حتَّى أصبحَ إمامًا مِنْ أئمَّةِ النَّحْوِ بحثًا وتَوْجِيْهًا واطِّلاعًا، فَنَالَ شُهْرَةً وَاسِعَةً، وَأَثَّرَ فِي الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ تَأْثِيرًا كبيرًا، وَمُؤَلَّفَاتُهُ تُؤَكِّدُ ذَلِكَ.

وَالبَحْثُ يُعْنَى بِدِرَاسَةِ **جُهُوْدِ الْمُرادِيِّ وَآرَائِهِ النَّحْوِيَّةِ**، بَاذِلَةً مَا اسْتَطَعْتُ مِنْ جُهْدٍ وَمُتَابَعَةٍ لإِعْطَاءِ الرَّجُلِ حَقَّهُ مِنَ الدِّرَاسَةِ وَالبَحْثِ، مَعَ تَسْلِيْطِ الضَّوْءِ عَلَى عَصْرِهِ وحَيَاتِهِ، وَقِيْمَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ مِنَ النَّاحِيَةِ العِلْمِيَّةِ، وَالأَثَرِ الَّذي تَرَكَتْهُ آرَاؤُهُ فِي كُتُبِ النُّحَاةِ الْمُعَاصِرِيْنَ لَهُ، وَالْخَالِفِينَ مِنْ بَعْدِهِ، كَاشِفَةً عَنِ المَنْهَجِ الَّذي اتَّبَعَهُ، وَمُبَيِّنَةً مَذْهَبَهُ النَّحْوِيَّ.

وَقَدْ دَفَعَنِي إِلَى اخْتِيَارِ هَذَا الْمَوْضُوْعِ عِدَّةُ أَسْبَابٍ مِنْهَا:

أَوَّلاً: أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ تَنصَرِفْ إِليهِ عِنَايَةُ البَاحِثِيْنَ وَالدَّارِسِيْنَ المعَاصِرِيْنَ، رَغْمَ مَنْزِلَتِهِ الرَّفِيعَةِ، وَجُهُودِهِ العَظِيْمَةِ، فَلَمْ يُنْصَفْ وَلَمْ يَنَلْ حَظَّهُ مِنَ الدِّرَاسةِ إِذَا مَا قُوْرِنَ بِمُعَاصِرِيهِ كَشَيْخِهِ أَبِي حَيَّانَ، وَقِرْنِهِ ابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيِّ – رحمهما الله – فَقَدْ نَالا حُظْوَةً فِي

الدِّرَاسَاتِ بِكَثْرَةِ مَا كُتِبَ عَنْهُمَا مِنْ مُؤَلَّفَاتٍ. وَهَذَا فِي حُدُوْدِ مَا بَحَثْتُ عَنْهُ، وَوَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ دِرَاسَاتٍ بَعْدَ جُهْدٍ وَاسْتِقْصَاءٍ بَذَلْتُ أَقْصَى مَا أَسْتَطِيْعُ[١].

ثانيًا: تَمَيُّزُ الْمُرَادِيِّ بِشَخْصِيَّةٍ نَاقِدَةٍ مُسْتَوْعِبَةٍ جَدِيْرَةٍ بِدِرَاسَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ مُفَصَّلَةٍ.

ثالثًا: نَقْلُ الْمُرَادِيِّ عَنْ مَصَادِرَ تُرَاثِيَّةٍ عَظِيْمَةٍ، مِمَّا يُضْفِي عَلَى مُؤَلَّفَاتِه مَسْحَةً مِنَ الجلالِ لا تحصلُ لِكَثِيرٍ مِنَ المُؤَلَّفَاتِ.

رابعًا: أَنَّ مُصَنَّفَاتِه تُصَوِّرُ لَنَا صُوْرَةً عَنِ الْمُسْتَوَى الفِكْرِيِّ لِلعَصْرِ الَّذِي عَاشَ فِيهِ.

خامسًا: تَمَيُّزُ مُؤَلَّفَاتِه بِسَلَاسَةِ العِبَارَةِ، وَحُسْنِ العَرْضِ، وَالْوُقُوْفِ عِنْدَ كُلِّ مسألةٍ – غَالِبًا – بِالْمُنَاقَشَةِ وَالإِضَافَةِ وَالتَّوجِيْهِ، وَتَقْرِيْبِ الشَّارِدِ وَرَدِّهِ.

سادسًا: الْمُحْتَوَى الْمَوْسُوْعِيُّ لِشَرْحِ الْمُرَادِيِّ عَلَى التَّسهِيلِ النَّابِعُ مِنْ سَعَةِ ثقافتِهِ، وتصرُّفِهِ فِي غيرِ فَنٍّ.

سَابِعًا: المكانةُ العلميَّةُ والأهميَّةُ البالغةُ التِي حَظِيَ بِهَا شَرْحُ الْمُرَادِيِّ عَلَى الألفيَّةِ، فهو– فِيما يترجَّحُ لَدَيَّ – مِنْ أعمقِ شُرُوْحِهَا، وَمِنْ أَوْفَاهَا جَمْعًا لِلتُّرَاثِ النَّحْوِيِّ.

ثَامِنًا: اهتمامُ الْمُرَادِيِّ بآراءِ ابنِ مالكٍ، فَهُوَ تَارَةً يُؤَيِّدُهُ، وتارةً يُعارِضُهُ، وَتَارَةً يسكتُ عنه.

تَاسِعًا: نَصُّ المراديِّ عَلَى الأساليبِ غيرِ الجائزةِ في كلامِ العربِ، مع التَّعليلِ والتَّوجيه.

كُلُّ ذَلِك دَفَعَنِي لاصْطِفَاءِ هَذَا الْمَوْضُوعِ لِلبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ.

وَقَدِ اقْتَضَتْ طَبِيْعَةُ البَحْثِ أَنْ يَكُوْنَ فِي ثَلاثَةِ أَبْوَابٍ تَسْبِقُهُنَّ مُقَدِّمَةٌ، وَتَقْفُوْهُنَّ خَاتِمَةٌ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

الْمُقَدِّمَةُ وَتَشْمُلُ أَهَمِّيَّةَ الموضُوعِ، وَأَسْبَابَ اخْتِيَارِي لَهُ، وَخُطَّةَ الْبَحْثِ، وَمَنْهَجِي فِيه، وَشُكْرًا وَتَقْدِيْرًا.

---

(١) مِنَ الدِّراساتِ الجامعيَّةِ الَّتِي تَنَاوَلتِ المراديَّ نَحْوِيًّا دِرَاسةٌ بعنوانِ (المراديّ وكتابه توضيح مقاصد الألفية) للدكتور علي عبُّود السَّاهي. حصل بها على درجة الدّكتوراه من جامعة القاهرة، ونشرها ببغداد سنة ١٤٠٤هـ، كما أنَّ هناك مَقالاً للدكتور عبد الكريم الأسعد بعنوان (الْمُراديّ لغويٌّ ظلمه النَّحْوِيونَ) نشره بمجلة الحرس الوطني العدد ١٢٤، سنة ١٤١٣هـ.

البَابُ الأَوَّلُ: الْمُرَادِيُّ عَصْرُهُ وَحَيَاتُهُ وَأَثَــرُه فِي الخالفِينَ مِنْ بَعْدِه، ويَضُــمُّ ثَلاثَةَ فُصُوْلٍ:

الفَصْلُ الأَوَّلُ: الْمُرادِيُّ فِي ضَوْءِ عَصْرِهِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: الحَــيَــاةُ السِّيَاسِيَّـــةُ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الحَــيَــاةُ الاجْتِمَاعِيَّـــةُ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: الحَــيَــاةُ الفِكْــرِيَّـــةُ

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: تَطَــوُّرُ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ فِي عَصْرِ الْمُرَادِيِّ

الفَصْلُ الثَّانِي: حَيَــاةُ الْمُــرَادِيِّ، وفِيهِ خمسةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: اسْمُهُ وكنيته ولقبه، أَصْلُهُ ونسبُهُ، مَوْلِدُهُ ونشأته، ووفاته.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: شُيُوْخُــــهُ وتَلامِيــذُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: ثَقَافَتُهُ وَمَكَانَتُهُ العِلْمِيَّـــةُ

الْمَبْحَثُ الرَّابِــعُ: آثَـــــارُهُ العِلْمِيَّـــةُ

الْمَبْحَثُ الخامسُ: أَخْلاقُـــــهُ وثَنَـــــاءُ العُلَمَاءِ عَلَيْـــــه

الفصلُ الثَّالثُ: أَثَــرُ الْمُــرَادِيِّ فِي الْخَــالِفِينَ مِنْ بَعْــدِهِ.

البابُ الثَّانِي: جُهُــوْدُ الْمُــرَادِيِّ فِي الْدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، وَاحتَوَى عَلَى ثَلاثَــةِ فُصُوْلٍ:

الفَصْلُ الأَوَّلُ: شَــرْحُهُ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكِ الْمَوْسُــوم بــ"توضيحِ الْمقاصِد"، وَفِيــه ثلاثةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: مَنْهَجُ الْمُــرَادِيِّ فِي هَــذا الشَّرحِ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قِيمَةُ شَرْحِ الْمُــرَادِيِّ العِلْمِيَّةُ، ومصادرُهُ، وشواهدُهُ.

الْمَبْحَثُ الثَّالثُ: اعْتِرَاضَاتُ الْمُــرَادِيِّ عَلَى صَاحِبِ الأَلْفِيَّةِ.

الفَصْلُ الثَّانِي: شَرْحُــهُ عَلَى التَّسْهِيلِ، وانتَظَمَ فِي ثَلاثةِ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: مَنْهَجُ الْمُــرَادِيِّ فِي هَذا الشَّرحِ، وَأُسْلُوبُــهُ.

المَبْحَثُ الثَّاني: قِيمَةُ شَرْحِ المُـرَادِيِّ العِلْمِيَّةُ، وَمَصَادِرُهُ، وَشَوَاهِدُهُ.

المَبْحَثُ الثَّالثُ: مَوْقِفُ المُـرَادِيِّ مِن ابنِ مَالكٍ في التَّسهيلِ، وفيه ثلاثةُ مَطَالبَ:

المَطْلَبُ الأوَّلُ: المسَائلُ التي استدركها المُـرَادِيُّ عَلَى ابنِ مالكٍ.

المَطْلَبُ الثَّاني: المسَائلُ التي خَالفَ فِيها المُـرَادِيُّ ابنَ مالكٍ.

المَطْلَبُ الثَّالثُ: المسَائلُ الَّتي وافقَ فِيها المُـرَادِيُّ ابنَ مالكٍ.

الفصلُ الثَّالثُ: الجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوْفِ المَعَانِي، وفيهِ ثَلاثَةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأوَّلُ: مَنْهَجُ المُـرَادِيِّ فِي هَذَا الكِتَابِ، وَأُسْلُوبُـهُ.

المَبْحَثُ الثَّاني: قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّةُ ، وشواهدُهُ، وَتَاريخُ تَأْلِيْفِه.

المَبْحَثُ الثَّالثُ: أَثَرُ الكِتَابِ فِي كُتُبِ حُرُوْفِ المَعَانِي الَّتِي جَاءَتْ بَعْدَهُ.

البابُ الثَّالثُ: مَذْهَـبُ المُرَادِيِّ النَّحْـوِيُّ، وآراؤه، وفيه ثلاثةُ فُصُوْلٍ:

الفَصْلُ الأوَّلُ: مَوْقِـفُ المُرَادِيِّ مِنَ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي سَبَقَتْهُ، وَفِيهِ مَبْحَثَانِ:

المَبْحَثُ الأوَّلُ: المُـرَادِيُّ والبَـصْرِيُّوْنَ

المَبْحَثُ الثَّاني: المُـرَادِيُّ والـكُوْفيوْنَ

الفَصْلُ الثَّاني: مَوْقِـفُ المُرَادِيِّ مِنْ أُصُوْلِ النَّحْوِ المَعْرُوْفَـةِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأوَّلُ: مَوْقِفُـهُ مِنَ السَّمَاعِ " القُرْآنِ الكريمِ وَقِرَاءَاتِه، وَالحَدِيْثِ النَّبَـوِيِّ الشَّرِيْفِ، وَكَلامِ العَرَبِ الشِّـعْرِيِّ وَالنَّـثْرِيِّ ".

المَبْحَثُ الثَّاني: مَوْقِفُـهُ مِنَ القِيَاسِ.

المَبْحَثُ الثَّالث: مَوْقِفُـهُ مِنَ الإِجْمَاعِ.

المَبْحَثُ الرَّابعُ: مَوْقِفُـهُ مِنَ العِلَّةِ والتَّعليلِ.

الفصْلُ الثَّالثُ: آراءُ المُـرَادِيِّ النَّحْـوِيَّةُ.

وَأَمَّا الخَاتِمَةُ فَقَدْ ضَمَّنْـتُها خُـلاصَةً مُوْجَزَةً لِلبَحْثِ، وَأَهَـمَّ النَّتَـائِجِ الَّـتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا.

وَقَدْ ذَيَّلْتُ البَحْثَ بِجُمْلَةٍ مِنَ الفهارسِ الفنِّيَّةِ، يَلِيْهَا ثَبَتٌ بِأَهَمِّ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي رَجَعْتُ إِلَيْهَا فِي هَذا العَمَلِ، وَرَاعَيْتُ فِيهَا الـتَّرْتِيْبَ الأَلِف بَائي بِحَسْبِ الكِتَاب، ثُـمَّ خَتَمْتُ البَحْثَ بِالفَهْرَسِ التَّفْصِيْلِيِّ لِمَوْضُوْعَاته.

وَقد اعْتَمَدْتُ فِي دِرَاسَتِي هَذهِ عَلَى **الْمَنْهَجِ التَّارِيْخِيِّ، وَالْمَنْهَجِ الْوَصْفِي التَّحْلِيْلِيِّ**؛ لِضَمَانِ تَحْقِيْقِ أَهْدَافِ هَذه الدِّرَاسَة، وَإِبْرَازِها بِالشَّكْلِ الْمُفِيد، مُتَّبِعَةً فِي ذلكَ مَا يَلِي:

أَوَّلاً: جَمَعْتُ الْمَادَّةَ العِلْمِيَّةَ مِنْ مَظَانِّهَا الأَصِيْلَة، وَرَتَّبْتُها تَرْتِيبًا تَارِيْخِيًّا، مَعَ التَّـدَرُّجِ فِي دِرَاسَةِ الشَّخْصِيةِ.

ثَانِيًا: حَرَصْتُ – مَا اسْتَطَعْتُ – فِي دِرَاسَتِي **لِشَرْحِـه عَلَى الأَلفِيَّة، والتَّسْـهِيْلِ، وَالْجَنَى الدَّانِي** عَلَى اسْتِيْفَاءِ الأُسُسِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تَقُوْمَ عَلَيْهَا الدِّرَاسَةُ الدَّقِيقَةُ الْمُسْـتَقِلَّةُ لأَيِّ أَثَرٍ مِنَ الآثَارِ العِلْمِيَّةِ،كَمَا حَرَصْتُ أَيْضًا عَلَى الرَّبْطِ بَيْنَ آرَاءِ الْمُـرَادِيِّ فِـي هـذه الكُتُب، وَإِلقَاءِ الضَّوْءِ عَلَى الإِضَافَاتِ الَّتِي أَضَافَهَا إِلَيْهَا هُنَا أَوْ هُنَاكَ.

ثَالثًا: رَسَمْتُ صُوْرَةً وَاضِحَةً لِمَنْهَجِهِ النَّحْوِيِّ، وَمَوْقِفِه مِنْ أَدلَّةِ الصِّنَاعةِ كالسَّـماعِ والقِياسِ، والإجماعِ، والعلَّة.

رابِعًا: حَاوَلْتُ تَأْصِيْلَ وَتَوْثِيْقَ كُلِّ مَسْأَلَة في هَذَا البَحْثِ مَا اسْتَطَعْتُ إلى ذَلكَ سَبِيْلاً.

خامسًا: جَمَعْتُ طَائِفَةً مِنْ آرَائِهِ فِي الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّة، وَدَرَسْتُهَا مَسْأَلَةً مَسْأَلَةً، وَبَيَّنْتُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ أَوْ عَلَّلَ به صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْه، مَعَ بَيَانِ مَا تَرَجَّحَ لَدَيَّ بِمَا يَبْدُو أَنَّهُ الصَّوَابُ، وَرَتَّبْتُهَا حَسْبَ تَرْتِيْبِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالك؛ لِشُهْرَتِهَا وَجَوْدَةِ تَرتِيبِهَا.

سَادسًا: عَزَوْتُ الآياتِ القرآنيَّةَ الكريْمةَ مَعَ ذِكْرِ رَقْمِ الآية، وَإِذَا كَانَ لَها وَجْهٌ فِـي القِرَاءَاتِ أَشَرْتُ إِلَى تَخْرِيْجِهَا مِنْ مَظَانِّهَا الْمَشْهُوْرَة، وَاسْتَعَنْتُ كَذَلِكَ بِكُتُبِ التَّفْسِـيْرِ، وَكُنْتُ أَكْتَفِي مِنَ التَّخريجِ بِذِكْرِ بَعْضِ الكُتُبِ، وَلا سِيَّمَا: المحتسبُ، والبحـرُ المحـيطُ، والنَّشْرُ فِي القراءاتِ العشرِ، والإتحافُ.

سَابِعًا: خَرَّجْتُ الأَحَادِيْثَ النَّبوِيَّةَ الشَّرِيفةَ مِنْ كُتُبِ السُّنة الْمُعْتَمَدَةِ.

ثامنًا: وَثَّقْتُ الشَّواهِدَ الشِّعْرِيَّةَ مِنْ دَوَاوِينِ أَصْحَابِهَا –إِنْ وُجِدَتْ– وَإِلاَّ فَبِـالرُّجُوْعِ إِلَى كُتُبِ اللُّغَةِ وَالأَدبِ، والشَّـواهِدِ الَّتِي أَوْرَدَتْها، وأَشَـرْتُ إِلَى بُحُوْرِها، وَنسبتُها إِلَى

قائليها، وضبطتها بالشكل، وأكملت ما نقص من الصدور والأعجاز في الحواشي.

تاسعًا: ترجمت ترجمة موجزة لأعلام النحاة واللغويين، والقراء والباحثين، وغالبًا ما تكون في أول ورود ذكر لهم في صلب البحث، وأشرت إلى مصادر تراجمهم.

عاشرًا: عنيت بشرح غريب المفردات الواردة في الأمثلة الشعرية والنثرية.

حادي عشر: وضعت النصوص التي نقلتها دون تصرف فيها بين علامتي تنصيص، أما إذا نقلت النص بالمعنى أو بتصرف – ما لم يكن يسيرًا – فإني أثبته في الصلب خاليًا من علامات التنصيص.

وبعد، فلا أحب في ختام هذا العرض أن أتحدث عن الصعوبات التي واجهتني، والجهد الذي بذلته في هذا البحث. " وإنما الحديث عن توفيق الله الذي كان أكبر من جهدي مهما بلغ، هذه حقيقة عشتها بفكري ووجداني استشعرت فيها حقًا مدى فضل الله عليّ، فله الحمد والشكر كفاء ما منّ به وتكرّم "[1].

ولن أدع مقامي هذا حتى أقدم أصدق الشكر وأخلصه إلى الدكتوره نادية همام، المشرفة على هذه الرسالة، ثم إلى الأستاذين الفاضلين: الدكتور إبراهيم البعيمي، والدكتور نادي عبد الجواد، بارك الله في أيامهما، ومتعهما بالصحة والعافية؛ لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، وإخلاصهما في النصح والتوجيه والنقد؛ لأن العلم رحم بين أهله.

وأقدم وافر شكري وتقديري إلى كلية التربية للبنات التي أتاحت لي مواصلة دراستي العليا، ممثلة في سعادة العميدة الدكتوره آمال مصلح، ووكيلة الدراسات العليا الأخت الفاضلة الدكتوره بلقيس الطيب على ما بذلته لي من تشجيع ومتابعة، وتسهيل في مواصلة البحث، فجزاها الله خير الجزاء.

أما رفيق الدرب، الذي أمدني بكريم مساعدته، وتحمل معي رفقة هذا البحث فله في نفسي عرفان كبير بالجميل الذي صنع، ودعاء إلى الله أن يهبه سعادة الدارين.

---

(١) ما بين علامتي التنصيص عبارة الشيخ علي فودة – رحمه الله – في مقدمة كتابه ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، الصحيفة، و.

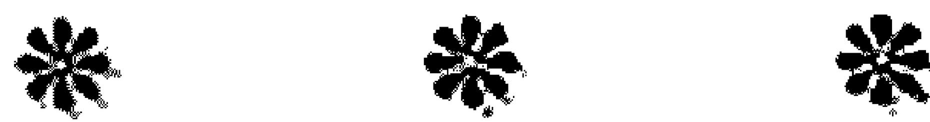
كما أتوجهُ بعظيمِ شكري وبالغِ تقديري لفضيلةِ الشَّيخِ الجليلِ علي الحكميِّ الَّـذي منحني فِي هذه الدِّراسةِ من علمِهِ وفضْلِهِ ما لا أنساه له، فجزاه اللهُ خيرَ الْجَزاء.

أمَّا الأختُ الفاضلةُ الدكتوره ميمونة أحمد الفوتاوي فَفَضْلُهَا عليَّ يعجزُ مثلي أنْ يعبرَ عنه، فيكفِي أنَّها زودتني بكثيرٍ من مصادرِ هذا البحثِ ومراجعِهِ، كما أفدتُ من سـديدِ رأيها، ودقَّةِ ملاحظتِهَا الشيءَ الكثيرَ، فلها شُكري وامتناني.

وأتقدمُ بالشُّكرِ المفعمِ بالتَّقديرِ إِلَى الأستاذِ الدكتور أحمدَ عبدِ النَّعيم، و إِلَى كلِّ مَنْ أعانَنِي عَلَى إتمامِ هذا البحثِ، ويسَّرَ لِي مصاعبَه وعقباتِهِ، سائلةً اللهَ أنْ يَهَبَهُمْ من نِعَمِهِ مثلَ ما أسدوا إِلَيَّ مِنْ أيادٍ باقية.

ودعاء إِلَى اللهِ أنْ يتجاوزَ عَنْ زَلَلِي وخطئِي، وأنْ يجعلَ عَمَلِي خالصًا لوجهِهِ الكـريمِ، إنَّه وَلِيُّ ذلكَ والقادرُ عليه، كما أرجو أنْ يَكونَ جزائي من هذا البحثِ ما رواه السُّيوطيُّ عند ترجمته لثعلب (ت ٢٩١ هـ)، قال: " قال أبو بكرِ بنُ مجاهدٍ: قال ثعلبُ: يا أبـا بَكْرٍ اشتغلَ أصحابُ القرآنِ بالقرآنِ ففازوا، وأصـحابُ الحـديثِ بالحـديثِ ففـازوا، وأصحابُ الفقهِ بالفقهِ ففازوا، واشتغلتُ أنا بزيدٍ وعمرو، فليتَ شِعْري ماذا يكونُ مِـنْ حالي؟ فانصرفتُ مِن عندهِ فرأيْتُ النَّبيَّ ﷺ تلكَ الليلة، فقال لِي أقْرِئ أبَا العبـاسَ مِنـي السَّلامَ، وقُـلْ لَهُ: أنْتَ صاحـبُ العلمِ المسْتطيلِ " (١).

وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّـدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصحبِهِ أجمعينَ.



(١) بغية الوعاة فِي طبقات اللغويين والنُّحاة، للسُّيوطيِّ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢ (بيروت: دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) ١/ ٣٩٧.

البَابُ الأوَّلُ

المُرَادِيُّ عَصْرُهُ وَحَيَاتُهُ وَأَثَرُهُ فِي الخَالِفِينَ مِنْ بَعْدِهِ

وَفِيهِ ثَلاثَةُ فُصُولٍ:

الفَصْلُ الأوَّلُ: المُرَادِيُّ فِي ضَوْءِ عَصْرِهِ

الفَصْلُ الثَّانِي: حَيَاتُهُ

الفَصْلُ الثَّالِثُ: أَثَرُهُ فِي الخَالِفِينَ مِنْ بَعْدِهِ

الفَصْلُ الأَوَّلُ

المُرَادِيُّ فِي ضَوْءِ عَصْرِهِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِث:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: الْحَيَاةُ السِّيَاسِيَّة

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْحَيَاةُ الاجتمَاعِيَّة

الْمَبْحَثُ الثَّالثُ: الْحَيَاةُ الفِكْرِيَّة

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: تَطَوُّرُ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ فِيْ عَصْرِ الْمُرَادِيِّ

توْطِـــئَة:

لا شكَّ أنَّ العالِمَ هو نتاجُ عصْرِه، وابنُ بيئتِه، وعندما ننظُرُ إلَى المراديِّ فــي هــذا الإطارِ نجدُ أنَّه نشأ في عصرِ دولةِ المماليكِ البحريةِ في الفترةِ التي كان الحكمُ محصــورًا فيها في بيتِ قلاوون (٦٧٩ - ٧٨٤ هــ).

وشهدت البلادُ في عصرِ المماليك حركةً علميةً، وفكريةً واسعةَ النِّطاقِ، وصلتْ إلى أوجها من الرُّقي والازدهار. فقد كان بحقٍّ عصر الثّقافة والفكر.

وكان لهذه الحركاتِ العلميَّة الأثر الكبير في تكوين شخصية المـــراديِّ وبناء ثقافته؛ لذا يبدو من الضَّروري تقديم صورةٍ موجزةٍ عن هذا العصرِ من النَّاحيـــةِ السِّياســـيةِ والاجتماعيَّة، والفكريَّة.

الْمَبْحَثُ الأوَّلُ

الْحَيَـــاةُ السِّـيَاسِيَّــــةُ

عاشَ المراديُّ في أواخرِ القرنِ السَّابع الهجري، وحتَّى منتصفِ القرنِ الثَّـــامنِ، فِـــي عهدِ المماليكِ الَّذينَ أقاموا دولةً لهم في مصرَ وبسطوا سيطرتَهم على الشَّامِ والحجازِ.

وقد انقسمتْ دولةُ المماليك في مصر إلَى دولتين [1]:

أ – دولة المماليك **البحريَّة** التي امتدَّ حكمها من سنة (٦٤٨هــ) إلَى سنة (٧٨٤ هــ) (١٢٥ – ١٣٨٢م)، وكان أوَّلُ سلاطينها عزّ الدِّين أيبك الـــتُّركماني، وبتوليه أُسْدِلَ الستارُ على الدَّولةِ الأيوبيَّةِ.

ب – دولة المماليك **الـــبُرْجــيّـــة**، أوالجراكسة، من سنة (٧٨٤ هــ) إلَى سنة (٩٢٣ هــ) (١٣٨٢ - ١٥١٧ م).

---

(١) تاريخ الأدب العربي، د. عمر فروخ، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٤ م) ٣ / ٦٠٢.

وهم الّذين اشتراهم الناصرُ قلاوون، وأبناؤه من بعده، وأطلَقَ عليهم اسمَ "البُرجيّة" نسبةً إلَى "أبراجِ" قلعةِ الجبل التي أقاموا فيها.

وسأكتفي بالحديث عنْ عصر دولةِ المماليك البّحرية؛ لأنّها الفترة التي عاش فِيها المراديُّ.

فَفي هذهِ الفترة تعاقبَ على السُّلطة حكامٌ كثيرون، اتَّسمَ عَصْرُهم بكثرةِ الفتنِ والاضطراباتِ والتّناحرِ على السُّلطةِ، ولَم تهدأ الأمورُ، وتنعم البلادُ بالاستقرارِ والهدوءِ إلا فِي عهد السُّلطانِ النّاصر محمد بن السلطان قلاوون (٦٩٣ -٧٤١ هـ) ففِي هذه الفترةِ هدأتِ الأمورُ، "وبلغ النّظامُ الإداري للسُّلطةِ مبلغًا عظيمًا من الدّقّةِ والتّنسيْقِ، ونُظِّمَتْ دواوينُ الحكومةِ، ومواردها، فنعمتِ الدّولةُ بالرخاءِ، والاستقرارِ والهدوءِ"[1]، كما عُرِفَ عنه حبُّه للتعمير، وإنفاقه المبالغَ الطّائلةَ على المشروعاتِ الحيوية كالمدارسِ، والمساجدِ، والمستشفياتِ، والملاجئ، وغيرِها من الأمورِ التي رأى الشّعبَ بحاجة إليها، مما جعلَ الشّعب يلتفُّ حولَه، ويؤيده سلطانًا على مصرَ، وأصدق ما يدل على ذلك توليه السُّلطة ثلاث مرات، وقد أفلت من القتل والخلع، أكثر من مرة، إلى أنْ استطاعَ فِي المرةِ الثالثةِ أنْ يُثَبِّتَ أقدامَه ويمكُثَ فِي الحكمِ فِي الفترةِ من (٧٠٩ هـ إلَى ٧٤١ هـ)، وما كانَ ذلك إلا بمشيئةِ اللهِ ثُمَّ بتأييدِ الشّعبِ له.

ويُعدُّ عصر قلاوون من أزهى عصور الحكم المملوكي، فعلى الرّغم من دسائس القصر وفتنه وتهديدات الغُزاة، وتصارع الأمراء على السُّلطة والجاه، استطاع أنْ يُخمِدَ نارَ الفتنة، ويقومَ بجلائل الأعمال وحسبه من ذلك تمكنه من طرد الصّليبيين، والوقوف بوجه ثلاث غزواتٍ مغولية.

وسجَّلَ له التّاريخُ جُهودًا فِي الميدان الأُوروبِي، ومع مغول القبجاق، كما سجَّلَ له نشاطًا ملموسًا فِي القارة الإفريقية، كان من نتيجته المزيد من نفوذ القاهرة فِي هذه الأصقاع.

---

(١) دولة بني قلاوون في مصر، سعيد عاشور، ومحمد سرور (القاهرة: مطبعة الاعتماد مصر ١٣٦٦هـ، ص ٦٣.

إضافة كبيرة حققها هذا السُّلطان في سلسلة العمل الإسلامي الَّذي قاده المماليك ضدَّ أعداء الجبهة الإسلامية.

ومِمَّا يزيد من قيمة الدَّور الَّذي قام به قلاوون في حركة المُقاومة الإسلامية أنَّه توفي وهو في الطَّريق لاقْتلاع آخر جذور الوجود الصَّليبي [1]. وبعد وفاته سنة ٧٤١هـ دخلتْ دولةُ المماليك البحرية في طورٍ جديدٍ من نُظُمِ الحكم، فقد عادَ التَّنافسُ والتَّناحرُ بين الأمراءِ على السُّلْطةِ، وضَعُفَتْ سُلْطَةُ مَنْ حَكَمَ البلادَ من أولادِ قلاوون، وصار السُّلطانُ ألعوبةً في أيديهم، يعزلونه أو يبقونه وفق مشيئتهم، فكثر من اعتلى عرش البلاد، وانتهى هذا الصِّراع بالقضاء على عرش سلاطين المماليك [2].

في ظلال هذه الأحداث السِّياسية من القرن الثَّامن الهجري عاش المراديُّ أزهى فترات عمره أيام حكم الناصر محمَّد بن قلاوون وما بعده، وشَهِدَ بعض فترات الصِّراع على الحكم. **ولَمْ تُشِرْ كُتُبُ التَّراجم أو التَّاريخ التي أمكنني الوقف عليها إلي شيءٍ عن مواقفه السِّياسيَّة خلال فترة بني قلاوون.**



(١) الجبهة الإسلامية في عصر الحروب الصليبية، حامد غنيم أبو سعيد، ط ٢ (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر ١٤٠٤ هـ ــ ١٩٨٤م) ٣ / ٢١٦ – ٢١٥ .

(٢) دراسات في تاريخ المماليك البحرية، علي إبراهيم حسن، ط ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية١٩٤٨م)، ص ١٠٦؛ ومصر في عهد دولة المماليك البحرية، سعيد عبد الفتاح عاشور (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩١٩م)، ص ١١٣ .

الْمَبْحَثُ الثَّانِي
الْــحَيَــاةُ الاجْــتِمَاعِــيْــةُ

عاشَ المماليكُ فِي عُزلةٍ عن أفرادِ المجتمع، يترفَّعونَ عن التّزاوج منهم، أو الامتــزاج بهم، إلا فِيما تقتضيه دواعي الحكم، فأوجدتْ هذه العُزْلةُ التي سلكها المماليــك فجــوةً واسعةً بين الحكامِ والمحكومين فِي مصر، مما ترك أثرًا واضحًا فِي المجتمع المصري، فظــلَّ أفراد الشّعبِ لا يعنيهم شيءٌ من أمر الأحداث الكبرى التي تحدث فِي مجتمعهم، مما يتعلق بالمماليك، من النّـــزاع على السُّلطة، عند سقوط سلطانهم، وقيام غيره.

كما أنَّ المماليكَ تنكروا للمجتمع المصري، وأنزلوا بهم كثيرًا من ألـــوان الظُّلـــم، وأثقلوهم بالضّرائب الباهظة التي كانت تُفرض عليهم فِي أيِّ وقت.

ولم يحظَ بعطفهم إلاَّ طبقة الأغنياء والوجهاء؛ لأنَّ الحكامَ أحسُّوا أنَّ التُّجارَ وحدهم المصْدر الأساسي الَّذي يمدّ الدَّوْلةَ بالمال فِي ساعاتِ الشِّدةِ والحرج.

كذا احترم المماليكُ أربابَ الوظائف الدِّيوانية، والفقهاء، والكُتّـــاب، والعلمـــاء، ورجال الدِّين؛ لأنّهم أحسوا أنّهم غرباء، وهُم بحاجةٍ إلى دعامة يســتندون إليهــا فِــي حكمهم، فكان تقربهم إلى العلماء من أجل ذلك.

فِي حين لاقى السَّواد الأعظم من الشّعب كالفلاحين، والعمال والباعة " **العـــوام**" الكثير من مشاق الحياة، وحُرِمُوا من خيراتِ البلاد، وفُرِضَتْ عليهم الضرائب المشروعة وغير المشروعة.

وتعرضوا للسَّلبِ والنّهبِ من قبلِ الأعرابِ الّذين انتشروا فِي مصر[١]، ولَــمْ تســلم القاهرة من عبَث المماليك المتظاهرين عند خلع، أو تولية سلطان.

وكانَ المماليكَ أسخياءَ مع الطَّبقةِ الجائعة، فقد منحوهم شيئًا من الرِّعاية.

---

(١) مصر فِي عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

أمَّا بالنِّسبة للمرأة فِي هذا العصرِ فقد تمتعتْ بمكانةٍ ساميةٍ، كما شاركتْ فِي النَّشاطِ العلمي والدِّيني (١).

ومِمَّا تَمَـيَّز به حكم المماليك حرصهم على الحفاظ على الأخلاق العامة، فكثيرًا ما كانوا يُصْدِرون الأوامرَ بإبطال الملاهي، وإغلاق أماكن الخمر وحَبْسِ الزَّواني، وتنفيـذ ذلك بشيء من الشِّدة أيضًا بين المسلمين، وبين النَّصارى على السَّواء (٢).

فقد حدثَ فِي سنةِ (٧٢٤ هـ) أنْ أبطل السُّلطان بيبرس الملاهي بالدِّيار المصرية وحبس جماعة من الزَّواني (٣).

والظَّاهرة الأخيرة التي تميَّز بها المجتمع خلال حكم المماليك هي النِّظام الإقطـاعي. فالمماليك كانوا طبقةً عسكريةً قائمةً على الإقطاع. كلّ طبقةٍ تخدمُ الطَّبقة الـتي فوقهـا وتـتناول منها أرزاقَها العينيَّة، والنَّقدية بالإضافة إلَى إقطاعات الأراضي. وقد اسـتخدم المماليك عَددًا منَ القبائل المحلية، ومن التُّركمان الأكراد، ومن البدو العرب لحماية الطرق وللدِّفاع عن السَّواحل فِي وجه الصَّليبيين، وأقطعوهم الأراضي (٤).

هذا ما وصلتْ إليه الحياة الاجتماعية فِي العصر الَّذي عاش فيه المراديُّ.

دورُ المُرَادِيِّ الاجتماعيّ: لَمْ تذكرْ لنا المصادرُ التي ترجمتْ للمراديِّ عـن حياتـه الاجتماعية شيئًا فيما اطَّلعْتُ عليه، وبناء عليه فإنَّه لَمْ يتولَّ مناصبَ قضائية أو قياديـة. والله أعلم بالصَّواب.



---

(١) مصر فِي عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٧٦ .

(٢) تاريخ الأدب العربي ٣ / ٦٠٨ .

(٣) حسن المحاضرة فِي أخبار مصر والقاهرة، للسيوطيِّ، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١(بيروت: دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨ م) . ٢ / ١٨٠ – ١٧٩ .

(٤) تاريخ الأدب العربي د. عمر فروخ ٣ / ٦٠٦ .

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

الْحَيَاةُ الفِكْرِيَّةُ وَعَوَامِلُ تَطَورِها فِي عَصْرِ الْمُرَادِيِّ

شَهِدَ العصرُ المملوكيُّ حركةً علميَّةً قويةً منذُ سقوطِ بغداد تحت أقدامِ التتارِ (سنة٦٥٦هـ - ١٢٥٨م) إِلَى نهايةِ القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ، وكانت بغدادُ عروسَ الشَّرقِ، ومشرقَ الحضارة، وأكبرَ مركزٍ علميٍّ ثقافيٍّ مِمَّا جعلها قبلةَ العلماء.

وقد خلفتها القاهرةُ فِي كلِّ ما كان لها؛ لأنَّ مصرَ فِي تلك الفترةِ كانت تتولّى ركبَ الثَّقافةِ الإسلاميَّة [١].

وفِيها أخذَ الحكامُ أنفسهم بالجدِّ الصَّارمِ فِي إمضاءِ الحركةِ العلميةِ بالمشاركةِ البصيرةِ حينًا، والبذلِ فِي سخاءٍ دائمًا [٢]؛ لأنَّهم كانوا يعلمونَ أنَّهم غرباءُ عن هذه الدَّولةِ، وأنَّ استقرارَهم لا يتأتَّى إلا إذا وهبوا أنفسهم للعمل من أجل إحياء تُراث هذه الشُّعوب العربيَّة المسلمة، فاتجهوا إِلَى العلم ليُحْيُوا ما مات، ويعيدوا بناءه الَّذي انهار من جديد، من أجل ذلك كان عصر المماليك ولاسيما البحريَّة، وهو العصر الذي تلا انفراط عقد الدَّولة الأيوبية من العصور التِي بلغت فِيها الحركة العلمية مبلغًا عظيمًا من الرُّقِيِّ والنُّهوضِ، وزخرتْ القاهرة بالعلماء فِي كلِّ فنٍّ. والأدباءِ والشُّعراءِ [٣]. وليسَ أدلُّ على ذلك من شهادةِ العالمِ المؤرخِ عبد الرحمن بن خلدون الْمُتوفَّى سنة (٨٠٨ هـ) فِي مُقدِّمته فِي الفصل الثَّالثِ الَّذي عقده بعنوان " **العلوم تكثر حيثُ يكثر العمران وتعظم الحضارة** " تحدَّثَ عن هذه النَّهضة التِي أشرقتْ أنوارُها، ووضحتْ معالِمُها فِي عهدِ المماليكِ، فقال: " ونحنُ لهذا العهدِ الَّذي نرى أنَّ العلمَ والتَّعليمَ إنَّما هو

---

(١) يُنظَرُ: نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة، للشيخ محمد الطنطاوي (دار الندوة الجديدة –)، ص ٢٠٦ – ٢٠٧ .

(٢) مقدمة ابن خلدون، بعناية الأستاذ خليل شحادة، ط ٣ (بيروت: دار الفكر ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م) ١ / ٥٤٩ .

(٣) تاريخ الأدب العربي، فروخ ٣ / ٦١٠ (بتصرف) .

بالقاهرة من بلادِ مصرَ لِمَا أنّ عمرانَها مُستبْحِرٌ وحضارتَها مستحكمةٌ مُنذُ آلافٍ من السنينَ، فاستحكمتْ فِيها الصنائعُ وتفنَّنتْ، ومن جُملتها تعليمُ العلم. وأكّدَ ذلك فِيها وحَفِظَهُ ما وقعَ لهذه العصورِ بها منذُ مائتينِ من السنينَ في دولةِ التُّركِ منذُ أيامِ صلاحِ الدينِ بن أيوبِ وهلم جرًّا... فاستكثروا من بناءِ المدارسِ، والزَّوايا، والرُّبُط، ووقفوا عليها الأوقافَ المُغلّةَ ... فكثُرت الأوقافُ لذلك، وعظمت الغلاتُ والفوائدُ، وكثرَ طالبُ العلمِ ومعُلمُهُ بكثرةِ جرايَتِهمْ منها، وارتحل إليها الناسُ في طلبِ العلمِ من العراقِ والمغربِ، ونفقتْ بها أسواقُ العلومِ، وزخرتْ بحارُها، واللهُ يخلق ما يشاء " [١].

وقد تجمعتْ عواملُ عدَّة، ساعدتْ جميعها على انتشارِ الثَّقافةِ في هذا العصرِ، تتلخصُ في الآتي:

- انتصار المماليك على التَّتار في موقعة عين جالوت، الأمر الَّذي أدَّى إلى هجرةِ كثيرٍ من العلماءِ من شتَّى البقاع إِلَى مصر؛ لأنَّهم عرفوا أنَّ العلمَ لا يثْمر، والثَّقافةَ لا تزدهر إلا في ظلِ الأمن والرَّخاء، والهدوء والاستقرار.

- تشجيع المماليك العلم، والعلماء شأنهم في ذلك شأن بني أيوب الَّذين ورثوا دولتهم، وبخاصة بعد ضياع التُّراث العلمي على يد التَّتار، الَّذين أبادوا كلَّ ما يمتُّ إلى التُّراثِ العربي والإسلامي بصلةٍ في جميعِ البلادِ الإسلاميَّة الَّتي احتلوها، فرأى المماليك أنَّهم مسئولون أمام الله عن أحياء هذا التُّراث، وبعثه من جديد.

- وجودُ الخلافةِ العباسية في القاهرة ساعد على إيجاد حركةٍ علميَّة دينيَّة ولُغويَّة ونحْويَّة، فحملتْ القاهرةُ بعلمائها المقيمينَ، والمهاجرينَ عبءَ الرِّسالةِ العلميَّة التي شاء القدر أنْ تتخلى عنها بغدادُ وقُرْطبةُ، وتتسلمها القاهرة، التي وجد فيها المسلمون أملَهم

(١) مقدمة ابن خلدون ١ / ٥٤٨ - ٥٤٩ .

في كلِّ ما فقدوه[١].

- كثرةُ حلقاتِ تدْريس العلوم المختلفة بالمساجد، وافتتاح أعدادٍ كبيرةٍ من دورِ العلمِ، وحبس الحكّام الأموالَ الطّائلةَ عليها[٢].

- إنشاء المكتبات العامة، والخاصة ففي كلِّ مدرسةٍ تقريبًا مكتبة. فالملك الظاهر بيبرس أنشأ في المدرسة الظّاهرية خزانةَ كُتُبٍ، اشتملتْ على أُمهاتِ الكُتُبِ في سائرِ العلوم[٣]، كذلك فعل النّاصر قلاوون فقد ألحقَ بالقبَّة مكتبةً ضخمةً، فيها عدَّة أحمال من الكتب في سائر العلوم، وعيَّنَ لَها أمينًا ومساعدين[٤]، وقد عملتْ هذه المكتباتُ على تيسير العلم للراغبين فيه، وعلى حفظ التُّراثِ العربي من أيدي العابثين الّذينَ لا يقدِّرون للثّقافة قدرها، ولا يعطون للعلم مترلته[٥].

- إحياءُ التُّراثِ العلميِّ الّذي كان من حسناتِه تأليف أوسع المعاجم اللُّغوية[٦]، وأكثرها شهرةً وهما: " **لسان العرب** " لابن منظور المُتَوفّى سنة (٧١١هـ)، و"**القاموس المحيط** " لمحمَّد بن يعقوب بن إبراهيم الفيروز أبادي المُتَوفَّى سنة (٨١٦ هـ)، وكان من حسناته أيضًا ظهور مجموعةٍ كبيرة من **المُوْسعَات العلميّة والأدبيَّة** الكبيرة التي يعدُّ في طليعتها: " **نهاية الأرب**" لشهاب الدِّين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد النُّويري المُتَوفّى سنة (٧٣٢هـ)، و" **مسالك الأبصار في مَمَالك الأمصار** " لشهاب الدِّين أحمد بن فضل الله العُمَري المُتَوفّى سنة (٧٤٩ هـ)، ومع أنّه مصدر في الجغرافيا عمومًا؛ إلا أنّه يضم معارف كثيرة في النبات والحيوان، والتاريخ والأدب، و

(١) يُنظَرُ: نشأة النحو، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) يُنظَرُ: مقدمة ابن خلدون ١ / ٥٤٩ .

(٣) يُنظَرُ: حسن المحاضرة ٢ / ١٤٣ .

(٤) يُنظَرُ: المصدر السابق ٢ / ١٤٦ .

(٥) يُنظَرُ: المدرسة النّحوية في مصرَ والشام، عبد العال مكرم، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الرِّسالة ١٤١٠هـ -١٩٩٠م) ص ٩٦ .

(٦) يُنظَرُ: الحركة الفكرية في مصر، عبد اللطيف حمزة، ط٢ (القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٦٨م)، ص ٢٣٨ - ٢٤٥ .

" الوافي بالوَفَيات " لصلاح الدِّين خليل بن أيبك الصَّفَدي الْمُتوفَّى سنة (٧٦٤هـ)، وهو من أكبر كتب التَّراجم، و" طبقات الشَّافعيَّة الكُبْرَى " في التَّراجم لتاج الدِّين السُّبكيِّ الْمُتَوَفَّى سنة (٧٧١هـ) [١].

– نشاطُ حركة التَّأليف بعامَّة، فقد ظهرتْ مؤلفات متعدِّدَة في فروع العلوم المختلفة، إلَى جانب المعاجم والْمُوسِعَات، وكان من هذه المؤلفات كثير من كتب النَّحْو المعروفة لكبار النُّحاة المتأخرين [٢] الَّذين سيأتي ذكرهم بمشيئة الله.



(١) يُنْظَرُ: تاريخ الأدب العربي، لفروخ ٣ / ٦١١ .

(٢) يُنْظَرُ: الحركة الفكرية ٣٧١ – ٣٧٢ .

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ

تَطَوُّرُ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ فِي عَصْرِ الْمُرَادِيِّ

نشطتِ الدِّراساتُ النَّحْويَّةُ وازدهرتْ وأثمرتْ ثمارًا يانعة فِي هذا العصرِ على أيـدي نُحَاة نابهين أمثال: عثمان بن عمر بن الحاجب [١]، وابن مالك [٢] وابن النَّحَّاس [٣]، وأبو حيان [٤]، وقد حمل الرَّاية من بعده تلاميذه، من أمثال المراديِّ، الذي يعد إمامًا قـديرًا من أئمة النَّحْو فِي القرن الثَّامن الهجري، وابن هشام [٥]، وابن عقيل [٦]، وكان هؤلاء النُّحَاة كواكبَ النَّحْوِ فِي سمائه، لم يقفوا كما وقف غيرهم موقف المقلدين، بل كانـت لهم آراء وأفكار،وتوجيهات نَحْويَّة خاصة، ومناقشات يستندون فِيها إِلَى الدَّلِيلِ والحُجَّة.

---

(١) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، فقيه مالكي، من أعلام العربية، أخذ عن الشَّاطبي، وابن عساكر، وأخذ عنه ابن مالك، من مصنفاته: الكافية، والشَّافية، والأمالي النحويَّة. تُوُفِّيَ سنة ٦٤٦هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (وفيات الأعيان؛ لابن خلكان ٣ /٢٤٨، وبغية الوعاة ٢ /١٣٤، وشذرات الـذهب؛ لابن العماد ٧/ ٤٠٥، والأعلام ٤/ ٣٧٤) .

(٢) هو: جمال الدِّين محمد بن مالك الطائي، من أئمة النَّحو المبرزين، أخذ عن الشَّلوبين فِي الأنـدلس، وابن يعيش، وابن الحاجب فِي المشرق، وعنه أخذ ابنه بدر الدين، من مؤلفاته التسهيل، وشرحه: والعمـدة، وشواهد التوضيح، وشرح الكافية الشافية ...، تُوُفِّيَ سنة ٦٧٢ هـ .

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (الوافي بالوفيات ٣/٣٥٩، وبغية الوعاة ١/١٣٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٣) .

(٣) هو: محمد بن إبراهيم بن النَّحَّاس النَّحويّ، شيخ العربيَّة فِي عصره، أخذ عن ابن يعيش، وعنه أخذ أبو حيان وخلق كثير، من مصنفاته: التَّعليقة على المقرب، وشرح قصيدة الأفعال . تُوُفِّيَ سنة ٦٩٨هـ .

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (بغية الوعاة ١ / ١٣، وشذرات الذهب٧ / ٧٧٢، والأعلام ٦ / ١٨٧) .

(٤) ستأتي ترجمته عند الحديث عن شيوخه بمشيئة الله .

(٥) هو: عبد الله بن يوسف الأنصاري، إمام عصره أخذ عن التقي السبكي، وأبي حيان، وأخذ عنه ابن جماعة، من مؤلفاته: مغني اللبيب، وشذور الذهب، وقطر النَّدى . . . تُوُفِّيَ سنة ٧٦١ هـ .

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (الدرر الكامنة ٢ / ٤٥٦، وبغية الوعاة ٢ / ٦٨، وشذرات الذهب ٦ / ١٩١) .

(٦) هو: عبد الله بن عبد الرحمن، إمامٌ فِي العربية، أخذ عن أبي حيان، والقزويني، وعنه أخذ البلقـيني وغيره، من مؤلفاته: شرح الألفية، والمساعد على تسهيل الفوائد، تُوُفِّيَ سنة ٧٦٩ هـ .

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (الدرر الكامنة ١ / ٢٦٦، وبغية الوعاة ٢ / ٤٧، وشذرات الذهب ٦ / ٢١٤) .

وآراءُ هؤلاءِ الأعلام، ومؤلفاتهم هي التي أقامتْ صرحَ المدرسةِ المصرية في النَّحْو[١]، وقد تطور التَّأليفُ في النَّحْو في هذه الفترةِ على أيديهم تطورًا كبيرًا، وذلك بـالجهودِ الجبارةِ التي بذلها هؤلاء العمالقة؛ فعلى أيديهم تَمَّ دعم مسائله، وتثبيت قواعدِه، وتطور أدلَّتِه؛ وزادوا على ذلك بما وضعوه من شروح تَتَّصِفُ بالتَّحقيقِ الدَّقيقِ في المتنِ المشروحِ، والجمع المسْتَقْصِي للآراءِ، ومتون ومنظومات جمعتِ الشَّتات، ولَمَّتِ الشَّملَ[٢].

وفي هذا العصر ظهرت عدَّة مؤلفات في حروف المعاني، مـن أشـهرها كتـاب " **رصف المباني في حروف المعاني** " لأحمد بن عبد النور المالقيّ[٣]، وكتاب "**الْجَنَـى الدَّاني**" للمُراديّ، و" **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** " لابن هشام الأنصاريّ.

ومن السِّماتِ البارزة في كثيرٍ من المؤلفاتِ النَّحْويةِ لهذا العصرِ التَّدرج فيها بـين: مختصرٍ ووسيطٍ، وبسيطٍ مراعاةً لمستوياتِ الطلابِ، وظهور الطَّابع التَّعليمي الَّذي يُعـنى بتنظيم المادة العلميَّة في أسلوب يُعينُ الطلابَ على استيعابها.

وكتب المراديِّ تُعَدُّ في طليعة هذه المؤلفات النَّحْوية التي يتمثل فيها منهج التَّـأليف في عصره.

واصطنع الشُّراح في تلك الفترة أساليب المناقشة المنطقية مثـل: "فـإن قلـتَ" و "سلَّمنا" ، وهم بذلك يقتفونَ أثر ابن جني الذي كان منهجه تفنيد كلّ ردٍّ محتمل، وابن الأنباري الذي كان يسرد في مطلع كلّ مسألة رأي الكوفيين فرأي البصريين، ثُمَّ حجج الكوفيين فحجج البصريين، وأخيرًا يحكم بينهما مفندًا رأي أحد الطرفين[٤].

---

(١) المدرسة النّحوية، د . شوقي ضيف، ط ٧ (القاهرة: دار المعارف ١٩٩٢م)، ص ٢٤١ .

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٤٥٢ – ٤٥٣ .

(٣) هو: أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي، من علماء النحو المغاربة المشهورين، وُلِـدَ عـام ٦٣٠ هـ في مالقة، أخذ عن محمد المالقي، وابن الأخضر المقريء، وأخذ عنهُ أبو حيان الأندلسـي . مـن مصنفاته شرح الجزولية، شرح الجمل، شرح الكامل لأبي موسى الجزولي . تُوُفِّيَ سنة ٧٠٢ هـ .
يُنْظَرُ ترجمتهُ في: (البُلغة، ص ٥٩، الدرر الكامنة ١ / ١٩٤، بغية الوعاة ١ / ٣٣١) .

(٤) يُنْظَرُ: مجلة التُّراث العربي، العدد ٧٩، مقال لمحمد وليد حافظ، بعنوان " النُّحاةُ العربُ وسبُلهُم في التأليف"، ص ٤٨ .

كما عُنِي بعضُ النُّحَاةِ بشرحِ الشَّواهدِ النَّحويَّةِ، وهو عمل جليلٌ يُخَفِّفُ العبءَ عن متونِ النَّحْوِ، ويسمح للمؤلِّفِ أنْ يستمرَّ فِي عرضِ مادته دون الانصرافِ إِلَى الشَّواهد، كما فعل ابنُ هشامٍ الأنصاريّ فِي شَرْحِ شواهدِ ابن النَّاظم بدر الدِّين ابن مالك [١].

والْحقّ أنَّ هذه الفَتْرةَ كانَتْ "ربيعَ النَّحْوِ ففيها ازدهرَ نبتُه، ونمتْ عيدانُه، وأورقتْ أشجارُه، وفاحتْ أزاهيره حتى انتهى القرنُ الثَّامنُ الهجريّ" [٢].

وبعد، فهذه صورة موجزة للحركة العلميَّة فِي عصر المماليك الـــذي عـــاش فيـــه المراديُّ، متأثرًا بهذه الحركة العلميَّة القويَّة التِي تآزر السَّلاطين فِي دفع عجلتها إِلَى الأمام قُدُمًا؛ لتعوض ما خسره العالَم من سقوط بغدادَ، ولَمع فِي سماء تلك الفترة من الزَّمـــان، فكان علمًا من أعلام عصره لا يقل عن شيخه أبِي حيان، ومعاصره ابن هشام.

ونحمد لعلماء هذا القرن على نحو خاص انصرافهم إِلَى علـــومهم رَغْـــمَ ظـــروفهم القاتمة، ونظل نحمد للمماليك تشجيعهم العلوم مهما كانت دوافع التَّشجيع.



(١) يُنْظَرُ: مجلة التُّراث العربي، العدد ٧٩، مقال محمد وليد حافظ، بعنوان "النُّحَاةُ العربُ وسُبُلهُم فِي التأليف"، ص ٤٥ .

(٢) المدرسة النحوية فِي مصر والشام، ص ٤٥٣ .

الفَصْلُ الثَّانِي

حَيَاةُ المُرَادِيِّ

وَفِيْهِ خَمْسَةُ مَبَاحِث:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: اِسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ وَلَقَبُهُ، أَصْلُهُ وَنَسَبُهُ، مَوْلِدُهُ وَنَشْأَتُهُ، وَفَاتُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: شُيُوخُهُ وَتَلامِيْذُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: ثَقَافَتُهُ وَمَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: آثَارُهُ الْعِلْمِيَّةُ

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: أَخْلاقُهُ وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

اسْمُه وَكُنْيَتُه وَلَقَبُهُ (١):

هُــو الحسنُ بنُ قاسم بن عبدِ اللهِ بن علي الْمُرادِيّ، الْمراكشيّ، الْمَغْرِبيّ الْمصــريّ المولد، الْمالكيّ (٢).

كنيته أبو علي – وكناه ابنُ الجزري (ت ٨٣٣ هـــ) بأبي مُحَمَّد – (٣) ولُقِّبَ بـــ " بدر الدين" (٤) الشَّهير بـــ" ابن أمّ قاسم "، وهي جدتُه أمُّ أبيه؛ جاءتْ من المغرب فَعُرِفَتْ بالشَّيْخة لِمَا كانتْ عليه منَ الصَّلاح والتُّــقَى؛ لذا كانتْ محل احترام الجميــع وتقديرهم، ومن هنا اشْتُهِرَ اسمُ الــرَّجلِ بها، فكانت شهرته تابعةً لشــهرتها، واسمها عنوانًا عليه يُعْرَفُ ويَتَمَيَّزُ به عن غيره (٥).

وذهــبَ ابنُ حجرٍ – رحمه الله – (٧٧٣ – ٨٥٢ هـــ) إِلَى أنَّ " أمّ قاسم " هذه ليستْ جدَّةَ المراديّ، وإنَّما هي امرأةٌ من بيت السُّلطان، تبنَّته فنُسبَ إليها (٦).

---

(١) يُنظَرُ ترجمته في الكتب الآتية: غاية النِّهاية في طبقات القراء؛ لابــن الجــزريّ ١ / ٢٢٧ – ٢٢٨، والدُّرر الكامنة؛ لابن حجر ٢ / ٣٢ – ٣٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة ١ / ٥١٧، وحسن المحاضرة؛ للسيوطيّ ١ / ٣٠٩، وشذرات الذهب؛ لابن العماد ٦ / ١٥٨ – ١٦٠، وكشف الظنون عــن أسامي الكتب والفنون؛ لحاجي خليفة ٥ / ٢٨٦، وهدية العارفين؛ للبغدادي ١ / ٢٨٦، ونشــأة النحــو وتاريخ أشهر النُّحاة، ص ٢١٣، والأعلام؛ للزركلي، ٢ / ٢٢٨، ومعجم المؤلفين؛ لكحالــة ٣ / ٢٧٠ – ٢٧١، والمدارس النَّحوية؛ لشوقي ضيف، ص ٣٤٢ – ٣٤٣.

(٢) يُنظَرُ: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة ١ / ٥١٧.

(٣) يُنظَرُ: غاية النِّهاية في طبقات القراء ١ / ٢٢٧ – ٢٢٨.

(٤) يُنظَرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٥) يُنظَرُ: المصدر السَّابق ٢ / ٣٢ – ٣٣؛ وبغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٦) يُنظَرُ: السَّابق ٢ / ٣٢.

وقد تفرَّدَ ابنُ حجر - رحمه الله - بِمَا ذَهَبَ إليه، إذ لَمْ أجدْ فِي المصادرِ التي تناولتْ حياةَ المراديّ ما يُشيرُ إِلَى أنّه نشأ فِي بيتِ السُّلطانِ، أو تقربَ إِلَى سلطانٍ ما، وهذا يقوّي - فيما أرى - أنَّ أمَّ قاسم هي جدَّةُ المراديّ. والله أعلم بالصَّواب.

أَصْلُهُ وَنَسَبُهُ:

المراديُّ عُرِفَ بالمغربيّ، والمُرَاكشيّ، والمصريّ، كما عُرف بالأَسَفِيّ نسبةً إِلَى أَسَفِي، وهي كورة عظيمة من أعمال مُرّاكِش [1]، وسُمّيَ بالمالكيّ نسبةً إِلَى المذهب المالكيّ الّذي أصبحَ عالِمًا بفقهِهِ، وأصولِهِ [2].

أمَّا عن تسميته **بالمُرَادِيّ** فلم يذكرْ أحدٌ من الّذينَ ترجموا له سببَ هذه التسمية، ويبدو أنّها نسبةٌ إِلَى قبيلة مُرَاد، وهم بطنٌ من بطونِ مالكِ بن أُدَد بن مَذْحِج [3]،انتقل بعضُ أفرادِ هذه القبيلة من اليمن إِلَى الأندلس، وموطن هذه القبيلة بين أشبيلية وقرطبة، ولها حصن مشهور يُدعى بـ"**حصن مراد**" قريب من قُرْطبة بالأندلس [4]، وقد ترجم السُّيوطيُّ - رحمه الله - لمجموعةٍ من العلماءِ يشتركون في هذا الاسم، وهم جميعًا أندلسيون منهم:

١- بكر بن حاطب المراديّ القُرْطُبِيّ النَّحْويّ أبو محمد المكفوف [5].

٢- محمد بن الحسن المراديّ كان صاحب قَدَم في العربية (ت ٦٦٩هـ) [6].

---

(١) أسَفِي: بلدة على شاطيء البحر المحيط، بأقصى المغرب، بينها وبين المغرب أربعة أيام. يُنْظَرُ: معجم البلدان، ياقوت الحموي (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٧٩ م) ١ / ٢٣٢.

(٢) يُنْظَرُ: بغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٣) يُنْظَرُ: جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، ط١(بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ)، ص ٤٧٦.

(٤) يُنْظَرُ: معجم البلدان ٥ / ٩٢.

(٥) يُنْظَرُ: بغية الوعاة ١ / ٤٦٣.

(٦) يُنْظَرُ: المصدر السّابق ١ / ٨٦.

٣- يحيى بن أحمد المراديّ كان فقيهًا جليلاً، وقاضيًا عادلاً ولي قضاء مالَقة (ت ٦٥٨ هـ) [١].

وباستعراض تراجم هؤلاء العلماء يُمكنُ القول: إنّ المراديَّ أندلسيّ الأصل، ثُمَّ نزح أهله إلَى مُرَّاكِش، ومن ثَمَّ إلَى مِصْرَ. والله أعلم بالصَّواب.

مَوْلِدُهُ وَنَشْأَتُهُ:

وُلِدَ ابنُ أمّ قاسم بمصرَ [٢] ولَم أجدْ مَنْ حدَّدَ - مِنَ الّذين ترجموا له - سنةَ ميلاده، أو قدَّمَ أيَّ معلومة يُستشفُّ منها تحديدَ تاريخٍ معينٍ لولادته؛ ولعلَّ مردَّ ذلك أنَّه لا يُعْرَفُ ما سيكونُ من أمرِهِ.

ويبدو- والله أعلم - أنَّ المراديَّ وُلِدَ نحو عام ٧٠٧هـ، وممَّا يُقَوِّي ذلك؛ **المُرجحات الآتية:**

١- أنَّ شيخَهُ السِّراج الدَّمَنْهُوري وُلِدَ بعد سنة ٦٨٠ هـ [٣]، وكذا شيخهُ شمس الدِّين بن اللبان وُلِدَ سنة ٦٨٥ هـ [٤]، وعلى الأعمِّ الأغلب يكونُ التِّلميذُ أصغرَ من شيخهِ.

٢- أنَّ المراديَّ كان مُعاصرًا لابن عقيل، وابن هشام، وربَّما يكون من أقْرانِهِمَا في السِّنِ. أمَّا ابنُ عقيل، فقد وُلِدَ سنة ٦٩٨ هـ، وابنُ هشامٍ سنة ٧٠٨ هـ.

٣- أنَّ نسخةَ " **الجنى الدَّاني** " التي نسخها عبدُ العالِمِ الطُّوخيّ سنة ٨٥٤ هـ، والمحفوظة في مكتبة **الاسكوريال** تحت الرقم ٧٨ نحو، كُتِبَ في صفحةِ العنوان من الجانبِ الأعلى ما نصه: " **الحمدُ لله من تلاميذِ أبي حيان، حسن بن قاسم بن عبدِ الله**

---

(١) يُنظَرُ: بغية الوعاة ٢ / ٣٣٠.

(٢) يُنظَرُ: حسن المحاضرة ١ / ٣٠٩.

(٣) يُنظَرُ: طبقات القُراء ١ / ٥٩٧.

(٤) يُنظَرُ: مُعجم المؤلفين ٨ / ٢٨٦.

المعروفُ في البلادِ بابنِ أُمِّ قاسمٍ لَمْ يَطُلْ عُمُرُه، وكان عالِمًا صالِحًا مُكِبًا على العلمِ والعملِ... " (١).

أَمَّا نَشْأَتُه وحَيَاتُه الأُوْلَى فالغموضُ يحفُّ بها، وهذا هو شأنُ كثيرٍ من العلماءِ، لا يُعْنَى بسيرتهم، إلا بعد أنْ يبرزوا وينبهوا، أمَّا قبل ذلك فشأنهم كشأنِ سائرِ النَّـــاسِ. وكلُّ ما في المصادرِ التي توفَّرَ لي الاطِّلاع عليها أنَّه نشأ في بيتِ جدتهِ أمِّ أبيه، وكانت امرأةً ورعةً تقيةً، وأنَّه لما استوى، وبَـــرَزَ، وتشرَّبَ بالعلومِ جَلَـــسَ لِتَـــدْرِيسِ النَّحْـــوِ، والقراءاتِ بجامعِ مِصْرَ العتيقِ (٢).

لكنْ مِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ المراديَّ عاشَ عصرَهُ، وأفادَ مِنْ عُلومِهِ المتنوعـــةِ، فاتَّصَـــلَ بكبارِ العلماءِ والأئمةِ، والمشايخِ مِنْ أمثالِ أبي حيان، وتعلَّمَ ما كان يتعلمُهُ نُجباءُ هـــذا العصرِ، وتَمَثَّلَ ثقافاتِ مجتمعه، يُعينُه على ذلك حافظةٌ قويةٌ، وعقليةٌ منظمةٌ، تُنبئُ عنـــها مؤلفاتُه، ويَشِي بها ثناءُ المترجمينَ له، على ما سيتبين إنْ شاءَ اللهُ.

ويـــبدو أنَّ المراديَّ – رحمه الله – تربَّى في بيتِ علمٍ وفضلٍ، شديد العناية بتنشـــئة أبنائه على هَدْيِ الإسلامِ ومكارمِ الأخلاقِ وَحُبِّ العلمِ ؛ إذ كلُّ هذه الأوصاف نَجدُهَا مثمرةً في المراديِّ، بإجماعِ المترجمينَ (٣).

ويظهرُ لي أنَّ الْمـــراديَّ عاشَ حياتَهُ كُلَّها في مِصْرَ، ومِمَّا يعزِّزُ ذلك أنَّ ابنَ حجر – رحمه الله – ذكر " أنَّ المراديَّ رأى النبي ﷺ في المنام، فقال له: يا حسن اجلـــس انفع النّاس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق، بجوار المصحف "(٤).



(١) يُنظرُ: الجنى الداني، ت: طه مُحسن، ص ٦٣.

(٢) يُنظرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٣) يُنظرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧، وشذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٤) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

وَفَاتُـــــهُ:

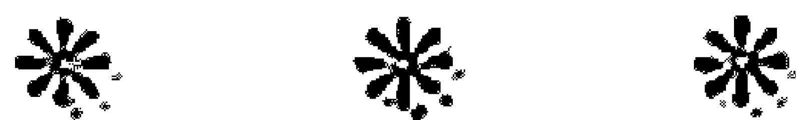
تَكَادُ تُجْمِعُ المصادرُ التي تحدَّثَتْ عن الْمراديِّ على أنَّ وفاته كانـــت فِـــي ســـنة ٧٤٩هــ [(١)] الموافقة لسنة ١٣٤٩ م.

وذكروا أنَّ ذلكَ كان فِي يومِ عيد الفطرِ من السَّنةِ المذكورة [(٢)].

وانفردَ ابنُ حجر ــ رحمه الله ــ بأنَّ وفاتَه كانت سنة ٧٥٥ هــ [(٣)]، ولا يُلتفـــت لهذا؛ لأنَّ ابنَ حجر لم يكنْ جازمًا به فقد حكاه بصيغةِ الشَّكِ، فقال: " وقـــد رأيـــتُ بخطي – ولا أدري من أين نقلته – وكانت وفاته سنة ٧٥٥ هــ " [(٤)].

وأمَّـــا مكان وفاته فهو دارُ نشأته وحياته مصر. ودُفِنَ بـــ(سُرْيَـــــاقُوْس) [(٥)] وهي بُلَيْدَةٌ فِي نواحي القاهرة بمصر.

رَحِمَ اللهُ المراديَّ رحمةً واسعةً، وأجزلَ مثوبته على ما قامَ به من خدمةِ عظيمةِ فِـــي سبيلِ لُغَةِ القرآنِ الكريمِ، وما خلَّفه من زَادٍ وتُرَاثٍ قيِّمٍ، وجعله خَـــيْرَ سلفٍ لخيرِ خلفٍ، بمشيئته.



---

(١) يُنْظَرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٣، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧، وشذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٢) يُنْظَرُ: المصادر السَّابقة، المدارك نفسها.

(٣) يُنْظَرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٣.

(٤) المصدر السَّابق، المدرك نفسه.

(٥) معجم البلدان ٣ / ٢١٨.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي
شُيُوخُهُ، وَتَلامِيْذُهُ

كانتْ مصرُ في عهدِ المماليك حافلةً بالعلمِ والعلماءِ، والسَّلاطين الَّذين يقدِّرونَ العلماءَ والطُّلابَ ويكرِّمونهم ويشجِّعنهم، ولقد كان نصيبُ القاهرةِ منْ ذلكَ نصيبًا وافرًا، وقد وُلِدَ المراديُّ ونشأ وتعلَّم في تلك المدينة، التي ازدهرتْ فيها الحركةُ العلميَّة، فنهلَ من معينِ معارفِ عصرِهِ، على اختلافِها؛ فبرعَ في فنون المعقول والمنقول، متأثّرًا بشيوخِهِ الكثيرين الَّذين كانوا هم جُلَّةَ علماءِ ذلك العهد، وأبرز هؤلاء الشُّيوخ الَّذين كان لهم الأثر الكبير في تكوينه الفكري مرتَّبين حسب وفِياتهم:

١- أَبو زَكَرِيَّا الغُمَارِيُّ (ت ٧٢٤ هـ) [١]:

هو: يحيى بن أبي بكر بن عبد اللهِ بن محمد بن عبد الله الغُماريّ التُّونسيّ أبو زكريا، ولِدَ سنة ٦٤٣ هـ، عالم جليل، أخذ العربية بتونس عن أبي الحسن بن عصفور، وبدمشق عن ابن مالك، وبالقاهرة عن الشَّيْخ البهاء بن النَّحَّاس [٢].

قال عنه ابنُ حجر: " كان عالِمًا بالقراءةِ متقنًا لها متفننًا فيها، ذاع صيته واشتهر بين النَّاس، وعلا قدرُهُ حتى عين مقرئًا فالتفَّ حوله خلقٌ كثير " [٣].

وقال عنه ابنُ الجزريّ: " إنَّ ذهنَه جيدٌ واعتناءه بالقراءاتِ تام، وحرصه زائد " [٤].

تُوفي سنة ٧٢٤ هـ.

---

(١) يُنظَرُ ترجمته في: (طبقات القراء ٢ / ٣٧٩، والدرر الكامنة ٥ / ٢٠٦، والبغية ٢ / ٣٣١).

(٢) يُنظَرُ: بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٣٣١.

(٣) الدرر الكامنة ٥ / ٢٠٦.

(٤) طبقات القراء ٢ / ٣٧٩.

وقد أجمعَ أصحابُ التَّراجم على أنّه من شيوخِ المراديِّ، وأخذ عنه العربيَّةَ [(١)].

٢- أبو حيان الأندلسيُّ (ت ٧٤٥هـ) [(٢)]:

هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدِّين أبو حيان الأندلسي، الغرْناطيّ المولد والمنشأ، المصريّ الدار، نحويّ عصره، ومفسره، ولغويه، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرِّخه، وأديبه، ولد بمدينة " مَطَخْشارش " سنة ٦٥٤ هـ.

أخذ العربيَّةَ عن جماعة منهم: أبو الحسن الأبُذيّ، وأبو جعفر بن الزُّبير، وابن أبي الأحوص، وابن الضَّائع، والبهاء بن النَّحَّاس، وأخذ عنه أكابرُ عصرِه، وتقدَّموا في حياته، كالشَّيخِ تقي الدِّينِ السُّبكيِّ وولديه، والجمالِ الأسنويِّ، وابنِ أمِّ قاسم، وابنِ هشامٍ، وابنِ عقيلٍ، والسَّمين الحلبي، وغيرهم من أعلامِ العصرِ.

وأسهمَ أبو حيان في نشرِ كتب ابنِ مالكٍ، وشَرْحِهَا، والإشادةِ بها. قال السُّيوطيُّ: "هو الَّذي جسَّرَ النَّاسَ على مصنفاتِ ابنِ مالكٍ، ورغَّبَهُمْ في قراءتهَا، وشرحَ لهم غامضَهضا، وخاض في لُجَجِهَا "[(٣)].

ويعدُّ أبو حيان من أبرزِ شيوخ المراديِّ، وأكثرهم تأثيرًا فيه، وأشهرهم، وأكثرهم مصنفات في علومٍ عدة، فقد عدَّد له السيوطيُّ في " البغية " أكثر من خمسةِ وعشرينَ مؤلفًا، منها: التَّذييل والتَّكميل، وارتشاف الضرب، والبحر المحيط... [(٤)]. وله غيرها كثير، تُوفي سنة ٧٤٥ هـ.

---

(١) يُنظَرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧ ، وشذرات الذهب ٦ /١٦٠.

(٢) تُنظَرُ ترجمته في: (طبقات القراء ٢ / ٢٨٥ -٢٨٦، والدرر الكامنة ٥ / ٧٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠- ٢٨٥، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٥).

(٣) البغية ١/٢٨٠.

(٤) يُنظَرُ: البغية ١ / ٢٨٠- ٢٨٥.

٣- الشَّرف الْمُغَيْليُّ (ت ٧٤٦ هـ) (١):

هو: عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيليّ، الشّيخ شرف الدّين، كان عالمًا من علماء المالكيّة، ووليَ قضاءَ المالكيّة بالدّيارِ المصريَّة فحُمِدَتْ سيرتُه، وكان من أعلام الأصـــول والفروع جليل القدر عظيم الشّأن، انتقل إلى العراق، فَكَـــثُرَ الملتفون حوله، واقتدوا به ونهلوا من معينه، ومن صفاته أنّه كانَ رجلاً عالي الهمة، عظيم القدر، يمتـــاز بـــالكرم، والمروءة وحسن الْخُلُقِ. وممن تلمذ للمغيليّ: خالد البلويّ، وأحمد بن عمـــر الربيعـــيّ، ومحمد بن أحمد العجيسيّ، وتلقّى عنه المراديُّ المذهبَ المالكيَّ، تُوفِي سنة ٧٤٦ هـ (٢).

ذَكَرَ أنّه من شيوخِ المراديِّ كلٌّ من ابنِ الجزري، وابنِ حجر، والسُّيوطيّ (٣).

٤- مجدُ الدِّين الـــتُّــسْـــتَرِيُّ (٧٤٨ هـ) (٤):

هو: إسماعيل بن محمد بن عبد الله الـــتُّـــسْـــتَرِيُّ نسبة إلى قريتِهِ تُـــسْـــتر، مجـــد الدِّين النَّحْويّ، المقرئ الأُستاذ.

كان إمامًا عالِمًا فاضلاً عارفًا باللغة العربيّة، مقرئًا ضابطًا للقراءاتِ، بارعًـــا فِـــي الأُصول. قرأ القراءاتِ وأجادها على التّقي الصّايغ والشّطْنَوْفِي، وأخذ العربيّةَ والأُصـــولَ عنِ العلاء القونويّ.

قال عنه ابنُ الجزريّ: " شيخ القُرّاء العلامة الأوحد الأُســـتاذ المقـــريء النّحْـــويّ، الأصوليّ الشّافعيّ، برع فِي القراءات والأُصول والعربيّة، وكان شيخ القراءات بالفاضليّة،

(١) تُنظَرُ: ترجمته فِي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج؛ للتنبكتي ١ / ٢٩٠ – ٢٩١.

(٢) نيل الابتهاج بتطريز الديباج؛ للتنبكتي ١ / ٢٩٠ – ٢٩١.

(٣) يُنظَرُ: طبقات القراء ١ / ٢٢٧ ؛ والدرر الكامنة ٢ / ٣٢ ؛ والبغية ١ / ٥١٧.

(٤) تُنظَرُ ترجمته فِي: (طبقات القراء ١ / ١٦٨، والبغية ١ / ٤٥٥).

مشهورًا بحسنِ القراءة وجودة الأداء " [١]، توفي سنة (٧٤٨ هـــ) [٢]، انتفع به جماعةٌ منهم المراديّ.

ذكر كلٌّ من ابنِ الجزريّ، والسُّيوطيّ، وابنِ العماد أنّه من شيوخِ المراديّ، وأخذ عنه العربيّةَ والقراءات [٣].

٥- شَمْسُ الدِّين بن اللبَّان (ت ٧٤٩ هـــ)[٤]:

هو: محمَّد بن أحمد بن عبد المؤمن الشَّيخ شمس الدِّين بن اللبان الدِّمشقيّ المصريّ الشَّافعيّ الإمام العلامة المعروف بابنِ اللبان.

ولِدَ بدمشقَ سنة ٦٨٥ هــ، وقضى بها فترةً من حياته أخذ فيها عن ابن عُذير، وابن حفص عمر بن القوّاس، ثُمَّ انتقل إلى مصر، فالتقى بالفقيه كمال بن الزَّملكانيّ، وصدر الدِّين الوكيل وأخذ عنهما الفقه، وأخذ العربيَّةَ عن شمس الدِّين أبي الفتح، وسمع الحديثَ عن جماعةٍ منهم الخطيب شرف الدِّين الفَزَاري. فبرع بالفقه والأصول والعربية، وبلَـــغَ الغاية في علوم القرآن، وأصبح إمامًا في التَّفسير والحديث، فدَرَّسَ بزاويةٍ في جامع عمرو ابن العاص، ثُمَّ بزاويةِ الإمام الشَّافعيّ، تَخرَّجَ عليه جماعة من الفضلاء، منهم المراديّ.

صنَّف ألفيةً في النَّحْو، وتفسير القرآن، وغيرهما، توفي بالطَّاعون في شـــوال ســـنة ٧٤٩ هـــ [٥].

---

(١) طبقات القراء ١ / ١٦٨.

(٢) طبقات القراء ١٦٨/١، وبغية الوعاة ١ / ٤٥٥.

(٣) يُنظَرُ: طبقات القراء ١ / ٢٢٧، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧؛ شذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٤) تُنظَرُ ترجمته في: (طبقات الشافعية الكبرى؛ للسُّـبكي ٩ / ٩٤ – ٩٦، والـــدرر الكامنـــة ٣ / ١٣٠– ١٣١، الوافي بالوفيات؛ للصفدي ٢ / ١٦٨، وشذرات الذهب ٦ / ١٦٣).

(٥) يُنظَرُ: الدرر الكامنة ٣ / ١٣٠– ١٣١ ؛ والوافي بالوفيات؛ للصـــفدي ٢ / ١٦٨؛ وشـــذرات الذهب ٦ /١٦٣.

ذكرَ كلٌّ مِن ابنِ الجزريِّ، والسُّيوطيُّ، وابنِ العمادِ أنّه من شيوخِ المراديِّ، وأخذ عنه الأُصولَ (١).

٦- السِّرَاجُ الدَّمَنْهُورِيُّ (ت ٧٥٢ هـــ) (٢):

هو: عمرو بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدِّين أبو حفص الفزاريّ الدَّمنهوريّ، المصريّ، الشّافعيّ.

وُلِدَ بعد سنة ٦٨٠ هـــ. كان عالمًا فاضلاً متقنًا جامعًا للعلـــوم، أخـــذ العربيَّـــةَ والقراءاتِ عن الشَّيخ شرف الدِّين الشَّاذلي، وعن تقيِّ الدِّين بن الصَّائغ، والشَّيخ شرف الدِّين بن الشَّواء الضَّرير الإسكندريّ. وأخذ عنه العلامة نور الدِّين علي بـــن يعقـــوب القرشيّ البكريّ، والمراديُّ، وأذنَ له بالإفتاء جماعةٌ منهم شمس الدِّين الأصبهانيّ، قال عنه ابن الجزري: " العلامة الأوحد المقريء الفقيه المفتي شيخ القراء " (٣).

ولحرصه على إفادة الجميع أقرأ القراءاتِ بالحرمينِ الشَّريفينِ، توفي بمكةَ المكرمة سنة ٧٥٢ هـــ (٤).

أشار إلى تلمـــذة المراديّ عليه، وأخذه عنه العربيَّةَ والنَّحْوَ كلٌّ من: ابنِ الجـــزريّ، والسُّيوطيِّ، وابنِ العمادِ الحنبليِّ (٥).

٧- أبو عبد الله الطَّنْجي (٦):

أبو عبد الله الطَّنجيّ مـــن أعـــلامِ النَّحْو، قال عنه السُّيوطيُّ: " أبو عبد الله الطنجي،

(١) يُنظَرُ: طبقات القراء ١ / ٢٢٧، والبغية ١ / ٥١٧؛ وشذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٢) يُنظَرُ ترجمته في: (طبقات القراء ١ / ٥٦٧ – ٥٩٨، والبغية٢ / ٢٢٣ – ٢٢٤).

(٣) طبقات القراء ١ / ٥٩٧.

(٤) يُنظَرُ: طبقات القراء ١ / ٥٩٧ – ٥٩٨ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٢٢٣ – ٢٢٤.

(٥) يُنظَرُ: طبقات القراء ١ / ٥٩٨؛ والبغية ١ / ٥١٧، وشذرات الذهب ٦ /١٦٠.

(٦) يُنظَرُ ترجمته في: بغية الوعاة ٢ / ٧٠.

شيخ من أهل النَّحْوِ، نقل عنه أبو حيان فِي الارتشاف"[١]. وذكره هكذا.

أجمع على أنَّه من شيوخ المراديِّ، كلٌّ من: ابنِ حجر، والسُّيوطيِّ، وابـنِ العمـادِ وقـد أخذ عنه العربيَّةَ [٢].

ويظهر من سـرد شيوخه –رحمه الله – أنَّه طلبَ الفقْهَ والقراءاتِ كما طلبَ اللُّغَةَ والنَّحْوَ على أئمةِ عصرِهِ، لكن شهرتُه كانت فِي النَّحْوِ والقراءاتِ، وخير شـاهد علـى ذلك مُؤَلَّفاته التي وصلتْ إلينا، والَّتِي كانت ودروس المراديِّ مصدرًا ارتوى منه نفرٌ ممن أخذوا عنه، الَّذينَ يمثلون ما وصلنا من تلاميذه، وهم موضوع الحديث الآتِي.

تَـلامِيْـذُهُ

قضى المراديُّ حياتَه منقطعًا للعلم والدَّرْسِ والتَّحصيل، متأثرًا بكبار علماء عصـره الذين سبق التَّعريف بهم، ونبغ فِي مختلف العلوم، فَنالَ شهرةً واسعةً. ورجل هذه صفاته؛ لا بدَّ أنْ يكونَ له تلاميذُ متعددون، جلسوا فِي حلقاته، ونهلوا من مـوارده وتـأثروا ببحوثه وآرائه، ومما يقوِّي ذلك **المرجِّحات الآتِيَة:**

أوَّلاً: الأُسلوب التَّعليمي الَّذي سادَ مصنفاته التي وصلتْ إلينا على ما سيتبين فِـي الباب الثَّاني من هذا البحث إنْ شاء الله.

ثانيًا: إشارته فِي مقدِّمات كتبه – التي وقفتُ عليها – إلى أنَّ سببَ تأليفهـا هـو سؤالُ بعضِ الإخوانِ، فاستجابَ له. اِستَمِعْ إِلَى قوله فِي مقدمة كتابه **المفيد فِي شـرح عمدة المجيد:** " تكرَّرَ عليَّ سؤالُ بعضِ المشتغلينَ أنْ أشرحَهَا شرحًا يُعين على فَهْمِهَـا،

(١) البغية ٢ /٧٠، والسُّيوطيُّ يشير إلى ما نقله أبو حيان عن الطنجيّ " فِي إعراب الأسمـاء السـتة، وحروف العلة فِيها "، يُنظَرُ: الارتشاف؛ تحقيق: عثمان رجب، ٢ / ٨٣٩.

(٢) يُنْظَرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢، والبغية ١ / ٥١٧ ؛ وشذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

وينَوِّه بما اشتملتْ عليه... فأجبْته إلى ذلك، رَجَـاءَ دعوةٍ تُثمِرُ الغفـرانَ، وتَسـتمطرُ سحائبَ الرِّضوانِ " [١].

ثالثًا: رؤيا ه الرسولَ ﷺ في المنامِ وتوصيته إياه بالجلوس لنفعِ النَّاسِ بمكانِ المحرابِ بجامع مصر العتيق [٢].

وكان ينبغي – والأمر كذلك – أنْ يكونَ له تلامـيـذٌ كُثر، ولكـنَّ المصـادرَ والمراجع التي أُتـيْـحَ لِي الاطِّلاع عليها لَمْ تُصرِّحْ إلا باثنين مِمَّنْ أخذَ عنه.

وسأذكرُ – بمشيئة الله – في فصل (**أثره في الخالفين من بعده**) بعـض النُّحَـاةِ الأعلامِ الَّذين لَمْ يأخذوا عنه مباشرةً، وإنَّما أفادوا من مصنفاته، وتأثروا بآرائه، وأشاروا إليه في مُؤَلَّفاتِهمْ.

وتلميذاه اللَّذانِ وقفتُ عليهما هُما:

١– جـلال التَّبَّاني (ت ٧٩٣ هـ) [٣]:

هو: جـلال بن أحمد بن يوسف الـتِّـزِيْتي، المعروف بالتَّبَّاني، جـلال الـدِّين. ويقال: إنَّ اسمه "رسولا". قدم القاهرة قبل الخمسين، وسمع " **البخاري** " مـن العـلاء التُّركُماني، وأخذ عنه وعن غيره، كما أخذ العربية عن ابن عقيل، وابن أم قاسم المراديّ وابن هشام، وغيرهم وبرع في الفنون، مع الدِّين والخير. رأس الحنفية في زمانه، وامتنع عن القضاء وتصدَّرَ للتدريس. من مصنَّفاته: المنظومة في الفقه وشرحها، وشرح المشارق، وشرح التَّلخيص... مات بالقاهرة سنة ٧٩٣ هـ.

وقد ذكر أنَّه من تلاميذ المراديِّ كلٌّ من ابن حجر، والسُّيوطيِّ، وابن العماد[٤].

---

(١) المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، للمراديِّ، تحقيق: علـي البـواب، ط١ (الأردن: مكتبة المنار ١٤٠٧هـ)، ص ٣٧.

(٢) يُنْظَرْ: الدُّرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٣) تُنْظَرْ ترجمته في: (الدرر الكامنة ١ / ٥٤٥ ؛ والبغية ١ / ٤٨٨؛ وشذرات الذهب ٦/ ٣٢٧).

(٤) يُنْظَرْ: الدرر الكامنة ٥٤٥/١، والبغية ٤٨٨/١، وشذرات الذهب ٣٢٧/٦ .

٢- إبراهيم بن أحمد التَّنُوخِي (ت ٨٠٠ هـ)[١]:

هو: إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد، بن عبد المؤمن بن سعيد بن كامل أبو إسحاق، التَّنوخي، البعليّ الأصل، الدِّمشقيّ المنشأ، نزيل القاهرة، وُلِدَ سنة ٧٠٩ هـ، عُنِيَ بالقراءات، فأخذ عن البرهان الجعبريّ، وأبي حيان، والمراديّ، وغيرهم، وعني بالفقه، فأخذ عن البارزيّ بحماة، وابن النَّقيب بحلب، وغيرهما، وأُذِنَ له في التَّدريس والإفتاء والإقراء، وصار شيخ الدِّيار المصرية في القراءات والإسناد. توفي سنة ٨٠٠ هـ.

ذكَرَ أنَّه من تلاميذ المراديِّ ابنُ حجر [٢].



(١) تُنْظَرُ ترجمته في: (طبقات القراء ١ / ٧ – ٨ ؛ والدرر الكامنة ١ / ١١- ١٢).

(٢) يُنْظَرُ: الدرر الكامنة ١ / ١١- ١٢.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

ثَقَافَتُهُ وَمَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ

كانَ المراديُّ أحدَ الأئمةِ النُّحَاةِ في عصرِه، قال السُّيوطيُّ معرِّفًا بأبي حيان: " أخذَ عنه أكابرُ عصرِه، وتقدَّموا في حياته كالشَّيخ تقيِّ الدِّين السُّبكيِّ، وابنِ أمِّ قاسمٍ "[١].

ولَمْ تكنْ ثقافةُ المراديِّ وقفًا على النَّحْوِ، بل كانتْ مزيجًا مِنَ العلومِ السَّائدةِ في عصرِه؛ فهو عالِمٌ متقنٌ للعربيَّةِ، عارِفٌ بالفقه المالكيِّ، نابغٌ في القراءاتِ، متفنِّنٌ فيها ومجيد[٢]، وقد أثنى عليه المترجمونَ له بهذه الْمَوْسوعيَّةِ المعرفيَّةِ قال عنه ابنُ حجر والسُّيوطيُّ: " **بأنَّه صَنَّفَ وتفنَّنَ وأجادَ** "[٣].

ووصفه ابنُ حجرٍ بأنَّه: " **كان إمامًا في العربيَّةِ** "[٤]، وقال عنه ابنُ العماد: "**الإمامُ العالِمُ النَّحْوِيُّ اللُّغَوِيُّ** "[٥].

وثقافةُ المراديِّ النَّحْوِيَّة كانتْ أبرزَ صفةٍ فيه، فقد دَرَسَ كُتُبَ النَّحْوِ قبله دراسةً تقومُ على الدِّقَّةِ والبحثِ والمناقشةِ والاستنباطِ، وكان له مع أصحابها مناقشات، تقوم على منهج عقلي منظم، ومصنفاته تؤكِّد ذلك ؛ فهو من النُّحَاة الَّذين استوعبوا مسائل هذا العلم، ونبغوا فيه نبوغًا عظيمًا جعلهم أئمةً يُشارُ إليهم بالبنان.

ولسَعَة علمه بالنَّحْو، وتمكنه من مذاهبِ النُّحَاة، وحفظه لها، وعنايته بالشَّواهد، اهتمَّ علماءُ النَّحْوِ، واللغةِ بآرائه في كتبهم، فأصبحَ في قائمةِ شُيوخِ العربيةِ الَّذينَ يُعوِّلُ على مصنَّفاتهم[٦].

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٢٨٠.

(٢) يُنظَرُ: طبقات القراء ١ / ٢٢٨ ، والدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٣) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٤) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٥) شذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٦) يُنظَرُ: نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة، ص ٢١٣.

وثقافة المراديّ لم تقفْ عند هذا الحدّ، وإنّما تجاوزها إلى نظم الشّعر التّعليميّ. فمن نظمه، ما قاله في أقسام " إنْ " المكسورة المخففة: " وقدْ نظمتُ أقسامَ " إنْ " في هذين البيتين: [من الطّويل]

وَأقْسَامُ" إنْ " بالكَسرِشَــرطٌ، زيــادةٌ   وَنَفي، وتَخفيفٌ، فتَلْزَمُ لامُهَــا
وقَدْ قيلَ معنى"إذْ" و"إمّا"وقد حَكَى الـ   كِسائيُّ مَعْنى"قَدْ"، وَهَذا تمامُهَا" [١]

ولا شكَّ أنّ هذا النظمَ، يُوْمِيءُ إلى تمرس المراديّ بهذا النّوعِ من الشّعر التّعليمــي، وإلى رغبته في تمكين الطّلبةِ من تَمَثُّلِ القواعدِ النّحْويّةِ بشكلٍ مُيسَّرٍ، عن طريقِ نظمهــا. وهذا ما نلحظه عند ابن مالك في ألفيته، وابن معطي وغيرهما.

كلُّ ذلك يشهدُ بعلو قدرِ المراديّ في النّحْو، وما هذا النّظم إلا دليل على قوة ملكته وسَعَة اطلاعه - والله أعلم بالصّواب -.

كما لَمْ ينكر أحدٌ من الباحثينَ المعاصرينَ ما للمراديّ من مكانةٍ علميّــةٍ، دفعــت بعضهم إلى أنْ يجعله من أنْبه تلاميذِ أبي حيّان. يقول الدكتور شوقي ضيف عنه: " إنّــه من أنبه تلاميذ أبي حيّان، وتحتفظ كتب النّحو له بآراء " [٢]، ووصفه بعضهم بالْحُجّة الثّبت، يقول الدكتور عبد الكريم الأسعد: "إنّه حُجّةٌ ثبتٌ في ميدانه، ونحويٌ ذكيّ كما تدلُ عليه آثارُه " [٣].



(١) الجنى الدّاني، ص ٢٣٤.

(٢) المدارس النحوية، ص ٣٤٢.

(٣) مَجلة الحرس الوطني، العدد ١٢٤، جمادى الأولى ١٤١٣ هـ، ص ٩٧، مقال للدكتور الأسعد بعنوان " المرادي نحوي ظلمه النّحاة ".

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ

آثَــــارُهُ العلْميَّــــــــةُ

أسهمَ السـمراديُّ - رحمه الله - فِي الحركةِ العلميَّــةِ التِي كانــتْ تســودُ عصــرَه بكتبٍ، وَرَسائلَ ذات شأنٍ ومكانةٍ فِي التَّفسيرِ، والعروضِ، والقراءاتِ، والنَّحْوِ، واللُّغةِ، فكانتْ صورةً حيةً منْ صورِ الحياةِ الثَّقافيةِ فِي عصرِهِ، قيل عنــه: "صــنَّفَ وتفــنَّنَ وَأجَــادَ "[1].

والمطلعُ على مُؤلَّفاته النَّحْويَّةِ التي بين أيدينا، يخرجُ منها معجبًا أشدَّ الإعجاب بسَعَةِ اطلاعه، ومهارته فِي التَّحقيقِ والإحاطةِ، وقدرته على مناقشةِ علمــاءِ اللغــةِ والنَّحْــو، وحرصه على أنْ يَقْرُنَ كلَّ قاعدةٍ، أو رأي بشاهدٍ أو دليلٍ، لذلك اشتهرتْ بــين طلبــةِ العلمِ فِي عصرِهِ، وبعد عصرِهِ.

وقــدْ حاولتُ أنْ أجمعَ معلوماتٍ عن هذه الآثارِ بقدْر جُهْدي ووقتي، فوفِّقْتُ إلَى مجموعةٍ منها، وأفدتُ منها، وأشرتُ إلى مَنْ ذَكَرَهَا مِنَ الْمُترجمِينَ لَهُ، وأحلتُ إِلَى أمَاكنِ وجودِها منَ الخزائنِ العامَّةِ، وآثرتُ تقسيمَها إِلى ثلاثةِ أقسامٍ على النَّحْوِ الآتِي:

الآثَــار المطبوعــة   **الآثَــار المخطوطــة**

الآثَــار الَّتِي لَمْ يُعْثَرْ لَها عَلَىٰ أُصُوْلٍ خَطِّيَّة

أوَّلاً: الآثارُ المطبوعــةُ:

١- تَوْضِيْحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِك بِشَرحِ ألفية ابنِ مَالِك:

كان لألفيةِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - شأنٌ كبيرٌ فِي الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّــةِ ؛ لأنَّهــا جَمَعَتْ مسائلَ النَّحْوِ وقواعدَه فِي ألفِ بيتٍ، يَسهلُ حفظها ويتيسَّرُ الإلمامُ بها، إلا أنَّهــا

---

(١) الدُّرر الكامنة ٢ / ٣٣.

كانتْ موجزةً بسببِ قيودِ النَّظمِ؛ لذلكَ أسهم العلماءُ في شرحِهَا، وبيان ما اشتملتْ عليه من مسائلَ وقواعدَ، وكان المراديُّ أحدَ هؤلاءِ النُّحَاةِ الأعلامِ.

وقد نَسَبَ هذا الشَّرحَ إلَى المراديِّ كلٌّ من: ابنِ الجزريِّ [١]، وابنِ حجرٍ [٢]، والسُّيوطيِّ [٣]، وحاجي خليفة [٤]، والزِّركليِّ [٥]، وغيرهم مِمن تَرْجَمَ للمراديِّ، وسيأتِي الحديثُ عنه مُفصلاً فِي البابِ الثَّانِي من هذا البحثِ - إنْ شاءَ الله -، وسأكتفِي الآنَ بالحديثِ عن نُسَخِه وطَبْعِه.

نُسَخُهُ:

نظرًا لأهميةِ شرحِ المراديِّ انتشرتْ نُسَخُهُ فِي أغلبِ مكتباتِ العالَمِ [٦] منها:

- نسختان فِي مكتبةِ الأوقافِ العامة فِي بغدادَ، نسخة كتبها حمزة الشّهابي عام ٨٦٠ هـ، ونسخة كتبها أحمد التُّونسيُّ عام ١٠٧١ هـ [٧].

- ستُ نسخٍ فِي خزانةِ المكتبةِ الأزهرية [٨].

- نسخة فِي المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة - حفظها الله - برقم (٢٢١١) عام. نُسِخَتْ عام ١١٨٠ هـ، مكتوبة بخطٍ نسخي جميلٍ، مضبوطة بالمداد الأحمر ضبطًا كاملاً، يغلب عليه الدِّقة والصِّحة، وهذه النَّسخة أدقُّ من النُّسخةِ المحقَّقة المطبوعة.

---

(١) طبقات القراء ١ / ٢٢٨.

(٢) الدرر الكامنة ٢ / ٣٣.

(٣) بغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٤) كشف الظنون ١ / ١٥٢.

(٥) الأعلام ٢ / ٢٢٨.

(٦) يُنظَرُ: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، ترجمة : عبد الحميد النجار ، ١٩٦١م، الأصل ١ /٣٦٠، والملحق ١ / ٥٢٢.

(٧) فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة الأوقاف العامة فِي بغداد، إعداد: عبد الله الجبوري ٣ / ٣٠٤.

(٨) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهريّة ٤ / ١٣٨، ١٣٩.

- وفي المكتبة السُّليمانية باستانبول خمس نسخ أرقامها: (١٢٩حميدية)، و(١٩٠٤جار الله)، و(٣٤٠ جوان قبل شي باشي)، و(٢٤٠١شهيد علي)، و(٢٩٦ مدرسة سرويلي).

- وفي المكتبة الأحمدية بتونس خمس نسخ في خزانة جامع الزيتونة [١].

- وفي جامعة أم القرى يوجدُ سبعَ عشرةَ نسخةً مصورة لـ " **توضيح المقاصد** " بخطوط مختلفة تحمل الرقم (٢٨٠) [٢].

وقدْ حقّقَ الكتابَ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، ونالَ به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وطبعتْ أجزاؤه الأربعة عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، والجزء الخامس والسَّادس عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م بمطبعة الكليات الأزهرية.

وقد قابله المحققُ على ثلاثِ نسخٍ من مخطوطاته، هي في نظره أفضلُ النُّسخِ المخطوطة [٣].

٢- الْجَنَى الدَّانِيْ فِي حُرُوْفِ الْمَعَانِيْ:

وهو كتابٌ صنَّفَهُ المراديُّ في حروفِ المعاني اشتمل على أكثرِ من مئةِ حرفٍ، منها المتَّفق عليه، والمختلف فيه.

ذكره ابنُ الجزريّ [٤]، وابنُ حجر[٥]، والسُّيوطيُّ [٦]، وحاجي خليفة [٧]، وإسماعيلُ البغداديُّ [٨]، وغيرهم.

---

(١) فهرس المكتبة الأحمدية، إعداد عبد الحفيظ منصور ١ / ٢٤٨.
(٢) فهرس المصورات الميكروفيلمية بجامعة أم القرى، ص ١٥٤- ١٦٢.
(٣) يُنظَرُ: توضيح المقاصد ١ / ٣ - ٤.
(٤) طبقات القراء ٢ / ٢٢٨.
(٥) الدرر الكامنة ٢ / ٣٣.
(٦) البغية ١ / ٥١٧.
(٧) كشف الظنون ١ / ٦٠٧.
(٨) هدية العارفين ١ / ٢٨٦.

نُسَخُهُ:

– في مكتبة المتحف العراقي في بغداد نسخةٌ برقم (١٨٩٧) وتقع في (٨٥ ورقة) بخط النسخ كتبها حسن بن عمر عام ٧٥٠ هـ.

– وفي دارِ الكتب المصرية نسخةٌ برقم (١٢٦٣)، كُتِبَتْ سنة ٨٤٨ هـ [١].

– وفي دارِ الكتب الظاهريَّة بدمشقَ نسخةٌ برقم (٢٦١) كُتِبَتْ سنة ١٠١٩هـ.

– وفي خزانة الجامع الكبير في صنعاء نسخةٌ كُتِبَتْ سنة ١١١١ هـ.

– وفي المكتبة الأحمديَّة بتونس في خزانة جامع الزيتونة نُسْخَةٌ برقم (٤١٠٣) نُسِخَتْ سنة ١١٥٩ هـ [٢].

– وفي جامعة أمِّ القرى بمكةَ المكرمة يوجد أربعُ نسخٍ مصورة برقم (٢٩٩) [٣].

– وفي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نسختان مصورة برقم (٢١٧٢ /٧٥٥٦) [٤].

تحقيقُ الكتابِ ونشرِه:

– حقَّقَ الكتابَ الأستاذُ طه محسن، ونالَ به درجة الماجستير من جامعة الموصل عام ١٣٩١هـ، وساعدتْ جامعةُ بغدادَ على طبعِه عام ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م.

وقد قابلَهُ المحقِّقُ على إحدى عشرةَ نسخةً، استفادَ منها في التَّحقيقِ، وجعل نسخةَ المُتْحَف العراقيِّ المكتوبة عام (٧٥٠ هـ) أصلاً في التَّحقيق؛ لأنَّها أقدمُ النُّسخِ، ومنقولةً عن نسخةِ المؤلف [٥].

---

(١) فهرس الكتب الموجودة في الدار ٢ / ٩٢ .

(٢) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمديَّة بتونس ١ / ٢٥٠.

(٣) فهرس المصورات الميكروفلمية بجامعة أمِّ القرى، ص ١٦٥ – ١٦٦.

(٤) فهرس المخطوطات المصورة في النحو والصرف واللغة، إعداد: علي البواب، ص ٧٢ – ٧٣.

(٥) يُنظَرُ: الجنى الداني، ص ٦٢ – ٦٧.

– تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة، والأستاذ نديم فاضل ، ونُشر الكتاب في طبعته الأولى عام ١٩٧٥ م.

– تحقيق الدكتور عوض المرسي الجهاوي، نالَ به درجة الدكتوراه من كليـــة دار العلوم – جامعة القاهرة – عام ١٩٧٦ م، والرّسالة غير منشورة، محفوظة في كليـــة دار العلوم، برقم (١٠٢) [١].

٣– رِسَالَةٌ فِي جُمَلِ الإِعْرَابِ:

وهي رسالةٌ صغيرةٌ تناولَ فيها المراديُّ الجملَ التي لها محلٌ منَ الإعراب؛ والجمل التي لا محل لها منَ الإعراب، والرّسالة مُؤلّفة للمبتدئين في النّحْوِ بعبارةٍ مـــوجزةٍ مركّـــزةٍ، ضمَّنها المراديُّ أبياتًا منظومةً جعلتْها صالحةً للاستظهارِ، إلاّ أنَّ ما بها من إيجازٍ وتركيـــزٍ أكسبها قصورًا في اكتمال بعضِ مباحثها، وقلّةِ شواهدها.

ويبدو أنَّ المراديَّ ألّفَ هذه الرِّسالةَ في بدايةِ حياتِه، والّذي رجّحَ ذلك أنَّ الرِّســـالةَ ليسَ فيها أبحاثٌ أصيلةٌ ممَّا نعهده في مُؤلَّفاتِـــه – رحمه الله – التي صنَّفها فـــي الفتـــرةِ الأخيرةِ من حياتِه؛ لأنَّ " النُّضْجَ وطولَ النَّفَسِ وقوةَ العارضة، مـــن أمـــاراتِ التّـــآليفِ المتأخرةِ في حياةِ العلماءِ " [٢].

ذكرها للمراديِّ جُرْجي زيدان [٣]

نُسَـــخُهَا:

– نسخة خطية في ليدن بهولندا برقم (٢١٥) بخط مُحَمَّد الغمري كتبـــها ســـنة ١١١٤ هـــ، ونسخة في برلين برقم (٦٨٧٧) [٤].

---

(١) مجلة كلية دار العلوم، العدد التاسع عشر، (١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م)، ص ٢٧٦.

(٢) مـــا بين علامَتي التّنصيص عبارة الشيخ محمود الطناحي – رحمه الله – في مقدمة تحقيقه لكتـــاب الشّـــعر؛ لأبي علي الفارسي ٢٦/١.

(٣) يُنْظَرُ: تاريخ آداب اللغة العربية؛ لجرجي زيدان، تحقيق: شوقي ضيف ٣ / ١٤٤.

(٤) يُنْظَرُ: تاريخ الأدب العربي؛ لبروكلمان الملحق ٢ / ١٦.

– وفي مكتبة الأزهر الشّريف بالقاهرة نسخة برقم (١٧٩٠ نحو).

تحقيقُ الرِّســالةِ وَنَشْرُهَا:

حقّقَتِ الرِّسالةَ الدكتورة / سَهير محمَّد خليفة عام ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

وقد قابلتْها المحققةُ على نسختين من مخطوطاتها هي: نسخة ليدن، ونسخة الأزهر.

ونُشِرَتِ الرِّسالةُ في طبعتها الأولَى عام ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٤– شَرْحُ الواضِحَةِ فِي تَجْوِيدِ الفَاتِحَةِ:

وهو كتابٌ مختصٌ ببيانِ أحكامِ تجويدِ فاتحةِ الكتابِ فقط. يتألف من متن، وشرح. المتن: منظومة منَ البحرِ الطَّويلِ، وقافيتها داليَّة مكسورة، وعنوانها (**الواضحة في تجويدِ الفاتحةِ**)، وهي من نظمِ الشَّيخِ بـرهان الـدِّينِ إبراهيمَ بنِ عمـرَ الْجَعْبَـرِيِّ المقـرئ النَّحْويّ[1]. وموضوعها ذكر أحكامِ تجويد كلمات سورة الفاتحة، وقد شرحها المـراديُّ شرحًا مختصرًا ألقى فيه الأضواءَ على الجوانبِ التَّجويديَّةِ، والقرآنيةِ واللغويَّةِ، والنَّحْويَّـةِ لأبياتِ المنظومةِ بأسلوبٍ عَـذْبٍ سَلِسٍ.

نُسَــخُهُ:

– نسخة فِي (**مكتبة جستربيتي**) فِي دبلن، ضمن مجموع رقمه (٣٦٥٣) الورقة ٧٨ – ٨٣، نسختْ عام ٨٥٩ هـ.

– نسخة فِي (**مكتبة جامعة الملك عبد العزيز المركزية**) فِي جُدَّة، برقم ١٢.

---

(١) هو: أبو محمد بن عمر بن خليل الجعبريُّ الشافعيُّ، ولدَ عام ٦٤٠ هـ، استوطن الخليلَ، وتـولَّى مشيخةَ الحرمِ الإبراهيمي، أخذ الحديث عن ابنِ النَّجارِ وغيرِه، والقراءاتِ العشر عن حسين التكريتي، وأخذ عنه ابنُ اللبان وعمر العدوي...، له من الكتب: أحكام الهمز لهشام وحمزة، مناسك الحج، مناقب الشافعي...، تُوفي بدمشقَ سنة ٧٣٢ هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (طبقات القراء ١ / ٢١، والبغية ١ /٤٢٠، وهدية العارفين ١ / ١٤).

تحقيقُ الكتابِ ونشــرِه:

حقّقَ الكتابَ وعلّقَ عليه الدكتور عبدُ الهادي الفضليُّ، رئيس قسمِ اللغةِ العربيَّةِ بكليةِ الآدابِ بجامعةِ الملك عبدِ العزيزِ، ونشرته دارُ القلمِ بــ(بيروت: ١٤١٢هــ =١٩٩٢م).

وقد اعتمدَ المحقّقُ على نسخةِ جامعةِ الملكِ عبدِ العزيزِ؛ لأنَّه لَمْ يقفْ على ذكرِ لنسخةٍ أُخرى[١].

٥- الْمُفِيدُ فِي شَرْحِ عُمْدَةِ الْمَجِيْدِ فِي النَّظْمِ والتَّجْوِيْدِ:

الكتابُ شرحٌ لِمَنْظُومَةِ علمِ الدِّينِ السَّخاويِّ [٢] " عُمْدَةِ المجيد "، وهي جزء مــن كتاب " جمال القُرَّاء وكمال الإقراء "، والمنظومة نونيَّة مكسورة منَ البحرِ الكاملِ، تقع فِي أربعةٍ وستّيْنَ بيتًا، تحدَّثَ فيها صاحبُها عَنِ التَّجويدِ، ومخارجِ الحروفِ، وصــفاتِها، وختمها بالحديثِ عن وجوبِ التَّرْتيْلِ وتجنبِ اللحنِ.

وعلى هذه المنظومةِ أَلَّف المراديُّ " المفيد ". وذكرَ أنَّه أكمل تسويده فِي ثاني عشرَ جمادى الآخرة من شهورِ سنة ثمانٍ وأربعينَ وسبعمائة [٣]، قبل وفاته بخمسةَ عشرَ شهرًا، فهو من أواخرِ مُؤَلَّفَاتِهِ – رحمه الله –.

نُسَــخُهُ:

– نسخة خطية فِي (مكتبة بايزيد) فِي استانبول رقمها (١٤٧).
– نسخة فِي (دار الكتب) المصرية برقم (٤٦٢).

---

(١) يُنظَرُ: شرح الواضحة فِي تجويد الفاتحة؛ للمراديِّ، تحقيق: عبد الهادي الفضلي (بيروت: دار القلــم ١٩٩٢م)، ص١٠.

(٢) هو: العلامة النَّحويُّ اللغويُّ، علي بن محمد السَّخاويُّ، وُلِدَ عام ٥٥٩ هــ بسخا فِي مصرَ، أخــذ عنِ الشَّاطبي وغيره، وأقرأ النَّاسَ، وأفادَ مِنَ العلماء، له منَ الكتبِ: المفصل فِي شرحِ المفصــلِ ، شــرح الشَّاطبيَّة...، تُوفِي بدمشقَ سنة ٦٤٣ هــ.

تُنظَرُ ترجمته فِي: (غاية النهاية فِي طبقات القراء ٢ / ٥٦٨، والأعلام ط ١٣، ٤ / ٣٣٢).

(٣) المفيد فِي شرح عمدة المجيد فِي النَّظم والتَّجويد، ص ١٦٠.

- نسخة في (مكتبة جستر بيتي) في إيرلندا برقم (٣٦٥٣)، نُسِخَتْ عام ٨٥٩هـ.
- نسخة في جامعة الأمام محمد بن سعود في الرياض رقمها (٣٥١١)، نُسِخَتْ عام ١٢٣١ هـ.

تحقيقُ الكتابِ ونشرُه:

حقَّقَ الكتابَ الدكتورُ علي حسين البواب، ونشرته مكتبةُ المنار الأردنيَّة عام (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م).

ثانيًا: الآثارُ المخطوطةُ:

١- شَرْحُ التَّسْهِيْلِ:

كتابُ " التَّسهيل " لابنِ مالكٍ – رحمه الله – " منْ أعظمِ الكُتُبِ الموضوعةِ في النَّحْوِ بعد كتاب سيبويه " [١]، فقد جمعَ فيه ابنُ مالكٍ أحكامَ النَّحْوِ وقواعدَه بحيث لا يفوت ذكر مسألةٍ من مسائله وقواعدِهِ ؛ ولذلك اعتنى العلماءُ بشأنه، وكان المراديُّ أحدَ هؤلاءِ الأعلامِ.

ذكره للمراديّ كلٌّ من ابنِ الجزريّ [٢]، وابنِ حجر[٣]، والسُّيوطيّ [٤]، وحاجي خليفة [٥]، وإسماعيلَ البغداديّ [٦].

---

(١) التسهيل؛ لابنِ مالك، تحقيق: محمد بركات، ط١ (القاهرة: دار الكتاب العربي) ص ١٠٠.
(٢) طبقات القراء ٢٢٨/١.
(٣) الدرر الكامنة ٢ / ٣٣.
(٤) البغية ١ / ٥١٧.
(٥) كشف الظنون ١ / ٤٠٦.
(٦) هدية العارفين ١ / ٢٨٦.

نُسَخُهُ:

– في مكتبة بورصة العمومية بتركيا قسم " حسين جلبي " نسخة بجزئين كُتِبَت سنة ٧٥١هـ، رقمها (١٠٧٩ و١٠٨٠)، وهي من أقدم نسخ الكتاب.

– وفي مكتبة الأوقاف ببغداد المجلد الأوّل من نسخة كُتِبَت سنة ٧٥٦ هـ رقمها (١٥٦٦)، والمُجَلد الثّاني من نسخة كُتِبَت سنة ٧٧٢هـ رقمها (١٤٢٦)، وهذه النُّسخة نفيسة [١].

– وفي دار الكتب المصريّة بالقاهرة نسخةٌ في أربعة مجلدات رقمها (٦٣).

– وفي مكتبة الأسكوريال المجلد الثّاني كتب سنة ٧٨٠ هـ برقم (٥٨)، والمجلد الثّالث برقم (٥٩) كتب سنة ٧٨٠ هـ [٢].

– وفي المكتبة المركزيّة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ثلاثُ نسخٍ مصورة رقم الفيلم (٨٩٠٣ – ٨٩٠٤ – ٨٩٠٥) [٣].

وقد طُبِعَ جزءٌ صغيرٌ من هذا الشّرح، بمساهمة ساميَة من سلطان المغرب الأقصى الأمير عبدِ الحفيظِ بنِ السُّلطانِ الحسنِ – رحمه الله – (عام ١٣٢٨هـ) بمطبعة السُّعادة بمصرَ، ويقع في جزأين يبتدئان من أوّل الكتاب، وينتهيان في بعض فصولِ بحثِ المبتدأ، مع كتاب " **التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل** " للشيخ أبي حيان، وبهامش الكتابين شرح التّسهيل المُسَمّى " **بتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** " للدماميني [٤].

تحقيقُ الكتاب:

---

(١) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف في بغداد ٣ / ٣١٠.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٧٦.

(٣) فهرس مخطوطات النّحو والصرف واللغة في جامعة الإمام محمد بن سعود، ص ١٣٩.

(٤) توجد نسخة من هذا الطّبعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (٣٦٤١١)عام، وبحوزتي صورة منها.

– حقَّقَ الجزءَ الأوَّلَ مِنَ الكتابِ السيدُ حسين تورال، ونالَ به درجةَ الدكتوراه من جامعة الموصل العراقيَّة عام ١٩٧١م.

كما حقَّقَ الدكتور / أحمد محمد عبد الله يُوسُف الجزءَ الأوَّلَ مِنَ الكتابِ، ونال به درجةَ الدكتوراه عام ١٩٧٥ م، من جامعة الأزهر، والرِّسالة محفوظة فِي مركزِ صالح عبد الله كامل للاقتصادِ الإسلامي، رقم الفِيلم ١ / ٢٢٤ / ٢ (٢). ثُمَّ حقق الجزء الثَّانِي من الشَّرح المذكور.

– وحقَّقَ الجزء الثَّالث من الكتاب الدكتور عبد الهادي فرَّاج، ونـال بـه درجـة الدكتوراه عام ١٩٨٤م، والرِّسالة مودعة فِي كلية اللغة العربيَّة بأسيوط.

– وحقَّقَ القسمَ الصَّرفي مِنَ الكتابِ الباحثُ / ناصر حسين علي، ونال به درجـة الدكتوراه عام ١٩٨٥ م، من كلية دار العلوم بالقاهرة، والرِّسالة مودعة فِي كليـة دار العلوم بالقاهرة رقم الحفظ (٨٨٠).

٢– شَرْحُ بَابِ وُقْفِ حمزةَ وهشامٍ عَلَى الهمزِ مِنَ الشَّاطِبِيَّة:

وهو شرحٌ لِمنظومةِ القاسم بن فِيرُّه الشَّاطبيِّ[1]، والمنظومة لاميَّة مفتوحة مِنَ البحـرِ الطَّويلِ، شَرَحَهَا المراديُّ شَرْحًا وَافيا، وَأَعْرَبَ أبياتها إعرابًا تفصيليًّا دقيقًا مبينًا الأوجُـهَ الأعرابيةَ المحتملة فِي البيتِ مع اهتمامِهِ بذكرِ اللغاتِ، كما ازدانَ الشَّـرحُ بالتنبيهـاتِ، والفوائدِ الجمَّة، وَختَمَ هذا الشَّرحَ بمجموعةٍ مِنَ المسائلِ لبعضِ العلماءِ نَظَمَ بعضَهَا شعرًا.

ذكره ابنُ الجزري، فقالَ: " وأفـردَ بابَ وقـفِ حمزةَ وهشامٍ على الهمـزِ فِـي مصنف " [2].

---

(١) هو: القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشَّاطبيُّ. ولدَ بشاطبة فِي الأندلس سـنة ٥٣٨هـ، كان إمامًا فاضلاً فِي النَّحْو والقراءات والتفسير، محققًا ذكيًا واسع المحفوظ، بارعًا فِي القـراءات، أخذ القراءات عن ابن هُذيل وغيره، وأخذ عنه السَّخاويُّ، وهو صاحبُ حرز الأماني. قصيدة فِي القراءات. تُوفِي بمصرَ سنة ٥٩٠هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (غاية النِّهاية ٢/٢٠، والبغية ٢/٢٦٠، والأعلام ٥/١٨٠).

(٢) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

نُسَــخُهُ:

– النُّســخةُ الأمُّ فِي (مكتبة كُــوبرلي) فِي استانبول رقمها (١٥) تشتمل على ٦٢ ورقة.

– نسخة (دار الكــتب المــصريَّة) فِي القاهرة قسم المخطوطات رقمها (٤٢) قراءات.

– نسخة (مكتبة شهيد علي) فِي استانبول رقمها (٢٣).

٣– شَرْحُ الْمَقْصَدِ الْجَلِيلِ فِي عِلْمِ الْخَلِيْلِ:

وهو شرح لمنظومةِ جمالِ الدِّينِ أبِي عمرَ عثمانَ بنِ الحاجــبِ (ت٦٤٦ هـــ)، وتُسَمَّى مُقدِّمةُ ابنِ الحاجبِ فِي علمِ العروضِ.

ذكرها ابنُ حجر باسم: " شرح الحاجبيَّة العروضيَّة " [١].

نُسَــخُهُ:

– نسخة (دار الكتب المصريَّة) فِي القاهرة ضمن مجموعة مخطوطة رقمهـــا (٧٣ مجاميع) تبدأ مِنَ الورقةِ ١٣٣ – ١٥٨.

– نسخة (خزانة جامع الزيتونة) فِي تونس ضمن مجموعة رقمها (٣٩٦٤) تبدأ مِنَ الورقة (١٢٨– ١٥٥).

– صورةٌ فِي مكتبةِ جامعةِ الإمامِ محمدِ بنِ سعود الإسلاميَّة فِي الرياض مصورة عن نسخة مكتبة جستربيتِي – دبلن. أوراقها ٤١ ورقة. وتاريخها (٨٣٥ هـــ) رقـــم الحفظ (٥٠٣٧) قراءات [٢].

---

(١) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٢) فهرس المخطوطات المصورة بجامعةِ الأمام، ص ٥١٢ – ٥١٣.

٤- منظومةٌ فِي بيانِ الدَّالِ والذَّالِ:

وهي قصيدةٌ مشتملةٌ على بيانِ الــدَّالِ المهملةِ والمعجمةِ متفقي المبنى مختلفي المعنى.
كَمُلَتْ فِي خمسةٍ وعشرينَ بيتًا.

ذكرها بروكلمان[١]، وأفــادَ بوجودِ نسخةٍ منها فِي (مكتبة الرِّبــاط) شــرحها حامدُ الحاج بنُ محمدٍ عبد الله المالكيُّ الحسنيُّ الْمُتوفَّى عام ١٢٧١ هــ.

- نسخة فِي (مكتبة السُّليمانية) باستانبول برقم (٣٩٤٥).

٥- مَنْظُوْمَةٌ فِي الظَّــاءِ والضَّــاد:

ذكرها بروكلمان [٢]، وأشارَ إلَى نسخةٍ منها فِي (مكتبة الرباط).

ثَالِثًا: الآثَــار الَّتِي لَمْ يُعْثَرْ لَها عَلَى أُصُوْل خَطِّيَة

وأقصد بها تلك المصنَّفات التي ذكرَ أصحابُ كُتُبِ التَّــراجمِ، وطبقــات الرِّجــال أسماءها، أو سَمَّاها المراديُّ فِي مُؤَلَّفاتِهِ، لكنْ لَمْ أقفْ على ما يُفيد مكان وجودها فِـي التُّراثِ المخطوطِ، وهي:

١- أرجــوزةٌ فِي أصولِ قراءةِ أبِي عمروٍ:

ذكرها المراديُّ فِي كتابِهِ " الْمُفِيــد " فقالَ: " فهذه جملة أحكامِ النُّــونِ السَّــاكنةِ والتَّنوين، وقد نظمتُها فِي أُرجوزتِي المشتملة على أصولِ قراءةِ أبِي عمروٍ" [٣].

٢- أرْجُــوْزةٌ فِي مَخَارِجِ الْحُرُوْفِ وصفاتِها:

ذكــرها المراديُّ فِي كتابه " الْمُفِيــد " بعد كلامِهِ على مخارجِ الحروفِ، حيث قال: " وقد بسطتُ الكلامَ عليها فِي شرحِ أرجوزتِي فِي مخارجِ الحروفِ وصفاتِها " [٤].

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٦.
(٢) الْمَصْدَر السَّابق ٢ / ١٦.
(٣) يُنْظَرُ: المفيد فِي شرح عمدة المجيد فِي النظم والتجويد، ص ١١٩ - ١٢٠.
(٤) يُنْظَرُ: المصدر السَّابق، ص ٤٣.

٣- إعرابُ القرآن:

ذكره ابنُ الجزري[١]، والزِّرِكليُّ [٢].

٤- تفسيرُ القرآن:

ذكره ابنُ الجزري، فقال: " وله تفسيرُ القرآنِ في عشرة مجلدات، أتى فيه بالفوائد الكثيرة، وإعرابُ القرآن "[٣].

٥- تَلْخِيصُ شرحِ أبي حيان عَلَى التَّسهيلِ:

مِنْ شُرُوْحِ التَّسهيلِ الوافية كتاب " **التَّذييل والتكميل لشرحِ التَّسهيل** " لأبي حيان الأندلسيِّ، لَخَّصَ المراديُّ هذا الشَّرحَ بكتابٍ لَمْ يصلْ إلينا، ذكره الشيخُ خالد الأزهريُّ [٤]، وعبدَ الله البيتوشيُّ[٥].

٦- رِسَالَةٌ فِي كلا وبلى:

قال المراديُّ فِي مبحث " كلا " من " **الجنى الدَّاني** ": " وقد ذكرتُ ذلك في كراسةٍ أفردتُها لكلا وبلى" [٦].

٧- سُرُوْرُ النَّفْسِ:

ذَكَرَهُ بروكلمان [٧].

---

(١) يُنْظَرْ: غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٢٧.

(٢) يُنْظَرْ: الأعلام ٢/٢٢٨ .

(٣) طبقات القراء ١/٢٢٧.

(٤) يُنْظَرْ: التصريح بمضمون التوضيح؛ للشيخ خالد الأزهريُّ، تحقيق:عبد الفتاح بحيري، ط ١(القاهرة: الزهراء للإعلام العربي ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م) ٢ / ٣٥١ - ٢ / ٣٨١ - ٢ / ٤٥٩ - ٢ /٤٦٣ - ٢ / ٥٤٠ - ٣ / ١٢٦.

(٥) يُنْظَرْ: صرف العناية في كشف الكفاية؛ عبد الله البيتوشي، (مصر: دار إحياء الكتب العربية ١٣٤١ هـ)، ص ٥٨.

(٦) الجنى الداني، تحقيق: طه محسن، ص ٢٠٤.

(٧) تاريخ الأدب العربي الملحق ٢ / ١٦.

٨- شرح أُرجوزته فِي مخارجِ الحروفِ:

ذكرها المراديُّ، فقال: " وقد بسطتُ الكلامَ عليها فِي شرح أُرجوزتِي فِي مخارجِ الحروفِ وصِفاتِها" (١).

٩- شرحُ الاستعاذةِ والبسملةِ:

ذكره السُّيوطيُّ، بقوله: "وله...شرح الاستعاذة والبسملة كراس ملكته بخطِه"(٢)، وذكره أيضًا حاجي خليفة (٣).

١٠- شرحُ الجزوليَّة:

والجزولية مقدمة فِي النَّحْو لأبِي موسى الجزولِيِّ (ت ٦٠٥ هـ).

ذكره ابنُ حجر (٤).

١١- شَرْحُ حِرْزِ الأَمَانِي وَوَجه التَّهانِي فِي القراءاتِ السَّبعِ المثانِي:

وهو شرحٌ للقصيدةِ المشْهورة بالشَّاطبيَّة، للشيخِ أبِي محمد القاسم الشَّاطبيِّ ويبلغ عدد أبياتها (١١٧٣) بيتًا، ذكره ابنُ الجزري (٥)، وابنُ حجر(٦)، وحاجي خليفة (٧).

١٢- شَرْحُ الفُصُول:

وهو شرح لكتاب " **الفصول الخمسون** " لابن معطي (ت ٦٢٨ هـ) ذكره ابنُ حجر (٨).

---

(١) يُنظَرُ: المفيد فِي شرح عمدة المجيد، ص ٤٣.

(٢) بغية الوعاة ١/٥١٧.

(٣) يُنظَرُ: كشف الظنون ٢ / ١٠٣١.

(٤) يُنظَرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٥) يُنظَرُ: غاية النهاية فِي طبقات القراء ١ / ٢٢٧.

(٦) يُنظَرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٧) يُنظَرُ: كشف الظنون ١ / ٦٤٨.

(٨) يُنظَرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

١٣- شَرْحُ الكَافِية فِي النَّحو:

لابن الحاجب ذكره ابن حجر باسم: " شرح الحاجبية النحوية " [١].

١٤- شَرْحُ الكَافِيةِ الشَّافِية:

وهو شرح لمنظومة أَلَّفَها ابنُ مالكٍ فيما يقرب من ثلاثةِ آلاف بيت تضمُّ النَّحو والصَّرف معًا ذُكره ابنُ حجر [٢].

١٥- شَرْحُ الْمُفَصَّلِ فِي صنعةِ الإعرابِ لِجار الله الزَّمَخشريّ (٤٦٧ / ٥٣٨ هـ):

ذكره ابنُ حجر [٣]، والسُّيوطيُّ [٤]، وابنُ العماد [٥]، وحاجي خليفة [٦]، والخوانساري [٧]، وكَحّالة [٨].

١٦- مَنْظُومَةٌ فِي مَعَانِي الْحُرُوْفِ:

قال ابنُ حجر: " وصنف كتابًا في معاني الحروف نظمًا وشرحه " [٩]، وفي " الجنى الداني " أبيات متفرقة لا تزيد على ستةٍ وثلاثين بيتًا، تشتمل على قسمٍ منَ الحروفِ.

---

(١) يُنظَرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٢) يُنظَرُ: المصدر السَّابق ٢ / ٣٢.

(٣) يُنظَرُ: السابق ٢ / ٣٢.

(٤) يُنظَرُ: حسن المحاضرة ١ / ٥٣٦.

(٥) يُنظَرُ: شذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

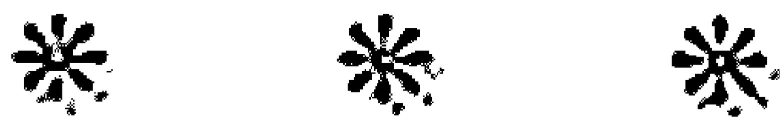
(٦) يُنظَرُ: كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤.

(٧) يُنظَرُ: روضات الجنات ٢ / ٢٢٤.

(٨) يُنظَرُ: معجم المؤلفين ٣ / ٢٧١.

(٩) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

هذه هي مُؤَلَّفَاتُ المُـرادِيِّ التي سجَّلَتها لنا كتبُ التَّراجمِ. وهي تـدلُّ علـى أنَّ الرجلَ وهبَ حياتَه للعلمِ والمعرفةِ، وإلا كيفَ يتأتَّـى له أنْ يقومَ بـهذا المَجهـودِ العظيمِ من المُؤَلَّفَاتِ ما لَمْ تـكنْ لديه عزيْمَـةٌ قويـةٌ وهِمَّـةٌ ماضـيةٌ، وعمـلٌ متواصلٌ، وانقطاعٌ كاملٌ للاعتكافِ في محرابِ العلمِ، فقد استطاعَ - رحمـه الله - أنْ يُسَجِّلَ نفسَه في سجلِ الخالدينَ بِمُؤَلَّفَاتِه ونَتاجِـه.



الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ

أَخْلاقُهُ وثَنَاءُ العُلمَاءِ عَلَيْهِ

كان المراديُّ - رحمهُ الله - ذا كعبٍ عالٍ في العلمِ والحفْظِ والتَّفنن؛ من أجلِ ذلك رأى فيه أصحابُ الطَّبقاتِ والتَّراجمِ بإجماعٍ أهلاً للثناء والتَّقدير؛ فوصفوه بجملةِ أوصافٍ تُنبِيءُ عن عظيمِ فضله، وعلو مرتبته، واستقامةِ دينه، وطيبِ خلائقه.

قال عنه ابنُ حجر: "وله كراماتٌ كثيرةٌ منها أنَّه رأى النبي ﷺ في المنام، فقال له: يا حسنُ اجلسْ انفعْ النَّاسَ بمكانِ المحرابِ، بجامعِ مصرَ العتيقِ، بجوارِ المصْحَفِ"(١).

وأثنى عليهِ ابنُ حجر والسُّيوطي بأنَّه "أتقنَ العربيةَ والقراءاتِ، وصنَّفَ وتفنَّنَ وأجادَ" (٢).

وقِيلَ عنه: "الإمامُ العالِمُ النَّحويُّ اللُّغويُّ، الأوْحد في فنونِ العلمِ" (٣).

ونُعتَ بأنَّه "الفقيه المالكيُّ البارعُ" (٤).

وامتدحه الشَّيخ صالح سلامة السَّكَنْدَرِي بأبياتٍ شعريَّةٍ منها (٥):

وَقَفْتُ عَلَى يَقِيْنِيْ فِي اعْتِقَادِيْ ... فَمَا شَرْحَ الْخُلاصَةَ كَالْمُرَادِيْ
مُؤَلِّفُهُ لَهُ عِلْمٌ غَزِيْرٌ ... وَذِهْنٌ ثَاقِبٌ فِي الاجْتِهَادِ
شَهِيْرٌ فَضْلُهُ فِي النَّاسِ طُرًّا ... ومَا يُخْفِيْهِ إلاَّ ذُو عِنَادِيْ
فَمَهْمَا شِئْتَ فَنَّ النَّحْوِ خُذْهُ ... فَفَوْزُكَ مِنْ مُرَادِكَ بِالْمُرادي

---

(١) الدُّرر الكامنة ٢ / ٣.

(٢) الدرر الكامنة ٢ / ٣، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٣) طبقات القراء ١ / ٢٢٧، والدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٦ / ١٦٠.

(٤) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٥) كتبتْ هذه الأبيات على الورقة التالية لصفحة العنوان من مخطوطة "توضيح المقاصد" المودعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٣، وجاء في آخر النسخة "كتبه لنفسه، ثمَّ لمن شاء من بعده، عبد الله الفقير صالح سلامة السَّكندري مولدًا ومنشأ، المالكي مذهبًا، الأشعري عقيدةً... وكان الفراغ منه يوم الجمعة المبارك، الموافق لمضي سبعةَ عشرَ يومًا من شوال سنة ١٢٧٧ من هجرة مَنْ له العزُّ والشَّرف..." ١٠ هـ.

كما لَمْ يغفلْه العلماءُ والباحثونَ المعاصرونَ، فكان عندهم محلَّ تقـديرٍ وإجـلالٍ، فوضعوه بالمرتبةِ التي يستحقها من مراتب العلماء، تقديرًا منهم لعلمه وجهوده.

قال عنهُ الشَّيخ محمَّد طَنْطَاوِي: " إنَّ مؤلفاتِه مصادرٌ لدى النُّحَاةِ وثيقة، عوَّلَ عليها كثيرٌ مِمَّنْ جاءَ بعده " (١).

وأثنى عليهِ عمر كحالة، فقال: " عالِمٌ مشاركٌ فِـي النَّحْـوِ والتَّفْسِـيرِ، والفقـه والأصول، والقراءات "(٢).

وامتدحه الدُّكتور شوقي ضيف بأَنَّهُ " من أنبه تلاميذ أبي حيان. وتحـتفظ كتـب النَّحْو له بآراءٍ مختلفة " (٣).

وأثنى عليهِ الأستاذ طـه محسن، ووصفهُ بأَنَّهُ صاحـبُ عقليةٍ منفتحـة، فقـال: "مصنفات المراديّ تُشيرُ إلى عقليةٍ متفتحةٍ، وشخصيةٍ محترمة، تفضلُ كثيرًا مـن أسمـاء تداولها المؤرخون والأدباء، وأفردوا لها البحوثَ والمصنفاتِ " (٤).

وقال عنهُ الدكتور عبد الرحمن سليمان في خاتمة تحقيقه: " إنَّه عالمٌ مـتقنٌ يضـع الأمور في نصابها، أعطى ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ حقَّها، فقد شرحها شرحًا وافيًـا بـين أخـذ وعطاء، يسأل ويجيب من أجل إيضاح المعنى وبيان المقصود " (٥).

ووصفهُ الدكتور أحمد محمد يوسف بالإمام القدير، فقال: " المراديّ إمامٌ قدير مـن أئمة الدّراساتِ النَّحْويَّة في القرنِ الثَّامنِ الهجريِّ، وهو إنْ لَمْ يتفوقْ على معاصره ابـن هشام، إلا أنَّه يساويه على الأقل " (٦).

وامتدحهُ الدُّكتور علي عبود السَّاهي بأنَّه " ركنٌ من أركانِ المدرسةِ النَّحْوية المصرية،

(١) نشأة النحو، ص ٢١٣.

(٢) معجم المؤلفين ٣ / ٢٧١.

(٣) المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، ص ٣٤٢.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٩.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٣٠٢.

(٦) المراديُّ في شرحه على التسهيل مع تحقيق الجزء الأوَّل من الشَّرح المذكور، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لجامعة الأزهر بالقاهرة، عام ١٣٩٥ هـ، ص ٢٣.

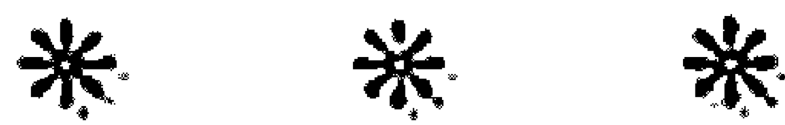
الّتي خـــدمت اللغةَ العربية بكلّ فروعها وفنونها، وقدمتْ لها التُّراث الضّخم " [١].

وخلعَ عليه الدُّكتور عبد الكريم محمد الأسعد لقب " **الْحُجَّة الثَّبْت** " فقال عنــه: " إنّه حُجّةٌ ثبتٌ في ميدانه، ونَحْوِيٌّ ذكيٌّ كما تدل عليه آثاره " [٢].

وقال عنه الدُّكتور علي البوّاب: " إنّه جعل من منظومة السَّــخاويّ كتابًــا فــي التّجويد، جامعًا كثيرًا من مباحثه ومسائله " [٣].

تلك هي أهم الأقوال التي قيلتَ في المراديّ، ولَم أقفْ على شيءٍ منَ النُّصوص يطعنُ في أخلاقه، وسلوكه وسيرته، أو يضعّفه أو يقدح، فيه في أيِّ جانبٍ من جوانب حياته، فقد كان تقيًّا صالحًا [٤]. اسْتَمِعْ إلى قوله في مقدّمة كتابه (المفيد في شــرح عمــدة المجيد): " إنَّ أفضلَ ما شغلَ العبدُ به لسانَه، وعمرَ به قلبَه وجنَانَه، وعُنِيَ بتفهُّمِ حقائقه، وتنعَّم في رياضِ حدائقه، كتابُ الله المجيد الّذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديــه ولا مــن خلفه، تنـــزيلٌ من حكيمٍ حميد، فَطُوبَى لِمَنْ أقبلَ على قراءته، وتلاه حقَّ تلاوته، مقتفيًا لآثارِ السَّلفِ الصَّالحِ، آخذًا مِنْ التَّقْوى بالمتْجَرِ الرَّابحِ " [٥].

بهذه المقدمة بدأ المراديُّ كتابَه، وهي إنْ دلتْ على شيءٍ فإنّما تدلُّ على أنَّ الرَّجــلَ كانَ تقيًّا، يعرفُ للقرآنِ الكريمِ قدرهُ، ويرى أنَّ اللذةَ الحقيقيةَ في العبادةِ والتُّقَى، فبهما تقرُّ الأعيُنُ – والله تعالى أعلم –.



(١) المراديُّ وكتابه توضيح مقاصد الألفيّة؛ علي عبود الساعي، ط ١ (بغداد: مطبعة الجامعة ١٤٠٤ هــ) المقدمة ، ب.

(٢) مجلة الحرس الوطني، العدد ١٢٤، جمادى الأولى ١٤١٣ هــ، ص ٩٧، مقال للدكتور / الأسعد بعنوان " المراديُّ نحويّ ظلمه النحويّون " .

(٣) المفيد في شرح عمدة المجيد، ص ١٥.

(٤) بغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٥) ص، ٣٦ .

الفَصْلُ الثَّالِثُ

أَثَرُ المُرَادِيِّ فِي الْخَالِفِينَ مِنْ بَعْدِهِ

أَثَرُهُ فِي الْخَالِفِينَ مِنْ بَعْدِهِ

المراديُّ أحدُ الأئمةِ البارزينَ فِي مَيْدَانِ الشَّرحِ والتَّصنيفِ، كما هو واضحٌ من خلالِ كتبه وشروحاته؛ التي كان لها الأثرُ الواضحُ فِي الدِّراساتِ النَّحْوِيَّةِ من بعده، نظرًا لما حوته من علمٍ غزيرٍ، وآراء وأقوال أعلام النُّحَاة على اختلافِ مذاهبهم ومدارسهم، وعلى اختلاف أزمنتهم وأعصرهم. أخذ المراديُّ بقسمٍ من هذه الآراءِ، والأقوالِ، والمذاهبِ، ورجَّحَها على غيرها، وضعَّفَ بعضَهَا، معلِّلاً لكثيرٍ من هذه الآراءِ، مختارًا لنفسه من مذاهبِ النُّحَاةِ ما يراه أكثرَ سدادًا.

كما امتازتْ مُؤَلَّفَاتُهُ بسلاسةِ العبارةِ، ووضوحِ المعاني، والبعدِ عَنِ التَّكلفِ والتَّعقيدِ. الأمر الَّذي أدَّى إِلَى ذيوعِها، ووقوفِ النُّحَاةِ عليها، وإفادتهم منها، ونقلهم عنها، وإشارتهم إليها فِي مصنفاتهم وشروحهم.

واعتمدَ عليها المحدثونَ فلا تكاد تخلو رسالةٌ جامعية، أو بحث نَحْوِي من نصوص الجنى الدَّاني، وتوضيح المقاصد، وشرح التسهيل، لتأييد فكرة، أو دعم رأي، أو تقوية احتجاج، أو توثيق نصٍّ.

وسيتناول الحديثُ فِي هذا الفصلِ تبعًا - **قَدْرَ الْجُهْدِ** - لأثر المراديِّ فِيمن جاء بعده من علماء فِي المشرقِ والمغربِ أفادوا من مؤلفاته إفادةً كبيرة، وأوردوا نقولاً عنها فِي مصنَّفاتهم، ومن أبرز هؤلاء النُّحاة الأعلام الَّذين تأثروا بالْمُراديِّ أذكرهم بحسَبِ وَفَيَاتِهم:

١- المكوديُّ – عبد الرحمن بن علي بن صالح أبو زيد (٨٠١ هـ)[١]

حكى الشَّيخُ المكوديُّ - رحمه الله - فِي شرحه على الألفية كثيرًا من آراء المراديِّ، التي لها أثرها فِي الجانب النَّحْويِّ إذا ما قُورِنَتْ بآراءِ الآخرين، ومن الأمثلة على ذلك:

---

(١) هو: عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي عالم بالعربية من أهل فاس، أخذ عن نُحَاة بلده، وعنه أخذ عبد الله الكاواني، وغيره، له من الكتب: شرح الألفيَّة، وشرح الآجرومية وغيرهما. تُوفِّي سنة ٨٠٧ هـ.
يُنظَرْ ترجمته فِي: (الضوء اللامع ٤ / ٩٧، وبغية الوعاة ٢ / ٨٣، والأعلام ٤ / ٩١).

١- في باب أفعال المُقَارَبَة:

بعد قول ابن مالك:

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ اوشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ "أنْ يَفعَلَ" عَنْ ثَانٍ فُقِدْ
وجَـرِّدَنْ عَسَى أوِ ارفَعْ مُضْمَرَا بِهـا، إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا ذُكِـرَا

قال المكوديُّ شارحًا ومصوِّبًا كلام المراديّ: "يعني أنَّ " عسى " إذا ذُكِرَ قبلَها اسمٌ جاز أنْ تُجَرَّدَ من الضَّمير، وتُسندَ إلى " أنْ يفعلَ "، وجاز أنْ ترفعَ ضميرًا يعودُ على الاسمِ السَّابقِ، ويظهر أثرُ الاستعمالينِ في التَّأنيثِ، والتَّثنيةِ، والجمع... وظاهره أنَّ هذينِ الاستعمالين خاصانِ بـ " عسى "، لاقتصاره على ذكرها، والصَّواب أنَّ ذلكَ في الأفعالِ الثَّلاثةِ المذكورةِ، إذ لا فرقَ، وعليه شرح المراديّ" [١].

فالمكوديُّ يوافق المراديَّ على أنَّ كلامَ صاحبِ الألفيَّة في البيتِ يشمل الأفعالَ الثَّلاثة " عسى، واخلولق، وأوشك " وليس " عسى ".

٢- باب الاستثناء:

قال ابنُ مالك:

وَإنْ تُكَرَّرْ لا لِتَوكِيْدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأثِيْرَ بِالعَامِلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإلا اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

قال المكوديُّ مؤيدًا كلام المراديِّ: " وقوله: " وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغنِي " يعني أنَّ مَا سِوَى المستثنَى الَّذي تُلْغَى "إلا" معه يُنصَب، ونصبه بالعاملِ الَّذي هو "إلا"، وعلى هذا الوجهِ جعلَ المراديُّ العاملَ، وجعلَهُ ابنُ عقيلٍ[٢] على أنَّه العاملُ الَّذي قبل "إلا "، وجعلَ " دع " بمعنى " اجعل "، وما ذكره المراديُّ أصوب لثلاثةِ أوجه:

---

(١) شرح المكوديِّ على الألفيَّة، (مصر: المطبعة البهية ١٣٢٠ هـ)، ص ٣٩؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ١ / ٣٣٢ – ٣٣٣؛ و يُنْظَرُ: شرح ابن النَّاظم، ص ١١٥،١١٤.

(٢) ما نسبه المكوديُّ لابن عقيل يُخالف ما نصَّ عليه – رحمه الله – في شرحه على الألفيَّة، حيثُ قال ٢/٢٢٢،٢٢٣: " إذا كُرِّرَتْ إلاَّ لغير التَّوكيد... فلا يخلو: إمَّا أنْ يكون الاستثناءُ مُفرَّغًا، أو غيرِ مُفرَّغ. فإنْ كان مُفرَّغًا شغلْتَ العاملَ بواحدٍ ونصبْتَ الباقي؛ فتقول: " ما قامَ إلا زيدٌ إلاَّ عَمْرًا إلاَّ بَكْرًا" ولا=

الأوّل: أنّ فيه التّنبيه على أنّ " إلا " هي العامل في المستثنى، وهو الموافق لتصريح النّاظم به في غير هذا النّظم.

الثّاني: أنّ " دع " بمعنى اجعل غير معهود في اللغة، وإنّما يكون " دع " بمعنى اترك.

الثّالث: أنّ ما قبل " إلا " في التّفريغ قد يكون غير عامل نحو: "ما في الدارِ إلا زيدٌ " [١].

٣- في بَابِ التَّرخيمِ:

قال ابنُ مالك:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنادَى   كَيَا سُعَا ، فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

قال المكوديُّ: في " ترخيمًا ": " أجاز في نصبه الشّارحُ[٢] أنْ يكونَ مفعولاً لأجله فيكون التّقدير: احذف لأجل التّرخيم، أو مصدرًا في موضع الحال فيكون التّقدير: "احذف في حالِ كونك مرخّمًا "، أو ظرفًا على حذف مضاف فيكون التّقدير: احذف وقت التّرخيم. وزادَ المراديُّ وجهًا رابعًا، وهو أنْ يكونَ مفعولاً مطلقًا " [٣].

وحُجَّة المراديُّ في جعل " ترخيمًا " مفعولاً مطلقًا؛ لأنّ ناصبه احذف فهو يلاقي رَخِّمْ في المعنَى نحو: قعدْتُ جلوسًا.

=يتعين واحدٌ منها لِشَغْلِ العامل، بل أيّها شِئت شَغَلْتَ العاملَ به، ونصبْتَ الباقي، وهذا معنَى قوله: " فمع تفريغ- إلى آخره " أي: مع الاستثناء المُفرَّغ اجعل تأثير العامل في واحد ممّا استثنيته بإلا، وانصب الباقي ". ا. هـ.

(١) شرح المكوديّ، ص ٧١، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٢ / ١٠٨ – ١٠٩.

(٢) هو: ابن النّاظم واسمه محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك بدر الدين، نحوي دمشقي، أخذ عن أبيه العربية، وأخذ عنه ابن جماعة، له من الكتب: الدرة المضية في شرح الألفية، وشرح الكافية، وأكمل شرح والده على التسهيل. . . تُوفّي سنة ٦٨٦ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (بغية الوعاة ١ / ٢٢٥، وشذرات الذهب ٥ / ٣٩٨، والأعلام ٧ / ٣١، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢٣٩).

(٣) شرح المكوديّ، ص ١٥٦، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٤ / ٣٢.

٤- فِي بابِ الممنوعِ مِنَ الصَّرْفِ:

قال ابنُ مالك:

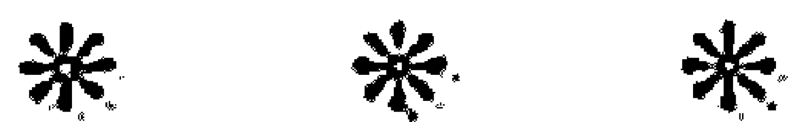
وَإنْ بِهِ سُمِّيَ أوْ بِمَا لَحِقْ   بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

قال المكوديُّ معتمدًا على شرح المراديِّ للبيت: " يعني أنَّ ما سُمِّيَ به من الجمع المذكورِ من " مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيْلَ " أو بِمَا لحقَ به كـ " سراويل " امتنع من الصَّرف، فتقول فِي رجل سميته مساجدَ أو سراويلَ: مررتُ بِمَسَاجِدَ وسراويلَ، والمانع له من الصَّرف الصِّيغة مع أصالةِ الجمعية أو قيام العلميَّة مقامها، هذا معنى ما شرح به المراديُّ البيت.

وعندي أنَّ قوله: " وَإنْ بِهِ " أيْ: إنْ سُمِّي بسراويل، أو بِمَا لحق به جميع ما تقدمه منَ الأنواع الخمسة الممنوعة منَ الصَّرف لمساواتِها للجمع فِي منع الصَّرف فِي التَّسمية، ولا وجه لتخصيص الجمع، وما لحق بالجمع فِي منع الصَّرف حال التَّسمية" [١].

فالمكوديُّ يعترض على المراديِّ؛ لأنَّه خصَّصَ قول النَّاظمِ: "بِمَا لَحِقْ . بِهِ " بالملحق بالجمع، ورجَّحَ المكوديُّ تعميم قول صاحبِ الألفيَّة السَّابق. فهو يشمل عنده الأنواع الخمسة – وهي: الأسماء التي امتنعت منَ الصَّرف لألف التَّأنيث، أو للوصف والزِّيادتين، أو للوصفِ ووزن الفعل، أو للوصفِ والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل، – والملحق بالجمع لمساواة الجميع فِي منع الصَّرفِ.

وغير ذلك كثير مما نقله المكوديُّ عن المراديِّ رحمهما الله [٢].



(١) شرح المكوديّ، ص ١٦٨؛ ويُنظَرُ: توضيح المقاصد ٤ / ١٣٦ – ١٣٧.

(٢) يُنظَرُ على سبيل المثال: حروف الجرّ، ص ٨٤، والإضافة، ص ٨٩، والنعت، ص ١٢٣، وجمع التكسير، ص ١٦٩.

٢- الدَّمَامِيْنِيُّ – محمَّد بن بدر الدِّين القرشيّ المخزوميّ (٨٢٧ هـ)[١]

أفادَ الدمامينيُّ في شرحه عَلَى التَّسهيلِ الموسم بـ " **تعليق الفرائد عَلَى تسهيل الفوائد** " مِنَ المراديِّ، فقد كان شرحُ التَّسهيلِ للمراديِّ مصدرًا رئيسًا مِنَ المصادرِ التي اعتمدَ عليها في شرحه، كما صرَّح بذلك في مقدِّمته، حيث قال: "... بفُقْدانِ الشُّروحِ في هذهِ البلادِ، وَعِـزة ما أحتاجُ إليه من الكتبِ التي أفدِّي بياضَ أياديها بالسَّوادِ، حتَّى لقد وقعتُ عَلَى نسخةٍ من شرحِ ابنِ قاسمٍ أتى بها إليَّ مَنْ أُواصِلُ..." [٢].

وقد ذكَرَ الدمامينيُّ المراديَّ في أبوابٍ متفرقةٍ مِنْ شرحه [٣]، ومِنَ الأمثلةِ عَلَى ذلك:

١- باب إعراب المثنى والمجموع عَلَى حده:

ذكر ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ [٤] " أنَّ تصحيحَ المذكَّرِ مشروطٌ بالْخُلُو من تاءِ التَّأنيثِ المغايرةِ لما في " عِدَة " و" ثُبَة " عَلَمَيْن "، وعلَّقَ الدَّمامِيْني عَلَى ذلك، فقال: " لا يُجْمَعُ نحو: طلحة وحمزة وهبيرة بالواو والنون، قال ابنُ قاسمٍ [٥]: المراد بهما كلّ ما كانت التاء فيه عوضًا عن الفاء كـ " عِدَة " أو عن اللام كـ " ثُبَة "، فإنَّ هذا النَّوعَ إذا كان علمًا لمذكر جُمَع بالواو والنُّون نحو: " **عِدُون وثُبون** " [٦].

---

(١) هو: محمد بن أبي بكر المخزوميّ، عالم بالشَّريعة واللغة والنَّحو، لازم ابن خلدون، وأقرأ بالأزهر، له من الكتب: شرح التسهيل، شرح المغني، ومصابيح الجامع، تُوفي سنة ٨٢٧ هـ.

تُنْظَرُ ترجمته في: (بغية الوعاة ١/٦٦، والضُّوء اللامع ٧/١٨٤، وشذرات الذهب ٧/١٨١).

(٢) يُنْظَرُ: تعليق الفرائد عَلَى تسهيل الفوائد، للدماميني، ت: محمد المفدى ط١(الرياض: مطابع الفرزدق١٤٠٣) ١ /٢٠.

(٣) يُنْظَرُ عَلَى سبيل المثال: ١/١٩٧، ٢/٢٥، ٢/٣٠، ٢/٩٦، ٢/٢٦٧، ٢/٣٤١، ٣/٩٤، /١٢٥، ٣/٢٨٦، ٤/٢٧.

(٤) التسهيل، لابن مالك، ص ١٣.

(٥) يُنْظَرُ: شرح التسهيل، للمراديّ (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٧٨.

(٦) تعليق الفرائد، للدماميني ١/٢٣٠ــ ٢٣١.

٢- باب العَلَمَ:

ذَكَرَ الدمامينيُّ أنَّ علمَ الجنسِ كأسَامة للأسد، وثُعَالة للثَّعْلب، وبَرَّة لِلْمَبَرَّة، وفجَار للفَجَرَة. أعلام بحسب اللفظ، لا بحسب المعنى. ثُمَّ قال: " قال بعضهم: وإطلاق المعرفة عَلَى أُسامة، ونحوه فَجَارِ؛ إِذ لا يخالف معناه معنى أسد، وإنَّما يخالفه فِي أحكامِ لفظية، ألا ترى أنَّه داخلٌ فِي حدِّ النَّكرة ! هذا كلّه كلام ابن قاسمٍ فِي الكلامِ عَلَى هذا التَّعريف بغالب لفظه " [١].

٣- باب المبتدأ والخبر فصل " حكم دخول الفاء عَلَى خبر المبتدإ ":

أوضح الدمامينيُّ قولَ ابنِ مالكٍ: " تدخُل الفاءُ عَلَى خبر المبتدإِ وجوبًا بعد "أمَّا" إلا فِي ضرورة أوفِي ندور" [٢]. فقال: " قوله: " أوْ فِي ندورٍ " - المقصود به - من الكلام الَّذي ليس بشعرٍ، نحو: " وأمَّا رسول الله ﷺ لم يَفِرّ "، ومثَّلَ له ابنُ قاسمٍ بقوله عليه الصلاة والسَّلام: [٣] " أمَّا بعدُ مَا بَالُ رِجَالٍ " [٤].

٤- الأفعال الرَّافعة للاسم النَّاصبة للخبر:

شرحَ الدمامينيُّ قولَ ابنِ مالكٍ: " منفية بثابت النَّفي... أو مطلوبة النَّفي "، فقال: " قوله: أو مطلوبة النَّفي معطوفة عَلَى قوله: " منْفِية "، والمراد به النَّهي والدُّعاء كقوله:

صَاحِ شَمِّرْ وَلا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَو ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِيْنُ [٥]

---

(١) تعليق الفرائد ٢ / ١٤٠- ١٤١؛ وَيُنْظَرُ: شرح التسهيل؛ للمراديّ، ص ١٦٥- ١٦٦.

(٢) التسهيل؛ لابن مالك، ص ٥١.

(٣) من حديث فِي شأن بريرة روته السَّيِّدة عائشة، أخرجه البخاريُّ فِي بابِ البيعِ والشِّراءِ مع النساء، كتاب: البيوع رقم (٦٧) ص ٤٠٤، ومسلم فِي كتاب: العتق، باب: بيان إنَّما الولاء لمن أعتق، حديث رقم، (١٥٠٤) ١٠ / ٣٩٣.

(٤) تعليق الفرائد ٣ / ١٣٧.

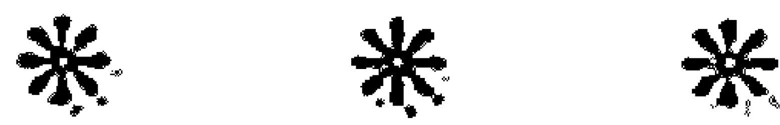
(٥) البيت من الخفيف، لم أقف عَلَى قائله.

الشَّاهد فيه: " لا تــزل ذاكــرَ الْمَوتِ " حيث رفع بــ (تــزل) الاسم الذي هو ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، ونصب به الخــبر " ذاكــرَ الموتِ"، لكونه فعلاً مضارعًا متصرفًا من زال النَّاقصة،=

وكقوله:

أَلا يَا اسْلَمِيْ، يَاْ دَاْرَ مَيٍّ، عَلَى الْبِلَى وَلا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْ عَائِكِ القَطْـــرُ[(١)]

"زَالَ" معطوف عَلَى فاعل الفعل الذي قدَّرناه أوَّلاً ماضي "يَزَالُ" قال ابن قاســـم: احترز من الَّتِي بمعنى "تَحَوَّلَ" فمضارعها "يَزُوْلُ"، ومن: زَاْلَ الشيءَ، بمعنى عَزَلَـــه، فمضارعه "يَزِيْلُ" "[(٢)].



= وسبق بحرف النهي.

يُنظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ١/ ٣٣٤، وشـــرح عمدة الحافظ، ص ١٩٩، والكـــافية الشـــافية ١ /٣٨٣، وشرح الألفية؛ لابن الناظم، ص ٩٤، والتذييل والتكميل؛ لأبي حيان ٤ / ١٢٢، وأوضح المسالك ١/ ٣٣٤، وشرح قطر الندى، ص ١٢٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٦٥، والمقاصد النَّحوية ٢ / ١٤، وشـــرح التصريح ١ / ٥٩٣، وهمع الهوامع ٢ / ٦٥، وشرح الأشمونيّ ١ / ٢٦٠، والدرر ١ / ٨١).

(١) البيت من الطَّويل، لذي الرُّمة في ديوانه، ص ٥٥٩، ت: عبد القدوس أبي صالح .

الشَّاهد فيه: قوله "ولا زال مُنهلاً بجَرْعائك القطر" حيث أعمل لا زال في الاسم فرفعه بها، وفي الخبر فنصبه لوجود شرطه، وهو تقدم الدعاء شبه النفي عليه .

والبلى: من بلى الثوب، أي خلق ورث، منهلاً: منسكبًا. الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئًا. القطر: المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته " مي " بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها. وأن تظل عامرة آهلة بأهلها.

يُنظَرُ: (الخصائص ٢ / ٢٧٨، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٩، والإنصاف ١ / ١٠٠، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣ / ٣٨٩، وشرح الألفية؛ لابن الناظم، ص ٩٣، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٦١، والتذييل والتكميل٤/ ١٢٢، وشرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٣٣٩، والمغني ١/ ٢٤٣، وشرح قطر الندى، ص ١٢٩، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٦، والمقاصد النحوية ٢ / ٦، والهمع ٢ / ٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٣٦٠، والدُّرر اللوامع ١ / ٨١).

(٢) تعليق الفرائد ٣ / ١٥٦ – ١٥٧ ، ويُنظَرُ: شرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٣٣٩.

٣- الشَّيخ خالد زين الدِّين الأزهري (٨٣٨ هـ / ٩٠٥ هـ) (١)

أفادَ الشَّيخُ خالد الأزهريّ - رحمه الله - منَ المراديّ إفادةً واضحةً، وخاصةً في كُتُبه الآتية:

أوّلاً: " **التَّصريـح بمضمونِ التَّوضيحِ** " حيث استشهدَ بآراءِ المـراديّ وأقوالـه، ورأى في هذه الآراءِ والأقوالِ ما يعنيه عَلَى الشَّرحِ، ويفتح أمامـه الطريـقَ لتوضـيح المسائل.

وقـد نقل في كتابه هذا عن المراديّ مصرِّحًا بالنَّقل عنه، في نحو تسعةٍ وسـبعينَ موضعًا (٢).

وهذه بعض المواضع التي أفادَ فيها الشَّيخُ خالد من المراديّ وتأثّرَ به:

١- باب المبتدأ والخبر: " الخبر الجملة "

إذا كان الخبرُ الجملة نفس المبتدإِ في المعنى؛ فلا تحتاج الجملة إلى رابطٍ يربطها بالمبتدإ ومنه قول النَّاظم:

وإنْ تَكُنْ إيَّاه مَعْنًى اكْتَـفَى بِهَا ؛ كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَـفَى

قال الشَّيخُ خالد: " فـ " نُـطقي " مبتدأ و" اللـهُ حسبي " مبتدأ وخبر، والجملة خبر نُطقي، وهي نفسه في المعنى؛ لأنَّ المرادَ بالنُّطقِ المنطوقُ به " والمنطوق به هو" اللـهُ حسبي " فلا يحتاج إلى رابط.

والتَّحقيقُ أنَّ مثلَ هـذا ليس من الإخبار بالجملة، بل بالمفرد عَلَى إرادة اللفظ، كما

---

(١) هو: خالد بن عبد الله الأزهري، من أجلّ علماء النَّحو في عصره، أخذ عن علي بن يعيش المغربي، وعن الشُّمني، ومن أشهر تلاميذه القسطلاني، له مؤلفات زاخرة منها: التصريح، شرح الآجُرُّومية، شرح العوامل المئة وغيرها. توفي سنة ٩٠٥ هـ.

تُنظَرُ ترجمته في: (الضوء اللامع ٣ / ١٧١، وشذرات الذهب ٨ / ٢٦، والأعلام ٢ / ٢٣٩).

(٢) يُنظَرُ: فهرس الأعلام من التصريح ٥ / ٦٣٧.

فِي عكسه نحو: " لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوْزِ الْجَنَّةِ "[١] قاله المراديُّ " [٢].

٢- باب " لا " العاملة عمل " إنَّ ":

قال الشَّيخُ خالدٌ: " شَذَّ عمل " لا " الزائدة؛ لأنَّها غيرُ مختصة، وشروط العمل الاختصاص. فإن قيل: " لا " النَّافية غيرُ مختصة مع أنَّها عاملةٌ.

فالجوابُ ما قاله المراديُّ: أنَّ " لا " إِذا قُصِد بها النَّفي العام اختصتْ بالاسم، فليستْ إذن الدَّاخلةَ عَلَى الفعلِ " [٣].

٣- باب الفاعل: " وجوب تقديم الفاعل عَلَى المفعول ":

نقلَ الشَّيخُ خالدٌ قولَ المراديِّ فِي وجوب البقاء عَلَى الأصل عند خوف التباس الفاعلِ بالمفعولِ نحو: " ضَرَبَ مُوْسَى عِيْسَى "، فقال: " إِنْ خُشِيَ اللَّبسُ فِي الفاعلِ ولا قرينةَ تُمَيِّزُ الفاعلَ مِنَ المفعولِ كـ " ضَرَبَ مُوْسَى عِيْسَى " فـ " مُوْسَى " فاعل، و" عِيْسَى " مفعول. ويمتنع – هنا – تقديم المفعول عَلَى الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر...

وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ فِي معانِيْه إِلَى جوازِ الوجهينِ فِي قولِه تعالَى: ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ [٤]. كون " تلك " اسم " زال "، و" دعواهم " الخبر، وبالعكس.

قال المراديُّ: ولا يلزم من إجازة الزَّجَّاجِ الوجهين فِي الآية، جواز مثل ذلك فِي "ضربَ مُوْسَى عِيْسَى "؛ لأنَّ التباسَ الفاعل بالمفعول، ليس كالتباس اسم " زال" بخبرها،

---

(١) الحديث أخرجه البخاريُّ، فِي كتابِ: الدعوات، باب: قول لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله، حديث رقم ٦٤٠٩، ص ١٢٣١؛ ومسلم؛ فِي كتاب: الذِّكر والدُّعاء والتَّوبة والاستغفار، باب: استحباب الإكثار من قول لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله، حديث رقم ٢٧٠٤، ١٧ / ٢٩ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٥٢٧ – ٥٢٨؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ١ / ٢٧٧.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٠٨؛ ويُنْظَرُ: الجنى الدَّاني، ص ٣٠٠ – ٣٠١.

(٤) الأنبياء؛ من الآية ١٥. وتمامها: ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ ﴾.

وذلك واضح – انتهى –" (١).

ومِمَّا سبق يتضح صحة ما ذهبَ إليه المراديُّ؛ لأنَّ الإسمَ والخبرَ أصلهما المبتدأ والخبر، والمبتدأ ذات الخبر في المعنى، هذا الأصل فإذا قلنا: محمدٌ قائمٌ، فمحمد هو القائم، والقائم هو محمد، فهما في المعنى شيء واحد، إضافة إلى ذلك محمد ذات، وقائم خبر، بخلاف الفاعل والمفعول، فموسى وعيسى كلاهما ذوات، وليس أحدهما هو الآخر.

٤- باب النائب عن الفاعل:

قال ابنُ هشام: " يُضَمُّ أوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ مُطْلَقًا، وَيَشْرَكُهُ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءِ بِتَاءٍ زَائِدَةٍ " قال الشَّيخُ خالدٌ: وقيَّدنا الزِّيادةَ بالمعتادة، احترازًا من التَّاء في قولهم: " تَرْمَسَ الشَّيءَ " بمعنى: رَمَسَهُ، فإنَّها زائدةٌ، ولا يُضَمُّ ثاني فعلها (٢)؛ لكون زيادتها غيرَ معتادة قاله المراديُّ " (٣).

٥- باب التَّعدِّي واللزوم:

في التَّضمينِ أهو قياسيٌّ أم سماعيٌّ ؟.

قال الشَّيخُ خالدٌ: " واختُلِفَ فِي التَّضمينِ أهو قياسيٌّ أم سماعيٌّ، والأكثرون عَلَى أنَّه قياسيٌّ، وضابطه: أنْ يكونَ الأوَّل والثَّاني يجتمعان في معنى عام – قاله المُراديُّ في تلخيصه –" (٤).

فقد وافق الشَّيخُ خالدٌ المراديَّ فيما ذهب إليه من أنَّ التَّضمينَ قياسيٌّ.

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٨٧-٢٨٩ (بتصرف)؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد؛ للمرادي ٢ /١٧.

(٢) قال صاحب اللسان مادة " تَرْمَسَ " ١ / ٤٣١: " تَرْمَسَ الرجل إذا تغيب عن حرب أو شغب، ويُقال عند بنائه لِمَا لَم يُسم فاعله: تُرْمِسَ " ا هـ.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٣٧، ٣٣٨؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد للمراديّ ٢ / ٢٣، ٢٤.

(٤) التصريح ٢ / ١٥٤٠ ويُنْظَرُ: شرح التسهيل؛ للمراديّ الجزء الثاني تحقيق د. أحمد يوسف، رسالة علمية غير منشورة، ص ١١٩.

٦- باب الحال:

نقلَ عن المراديِّ فِي وقوعِ جملةِ الحال غير مرتبطة بالواو.

قال الشَّيخُ خالدٌ: " وتمتنعُ الواو فِي سَبْعِ صُوَرٍ:

إحْـــدَاهَا: الواقعَةُ بعدَ عاطفٍ حالاً عَلَى حالٍ كما قال المراديُّ، نَحْو قـــوله تعالَى: ﴿ فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوهُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [1] فجملة " هم قائلون " – مـــن القيلولـــة – حالٌ معطوفة عَلَى " بياتًا " وهو مصدر فِي موضع الحال، والمعنى: جاءها عذابُنا حَـــالَ كونِهم بائتين أو قائلين نصف النَّهار – ولا يقال: " أوْ وَهُمْ قائلون "؛ كراهية اجتمـــاع حَرْفَيْ عطفٍ صورةً" [2].

٧- باب إعراب الفعل المضارع:

فِي " أمَّا " بفتح الهمزة وتشديد الميم، وهي حرف متضمن معنى الشَّرط.

قال الشيخ خالد: " وهي نائبة عن أداة شرط وجملته، وموضعها صالح لهما، وهـــي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط، وليستْ " أمَّا " بمعنى " مهما " وشرطها؛ لأنَّهـــا حرف، والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل – قاله المراديُّ" [3].

ثانيًا: تَمْرِيْن الطُّلاب فِي صِنَاعَةِ الإعرابِ والمشهور بإعرابِ الألفية:

وهو كتابٌ عظيمُ النَّفعِ، موضوعه إعراب جميع أبيات الألفيَّة، والنُّسخة الأصلية من الكتاب محفوظة بمكتبة الشَّيخ أحمد عارف حكمت بن إبراهيم (١٢٠٠ – ١٢٧٥هـــ) – رحمه الله – بالمدينة المنورة قسم المخطوطات برقم ٣٩ / ٤١٥ نَحْو، عدد لـــوحاتِها (١٠٦) لوحة، وافق الفراغ منه يوم الإثنين المبارك، السَّابع والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة ست وثمانين وثمانمائة للهجرة.

---

(١) الأعراف؛ من الآية ٤.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٦٧٥، ٦٧٦؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد؛ للمرادي ٢ / ١٦٧.

(٣) المصدر السابق ٤ / ٤٢٧؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٤ / ٢٨٥ التَّنبيه الرَّابع.

والكتابُ مطبوع ومتداول.

ولَم يَخلُ إعرابُ الألفيةِ للشَّيْخِ خالدٍ من آراء المراديّ وأقواله، فقد تعددت مواضع ذلك، ومنها ما يلي:

١- في النَّائب عن الفاعل:

عند قول الناظم:

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ : يُنْتَحَى

قال الشَّيخُ خالد: " المقول: بالجرِّ قال المكوديُّ تبعًا للمراديِّ: نعت لـ " يَنْتَحي"، وزادَ المكوديُّ ويجوز ضبط المقول بالضَّمِّ... وبالأوَّلِ جزم المراديُّ " (١).

٢- النعت:

عند قول النَّاظم:

وَاقْطَعْ أوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا ، أوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

قال الشَّيخُ خالدٌ: " **معلنًا** حال من فاعل اقطع، وتقدير البيت: واقطع جميع النعوت، أو اتبعها، أو اقطع بعضها، واتبع البعض الآخر... وبالنَّصب جزم الشَّاطبيُّ، والمراديُّ وصدَّرَ به المكوديُّ كلامَهُ " (٢).

٣- عطف النَّسق

عند قولِ النَّاظم:

وَأوْلِ "لَكِنْ" نَفيا أوْ نَهْيًا وَ"لا" لِنِدَاءَ أوْ أمْرًا أوِ اثْبَاتًا تَلا

أعربَ الشَّيخُ خالدٌ: " لا " مبتدأ و" تلا " خبر لـ " لا "، و" نداءً " وما عطف عليه مفعول مقدم بـ " تلا " والتَّقدير: و" لا " تلا نداءً، أو أمرًا، أو إثباتًا.

ثُمَّ قال: " وإياك أنْ تظنَ أنَّ " لا " معطوفة عَلَى " لكنْ " وأنَّها مفعولٌ لـ " أَوْلِ "

---

(١) إعراب الألفية، ص ٤٥؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد، للمراديِّ ٢ / ٢٢ – ٢٣.

(٢) السابق، ص ٨٥؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٣ / ١٥١.

كما هو ظاهر شرح المراديّ " [١].

فالشَّيخ خالد يَذْهب إِلَى غيرِ ما ذهب إليه المراديُّ، ويختلف معه فِي فهم مدلول البيت، حيث ذهب المراديُّ إلى أنَّ " لا " فِي البيتِ مفعول به للفعل " أَوْلِ " وأنّها معطوفةٌ عَلَى " لكن " وهو خلاف ما ذهب إليه الشَّيخُ خالد [٢]، وقد سَبقَ الشَّيخَ فِي ذلك الاعتراضِ المكوديُّ فِي شرحه للألفية، حيث قال: "وظاهر كلام المراديّ أنَّ "لا" معطوفةٌ عَلَى " لكنْ " وأنَّهُ معمولٌ لـ " أَوْلِ " وهو وهمٌ منه " [٣].

ثالثًا: مُوْصِلُ الطُّلاب إِلى قواعدِ الإعراب:

وهو شرحٌ لـ " **كتابِ الإعراب عن قواعد الإعراب** " لابن هشامِ الأنصاريّ.

والكتابُ موضوعه: الجملة بأحكامها المختلفة، وشبه الجملة كذلك، وتفسير طائفة من الكلمات التي تكثر الحاجة إليها، وعرض لبعض مبادئ أساسيَّة فِي الإعراب.

"ومن أكثر شروح " **قواعد الإعراب** " شهرةً وذيوعًا شرح الشيخ خالد، فقد احتفى به العلماءُ، والطُّلابُ عَلَى مرِّ العصور، وأُلِّفتْ عدَّةُ حواشٍ عَلَى هذا الكتابِ " [٤].

وقد نقل الشَّيخُ خالدٌ فِي كتابه هذا عن المراديِّ فِي البابِ الرَّابعِ: فِي الإشارة إلى عبارات محررة: قال ابنُ هشام: " ينبغي أنْ تقولَ فِي الفاء من نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا

---

(١) إعراب الألفية، ص ٩١؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد؛ للمراديّ ٣ / ٢٢٢.

(٢) يُنْظَرُ: من مواضع تأثر الشَّيخ خالد بالمراديِّ فِي إعراب الألفية (المعرب والمبني، ص ٩)، (الحال، ص ٦٠)، و(الندبة، ص ١٠٠)، و(الترخيم، ص ١٠٠).

(٣) شرح الألفية؛ للمكودي، ص ١٤٧.

(٤) ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، الدكتور علي فودة، ط ١(الرياض: عمادة شئون المكتبات / جامعة الملك سعود ١٤٠٥ هـ)، ص ٣٢ – ٣٨.

أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[١] فاء " السَّببية "، ولا تقل فاء " العطف" ؛ لأنَّه لا يجوز عطف الطَّلب عَلَى الخبر، ولا العكس".

وأوضحَ ذلك الشَّيخ خالد، فقال: " أيْ: عطف الخبر عَلَى الإنشاء، وهو مسألة خلاف. منع من ذلك البيانيون؛ لِما بينهما من التَّنافي وعدم التَّناسب، وأجازه الصَّفَّار "[٢].

وقال المراديُّ فِي شرح التَّسهيل: أجاز سيبويه التَّخالفَ فِي تعاطف الجملتين بالخبر، والاستفهام: فأجاز: هذا زيدٌ، ومَنْ عمرو؟ "[٣].



---

(١) الكوثر، الآيتان ١، ٢.

(٢) هو: قاسم بن علي بن محمد الأنصاري، الشهير بالصَّفَّار، صَحِبَ الشَّلوبين، وابنَ عصفور، له من المؤلفات: شرح كتاب سيبويه، وهو شرح حسن، وردود عَلَى الشَّلوبين. توفي سنة ٦٣٠ هـ.

تُنظَرُ ترجمته فِي: (البلغة فِي تراجم أئمة النحو واللغة، ص ١٧٣ – ١٧٤، وبغية الوعاة ٢ / ٢٥٦، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ / ١٣٧) .

(٣) موصل الطلاب إِلَى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، ت: محمد إبراهيم سليم (القاهرة: مكتبة ابن سينا ــ)، ص ١٦٢ – ١٦٣؛ ويُنظَرُ: شرح التَّسهيل؛ للمرادي، ص ٢٣.

٤- السُّيوطِيُّ ـــ عبد الرحمن بن أبي بكر(٩١١هـ)[١]

أشهرُ النُّحَاة المتأخرينَ عَلَى الإطلاقِ، ويعدُّ كتابه " همع الهوامع فِي شـرح جمـع الجوامع" موسوعة ضخمة لآراء النُّحَاةِ مِنْ بصريِينَ، وكوفيِينَ، وبغداديِينَ، وأندلسـيينَ، ومصريِينَ، مَعَ ذكرِ الحججِ والأدلَّةِ والاستشهادات، وقد تأثَّـر السُّيوطيُّ بآراءِ المـراديِّ فِي هذا الكتابِ، وكان يأخذ ولا يشير وفِي أحيان قليلة يشير.

ومِنَ الْمَواضعِ التي حَكَى فِيها السُّـيوطيُّ آراءَ الْمُراديِّ، وَصرَّح بِهِ مَا يَلِي:

١- النَّكِرة والمعرفة:

فصل "المضمر" فِي تعيين النُّون المحذوفة من "إنَّا، وأنَّا، ولكنَّا، وكأنَّا".

قالَ السُّيوطيُّ: "ذهبَ آخرون: إِلَى أنَّ المحذوفَ مِن أخوات "ليـت" لـيس نـون الوقاية، بل نون الأصلِ؛ لأنَّ تلك دخلت للفرقِ، فلا تُحْذَف. ثُمَّ اخْتُلفَ فقيل: المحذوف النُّون الأولى المدغمة؛ لأنَّها ساكنةٌ، والسَّاكن يسرع إليه الاعتلال. وقيل: الثَّانية المـدغم فيها؛ لأنَّها طَرَف.

ويجري هذا الخلافُ فِي: "إنَّا، وأنَّا، ولكنَّا، وكأنَّا" فقيل: المحذوف النُّـون الأولى. وقيل: الثَّانية. ولم يقلْ أحدٌ بحذف الثَّالثة؛ لأنَّها اسمٌ، وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابنُ قاسمٍ فِي شرح الألفيَّة "[٢].

فالسُّيوطيُّ نقل ما نصَّ عليه المراديُّ فِي توضيحه.

---

(١) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدِّين، إمام حافظ، ومؤرخ وأديب، أخذ عن الجـلال المحلـيِّ، وحضر مجلس ابن حجر، ودَرَسَ عَلَى الشُّمنيِّ والكافيجيِّ، له مصنفات غزيرة منها: الإتقان، وهمع الهوامـع، والمزهر، والأشباه والنظائر، والاقتراح وغيرها، تُوفِّيَ سنة ٩١١ هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي:(حسن المحاضرة ١/١٨٨ــ١٩٥، ترجم لنفسه، والضَّـوء اللامـع ٤/٦٥ـــ٧٠، وشذرات الذهب ٨/٥١، والأعلام ٤/٧٢).

(٢) همع الهوامع فِي شرح جمع الجوامع، للسيوطيِّ، ت: سالم مكرم ط١(القاهرة: عـالم الكتـب١٤٢١ هـ) ١/٢٢٥، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ١/١٥٩.

٢- فِي اسمِ الإِشارةِ:

قالَ السُّيوطيُّ: " اسم الإشارة كما قالَ ابنُ أمِّ قاسمٍ فِي شرحِ التَّسهيلِ: محصورٌ بالعدِّ، فاستغنى عَنِ الحدِّ " (١).

٣- أسْمَاء الأصوات:

قال السُّيوطيُّ: " قال ابنُ قاسمٍ: وحصرُ أسماءِ الأصواتِ وضبطها من علم اللغة، وحظ النَّحْويِّ أنْ يتكلمَ عَلَى بنائها، وقد تقدَّم فِي باب المعرب والمبني أنَّها كلَّها مبنيةٌ؛ لشبهها بالحروفِ المهملة فِي أنَّها لا عاملةٌ ولا معمولةٌ " (٢).

وَمِنَ الْمَواضِعِ الَّتِي أَفَادَ فِيها السُّيوطيُّ مِنَ الْمُراديِّ دونَ أنْ يصرِّحَ بِهِ:

١- باب الإعراب:

قال السُّيوطيُّ: " مذهبُ البصريينَ أنَّ الإعرابَ أصلٌ فِي الأسماء، فرعٌ فِي الأفعال؛ لأنَّ الاسمَ يَقْبَلُ بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفة، وهي الفاعلية والمفْعُولية والإضافة، فلولا الإعراب ما عُلِمَتْ هذه المعاني من الصِّيغة، وذلك نحو: " مَا أَحْسنَ زيدًا " بالنَّصب فِي التعجب، وبالرَّفع فِي النَّفي، وبالجرِّ فِي الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل، فإنَّ الإلباس فِيه لا يَعْرِض، لاختلاف صِيَغِهِ باختلاف المعاني.

وقالَ الكوفِيون: إنَّه أصلٌ فِيهما؛ لأنَّ اللبسَ الَّذي أوجب الإعراب فِي الأسماء موجودٌ فِي الأفعالِ فِي بعضِ المواضعِ، نحو: **لا تأكُلِ السَّمكَ، وتشرَبُ اللبَنَ**، بالنَّصب نهيٌ عن الجمع بينهما، وبالجزم نَهيٌ عنهما مطلقًا، وبالرَّفع نَهي عن الأوَّل، وإباحة الثَّاني " (٣).

وفِي شرح التَّسهيل للمراديِّ: " مذهبُ البصريين أنَّ الإعرابَ فِي الاسمِ أصلٌ، وفِي الفعل فرعٌ، وقال الكوفِيون: إنَّه أصلٌ فِيهما، وعند بعضِ المتأخرين أنَّ الفعلَ أحقُّ به

---

(١) همع الهوامع ٢٥٨/١؛ ويُنْظَرُ: شرح التسهيل؛ للمُرَاديِّ (رسالة دكتوراه)، ص٢٤٥.

(٢) السَّابق ١٢٩/٥؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٨٩/٤.

(٣) همع الهوامع ٤٤/١.

منَ الاسمِ، والصَّحيح مذهب البصريين لما ذُكِـرَ: وهو وجوبُ قبول الاسـم بصـيغة واحدةٍ معانٍ مختلفة وهي الفاعلية، والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب لَمَا عُلِـمتْ هذه المعاني مِنَ الصِّيغة، وذلك نحو: " مَا أَحْسَنَ زيدًا " بالنَّصب فِي التَّعجب، وبالرفع فِـي النَّفي، وبالجرِّ فِي الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللبسُ... واحتجَّ الكوفيون بأنَّ اللبسَ الَّذي أوجبَ الإعراب فِي الأسماءِ، موجودٌ فِي الأفعالِ فِي بعضِ المواضع نحو: لا تأكـلِ السمكَ وتشربُ اللبن " [(١)].

فقراءة النَّصين تؤذنُ بنقل السُّيوطيُّ عن المراديِّ – رحمهما الله –.

٢– باب المضمر:

قال السُّيوطيُّ: " إذا أُسندَ الفعلُ إلى التَّاء والنُّون، و نا، سُكِّنَ آخـره كضـربْتُ، وضربْنَ، وضربْنا. وعلَّة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركـاتٍ فِيمـا هـو كالكلمة الواحدة؛ لأنَّ الفاعلَ كجزء من فعلهِ، وحُمِلَ المضارع عَلَى الماضي، وأمَّا الأمر فِيسَكَّن استصحابًا.

وضعَّفَ ابنُ مالك هذه العلةَ بأنَّها قاصرةٌ إِذ لا يوجد التَّـوالِي إلا فِـي الثُّلاثـي الصَّحيح، وبعضِ الخماسيِّ، نحو: انطلق، والكثير لا يتوالَى فِيه، فمراعاته أولَى... " [(٢)].

قال المراديُّ فِي شرحِ التَّسهيل: " يُسكَّنُ آخر المسند إلى " التاء "و"النون "و"نا"... وعلَّة الإسكان عند الأكثر أنَّ لا يتوالى أربعُ متحركاتٍ فِي شيئين هما كشيءٍ واحد؛ لأنَّ الفاعلَ كجزءٍ من فعله ثُمَّ حُمِلَ المضارعُ عليه، وأمَّا الأمرُ فسكِّن استصحابًا، وضـعَّف المصنِّفُ هذا التَّعليل: بأنَّه عامٌ والعلةُ قاصرةٌ إِذ لا يوجد التَّوالِي إلا فِي الصَّحيحِ، وبعضِ الخماسيِّ نحو: انطلق، والكثير لا يتوالَى فِيه فمراعاتهُ أولَى... " [(٣)].

فتعليلُ السُّيوطيُّ لإسكان آخر الفعل المسند إلى " التَّاء " و" النون " و" نا " يتفـق مع تعليل المراديِّ، فقد يكون وقف عَلَى رأي المراديِّ واستحسنه، فقال به. وجـائز أنْ

---

(١) شرح التسهيل؛ للمُرَادِيِّ (رسالة دكتوراه)، ص٢٨.

(٢) همع الهوامع ١/١٩٧، ١٩٦.

(٣) شرح التسهيل؛ للمُرَادِيِّ (رسالة دكتوراه)، ص١١٧.

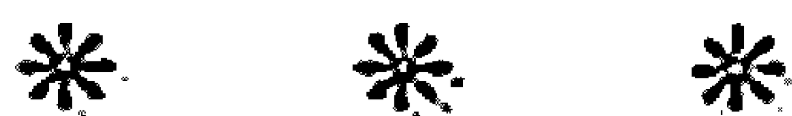
يكون المراديُّ والسُّيوطيُّ وقفا عَلَى هذا الرأي عند أحد المتقدّمين وقالا به. والله أعلم الصَّواب.

وفي مثال آخر تشابه نصُّ السُّيوطيِّ مع نصِّ المراديِّ، مما قد يوحي بنقله عنه:

يقول السُّيوطيُّ في حكمِ توسيطِ الخبر بين " ما" و"دام ": " وأمَّا توسيطه بين "ما" ودام فنصَّ صاحبُ **الإفصاح**، وبدرُ الدِّينِ بنُ مالكٍ: عَلَى أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الموصولَ الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها؛ ولأنَّ " **دام** " لا ينصرف.

وقال أبو حيان: القياس الجواز؛ لأنَّ " **ما** " حرف مصدريٌّ غير عامل، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أنْ يثبت أنَّ "**دام**" لا تنصرف فيتّجه المنع" (١).

وفي شرح **التسهيل للمراديِّ**: " وأمَّا توسيطه بين "**ما** " و" **دام** " فنصَّ صاحبُ الإفصاح، وبدرُ الدِّين ابنُ المصنف: عَلَى أنَّه لا يجوز، وهو ظاهرُ كلام المصنِّف وعلَّة المنع: أنَّ الموصولَ الْحَرْفِي لا يُفْصَلُ بينه وبين صلته بمعمولها كما ذَكَرَ الْمُصنِّفُ؛ ولأنَّ " **دام** " لا تتصرفُ، قيل: والقياس الجواز؛ لأنَّ "**ما**" حرف مصدريٌّ غير عامل، ولا يمتنع فيه ذلك، إلاَّ أنْ يثبتَ أنَّ " **دام** " لا تتصرف فيتجه المنع " (٢).



(١) همع الهوامع ٢/ ٨٩.

(٢) شرح التسهيل؛ للمُرَادِيِّ (رسالة دكتوراه)، ص ٣٥٩.

٥- الأشمُـونيُّ - علي بن محمَّد بن عيسى (ت ٩٢٩هـ)[1]

تأثَّر الأشمُونيُّ في شرحه عَلَى الألفيَّة بآراءِ وأقوالِ المراديِّ. فقد نَقَلَ عَنِ المـراديِّ كثيرًا مِنَ المواضِعِ التي لا يخلو منها باب أو فصل فِي شرحِهِ، ويرجع ذلك إِلَى اعتمـادِ الأشمُونيِّ فِي شرحِهِ للألفيَّةِ عَلَى "توضيح المقاصد للمراديِّ". وعَلَى الرَّغم من ذلك فلم ينسبِ الأشمونيُّ إِلَى المراديِّ ما نقله عنه إلا في اثني عشرَ موضعًا فقط [2]، وهو الَّـذي نقل ما نقل، وساق عبارات المراديِّ بألفاظها، دون أنْ يصرِّحَ بنسبة الكلام إليه، وأشير هنا إِلَى بعض المواضع التي حكى فيها الأشمُونيّ آراء وأقوال المراديِّ، ثُمَّ أذكر بعضًا من المواضع التي أفاد فيها الأشمونيُّ من المرادي وتأثره، دون أنْ يصرحَ به. فمن ذلك:

١-فِي باب: أفْعَــل التَّفضيلِ:

فِي معنى " من " المصاحبة لأفعلِ التفضيلِ عند قولِ النَّاظمِ:

وَأَفْعَلَ التَّفضِيلِ صِـلْهُ أَبَـدَا تَقْدِيرًا ، أَوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

قال الأشمونيُّ: " اُختُلِفَ فِي معنى" مِنْ " هذه، فذهبَ المبردُ ومَن وافقه إِلَى أنَّها لابتـداء الغاية، وإليه ذهب سيبويه، لكنْ أشار إِلَى أنَّها تُفيد مع ذلك معنى التَّبعيض، فقال فِي هو أفضل من زيد: فضله عَلَى بعض ولَم يعم.

وذهبَ فِي شرح التَّسهيل إِلَى أنَّها بمعنى المجاوزة، وكأنَّ القائلَ زيدٌ أفضل مِنْ عمرو. قال: جاوز زيدٌ عمرًا فِي الفضل، قال: ولو كان الابتداء مقصودًا لجاز أنْ يقعَ بعـدها "إِلَى"، قال: ويَبطل كونها للتبعيض أمران:

---

(١) هو: علي بن مُحَمَّد بن عيسى، نحوي، من فقهاء الشافعيَّة، أخذ عن الجلال المحلي، والكافيجي. لـه من الكتب: نظم المنهاج وشرحه، وأشهر مؤلفاته: شرحه عَلَى الألفيَّة، وقد اختلف فِي سنة وفاته ، والأرجح أنَّها سنة ٩٢٩هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (الضوء اللامع ٦/٥، وشـذرات الـذهب ١٦٥/٨، وهديـة العـارفين ٧٣٩/٥، والأعلام١٦٣/٥، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٨٤).

(٢) يُنظَرُ: باب التَّنازع ١٥٦/٢، وباب حروف الجرِّ ٣١١/٢، وباب أفعل التفضيل ٦٥/٣، وبـاب الترخيم ٣/ ٢٥٤، وباب مالا ينصرف ٣٤٢/٤٦/٣، ٣/ ٣٦٦، ٤٠٠/٣، ٤٠١ ، وباب إعراب الفعـل ٤٤٦/٣، ٤٥٦/٣، وباب العدد ١٠٩/٤، وباب الوقف ٣٠٥/٤، وباب التصريف ٤/ ٣٥٥.

أحدهما: عدم صلاحية "بعض" موضعها.

والآخر: كون المجرورِ بها عامًا نحو: الله أعظم من كلِّ عظيم، والظَّاهر كما قاله المراديُّ ما ذهب إليه المبرد.

وما ردَّ به النَّاظم ليس بلازم؛ لأنَّ الانتهاءَ قد يترك الإخبار به؛ لكونه لا يعلم، أو لكونه لا يقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ فِي التَّفضيل إذ لا يقف السَّامع عَلَى محل الانتهاء " (١).

فالأشمونيُّ يتفق مع المراديِّ فيما ذهب إليه من أنَّ "مِن " المصاحبة لأفعل التفضيل لمعنى ابتداء الغاية، وهو أشهر معانيها فلا حاجة إِلَى إخراجها عنه.

٢– فِي بابِ التَّرخيم:

فِي نصبِ "ترخيمًا" من قولِ صاحبِ الألفيَّةِ:

تَرْخِيمًا احْـذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى   كَيَا سُعَا ، فِيمَنْ دَعَـا سُعَادَا

نبَّهَ الأُشمونيُّ بقوله: " أجازَ الشَّارحُ فِي نصبِ ترخيمٍ ثلاثةَ أوجهٍ: أنْ يكونَ مفعولاً له، أو مصدرًا فِي موضع الحال، أو ظرفًا عَلَى حذفِ المضاف.

وأجازَ المراديُّ وجهًا رابعًا وهو أنْ يكونَ مفعولاً مطلقًا، وناصبه "احْذِفْ"؛ لأنَّه يلاقيه فِي المعنى "(٢).

٣– فِي بابِ مَا لا ينصرف:

فِي منع صرف ما كان عَلَى "فعلان" مِنَ الأسماءِ الصِّفة، وزيادة الألف والنُّون عند قولِ صاحبِ الألفيَّةِ:

وَزَائِدًا فَعْلان فِيْ وَصْـفٍ سَلِمْ   مِنْ أنْ يُرَى بِتَاءِ تَأنِيثٍ خُتِمْ

قال الأُشمونيُّ: "واحْتُرِزَ من "فَعْلان" الَّذي مؤنثه "فَعْلانة"، فإنَّه مصروفٌ نحو: ندمان من المنادمة وندمانة، وسفيان وسفيانة، وقد جمع المصنِّفُ ما جاء عَلَى فَعْلان

---

(١) شرح الأُشمونيّ ٣/٦٥،٦٦ ؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد؛ للمراديِّ ٣/١١٥،١١٦.

(٢) شرح الأُشمونيّ٣/٢٥٥ ؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٤/٣٢.

ومؤنثه فَعْلانة... واستُدْرِكَ عليه لفظان، وهما: خمصان لُغـــة فِي "خمصان" و"أليان" فِي كبش أليان أيْ: كبير الألية، فذيَّلَ الشَّارحُ المراديُّ أبياته بقوله:

وَزِدْ فِيْهِنَّ خَمْصَانَـــــا عَلَى لُغَــةٍ وأَلْيَانَــــا "(١).

فقد زاد الأُشْمُونيُّ لفظين عَلَى صاحبِ الألفيَّة، نقلاً عَنِ المراديِّ.

٤- باب إعراب الفعل:

فِي حكم نصبِ الفعلِ "**يأكل**" من قولنا: "**ما قام فيأكل إلا طعامه** "من حيث الجواز وعدمه.

قال الأُشمونيُّ: " مِمَّا مثَّلَ به فِي شرحِ الكافية لجوابِ النَّفي المنتقض: "**ما قام فيأكلُ إلا طعامه**"، قال: ومنه قول الشَّاعرِ:

وَمَــا قَــامَ مِنَّا قَــائِمٌ فِيْ نَدِيِّنَــا فَيَنْطِــقَ إلا بالَّتِي هِيَ أَعْــرَفُ (٢)

وتبعه الشَّارحُ فِي التَّمثيلِ بذلك، واعترضهما المراديُّ، وقال: إنَّ النَّفي إذا انـــتقض بإلاَّ بعد الفاء جازَ النَّصب، نصَّ عَلَى ذلك سيبويه، وعَلَى النَّصب أنشدَ:

.... فَيَنْطِــقَ إلا بالَّتِيْ هِيَ أَعْــرَفُ " (٣).

فالأُشمونيُّ يعترض عَلَى ابنِ مالكٍ، وابنِه بدرِ الدِّين بِمَا نقله عَنِ الْمُراديِّ.

ثانيًا: ما نقله الأُشمونيُّ عَنِ الْمُراديِّ ولَمْ يُصَرِّحْ به:

المتتبع لشرح الأُشمونيِّ يرى أثرَ المراديِّ فِي كلِّ صفحةٍ من صفحاتِ الشَّرحِ، فقـــد نقل الأُشمونيُّ فُصولاً بأكملها عنِ المراديِّ، و لَم ينسبها إليه، بل إنَّ جُلَّ تنبيهات الأُشمونيِّ

---

(١) شرح الأُشمونيِّ ٣٤٢/٣ ، ٣٤٣ ، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ١٢٣/٤،١٢٢.

(٢) البيت منَ الطويل للفرزدق، فِي ديوانه ٢٩/٢.

والشاهد فِيه: " فينطقَ " حيثُ نصبه عَلَى الجواب، ولا عبرة بدخول "إلا" بعده ناقضة للنَّفي .

الندي: النادي، وهو مجلس القوم ومتحدَّثهم.

يُنْظَرُ:(الكتاب ٣٢/٣،والرَّد عَلَى النُّحاة: ص ١٥، وشرح الألفيَّة؛ لابن النَّاظم، ص ٤٨٣، وتـــذكرة النحاة، ص ٧١، وتوضيح المقاصد٢٠٨/٤، والمقاصد النَّحويَّة ٣٩٠/٤، وخزانة الأدب ٥٤٠/٨).

(٣) شرح الأُشمونيِّ ٤٤٦/٣؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد٢٠٨/٤.

مأخوذة من تنبيهات المراديّ، ويلاحظ عَلَى هذه النُقولِ أنّهُ يلجأ فيها إِلَى التَقديمِ، والتّأخيرِ، أو الاختصارِ، أو الزيادةِ، أو حذفِ بعضِ الأمثلةِ، أو تغييرِ بعضِ الألفاظِ، والعباراتِ.

وفيما يلي بعضًا من تلك النُقولِ التي لَمْ ينسبْها الأُشْمُونِيُّ إِلَى المراديِّ:

١- في فصل "ما" و"لا" و"لاَتَ" و"إنْ" المشبهات بـ " لَيسْ ":

نقلَ الأُشمونيُّ عَنِ المراديِّ مذاهبَ العلماءِ فِي عملِ "لات" و"إنْ" عمل ليس.

فقال: " أمّا "لات" فأثبتَ سيبويه والجمهورُ عملَها، ونُقِلَ منعُه عَنِ الأخفش، وأمّا "إنْ" فأجاز إعمالَها إعمال "ليس" الكسائيُّ، وأكثرُ الكوفيين وطائفةٌ من البصريين، ومنعُه جمهورُ البصريين، واختُلِفَ النَقلُ عن سيبويه والمبردِ، والصَّحيح الإعمال، فقد سُمِعَ نثرًا ونظمًا" (١).

وفِي هذا النَّص تشابه عبارة الأُشمونيّ مع عبارةِ المراديِّ، مع تصرف الأُشمونيُّ بالحذف، قال المراديُّ: " أمّا "لات" فأثبتَ سيبويه والجمهور عملها، ونُقِلَ منعه عن الأخفش، وهي مركّبة عند سيبويه من "لا" النّافية و"التاء".

وأمّا "إنْ" فأجاز إعمالها إعمال "ليس" الكسائيُّ وأكثرُ الكوفيين، وطائفةٌ من البصريين، ومنعه جمهورُ البصريين، واختُلِفَ النَقْلُ عن سيبويه والمبرد، والصَّحيح الأعمال وقد سُمِعَ في النثر والنَظمِ..." (٢).

٢- فِي بابِ المفعول له:

نقلَ الأُشمونيُّ عن المراديِّ رأي النُحَاةِ فِي جوازِ تعريف المفعول له وعدم جوازه.

فقال: " إِذا دخلتْ " ألْ" عَلَى المفعول له، أو أُضيف إِلَى معرفةٍ تعرَّف بأل، أو

(١) شرح الأشموني ١/٤٠٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٢٠.

بالإضافة خلافًا للرِّياشي"(١)، والجرميُّ، والمبرد فِي قولهم: إِنَّه لا يكـــون إِلا نكـــرة، وإِنَّ "أل" فيه زائدة وإِضافته غير محضة"(٢).

قال المراديُّ: " تنبيه: إذا دخلتْ "أل" عَلَى المفعول له، أو أُضيفَ إِلَى معرفة تَعَرَّفَ بـــ"أل" أو بالإضافة خلافًا للرِّياشيِّ والجرميِّ والمبرد فِي قولِهِمْ: إِنَّه لا يكون إِلا نكـــرة وإِنَّ "أل" فيه زائدة، وإِضافته غير محضة" (٣).

فالأُشْمُونِيّ فِي هذا النَّصِ نقلَ عبارةَ المراديِّ بدون تغيير، أو تبديل أو اختلاف فِي التَّعبير.

٣- فِي بابِ الاستثناءِ:

نقلَ الأُشمونيُّ عنِ المراديِّ الفرق بين "سوى" وبين "غير".

فقال: تفارق " سوى " غيرًا فِي أمرين:

أحدهما: أنَّ المستثنى بغير قد يُحذف إذا فهم المعنى نحو: "ليس غيرُ" بالضَّم وبالفتح وبالتنوين بخلاف "سوى".

ثانيهما: أنَّ "سوى" تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير"(٤).

قال المراديُّ: " "سوى" و "غير" افترقا فِي أمرينِ:

الأوَّل: أنَّ المستثنى بغير قد يُحذف إذا فهم المعنى نحو: "ليس غيرُ" بالضَّمِّ وبالفتحِ وبالتَّنوينِ بخلافِ "سوى".

الثَّانِي: أنَّ "سوى" تقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف غير"(٥).

---

(١) الرياشيّ: هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشيّ اللغويّ النّحويّ، كان عالمًا باللغة والشّعر، قـــرأ عَلَى المازنِيِّ النّحو، وقرأ عليه المازنِيُّ اللغة، له تصانيف كثيرة منها: كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب. تُـــوفِّيَ سنة ٢٥٧هــ.

يُنظرُترجمته فِي: (أخبار النحويين البصريين، ص ٩٨، وإنباه الرواة ٣٦٧/٢، وبغية الوعاة ٢٧/٢).

(٢) شرح الأشمونِيّ٢/ ١٨٤.

(٣) توضيح المقاصد٨٩/٢.

(٤) شرح الأشمونِيّ ٢٣٨/٢.

(٥) توضيح المقاصد ١٢٠/٢.

٤ – في باب الإضافـــة:

نَقَلَ الأشمونيُّ عنِ المراديِّ خلافَ النُّحَاةِ فِي إضافةِ المصدرِ إِلَى مرفوعِهِ، أو منصوبِهِ، وإضافة أفعل التفضيل، وذلك من حيث إفادة التَّعريف والتَّخصيص.

فقال: " ذهب ابن بَرْهَان [١] وابن الطَّرَاوَة [٢] إِلَى أن إضافة المصدر إِلَى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصَّحيح أنّها محضةٌ ؛ لورود السَّماع بنعته بالمعرفة، كقوله:

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيْدَ أَرَانِيْ ... عَـــاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فِيْكَ عَذُوْلا [٣]

---

(١) هو: أبو القاسم عبد الواحد بن علي العُكْبَري، عالم بالعربيّة وأيام العرب، أخذ عن ابن بطة، وعبد السلام البصري، وعنه أخــذ المبارك بن الفاخر، له من الكتب: اللُّمع، وأصول اللغة، والأخبار، تُــوفِّي سنة ٤٥٦هـــ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (إنباه الرواة ٢/٢١٣، وبغية الوعاة٢/١٢٠، وشذرات الذهب ٥/٢٣٧).

(٢) هو: أبو الحسن سليمان بن محمد المالقي المشهور بابن الطَّراوة، كان نحويًا ماهرًا وأديبًا بارعًا ، سمع عَلَى الأعلم كتاب سيبويه، وروى عن أبي الوليد الباجي، وروى عنه السهيلي، والقاضي عياض، وله آراء فِي النحو تفرد بها، تُوفِّي سنة٥٢٨هـــ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (إنباه الرواة ٤/١٠٨،١٠٧، والوافِي بالوفيات ١٣/١٥٦،١٥٧، بغية الوعاة١/٦٠٢).

(٣) هذا البيت من الخفيف، لَم أقف عَلَى قائله، ورواية صاحب الدُّرر:

"عَـــاذِرًا مَنْ وَجَدْتُ فِيكَ عَـــذُوْلاَ"

والشاهد فيه: " وجدي " وهو مصدر مضاف إِلَى ياء المتكلم، واكتسب التَّعريف، لذلك وُصِفَ بالمعرفة وهو " الشَّديد" فلو لَم يكتسبْ تعريفًا بإضافته لَما جاز وصفه بالمعرفة .

وقوله: " وجدي " أي: عشقي، "عاذرًا " اسم فاعل من عذر، والمقصود هنا دفع اللوم، " العذل" أي: اللوم.

وقال الشَّيخُ ياسين العليمي –رحمه الله– عن البيت فِي حاشيته عَلَى التصـــريح ٢/٢٧: "هـــذا لا ينهض دليلاً ؛ لاحتمال أنْ يكونَ "الشَّديد" بدلاً من "وجدي" لا نعتًا. وليـس بمسلم فيحتمل ان يكون "أل" فِي "الشَّديد" للجنس ومصحوبها فِي حكم النَّكرة " اهـــ.

وما قاله الشَّيخُ لا يحتمله قوله تعالَى: ﴿ قَالُواْ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلاَلِكَ الْقَدِيمِ﴾ يوســـف آيـــة ٩٥. فالنعت فيها صريح .

يُنْظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣/١٠٩، وشرح التســـهيل؛ للمـــراديّ، ق ٢٢٤(أ)، وتوضـــيح المقاصد٢/٢٤٥، وشـــرح قطـــر النَّـــدى، ص ٢٦٥، وشـــرح التصـــريح٣/١٠٩، والهمـــع٤/٢٧٢، والدُّرر٢/٥٦،١٢٤)

وذهبَ ابنُ السَّراجِ والفارسيُّ إِلَى أنْ إضافةَ أفعل التَّفضيل غير محضة، والصَّحيح أنَّها محضةٌ نصَّ عليه سيبويه ؛لأنَّه يُنْعت بالمعرفة "[١].

فقد نقل الأشمونيُّ ما ذكره المراديُّ نصًّا بدون أي تغيير أو تبديل[٢].

٥- فِي باب: "النائب عن الفاعل":

نقل الأشمونيُّ عن المراديِّ ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه إذا فُقِدَ المفعول به واجتمعَ المصدرُ، والظرفُ، والمجرورُ. قال الأشمونيُّ: " إذا فُقِدَ المفعولُ به جازتْ نيابة كلِّ واحدٍ من هذه الأشياء، قيل ولا أولوية لواحد منها، وقيل المصدر أولى، وقيل المجرور، وقال أبو حيان ظرف الْمكان "[٣].

قال المراديُّ: " إذا فُقِدَ المفعولُ به جازت نيابة كلِّ واحدٍ من هذه الأشياء، قيل ولا أولوية لشيء منها، وقيل: المصدر أولَى، وقيل: المجرور، وقال الشَّيخ أبو حيان: ظرف المكان أولى "[٤].

ولا يخفى عَلَى المتأمِّل لكلا القولين التَّطابق التَّام.

٦- فِي بابِ عواملِ الجزم:

نقلَ الأشمونيُّ عن المراديِّ ما قاله عن الأصل فِي "لا" الطَّلبية، فقال: " زعم بعضهم أنَّ أصلَ "لا" الطلبية لام الأمر زيدتْ عليها ألف فانفتحت، وزعم بعضهم أنَّها "لا" النَّافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحُذِفتْ كراهة اجتماع لامين في اللفظ، وهما ضعيفان "[٥].

---

(١) شرح الأشمونيّ ٢/٣٦٣،٣٦٤.

(٢) يُنْظَرُ: توضيح المقاصد؛ للمراديّ٢/٢٤٥ .

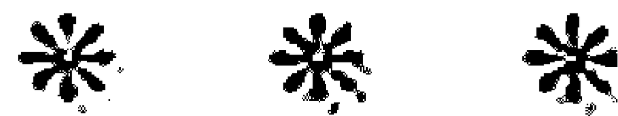
(٣) شرح الأشمونيّ ٢/٩٨.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٣٢-٣٣.

(٥) شرح الأشمونيّ ٤/٥، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد؛ للمرادي ٤/٢٢٨.

٧- فِي باب: " عوامل الجزم":

نقل الأشمونيُّ عن المراديِّ ما قاله فِي "مَـــنْ" و"مَـــا" و"مهما" من حيث المعـــنى، ومن حيث الخلاف فِي اسميَّة "ما" و"مهما" وفِي ظرفيتهما، فقال: " فغير الظَّرف "مـــن" و"ما" و"مهما"، فمَنْ لتَعميم أولي العلم، و"ما" لتعميم ما تدل عليه، وهـــي موصـــولة، وكلتاهما مبهمة فِي أزمان الرَّبط، و"مهما" بمعنى "ما"، ولا تخرج عنِ الاسميَّة - خلافًـــا لمن زعم أنَّها تكون حرفًا- ولا عن الشَّرطية - خلافًا لمن زعم أنَّها تكون اســـتفهامًا- ولا تجر بإضافة ولا بحرف جرٍّ بخلاف "من" و"ما". وذكر فِي الكافية، والتَّسهيل [(١)] أنَّ "ما" و"مهما" قد يردان ظرفِي زمان. وقال فِي شرح الكافية [(٢)]: جميع النَّحْويين يجعلون "ما" و"مهما" مثل "من" فِي لزوم التَّجرد عن الظَّرفية، مع أنَّ استعمالهما ظرفين ثابت فِي أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتًا ..." [(٣)].



(١) يُنْظَرُ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٦٦/٤ .

(٢) يُنْظَرُ: نصّ عبارة ابن مالك وما أنشده من أبيات فِي شرح الكافية ١٦٢٤/٣ -١٦٢٧.

(٣) شرح الأشمونِيّ ١٧/٤، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٢٤٠/٤.

٦- الشَّيخ يس العليميّ (ت ١٠٦١هـ)(١)

تأثَّرَ الشَّيخُ يس العليميُّ فِي حاشيته عَلَى "شرح التَّصريح بمضمون التَّوضيح" لخالد الأزهريّ بآراءِ وأقوالِ المراديّ، وكان موقفه منه موقف النَّاقل الواثق بآرائه، لذلك لا نجد ردودًا عليه، ومِنَ الأمثلةِ عَلَى ذلكَ:

١- فِي باب النَّكرة والمعرفة:

احتجَّ الشَّيخُ ياسين فِي حاشيته عَلَى شرح التصريح بما نصّ عليه المراديُّ فِي "الجنى الداني" من كون نون الوقاية حرفًا من حروف المعاني، وليس حرفًا من حروف المباني، وذلك ردًّا عَلَى من قال: إنَّها من حروف المباني.

قال الشيخ ياسين: "...ذكر المراديُّ فِي "الجنى الدَّاني" نونَ الوقاية فِي حروف المعاني، وعبارته: والنّون له فِي الكلام مواضع كثيرة وإنَّما أذكرُ هنا أقسامَ الَّذي يُعدُّ من حروفِ المعاني، وهي أربعةُ أقسامٍ، ثُمَّ قال الرَّابع: نون الوقاية، وأمَّا المعنى الموضوع له فهو الوقاية، وهذا أمر ظاهر، لكن قد يكبو الجواد"(٢).

فالشَّيخ يس يحتجُّ بما نصَّ عليه المراديُّ فِي "الجنى الدَّاني" من أنَّ نون الوقاية من حروف المعاني (٣).

٢- باب الحال:

فِي تعريف الحال بأنَّه: "وصفٌ فضلة مُنتصب" قال الشَّيخُ يس معلقًا عَلَى منتصب:

---

(١) هو: ياسين بن زين الدِّين بن أبي بكر بن عليم الحمصي، الشهير بالعليمي، شيخ عصره فِي علوم العربية، ولد بحمص، ونشأ فِي مصر، أخذ عن الغنيمي والنَّنوشري، له تعليق عَلَى تصريح الشيخ خالد الأزهري، وحاشية عَلَى شرح قطر النَّدى وبل الصدى، وغير ذلك. تُوفِّي سنة ١٠٦١ هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (كشف الظنون ٥١٢/٦، والوسيط فِي تاريخ النَّحو العربي، د. عبد الكريم ا لأسعد، ط١، الرياض: دار الشواف ١٤١٣ هـ)، ص ٢٣٩.

(٢) حاشية يس عَلَى التصريح، المنشورة بحاشية التصريح ١٠٩/١.

(٣) يُنْظَرُ: الجنى الدَّاني، ص ١٧٤.

"قال المراديُّ: ذكر في التَّسهيل، والكافية أنَّ الحال قد تُجَر بباءٍ زائدة إنْ نُفي عاملها، ومثَّل له في شرح التَّسهيل بقراءة [١] ﴿مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء﴾[٢] مبنيًا للمفعول " [٣].

٣- البدل:

في باب البدل رجَّحَ الشَّيخُ يس ما ذهب إليه المراديُّ في شرحه عَلَى الألفية، عَلَى ما ذهب إليه الشَّيخ خالد في "شرح التصريح بمضمون التوضيح" فقد ذهب المراديُّ إلى أن الفعل"يُضَاعَفْ" في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ ﴾[٤]بدل اشتمال وليس بدل كل، فقال: " قوله بدل كل، قيل: مخالف لجعل المراديّ ذلك من بدل الاشتمال، وكلام الموضح محتمل، لكن الأول أخذه الشَّارح من كلام الخليل وينظر في ذلك، والآثام جزاء الإثم، أو هو الإثم نفسه فيكون عَلَى حذف مضاف أي جزاء إثم، والَّذي يظهر أنه بدل اشتمال كما قاله المراديُّ لا بدل كل " [٥].

فالشيخ يس رجَّحَ ما ذهبَ إليه المراديُّ [٦]، عَلَى ما ذهب إليه الشيخُ خالد [٧].

وقد حَكَى الشَّيخُ يس أقوالَ المراديِّ في مواضعَ أُخر من كتابه، ولَم يتعرضْ له فيها بشيءٍ [٨].

---

(١) القراءة بالبناء للمجهول- بضم النُّون، وفتح الخاء- لأبي جعفر ووافقه الحسن، وهي قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وقراءة الجماعة " أنْ نَتَّخِذَ" بفتح النون، يُنظَرُ: المحتسب ٢ /١١٩، والنشر ٢/٣٣٣.

(٢) الفرقان،من الآية ١٨.

(٣) حاشية يس عَلَى التصريح١/٣٦٦؛ ويُنظَرُ: توضيح المقاصد؛ للمرادي٢/١٣١-١٣٢.

(٤) الفرقان؛ من الآية٦٨.

(٥) حاشية يس عَلَى التصريح ٢/١٦١.

(٦) يُنظَرُ: توضيح المقاصد؛ للمرادي٣/٢٦٢.

(٧) يُنظَرُ: شرح التصريح ٣/٦٥٢.

(٨) يُنظَرُ: حاشية يس١/٢٢(الكلام)، ١/١١٦(العلم)، ١/١٤٨(الموصول)، ١/٢٩٤(نائب الفاعل)، ١/٣٠٣(الاشتغال)، ٢/١١٢(النعت)، ٢/١٤٢(العطف)، ٢/١٢٦(التوكيد)، ٢/٢٠٧(نون التوكيد)، ٢/٢٢٤(مالا ينصرف)...

٧- أحمد بن عبد الفتاح الملويُّ الشّافعيّ(١٠٨٨هـ – ١١٨١هـ)[١]

أفادَ الشَّيخُ أحمد الملويُّ في حاشيته عَلَى شرح الشَّيخ المكوديِّ لألفيَّة ابنِ مالكٍ منَ المراديِّ ناقلاً آراءه وأقواله في مواضع كثيرة من حاشيته، والَّتي تُعدُّ حاشيةً ثَمينةً لِمَا حوته من تدقيقات وتحقيقات وأبحاث رائعة، والحاشية مطبوعة بِهامش شرح العلامة المكوديّ ـ رحمهما الله ـ.

ومِنَ المواضعِ التِي أفادَ فِيها الشَّيْخُ أحمد الملويُّ منَ المراديِّ ما يلي:

١– التَّنكيرة والمعرفة:

فِي باب: "**النَّكرة والمعرفة**"، وفِي "**قد وقط**".

عارض الملويُّ الشَّيخَ المكوديَّ بما ذكره المراديُّ.

فقال: " قوله: و" قد" و "قطّ" اسما فعل بمعنى "حسب" الصَّواب كما فِي المراديِّ[٢] أنّهما إذا كانا اسمي فعل كانا بمعنى يكفِي"[٣].

٢– التَّوكيد:

فِي باب: "التَّوكيد" وفِي التَّوكيد بـ"**كلّ**".

عقَّبَ الملويُّ عَلَى ما ذكره الشيخُ عبدُ الرحمن المكوديُّ: "أنَّ "كلّ" لا يؤكّد بها إلا ذو أجزاء " بما نصَّ عليه المراديُّ.

فقال: " قوله: ولا يُؤَكّد بها إلا ذو أجزاء، جعلوا منه "**اشتريتُ العبدَ كلّه**" بخلاف "**جَاءَ العبدُ كلُّه**" فالمعتبر صحة التجزيء باعتبار العامل؛ ولذا قال المراديُّ: ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، وزادَ العلامة المراديُّ: غير مثنى" [٤].

---

(١) هو: أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف الملوي الشافعي، شيخ الشيوخ فِي عصره، مولده ووفاته بالقاهرة، حجَّ وأخذ عن جماعة، وعاد إلَى مصر وهو إمام، يُعَوّل عليه فِي المعقولات والمنقولات، له كتب منها: شرحان لمتن مسلم، حاشية على شرح المكودي، وشرح الهمزية للبوصيري...تُوفِّيَ سنة ١١٨١هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (كشف الظنون ١٧٨/٥ ،ومعجم المؤلفين ١٧٢/١).

(٢) يُنْظَرُ: توضيح المقاصد؛ للمراديِّ ١٦٣،١٦٤/١.

(٣) حاشية الملوي على شرح المكوديِّ؛ (القاهرة:المطبعة العامرة البهية ١٣٢٠ هـ) ص ١٨(بتصرف).

(٤) حاشية الملوي على شرح المكودي، ص١١٧؛ ويُنْظَرُ:توضيح المقاصد؛ للمراديِّ ١٦٠/٣.

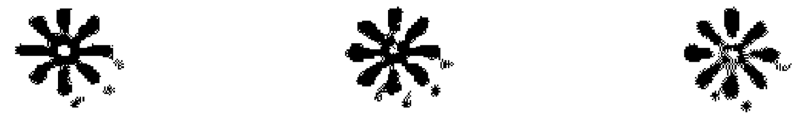
٣- الوقـــف:

في بابِ الوقف، وفي سبب حذف ألف "مَا" الاستفهامية إذا جُرَّت عنـــد قـــول النَّاظم:

وَمَا فِي الاستِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهَـــا وأَوْلِهَـــا الْهَـــا إنْ تَقِفْ

عقَّبَ الملويُّ عَلَى ما ذكره المكوديُّ أنَّ "مَـــا" الاستفهامية إذا جُـــرَّتْ حُـــذِفَتْ أَلِفُها، فقال: " قوله: حُذِفْ أَلِفُهَـــا، قال المراديُّ [1]: وسبب حذف الألف إرادة التَّفرقة بينها وبين الموصولة والشَّرطية، وكانت أولَى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشَّرطية، فإنَّها متعلقةٌ بِما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنَّها مع الصِّلةِ اسم واحد "[2].

هذا وقد أفاد الشَّيخُ الملويُّ منَ المراديِّ فِي مواضعَ متعدِّدةٍ منْ حاشيتِهِ المذكورةِ [3].



(١) يُنْظَرُ: توضيح المقاصد ١٧٨/٥.

(٢) حاشية الملوي على شرح المكودي، ص ١٨٣.

(٣) يُنْظَرُ على سبيل المثال: الكلام ومـــا يتألف منه، ص ٦ –٨، المعرب والمبني، ص ٩ –١١، تثنيـــة المقصور والممدود وجمعهما جمع تصحيح، ص ١٦٢، وجمـــع التكســـير، ص ١٦٥، والإبـــدال، ص ١٩٩، والإدغام، ص ٢٠٤.

٨-الشَّيْخُ أحمد بن أحمد السُّجَاعيّ (ت ١١٩٧ هـ)(١)

نَـقَلَ الشَّيْخُ أحـمـدُ السُّجاعيُّ فِي حاشيته عَلَى شرح ابـنِ عقيـل للألفيَّـة الموسومة بـ" فتح الجليل" آراء وأقوال المراديِّ، معتدًّا بها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١-فِي باب المعرب والمبني:

فِي حكم المجموع بالألف والتَّاء إذا سُمِّيَ به بحيث صار علمًا كـ" أذْرِعات" عند قول النَّاظم:

كَذَا أُوْلاتُ، والَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ   كأذْرِعَـاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

قال ابنُ عقيل:" قوله: " والَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ" إِلَى أنَّ ما سُمِّي به من هذا الجمع والملحق به، نحو:"أذْرِعَاتٍ" يُنصبُ بالكسرة كما كان قبل التَّسمية به، ولا يحذف منه التَّنوين ..." (٢).

قال السُّجاعيُّ معقِّـبًا عَلَى قول ابنِ عقيل السَّابق: " وقوله: لا يحذف منه التَّنوين، قال المراديُّ: وإنَّما نُوِّنَ عَلَى اللغة المشهورة مع أنَّ حقَّه منع الصَّرفِ للتَّأنيث والعلميَّـة؛ لأنَّ تنوينه ليس للصَّرف بل للمقابلة " (٣).

٢-باب الاشتغال:

وهو اشتغال العامل عن المعمول.

قال السَّجاعيُّ: " قال المراديُّ: المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله، فيشـمل: الفعل المتصرف، واسم الفاعل، واسم المفعول، دون الصِّفة المشبهة، والمصـدر، واسـم

---

(١) هو: أحمد بن أحمد بن محمد السُّجاعيّ الشَّافعيّ الأزهريّ، عالم مشارك فِي كثير من العلـوم، أخذ عن جماعة، وأفاد منه خلق كثير، له تصانيف منها: فتح المنَّان فِي بيان مشاهير الرُّسل التي فِي القـرآن، منظومة فِي المجاز والاستعارة، مناسك الحج... تُوفِّي فِي القاهرة سنة ١١٩٧ هـ.

يُنظَرُ ترجمته فِي: (كشف الظنون ١٧٩/٥، ١٨٠، والأعلام ٨٨/١، ٨٩، ومعجم المؤلفين ٩٧/١).

(٢) شرح ابن عقيل ٧٥/١.

(٣) حاشية السجاعيّ عَلَى شرح ابن عقيل (القاهرة: المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٢هـ)، ص٢٣، ويُنظَرُ: توضيح المقاصد ١٠٣/١-١٠٤.

الفعل، والحرف؛ لأنّه لا يفسر فِي هــذا إلا مــا يصــلح للعمــل فيمــا قبلــه "[١].

٣-فِي باب المفعول معه:

فِيما امتنع فِيه العطف، وعند قول النَّاظم :

وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقْ   والنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ
والنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ   أو اعتَقِدْ إضْمَارَ عَــامِلٍ تُــصِبْ

قال السُّجاعيُّ: " قوله: " أو اعتَقِدْ" ذكر المراديُّ فِيه احتمالين: أحدهما: أنْ يكونَ تخييرًا فِيما امتنع عطفه بين نصبه عَلَى المعيَّة، وبين إضمار عامل حيث يصح إضماره. وثانيهما: أنْ يكون تنويعًا فِي ذلك "[٢].

٤-فِي باب جمع التَّكسير:

عند قول النَّاظم:

وَبِفَعَــالِلَ وَشِــبْهِهِ انْطِقَــا   فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

قال السُّجاعيُّ: " المراد بـــ "شـــبهه" كما قال المراديُّ: ما يُمَاثله فِي العدد والهيئة، وإنْ خالفه فِي الوزن نحو: مَفَاعِل وفَياعِل "[٣].

وقد تأثَّرَ الشَّيخُ أحمد بالمراديِّ مصرِّحًا بالنَّقل عنه فِي مواضعَ متعددةٍ من حاشــيته المذكورة [٤].



(١) حاشية السجاعيِّ، ص ١٠٢؛ وينْظَرْ: توضيح المقاصد ٣٦/٢.

(٢) حاشية السجاعيِّ، ص ١٢٠؛ ويُنْظَرْ: توضيح المقاصد ١٠١/٢.

(٣) المصدر السَّابق، ص ٢٥٥؛ ويُنْظَرْ: توضيح المقاصد ٧٦/٥.

(٤) يُنْظَرْ عَلَى سبيل المثال: باب الكلام، ص ٦، أفعال المقاربة ، ص ٧٤، الإضافة، ص١٧٣، النّداء ص ٢٩٩، مالا ينصرف، ص ٢٤٩.

٩- أبو العرفان مُحَمَّد بن علي الصَّبَّان (ت ١٢٠٦) (١)

اُشْتُهِرَ بين الدَّارسينَ بحاشيته عَلَى شرحِ الأُشمونيِّ "منهج السالك إلى ألفيـة ابـن مالك". وتُعدُّ حاشيته من أدقِّ الحواشي وأشملها عَلَى هذا الشَّرحِ، "وقد شَهِدَ بـدقَّتِها أهلُ الفضلِ والعرفان"(٢)، لِمَا امتازتْ به من العُمقِ، والتَّركيزِ لآراءِ وأقوالِ النُّحَاة.

وقد ذكر الصَّبَّانُ المراديَّ في نحو تسعةٍ وأربعين موضعًا من حاشيته (٣)، ناقلاً آراءه وأقوله في المسائل النَّحْوِيَّة والصَّرفية، ومن مواضع ذلك:

١-في باب الابتداء:

بعد قول النَّاظم:

وَإِنْ تَكُـنْ إِيَّاهُ مَعْنَىً اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

قال الصَّبَّانُ: " قوله:" كَنُطْقِي اللّهُ حَسْبِي " الحكمُ عَلَى الخبرِ في هذا المثال، ونحوه بأنَّه جملة إنَّما هو بحسب الظَّاهر أمَّا في الحقيقة فمفرد كما قاله المراديُّ " (٤).

٢- كم الخبرية:

في مواضع أوجه الاتفاق والاختلاف بين "كم" الخبرية والاستفهامية.

قال الصَّبان:" وقوله ـ أيْ : الأشمونيّ- فلا يعمل فيهما إلا المضافُ وحرفُ الجرِّ، قال المراديُّ: وحكى الأخفشُ أنَّ بعضَ العربِ يُقدِّمُ العاملَ عَلَى كم الخبرية، فقيـل: لا

---

(١) هو: محمد بن علي الصبان أبو العرفان، عالم بالعربية والأدب، ولد بالقاهرة، له مصنفات جليلة منها: حاشية عَلَى شرح الأشموني عَلَى الألفية، والكافية الشافية في علمي العروض والقافية، والرِّسالة الكبرى، وغير ذلك. توفي سنة ١٢٠٦ هـ.

يُنْظَرُ ترجمته في: (هدية العارفين ٣٤٩/٢، والأعلام ٢٩٧/٦، ومعجم المؤلفين ١٧/١١، ١٨).

(٢) معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف سركيس (مكتبة الثقافة الدينيَّة ـ) ص ١١٩٥.

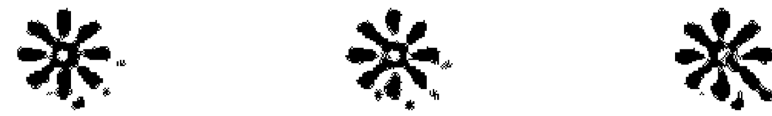
(٣) يُنظَرُ عَلَى سبيل المثال: حذف الخبر بعد واو المصاحبة ٢٨٢/١، الإلغاء في ظـن وأخواتها ٣٨/٢، والتنازع في العمل ١٤٣/٢، وأفعل التفضيل ٨٣/٣، والوقف ٢٩٢/٤.

(٤) حاشية الصبان عَلَى الأشمونيّ؛ تحقيق: طه سعد، (القاهرة: المكتبة التوفيقيـة ـ) ٣١٤/١، ويُنظَـرُ: توضيح المقاصد ٢٧٧/١.

يُقَاسُ عليه، والصَّحيحُ جواز القياس؛ لأنَّها لُغةٌ، وعليها بنى الفراء إعرابه "كم" فاعلاً فِي قوله تعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[1] والوجه أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يرجع إِلَى المصدر الهدى أو إِلَى الله... "[2].

٣-تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا:

فِي كيفية تثنية المقصور إذا كانت ألفه مجهولة، قال الصَّبان: " ومثَّلَ المراديُّ للألف المجهولة الأصل بنحو: " الدَّدا " [3] وهو اللهو، قال: لأنَّ ألفه لا يُدْرَى أهي عن يـــاء أو واو؟ لأنَّ الألف فِي الثّلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن إحداهما "[4].



(١) السَّجدة صدر الآية ٢٦.

(٢) حاشية الصبان عَلَى الأشموني ٤/١١٨، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٤/٣٣٣.

(٣) الــدَّدُ: اللَّهو واللَّعِبُ. وفِي الحديث: "مَا أنا من دَدٍ وَلا الدَّدُ منّي"، وفِيه ثلاث لُغات: هذا دَدٌ، ودَدًا مثل قَفًا، ودَدَن. اللسان، مادة (ددا) ٢/١٣٤٦.

(٤) حاشية الصبان ٤/١٥٧، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٥/٢٠.

١٠-الشَّيْخ مُحَمَّد الدُّمْيَاطِيّ الشَّافِعِيّ الْخُضَرِيّ(١٢١٣-١٢٨٧هـ)[١]

نقلَ الخضريُّ فِي حاشيته عَلَى شرح ابنِ عقيل عَلَى ألفيَّة ابنِ مالك عن المراديِّ فِي مواضع متعدِّدة من حاشيته هذه منها عَلَى سبيل المثال:

١- العلم:

فِي باب العلم وفِي علم الجنس:

قال ابنُ عقيل: "وحكم عَلَمِ الجنسِ فِي المعنى كحكم النَّكرة: من جهة أنَّه لا يَخُصُّ واحدًا بعينه، فكلُّ أسد يَصْدُقُ عليه أُسَامَةُ، وكلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عليها أُمُّ عِرْيَطٍ، وكلُّ ثَعْلَبٍ يصدُقُ عليه ثُعَالَةُ "[٢].

قال الخضريُّ: " قوله: " كحكم النَّكرة" أي فهو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن، ونصَّ عليه المصنِّفُ فِي شرح التَّسهيل[٣] لكنْ تعقَّبه المراديُّ بأنَّ تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظًا تُؤذن فِي المعنى وإلا لزم التحكم "[٤].

٢- فِي باب مالا ينصرف:

فِي منع الاسم من الصَّرف للوصفِ وزيادة الألف عند قول صاحب الألفية:

وزائدَا فَعْلانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أنْ يُرَى بِتَاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

---

(١) هو: الشَّيخ محمد بن مصطفى بن حسن الدُّمياطيّ المعروف بالخضريّ، فقيه شافعيٌّ، ومفسر أصوليٌّ. دَرَسَ فِي الأزهر وأُصيب بالصَّمم، فعاد لبلده دمياط، واشتغل بالعلوم الشَّرعيَّة. وأفاد منه جماعة، كان من أشهر نُحاة عصره، اُشْتُهِرَ بحاشيته عَلَى شرح ابن عقيل، وله أيضًا: شرح اللمعة، ومبادئ علم التفسير، وحاشية فِي البلاغة...تُوفِّي سنة ١٢٨٧هـ.

يُنظَرُ ترجمته فِي: (كشف الظُّنون ٣٧٩/٦، وهدية العارفين٣٧٩/٢، والأعلام ٣٢٣/٧).

(٢) شرح ابن عقيل ١٢٩/١.

(٣) يُنْظَرُ: شرح التَّسهيل؛ لابن مالك ١٧١/١، ١٧٠.

(٤) حاشية الخضري عَلَى ابن عقيل(القاهرة: المطبعة العامرة البهيَّة ١٣٠٢ هـ) ص٦٦، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ١٨٣/١-١٨٥.

قال ابنُ عقيل: " أي يمنعُ الاسم من الصرْف للصِّفة وزيادة الألف والنون، بشرط أنْ لا يكون المؤنَّثُ فِي ذلك مختومًا بتاء التأنيث، وذلك نحو: سَكْرَان، وعطْشَان، وغضبَان... فإنْ كان المذكر عَلَى "فَعْلان " والمؤنث عَلَى فَعْلانة" صَرفتَ " [١].

قال الخضريُّ: "قوله: " والمؤنث عَلَى فَعْلانة " لم يجيء من ذلك إلاّ ألفاظ معدودة جمعها المصنِّفُ فِي قوله:

أجِزْ فَعْلى لِفَعْلانَا ... إذا استثنيتَ حَبلانَا
ودَخْنَانَا وسَخنانَا ... وسَيْفَانَا وصَحْيانَا
وَصَوْجَانَا وعَلانَا ... وقَشْوَانَا ومَصَّانَا
وَمَوْتَانَا ونَدْمَانَا ... وَأتبِعْهُنَّ نَصْرَانَا

وذيَّله المراديُّ بقوله:

وَزِدْ فِيهنَّ خَمْصَانَا ... عَلَى لُغَةٍ وأَلْيَانَا

فهذه أربعةَ عشرَ لفظًا كلها بفتح الفاء ومؤنثها " فعلانة" وما عداها من أوزان "فعلان" بالفتح يجب فِي مؤنثه فَعْلَى" [٢].

فالخضريُّ وافق المراديَّ فِي الألفاظ التي زادها عَلَى وزن "فَعْلَى" الَّذي مؤنثه "فعلانة" [٣].

وهناك مواضع أُخر تأثر فِيها الخضريُّ بالمراديِّ فِي حاشيته عَلَى ابنِ عقيلٍ [٤].

---

(١) شرح ابن عقيل ٣ /٣٢٢ –٣٢٣.

(٢) حاشية الخضري عَلَى ابن عقيل ٢/٩٨.

(٣) يُنظَرُ: توضيح المقاصد ٤/١٢٢،١٢٣.هذا وقد شرح المراديُّ هذه الألفاظ، فقال: " الحبلان: العظيم البطن، وقيل: الممتلئ غيظًا، والدَّخنان: اليوم المظلم، والسخنان: اليوم الحار، والسيفان: الرجل الطويل المشوق، والصيحان: اليوم الَّذي لا غيم فِيه، والصوجان: البعير اليابس الظهر، والعلان: الكثير النسيان، وقيل الرجل الحقير،والقشوان: الدقيق الساقين، والمصَّان: اللئيم، والموْتان: البليد الميت القلب، والندمان: المنادم، والنصران: واحد النَّصارى " ا هـ.

(٤) يُنظَرُ عَلَى سبيل المثال: علامات الاسم" أل" ١/٢٢، وعلامات الفعل "تاء الفاعل وتاء التأنيث" ١/٢٣، وحذف حرف النِّداء ٢/٧٢.

الْبَابُ الثَّانِي

جُهُودُ الْمُرَادِيِّ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ

وفِيْهِ ثَلاثَةُ فُصُولٍ:

الفَصْلُ الأوَّلُ: شَرْحُهُ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابنِ مالكٍ الْمَوْسُومُ بـ "تَوْضِيْحِ الْمَقَاصِدِ"

الفَصْلُ الثَّانِي: شَرْحُ الْمُرَادِيِّ عَلَى التَّسْهِيلِ

الْفَصْلُ الثَّالثُ: الجَنَى الدَّانِي فِيْ حُرُوفِ الْمَعَانِي

الفَصْلُ الأَوَّلُ

تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

وَفِيْهِ ثَلاثَةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: مَنْهَجُ الْمُرَادِيِّ فِي هَذَا الشَّرْحِ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قِيمَةُ شَرْحِ الْمُرَادِيِّ العِلْمِيَّةُ، وَمَصَادِرُهُ، وشواهِدُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: اعْتِرَاضَاتُ الْمُرَادِيِّ عَلَى صَاحِبِ الأَلْفِيَّةِ

جُهُـودُ الْمُـرَادِيِّ فِي الدَّرْسِ النَّحْـوِيِّ

تَمْهِـيْد:

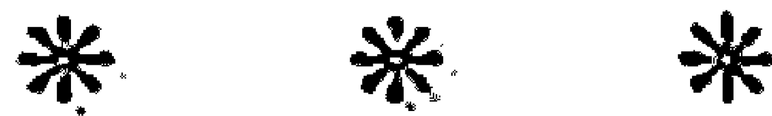
المراديُّ عالمٌ خدم لغةَ القرآنِ بمؤلفات خالدة ما بقي للعلمِ محبٌ.

وهذا البابُ يقدِّمُ تعريفًا بأهم كتبه التي عُرِفَ بها، واشتهر؛ لأنَّها تمثِّل منزلة رفيعة من المكانة العلميَّة، بحيث لم يستطعْ أيُّ باحثٍ أنْ يتجاهلها، وهي:

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابنِ مالكٍ**
- **شَرح التَّسْهيل**
- **الجنى الدَّاني في حروفِ المعاني**

فهذه المصنفات لا تخفى أهميتها في الدَّرْسِ النَّحْويِّ واللُّغويِّ قديمًا وحديثًا؛ لأنَّ المراديَّ وضعها للطلبةِ والدَّارسينَ، والتزم المنهجيَّةَ فيها، مع ظهور الدِّقةِ لديه في النِّقاشِ والتَّقعيد والاستشهادِ.

وقد حرصتُ – ما استطعتُ – في دراستي لهذه المصنفاتِ على استيفاءِ الأُسسِ التي ينبغي أنْ تقومَ عليها الدِّراسةُ الدَّقيقةُ المستقلةُ لأيِّ أثرٍ من الآثارِ العلميَّة.



الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك كتاب شرح فيه المراديُّ " **ألفيّة**" ابن مالك. جاء في أوله: " الحمدُ لله والشُّكر له، وصلاته وسلامه على محمد خير نبي أرسله، وبعد:

فهذا توضيح مختصر لمقاصد ألفيَّة ابن مالك – رحمه الله تعالَى – يجلو معانيها على طلابها ويظهرُ محاسنها على حفاظها، سألنيه بعضُ حفّاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبته إلَى ذلك رغبةً في الثّواب، وتقريبًا على الطّلاب، وبالله استعين، وهو الموفق والمعين "(١).

مَنْهَجُ الْمُرَادِيِّ فِي هَذا الشَّرحِ

اتبع المراديُّ في تبويب"**توضيح مقاصد الألفيّة**" طريق ابن مالك في تبويب"**ألفيته**" باعتباره شارحًا لها، ولم يبين في مقدمته السّابقة المنهج الّذي سار عليه في الشّرح، إلاّ أنْ القارئَ لهذا التّوضيح يستطيعُ أنْ يلمسَ في يسر المنهج الذي التزمه المراديُّ في شرحه، والّذي يمكن تلخيصه في الأمور الآتية:

أوّلاً: الأسلوب التّعليميّ:

يبدو أنّ المراديَّ حين سمى كتابه "توضيح المقاصد" قصد جانبًا تعليميًا للطُّلاب من أجل تقريب المسائل النّحْويَّة والصّرفية إلَى أذهانهم؛ إذ يشيع في الشّرح الأسلوب التّعليمي، ويتجلى ذلك في شرحه القضايا النّحْويَّة شرحًا دقيقًا، عن طريق طرحه أسئلة افتراضية يقتضيها سياق الموضوع، وتفرضها المسألة النّحْويَّة التي يناقشها، كأن يقول: "فإن قلتَ...، أو فإن قيل...، ويورد الاعتراض ثم يعرج عليه بقوله: " قلتُ: أو الجواب...؛ وهذه طريقة مفيدة للمتعلمين؛ لأنّها تمكنهم من استيعاب القضية الواحدة استيعابًا شاملاً. وأمثلة ذلك كثيرة لا تخلو صفحةٌ من صفحاتِ الشّرح منها، أقتصرُ منها على ما جاء

---

(١) توضيح المقاصد ١/٥

في حكم المستثنى بعد "عَدَا وخلا"، يقول: " وأمَّا "عدا وخلا" فقد ثَبتَ بالنَّقلِ الصَّحيحِ عنِ العربِ أنَّهما ينصبان المستثنى ويجرانه. فنقول: " قامَ القومُ عدا زيدًا "و "عَـــدَا زَيـــد" و"خَلا عَمْرًا" و"خلا عَمْرٍ"... فإن قُلْتَ: هل الأرجح نصب المستثنى بهما أو جره ؟ قلتُ: لا إشكال في أنَّ النَّصبَ بـــ "عدا" أرجح؛ لأنَّ فعليتها أشهر، ولذلك التزم سيبويه فعليتها ولَم يحفظ حرفيتها. وأمَّا "خلا" فالنَّصب بها أرجح أيضًا. قِيْلَ: و لم يعرف سيبويه الجرَّ بها، وليس كذلك. بل ذكر سيبويه فيها الجرَّ أيضًا. وقال الأخفش في الأوسط: كـــلّ العـــربِ يجرون "بخلا" وقد زعموا أنّه ينصب بها وذلك لا يعرف. انتهى" [١].

ومن مظاهر الأسلوب التَّعليميِّ أيضًا عنايته بإعراب بعض أبيات الألفيَّـــة والشَّـــواهد المستشهد بها، وهو إعراب مفصل يفيد المتعلم. ومن هذا:

أ- في باب التَّوكيد، بعد قول صاحب الألفيَّة:

وَمَـــا مِنَ التَّوْكِيـــدِ لَفْظِيٌّ يَجِـــي ... مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: ادْرُجِي ادْرُجِـــي

يقول: "فإن قلتَ: ما إعراب صدر البيت؟ قلتُ: "ما" موصولة، و"لفظي" خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة و"يجي" خبر الموصول" [٢].

ب- في باب جمع التَّكسير، بعد قول صاحب الألفيَّة:

وَبِفُعُـــولٍ فَعِـــلٌ نَحْـــوُ كَبِـــدْ ... يُخَـــصُّ غَالِبًـــا، كَـــذَاكَ يَطَّـــرِدْ

فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَـــلْ ... لَـــهُ، وَلِلْفُعَـــالِ فِعْـــلاَنٌ حَصَـــلْ

يقول: "فإنْ قلتَ: فما إعراب قوله: "وفَعَـــل لَـــهُ" على هذا؟ قلتُ: يحتمل وجهين: أحدُهما: أنْ يكون " فَعَل" مبتدأ، "وله" خبر مبتدأ محذوف تقديره: له فُعُول، والجملة خبر الأوَّل، وهذا ظاهر تقدير الشَّارح [٣].

---

(١) توضيح المقاصد ٢ / ١٢٢ – ١٢٣.

(٢) توضيح المقاصد ١٧٦/٣.

(٣) يُنظَرُ: شرح الألفيَّة لابن الناظم، ص ٥٥٣.

والثّاني: أنْ يكون: "فَعَلٌ" مبتدأ، و "له"خبره، والضّمير لفعول، أيْ: فَعَلٌ لفعول. يعني أنــّه منَ المفرداتِ الّتي تُجمع على فُعُول "(١).

ومن مظاهرِ عنايته بالأُسلوب التّعليمي أيضًا ما جاء في حكم تقــديم الحــال علــى صاحبها، بعد قول صاحب الألفيَّة:

وَسَبْقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُــرَّ قَدْ   أَبَــوْا ، ولا أَمْنَعُــهُ ؛ فقَدْ وَرَدْ

يقول: " فإن قلتَ: أطلقَ المصنِّفُ في قوله: "بحرف" وينبغي أنْ يقيدَ بغير الزائد؛ لأنَّه موضع الخلاف. قلتُ العذرُ له. إنَّ الزائدَ لا يقيد به. فلذلك أهمل التَّنبيه عليه لوضوحه. فإن قلتَ: على ماذا يعود الضّميرُ في قوله: " أَبَوْا " ؟

قلتُ: ظاهره أنّه عائدٌ على جميع النّحْويين، ولا يصحُّ حمله على ذلك؛ لأنَّ منهم من أجــازَ، وقــد نُــقِلَ الجــواز عن الفارســي(٢)، وابن كيسان (٣) وابن بَــرْهَــان(٤).

---

(١) توضيح المقاصد ٥ / ٥٩، ولمزيد من الأمثلة يُنظَرُ: ١ / ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٥٠، ١٢٥، ١٨٢، ١٨٣، ٣٨٦، ٢/ ٤، ٥، ٦، ٦٧، ١٠٦، ٣، ٣٨، ٦٣، ٧٧، ١٠١، ١٠٥، ٤/٦٨، ١٨٧، ١٣٢.

(٢) هو: أبو علي الحسن بن أحمد من كبار أئمة العَرَبِيَّة، أخذ عن الزَّجاج، وابن السَّراج، ولازمه ابن جنِّي ملازمةً تامة. وأخــذ عنه الرَّبعي، اُشتهر بمصنفاته المنسوبة إلى كــلِّ بلدٍ ينــزل بهــا مثــل: العســكريات، والبصــريات، والشّــيرازيات، ولــه: الْحُجَّــة، والإيضــاح ... تُــوُفِّيَ ســنة ســبعٍ وســبعين للــهجرة. يُنظَرُ ترجمته في: (الفهرست؛ لابن النديم، ص ٩٥، نزهة الألباء؛ لابن الأنباري، ص ٢٣٢، إنباه الرواة؛ للقفطي ١/٣٠٨).

يُنظَرُ رأي الفارسي في: شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك ٢/٧٤٤، وارتشــاف الضــرب ٣ / ١٥٧٩، وشرح ابن عقيل ١/٦٤١.

(٣) هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن المبرد وثعلب، قصده ميرمان ليقرأ عليه " الكتاب" فامتنع تواضعًا، ووجهه إلى الزّجاج من مصنفاته: مَعَاني القرآن، المختار في علل النّحو، وغريب الحديث.. تُوُفِّيَ سنة ٢٩٩هـــ. وقيل سنة ٣٢٠ هـــ.

يُنْظَرُ ترجمته في:(نزهة الألباء ١٧٨؛وإنباه الرواة ٣/٥٧، ومعجم الأدبــاء للحموي ١٧/١٤١؛ وبــغيه الوعاة ١/١٨-١٩)

ويُنْظَرُ رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٧،وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٧٩، والمساعد ٢ / ٢١.

(٤) يُنظَرُ رأي ابن برهان في: شرح اللمع؛ لابن بَرْهَان، تحقيــق: فــائز فــارس (١٩٨٤م)، ١ /١٣٧، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٧٩.

على أنَّ ابن الأنباري[١] ذكرَ الإجماعَ على المنع فتعينَ صرف الضَّمير إِلَى الأكثر. فإنْ قلتَ: قوله: "ولا أمْنَعُــهُ" يوهم انفراده بجوازه. قلتُ: لا يلزم من قوله: "أمنعه" انفراده، والمــراد أمنعه وفاقًا لمن أجاز؛ لأنَّه قد نُقِلَ الخلافُ فِي غير هذا الموضع "[٢].

ثانيًا: اهتمامه بالتَّنبيهات:

من أبرزِ سمات منهج المراديِّ فِي شرحه على الألفيَّة اهتمامه بالتنبيهات التي لازمته فِي توضيحه، يذكر فيها ما يريد ذكره، فأغراضها كثيرة ومتنوعة، منها إيضاح بعض المســائل التي لم يذكرها ابن مالك، أو المقارنة بين ما ذهب إليه فِي الألفيَّة، وبين ما ذهب إليه فِـي كتبه الأخرى، أو بمخالفته فِي الرأي الَّذي نصَّ عليه فِي الألفيَّة أو فِي كتبه الأخرى، وقد يكون التنبيه على زيادات الألفيَّة عن كتب ابن مالك الأخرى، أو التَّنبيه علـى حـالات إعرابية، أو الإشارة إِلَى آراء النُّحَاة أو التَّنبيه على الأمور الشَّاذة، أو المسائل الصَّرفية، إِلَـى غير ذلك من الأغراض التي تتضح لقارئ الشَّرح، فتنبيهات المراديِّ كثيرة فِـي توضـيحه ومتنوعة تستحق الدِّراسة من الباحثين. ومن أمثلة ذلك:

أ – فِي باب النَّكرة والمعرفة:

نبَّه على ما بين البصريين والكوفيين من خلاف فِي الضَّمير المنفصل المرفــوع "أنــا" فقال: " تنبيه: مذهب البصريين[٣] أنَّ ألف "أنا" زائدة، والاسم هو الهمزة والنُّون، ومذهب الكوفيين[٤] أنَّ الاسمَ هو مجموع الأحرف الثَّلاثة "[٥].

---

(١) هو: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، النَّحوي البارع، اخذ عن الجواليقي وابنِ الشَّجريِّ، وعنه أخذ خلق كثير فِي بغداد، له من الكتب: الإنصاف فِي مسائل الخلاف، أسرار العَرَبيَّة. تُوُفِّيَ سنة ٥٧٧ هـ.
يُنْظَرُ ترجمته فِي: (إنباه الرواة ٢/١٦٩، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٩، وبغية الوعاة ٢/ ٨٦).

(٢) توضيح المقاصد ٢ / ١٤٨ – ١٤٩.

(٣) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب ٢ / ٩٢٧، والمساعد ١ / ٩٩.

(٤) يُنْظَرُ: شرح المفصل ٣ / ٩٣، وارتشاف الضرب ٢/٩٢٧، والمساعد ١/٩٩.

(٥) توضيح المقاصد ١ / ١٣٥.

ب- فِي باب النَّعت:

قال: " تنبيهان: الأَوَّل: اُختُلِفَ فِي العامل فِي التَّابع، فمذهب الجمهور[١] أنَّ العامـــلَ فِيه هو العامل فِي المتبوع إلا البدل، فالجمهور على أنَّ العاملَ فِيه مُقَدَّر، وذهب قوم منهم المـــبرد[٢] إِلَى أنَّ العامل فِيه هو العامل فِي المبدل منه، واختاره المُصنِّف، وهو ظاهر مذهب سيبويه[٣].

الثَّاني: لَم يتعرضْ هنا لبيان رُتب التَّوابع، وأوضح فِي التَّسهيل [٤] أنه يُبـــدأ - عنـــد اجتماع التَّوابع - بالنَّعت، ثُمَّ بعطف البيان، ثُمَّ بالتَّوكيد، ثُمَّ بالبدل، ثُمَّ بالنَّسق، وأجـــاز بعضهم تقديم التَّأكيد على الصِّفة"[٥].

ج- ما نبَّه عليه فِي باب: " الإبدال " بعد قول النَّاظم:

وَقَبْلَ يا اقْلِبْ مِيمًـــا النُّونَ إِذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَـــتَّ انْبِذَا

قال المراديُّ: " قوله: " كَمَن بَتَّ انبِذَا" أيْ: مَنْ قطعك فألقه عن بالِك واطرحه، وألف "انْبِذَا" بدل من نون التَّوكيد الخفيفة.

تنبيهات: الأَوَّل: عبَّـــرَ بعضهم عن إبدال النُّون ميمًا بالقلب كما فعل النَّاظم، والأَوْلَى أنْ يُعَبَّرَ بالإبدال؛ لأنَّ القلبَ فِي الاصطلاح إِنَّما يكون فِي حروفِ العِلَّة غالبًا، وتقدم بيـــان ذلك[٦].

---

(١) يُنظَرُ: الارتشاف ٤ / ١٩٢٥.

(٢) هو: محمد بن يزيد المبرد، وكنيته أبو العباس، وُلِدَ بالبصرة، إمام العَرَبِيَّة فِي زمانـــه، عـــالِم بـــالأدب والأخبار، أخذ عن الجرميِّ والمازنِيِّ، وتتلمذ عليه ابن السَّراج والصُّفَّار، له مصنفات فِي علوم متنوعـــة منـــها: المقتضب، والكامل فِي اللغة والأدب، وإعراب القرآن، تُوُفِّيَ سنة ٢٨٦هـــ.

يُنظَرُ ترجمته فِي: (مراتب النَّحويين، ص ٣٥، ونزهة الألباء، ص ١٦٤، وإنباه الرواة ٣ / ٢٤١، وبغيـــة الوعاة ١ / ٢٦٩).

ويُنظَرُ رأي المبرد فِي: المقتضب ٤ / ٢٩٥ - ٣٩٩.

(٣) يُنظَرُ: الكتاب ١ / ١٥٠.

(٤) يُنظَرُ: التسهيل، ص ١٧٣.

(٥) توضيح المقاصد ٣ / ١٣٢.

(٦) قال المراديُّ فِي توضيح المقاصد ٦ / ٤: " إن البدل: وضع شيء مكان غيره عَلَى تقدير إزالـــة الأَوَّل، والقلب: هو تصيـــير الشيء عَلَى غير الصورة التي كان عليها من غير إزالة " ا هـــ.

الثَّانــي: نقل أحدُ تلاميذ الشَّلَوْبِيْن(١)عن الفراء(٢) أنّ النُّونَ السَّاكنة تَخْفَى عند الباء، ولا يُحْمَل على ظاهره؛ فإنَّ ذلك شيءٌ لم ينقُله أحدٌ من النَّحْويين عن العرب، وإنَّما يُحْمَل على أنَّه تَجوُّز، فسُمِّيَ الإبدال هنا إخفاء.

الثَّالث: قدْ تُبْدَلُ النُّونُ ميمًا ساكنة ومتحركة دونَ باء، وذلك شاذٌّ، فالسَّاكنة كقولهم: في "حَنْظَل" "حَمْظَل" (٣)والمتحركة كقولهم(٤): في "بَنَان" "بَنَام"(٥).

ثالثًا: تتبع النَّاظم في كتبه الأُخرى:

لا يقتصر المراديُّ على ذكر رأيه وآراء النُّحَاة السَّابقين والمعاصـرين فـي المسـألة الواحدة، وإنَّما ينبه على رأي ابن مالك في المسألة الواحدة في كتبه المختلفة كالتَّسـهيل وشرحه، والكافية وشرحها، وجعل ذلك منهجًا له في الشَّرح؛ لتوضيح ما يـريد شرحه وبيانه، ومـواضع ذلك كثيرة ومن أمثلة ذلك:

---

(١) هو: أبو علي عمر بن محمد الأزدي، وُلِدَ بإشبيلية، من كبار علماء الأندلس، اُشتهر بالأستاذ، أخذ عن ابن هشام الخضراويّ، والجزُولي وابن ملكون، وعنه أخذ ابن عصفور، وابن الأحوص، من مصنفاته: التَّوطئـة، والقوانين، وشرح الجزولية ... ، تُوُفِّيَ سنة ٦٤٥ هـ.

يُنْظَرُ ترجمته في: (إنباه الرواة ٢/٣٣٢، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٥١؛ وبغية الوعاة ٢ / ٢٢٤، وشذرات الذهب٧/٤٠٢).

(٢) هو: يحيى بن زياد الملقب بالفراء، وُلِدَ بالكوفة، أخذ عن الكسائيّ ويونس البصري، وهو إمامُ الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة، وعنه أخذ سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم، له من الكـتب: مَعَاني القرآن، والمذكَّر والمؤنث، والمقصور والممدود .... تُوُفِّيَ سنة ٢٠٧ هـ.

يُنْظَرُ:(الفهرست لابن النديم ٩٨.ونزهة الألباء ص٨٠، وإنباه الرواة ٤ / ٧، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣).

(٣) جاء في اللسان "حنظل" ٢ / ١٠٢٥: "والحمظل ": "الحنظل ميمه مبدلة من نون حنظل" .

(٤) قال الرَّضي في شرح الشَّافية ٣ / ٢١١٦: " وضعف إبدالها من النُّون المتحركة، كما قال رؤبة:

يا هَـالَ ذَاتَ المَنْطِـقِ التَّمْـتَامِ　　　وَ كَفِّـكِ المُخَضَّـبِ البَنَـامِ " ا هـ.

و يُنْظَرُ أيضًا ابن يعيش ١٠/٣٥؛ وأوضح المسالك ٣/٣٤١.

(٥) توضيح المقاصد ٦ / ٥٦ – ٥٧.

أ- في "باب المعرب" وفي إعراب الأسماء السِّتَّة. بعد قولِ النَّاظمِ:

وَارْفَعْ بِــوَاوٍ، وَانْصِــبَنَّ بِالأَلِــفْ   واجْــرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِــفْ

يقول: " واعلم أنَّ في إعراب هذه الأسماء السِّتة عشرة مذاهب، وأقواهــا مــذهبان أنا أذكرهما [1].

الأوَّل: مذهب سيبويه[2] والفارسيِّ [3] وجمهور البصريين[4] أنَّها معربةٌ بحركات مقدرة في الحروف، واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر... هذا تقرير المــذهب الأوَّل. وذكــر فــي التسهيل أنَّه الأصحُ [5].

والثانـــي: مذهــب قطــرب [6] والزِّيــاديّ [7] والزَّجَّاجيّ [8] منَ البــصريين،

---

(١) يُنْظَرُ: تفصيل هذه الآراء في شرح المراديِّ عَلَى التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٤٣ – ٤٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٠٣/٢: " هذا باب ما يكون الاسمُ والصِّفة فيه بمنـزلة اسم واحـد ينضمُّ فيه قبل الحرف المرفوع حرفٌ، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرفُ. وهو "ابْنُمٌ" و " امرُؤٌ" فإن جررتَ قلتَ: في ابنمٍ وامرىءٍ، وإن نصبـتَ قلتَ: ابنمًا وامرأً، وإن رفعت قلت: هذا ابنمٌ وامرؤٌ " ا هـــ.

(٣) يُنْظَرُ: المسائل البصريات، ت: محمد الشاطر، ط١(القاهرة: مطبعة المدني ١٤٠٥هــ)٨٥٢/٢.

(٤) يُنْظَرُ: الإنصاف ١ / ١٧.

(٥) يُنْظَرُ: التسهيل؛ لابن مالك ص ٨، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١ / ٤٧.

(٦) هو: محمد بن المستنير كان نحويًا لغويًا، لقَّبه أستاذه سيبويه بقطرب وهي دويْبة تبكِّر للعمل، روى عنه محمد بن الجهم له مؤلفات منها: مَعَاني القرآن، والنوادر، وغريب الحديث. تُوُفِّيَ سنة ٢٠٦هــ.

يُنْظَرُ:(الفهرست، ص ٧٨، ونزهة الألباء، ص ٧٦، ووفيات الأعيان ٤٩٤/١، وبغية الوعاة ٢٤٢/١).

ويُنْظَرُ رأيه في: الارتشاف ٨٣٧/٢، والمساعد ١ / ٢٩، والهمع ١ / ١٢٤.

(٧) هو: إبراهيم بن سفيان أبو إسحاق الزِّيادي، كان نحويًا لغويًا راوية، قرأ عَلَى سيبويه الكتاب ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، صنف: النقط والشكل، وشرح نكت سيبويه وغيرهما. تُوُفِّيَ سنة ٢٤٩هــ

يُنْظَرُ: (بغية الوعاة ١ / ٤١٤؛ والأعلام ٤٠/١-٤١)، ويُنْظَرُ رأيه في: الارتشاف ٨٣٧/٢.

(٨) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي، شيخ العَرَبيَّة في عصره، أخذ عن الزَّجَّاج ونُســبَ إليه، وابن السرج وابن كيسان، وعنه أخذ عبد الرحمن بن نصر، وابن سابقة النَّحوي، له من الكتب: الجمل في النحو والإيضاح، والأمالي. تُوُفِّيَ سنة ٣٣٧هــ.

يُنْظَرُ: (نزهة الألباء، ص ٢٢٧، وإنباه الرواة ١٦٠/٢، وبغية الوعاة ٧٧/٢، وشذرات الذهب ٣٥٧/٢).

ويُنْظَرُ رأيه في:الجمل في النحو؛ للزجاجي، ت: علي الحمد، ط٢(بيروت: مؤســسة الرسالة ١٤٠٥هــ)٣-٤.

وهشام[١] من الكوفيين في أحد قوليه ومن وافقهم أنَّ إعرابَ هذه الأسمـاء بـالأحرف المذكورة. قال في شرح التَّسهيل[٢]: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التَّكلف"[٣].

ب- في باب الاستثناء، بعد قول صاحب الألفيَّة:

وإنْ يُفَرَّغْ سَـابِـقٌ "إلا" لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَـو "إلاَّ" عُدِ مَـا

يقول: "وقوله: "سابقٌ" أولى من قوله في التَّسهيل: "العامل"[٤]؛ لأنَّ السَّابق قد يكـون عاملاً... وقد يكون غير عامل نحو: ما في الدارِ إلاَّ زيدٌ "[٥].

ج- في باب التَّعجب، وفي حكم الفصل بين فعل التَّعجب ومعموله بغير ظرف وجار ومجرور بعد قول النَّاظم:

وَفِعْلُ هـذا البَابِ لَنْ يُقَـدَّمَـا مَعْمُولُهُ وَوَصْلُـهُ بِـهِ الْزَمَـا
وفَصْلُهُ بظرفٍ أو بِحَرفِ جَـرْ مُستَعْمَلٌ والْخُلْفُ فِي ذاكَ اسْتَقَرْ

يقول: " قال في شرح الكافية: لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التَّعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور[٦]، وتبعه الشَّارح في نفي الخلاف عن غير الظَّرف والمجرور. قال: كالحال والمنادى[٧]وليس كما زعما بل في الحال خلاف .

---

(١) هو: هشام بن معاوية الضَّرير أبو عبد الله النَّحوي الكوفي، أخذ عن الكسائيّ واُشتهر بصحبته، له كتب كلها في النَّحو منها: الحدود، والمختصر، والقياس. تُوُفِّيَ سنة ٢٠٩ هـ.
يُنظَرُ: (الفهرست، ص ١٠٤، ونزهة الألباء، ص ١٢٩، وإنباه الرواة ٣٦٤/٣، والبغية ٣٢٨/٢).
ويُنظَرُ: رأيه في ارتشاف الضرب ٨٣٧/٢، والمساعد ١ / ٢٩.

(٢) يُنظَرُ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٤٣/١.

(٣) توضيح المقاصد ١ / ٦٨ – ٧٠.

(٤) يُنظَرُ: التسهيل، ص ١٠١.

(٥) توضيح المقاصد ٢ / ١٠٦.

(٦) يُنظَرُ: شرح الكافية؛ لابن مالك ١٠٩٦/٢.

(٧) يُنظَرُ: شرح ابن النَّاظم عَلَى الألفيَّة، ص ٣٣١.

أجاز الجرمي[١] من البصريين، وهشام من الكوفيين الفصل بالحال[٢] وقال في شرح التّسهيل[٣] وهذا مُصحّح للفصل بالنّداء "[٤].

رابعًا: استخدامه طرق متعددة في النصّ على اسم صاحب الرأي الّذي يذكره:

المتتبع لشرح المراديّ يجده لا يلتزم طريقة واحدة في النّصّ على اسم صاحب الرأي الّذي يذكره غالبًا، ويعبر –أحيانًا– عن أصحاب الأقوال أو الآراء أو المذاهب بقوله: بعضهم، أو قيل، أو بعض المتأخرين، أو قال قوم، أو الأئمة الموثوق بقولهم، أو يذكر أسماء كتبهم. ومن الأمثلة على ذلك:

أ- يقول في شروط عمل اسم الفاعل: " وزاد في التّسهيل[٥] شرطين:

أحدهما: أنْ يكون غير مصغّرٍ، خلافًا للكسائي[٦] في إجازته إعماله مستدلًا بقول بعضهم:

---

(١) هو: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، بالولاء، فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، أخذ عن يونس وأبي عبيدة والأخفش، وعنه أخذ المبرد له عدة كتب منها: كتاب الأبنية، وغريب سيبويه. تُوُفّيَ سنة ٢٢٥هـ.

يُنْظَرُ: (الفهرست، ص ٨٥، أخبار النحويين البصريين؛ للسيرافي، ص ٨٤.، ونزهة الألباء، ص ١١٤، وإنباه الرواة ٢/٨٠، والأعلام ٣/١٨٩).

(٢) يُنْظَرُ رأيهما في: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٧١، والمساعد ٢/١٥٧، وهمع الهوامع ٥/٦١.

(٣) يُنْظَرُ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣/٤١.

(٤) توضيح المقاصد ٣/٧١ – ٧٢ (بتصرف)، ولمزيد من الأمثلة يُنْظَرُ:

١/ ٤٠، ٥٢، ٦٠، ٣٤٧، ٣٩٨. ٢/ ٢٠، ٧٩، ١١٩، ١٨٣، ٢١٣، ٢٥٠. ٣ / ٤٧، ٥٦، ٦٣، ٧٧، ١٧٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٤٤، ٢٤٥ . ٤ / ٦، ٧٠،٧، ٩٥، ١٠٠، ٢٠٧. ٥ / ١١، ١٤، ١٠٠، ١٧٥، ٢١٥. ٦ / ٥، ١٨، ٣٥، ٦٠، ١٠١، ١٠٧.

(٥) يُنْظَرُ: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٢.

(٦) هو: علي بن حمزة أبو الحسن الكسائي، فارسيّ الأصل، نشأ بالكوفة، وكان إمامها في القراءات بعد حمزة، وتعلّم النّحو فأخذ عن معاذ الهراء، والخليل، وعنه أخذ الفراء، والقاسم بن سلام، له من الكتب: مَعَاني القرآن، الحروف، ما تلحن فيه العامة. تُوُفّيَ سنة ١٨٩هـ

يُنْظَرُ: (الفهرست، ص ٤٤، و نزهة الألباء، ص ٥٨، وإنباه الرواة ٢/٢٥٦، وطبقات القراء ١/٥٣٥ وبغية الوعاة ٢ /١٦٢). ويُنْظَرُ رأيه في: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٧، والمغني ٢ / ٤٣٥.

" أظنّني مُرْ تَحلاً وسُوَيْرًا فَرْسخًا "ولا حُجّة فيه؛ لأنّ فرسخًا ظرف، والظّرف يعمل فيه رائحة الفعل، قيل: والجواز مذهب الكوفيّين إلا الفراء، وتابعهم أبو جعفر النّحّاس[1]وقال بعض المتأخرين[2]: إنْ لَم يُحفظْ له مكبرٌ جاز إعمالُه "[3].

ب – يقول في "لَم": " قال في الارتشاف[4]: ولا يُفصلَ بينها وبين معمولها إلا في الشّعر"[5].

ج – يقول في جُمُوع الكثرة، وفي فُعَّال: " قال بعض النّحْويين: يُنظَرُ ما سُمِعَ من فُعّل، وَفُعَّال، في فاعلِ المذكور، فيتّبع فإنْ لم يُسْمَعْ جُمعَ تصحيحًا فإن فُقِد بَعْضُ شروط التّصحيح جَمعْتَ بأيهما شئتَ، وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف"[6].

والمتبع للشّرح يجدُ ذلك كثيرًا حتّى عُدَّ من سمات منهجه البارزة[7].

---

(١) هو: أبو جعفر احمد بن محمد المصري، تلقى مبادئ اللغة في مصر، ثم ارتحل إلى العراق، فتلقى عن الأخفش الصغير وابن الأنباري و غيرهما، ثم رجع إلى مصر فانتفع به التلاميذ، من مؤلفاته: كتاب " المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين "، والتُّفاحة، والكافي، وغيرها. تُوُفِّيَ بمصر سنة ٣٣٧ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (إنباه الرواة ١/١٣٦، ووفيات الأعيان ١/٩٩–١٠٠، والبلغة، ص ٦٤، وبغية الوعاة ١/٣٦٢).

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٥/٢٢٦٨: " وقال ابن عصفور: إذا كان الوصفُ لا يستعمل إلا مصغرًا ولَم يُلفَظْ به مكبرًا جاز إعماله " ا هـ.

(٣) توضيح المقاصد ٣ / ١٦.

(٤) يُنظَرُ: الارتشاف ٤/١٨٦٠. وقد مثّل محقق الارتشاف بقول ذي الرُّمة [الطّويل]:

فأضْحَتْ مَغانِيها قِفَارًا رُسُومُها كأنْ لَمْ سوى أهلٍ من الوحشِ تؤْهَلِ

أي: كأنْ لَم تؤْهلْ سوى أهل من الوحشِ". يُنظَرُ: هامش الارتشاف ٤/١٨٦٠.

(٥) توضيح المقاصد ٤/٢٣٦.

(٦) السّابق ٥/٥٣، ويُنظَرُ: ارتشاف الضرب ١/٤٤٠.

(٧) ولمزيد من الأمثلة يُنظَرُ: ١/ ٧، ١١، ١٦، ٣١، ٤٩، ٥٥، ٥٧، ١٥٢، ٢ / ٣، ٧، ١٠، ١١،٢، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٤٠، ٥٥ ، ٣ / ٦، ٩، ١٢، ١٥، ١٦، ١٣٧، ١٦٦، ١٨٥، ٢٢٧ ، ٤ / ٩، ١٠، ١٦، ٢٠، ٣٧، ٤٣، ١٤٩. ٥ / ٣، ٢٢، ٢٤، ٢٩، ٢٦٣. ٦ / ٣، ٤.

خامسًا: التّمهيد للأبواب أحيانًا بمقدّمة توضحها:

إنّ المتتبع لشرح المراديّ لأبياتِ الألفيَّة، يجده يُمَهِّدُ لها أحيانًا بمقدمة توضحها، يذكر فيها ما يتضمنه البيت من آراء ومسائل؛ ليحصل الربْط بين ما يريد توضيحه، وما يحتويه بيت الألفيَّة، وتساعد في الآنِ نفسه المتعلم على معرفة الثّوابتِ والأُصولِ التي يرتكز عليها الباب.

ومن ذلك مثلاً، ما قدّم به المراديُّ لباب "**كان**" وأخواتها، فقال: " لما فرغ من أحكام المبتدأ والخبر أخذ يبين نواسخهما وهي ثلاثة أقسام:

- قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو "**كان وأخواتها**"، و "**ما**" الحجازية وأخواتها، وأفعال المقاربة.
- وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو "**إنّ**" وأخواتها و"**لا**" النّافية للجنس.
- وقسم ينصبهما معًا وهو "**ظننتُ**" وأخواتها، و"**أعلم**" وأخواتها.

وقد ذكر هذه النّواسخ في سبعة أبواب، وبدأ بكان وأخواتها فقال:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا، والْخَبَرْ　　تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

...." (١).

إنّ توظيفَ المراديّ لهذه المقدماتِ التي تمثّلُ جسرًا يربطُ بين الأبوابِ وفصولها، دليلٌ على حرصه على التّوصيلِ والتّبليغِ بمنهجيةٍ واضحةٍ ودقيقةٍ؛ لأجل ذلك نجده يقول في باب "**المعرب والمبني**": " ولما ذكر أنواع البناء أخذ يذكر أنواع الإعراب وهي أربعة: الرّفع، والنّصب، والجر، والجزم وعن المازنيّ (٢) أنّ الجزمَ ليس بإعرابٍ، وهذه ثلاثة أقسام:

---

(١) توضيح المقاصد ١/ ٢٩٥.

(٢) هو: أبو عثمان بن بكر بن محمد، وُلِدَ بالبصرة، وتربّى في بني مازن بن شيبان فنُسِبَ إليهم، أخذ عن أبي عبيدة والأخفش وغيرهما، حتى صار عالمًا في النحو، وعنه أخذ محمد بن الجهم وموسى بن سهل، له من الكتب: ما تلحن فيه العامة، والتصريف، والعروض. تُوُفِّيَ نحو سنة ٢٤٩هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (أخبار النحويين، ص ٨٥، والفهرست، ص ٨٤، وإنباه الرواة ١/ ٢٨١، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٣، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٣).

– قسم يشترك فيه المعربان: الاسم المتمكن، والفعل المضارع، وهو الرَّفع والنَّصب، تقول: زَيدٌ يهابُ، وإنَّ زيدًا لنْ يهابَ.

– قسم يختص بالاسم، وهو الجرُّ نحو: مررتُ بزيد.

– وقسم يختص بالفعل، وهو الجزم نحو: لم يَهَبْ. وإلى هذا أشار بقوله:

والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا لاِسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا " [١].

وفي باب الإبدال: ذكر الغرضَ من هذا الباب، والفرق بين الإبدال والتَّعويض، والإبدال والقلب، وأوضحَ أنَّ البدلَ على ضربين، ثُمَّ ذكر أنَّ حروفَ البدل اثنان وعشرون حرفًا، والحاء والخاء، والذّال والظّاء، والضّاد، والغين، والقاف لا تبدل[٢].

سادسًا: تعريف المصطلحات:

من السّمات المنهجية التي تسترعي الانتباه في الكتاب، اهتمام المراديِّ بتعريف بعض المصطلحات كالإعراب والبناء والفاعل... من ذلك على سبيل المثال:

أ– **تعريفه الفاعل بقوله:** " الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدَّم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه "[٣].

ب– **تعريفه الاستثناء بقوله:** " الاستثناء: إخراج بـ "إلاّ" أو بإحدى أخواتها تحقيقًا أو تقديرًا "[٤].

ج– **تعريفه التَّرخيم بقوله:** " التَّرخيم في اللغة: ترقيق الصَّوت وتليينه. يُقَال: صوت رخيم أي رقيق. وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه الخصوص "[٥].

---

(١) توضيح المقاصد ١ / ٦٦.

(٢) يُنظَرُ: المصدر السّابق ٦/٣–٦. ولمزيد من الأمثلة يُنظَرُ: ١/ ٤٨، ٨٥، ١٠٢، ١٠٥، ١١٠، ٢٠٢، ٢٩٥، ٣٢٤ . ٢ / ٣ . ٣ / ٢٢٦ . ٥ / ٢٠٩ . ٦ / ٣.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٣؛ ويُنظَرُ شرحه للتعريف من نفس الصفحة .

(٤) توضيح المقاصد ٢ / ١٠٣.

(٥) السّابق ٤ / ٣٢، ولمزيد من الأمثلة يُنظَرُ: ١/ ٨١، ٩١، ١٠٥، ١٢٧، ٢٠٢، ٢٦٨ ، ٢٧٣، ٣١٣، ٣٧٨، ٢ / ١٣١، ١٧٤، ١٧٥، ٣ / ١٤، ١٣٠، ١٩٠، ٢٤٦، ٤ / ٦٢، ٦٦، ١١٩، ٥ / ١٤، ٣٣، ١٥٥، ٦ / ١٠٣.

سابعًا: إحالته عَلَى كتبه الأُخرى:

يعمد المراديُّ إِلَى الإيجاز والاختصار، وبخاصة فِي القضايا الــتي ســبق أنْ عرضــها وناقشها فِي مُؤَلَّفٍ سابق؛ ويُشيرُ إليها بقوله: "وقد بسطنا الكلامَ على ذلكَ فِي غيرِ هذا الكتابِ" أو قوله: "قد ذكرهما فِي غير هذا المختصر" أو "قد بسطتُ الكلامَ على هــذه المسألة فِي غير هذا الكتاب". من ذلك مثلاً :

أ- قوله عند تعريف علم النَّحْــو اصطــلاحًا: " وقد حُدَّ النَّحْو بحدودٍ كثيرة، ومنْ أقربها قول بعضهم: النَّحو: علم يُعرف به أحكام الكَلِم العربية إفرادًا وتركيبًا... وقد بسطنا الكلام على ذلك فِي غير هذا الكتاب"(١).

ب-قوله فِي بــاب المعرب والمبني (إعراب الأسماء السِّتَّة): " وأعلم أنَّ فِي إعراب هذه الأسماء السِّتَّة عشرة مذاهب قد ذكرتها فِي غير هذا المختصر وأقواها مــذهبان: أنــا أذكرهما... "(٢).

ثامنًا: رَبْط المســائل:

يربط المراديُّ مسائل الأبواب بعضها ببعض؛ لكي يعين القارئَ علــى متابعــة تلــك المسائل، ويُعــبِّــرُ عن ذلك ببعض الألفاظ مثل: كما تقدم، أو كما سبق، أو تقدم بيانه، أو تقدم، أو سيأتِي ذكره وتفصيله، من ذلك مثلًا: قوله فِي (بابِ حروفِ الجرِّ) بعد قول النَّاظم:

شــبِّه بكافٍ وبِها التَّعليلُ قَــدْ يُعْنَــى وزائِــدًا لتوكيــد وَرَدْ
واستُعْمِلَ اسمًا وكَذا عَن وعَلى مِنْ أجْــلِ ذا عليهما مِنْ دَخَــلا

وقوله: "من أجل ذا عليهما مِنْ دَخَلا " أيْ: مِنْ أجل ثُبوت اسميتها صح دخول حرف الجرِّ عليهما، وخَصَّ "مِنْ" بالذِّكرِ لانفرادها بذلك، وتقدَّم جَرُّ "عن" بـــ "على"(٣).

---

(١) توضيح المقاصد ١ / ١١ – ١٢.

(٢) المصدر السَّابق ١ / ٦٨. ويُنْظَرُ: لتفصيل هذه الأقوال فِي شرحه عَلَى التَّسهيل (رسالة دكتوراه غــير منشورة)، ص ٤٣ – ٤٦.

(٣) المصدر السَّابق ٢٢١/٢ – ٢٢٢.

وتتبعتُ قولَ المراديِّ فوجدته يقول – قبل ذلك –: " أمَّا عَنْ فتكون اسمًا إذا أُدْخِلَ عليها حرفُ جرٍّ، ولا تُجَرُّ إلا بـ "مِنْ"... ونَدُرَ جرُّها بـ "على" في قوله [١]:

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا ... ... "[٢].

تاسعًا: البسط في بعض المسائل:

يلجأ المراديُّ في بعض المواضع إلى بسطِ المسألة وتوضيحها، ويُعلِّلُ لهذه الإطالة باحتياج المسألة لذلك. اقتصر منها على ما جاء في باب الحال، وبعد قول صاحب الألفيَّة:

والْحَالُ إنْ عُـرِّفَ لَفْظًـا فاعْتَقِدْ تَنْكِيـرَه مَعْنىً كَـوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

قال المراديُّ: " لما كان الغالبُ اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزم تنكيره معنى؛ لئلا يتوهم كونه نعتًا.

وقد يجيء على صورة المعرَّف بالأداة فيحكم بزيادتها نحو: "ادخلوا الأوَّلَ فالأولَ " أو بالإضافة فيحكم بأنَّه نكرة لم يتعرف بها نحو: "طلبتُه جهْدي وطاقتي" و"اجْتَهِدْ وحدَكَ" أيْ: منفردًا، وإذا قلت في المتعدِّي: "ضربتُ زيدًا وحدَه" فمذهب سيبويه أنَّه حالٌ من الفاعل. أيْ: ضربته في حال إيحادي له بالضَّرب. وأجاز المبرد أن يكون حالًا من المفعول. ورُجِّح مذهب سيبويه بأنَّ وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر.

---

(١) البيت من الطَّويل، قائله مجهول، وعجزه:

* وَكَيْفَ سُنُوحٌ واليَمِينُ قَطِيعُ *

الشَّاهد في قوله: " عَلَى عن يميني " فـ" عَنْ " هنا اسم بدليل دخول "عَلَى" عليها، وهذا نادر، والأكثر دخول "مِنْ" عليها إذا كانت اسمًا.

وسُنَّح جمع سانح، وكانت العرب تتفاءل بالطيور (السُّنَّح)، وقالوا: " من لي بالسَّانح بعد البارح" أيْ: بالمبارك بعد المشْؤُم.

(والبيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٩، والجنى الدَّاني، ص ٢٦٠ ، والمغني ١ / ١٥٠، والهمع ٢١٩/٤، والخزانة ١٠ / ١٥٩، والدُّرر اللوامع ٢ / ٣٧).

(٢) توضيح المقاصد ٢١٨/٢. ويُنْظَرُ: من مواضع ربطه المسائل بعضها ببعض ما يلي:
٥٣/١ ، ٥٦، ١١٠. ١٩٣/٢، ٢١٦ . ٣ / ٣٦، ٣٧، ٨٧ . ٤ / ٣١، ٣٦، ١٤١.
٥ / ٧، ٦، ٢٩، ٣٠، ٣٨، ٣٩، ٥٠، ٥٥، ٦٥، ٧٢، ٢٩/٨٥,٦، ٨٥، ٣٠.

وعَيَّنَ ابنُ طَلْحَة [١] كونه حالاً من المفعول، قال: لأنَّهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: "مررتُ به وحدي" وفي "وحده" أقوال:

الأوَّل: مذهب سيبويه أنَّه اسمٌ موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال فـ"وحد" في موضع " إيحاد" وإيحاد في موضع موحد.

الثَّاني: أنَّه مصدرٌ "أوحدته" وهو محذوف الزوائد وإليه ذهب أبو الفتح.

الثَّالث: أنه مصدرٌ لم يلفظْ له بفعل.

وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال.

الرَّابع: ذهب يونس[٢] إلى أنَّه منتصبٌ على الظَّرف لقول العرب: "زيدٌ وحده" والتَّقدير: "زيدٌ موضعَ التَّفرُّدِ".

وأجاز هشام في قولهم: " زيدٌ وحدَه" وجهين:

أحدهما: ما قاله يونس.

والآخر: أن يكون مصدرًا بفعل مقدر وهو الخبر كما قالوا: " زيد إقبالاً " أيْ: يُقبل إقبالاً.

وقد حَكَى الأصمعيُّ[٣] "وَحَدَ يَحِدُ" فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل... "[٤].

---

(١) هو: أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد الأموي الإشبيلي، كان إمامًا في العَرَبِيَّة، تلميذ ابن ملكون، دَرَّس العَرَبِيَّة والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين عامًا، وكان يميل في النَّحو إلى مذهب ابن الطَّراوة، وكان موصوفًا بالعقل والذَّكاء ذا نباهة وعدالة ومروءة... تُوُفِّيَ سنة ٦١٨هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (بغية الوعاة ١٢١/١، وطبقات القراء ١٥٧/٢، ونفح الطيب ٤٧٦/٣).

(٢) هو: يونس بن حبيب الضَّبِّي إمام نحاة البصرة، الأوائل وشيخهم، أخذ عنه سيبويه وأكثر من النَّقل عنه في كتابه، وأخذ عنه الكسائيُّ، والفراء له من الكتب: (مَعَاني القرآن، النوادر، اللغات)، تُوُفِّيَ سنة ١٨٢ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (أخبار النَّحويين، ص ٥١، وإنباه الرواة ٧٤/٤، وبغية الوعاة ٢ / ٣٦٥).

(٣) هو: عبد الله بن قُرَيب بن عبد الملك أبو سعيد الأصمعي البصري اللغوي أحد أئمة اللغة، والغريب، والأخبار والمُلَح والنوادر، روى عن أبي عمرو بن العلاء، وعنه أخذ القاسم بن سلام، والسجستانيُّ، صنف غريب القرآن، والإبل، والمترادف) تُوُفِّيَ سنة ٢١٠ هـ وقيل سنة ٢١٦هـ.

يُنظَرُ:(أخبار النحويين، ص٧٢، ونزهة الألباء، ص٩٠، وإنباه الرواة ١٩٧/٢، وبغية الوعاة ١/ ١٢٤).

(٤) توضيح المقاصد ١٣٥/٢ – ١٣٧.

عاشرًا: الإكثار منَ الاستشهاد على المسألة الواحدة:

يدعّمُ المراديُّ الشّرحَ كثيرًا بالأمثلةِ والشّواهدِ على المسالة الواحدة، فتتنوع الشّـواهد بين قرآن وشعر ونثر، وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة.

من ذلك على سبيل المثال: في مسألة إعمال "إنْ" النّافية عمل "ليس" يقول: " وأمّـا "إنْ" فأجاز إعمالها إعمال "ليس" الكسائي، وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختُلِفَ النّقلُ عن سيبويه والمبرد، والصَّحيح الإعمال، وقد سُمع في النّثر والنّظم، فمن النّثر قولهم: "إنْ ذلك نافعكَ ولا ضارَّك، وإنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعَافية" وقال أعرابيٌّ: "إنْ قائمًا" يريد: "إنْ أنا قائمًا" [(١)].

وجعل ابنُ جني[(٢)]من ذلك قراءة سعيد بن جبير[(٣)] ﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّـهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾[(٤)]، والنّظم قوله:

إنْ هُـوَ مُسْتَوْلِيـًا عَـلَـى أحَـدٍ ... ... [(٥)]

---

(١) الهمزة في " أنا" محذوفة، والنّون أُدغمت في النّون، والألف في الوصل، وهذا المثال مسـموع في الإعمال، وسُمِعَ أيضًا عَلَى الإهمال، الّذي هو لغة الأكثرين "إنْ قائمٌ " وتخريجه كما في النّصب.

(٢) هو: عثمان بن جنى من أئمة النّحو، عبقري اللغة في عصره أخذ عن الفارسيّ، ولازمه طويلاً، وعنـه أخذ الثمانيني، وأبو أحمد البصري، من مصنفاته: (الخصائص، سر الصناعة، اللمع) تُوُفّيَ سنة ٣٩٢هـ.

يُنظَرُ: (نزهة الألباء ٢٤٤، وإنباه الرواة ٣٣٥/٢، وبغية الوعاة ١٣٢/٢، وشذرات الذهب ٣/ ١٤٠).

(٣) هو: سعيد بن جبير الأسدي من التّابعين، أخذ عن عبد الله بن العباس، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم وروى عنه القراءة أبو عمرو بن العلاء، أمر الحجاج بضرب عنقه سنة ٩٥هـ عَلَى الأرجح.

يُنظَرُ: (وفيات الأعيان ٢ / ٣٧١، وشذرات الذهب ١/ ٣٨٢، والأعلام ٣/ ١٤٥).

(٤) الأعراف، من الآية ١٩٤، ويُنظَرُ هذه القراءة في المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ لابن جني ١/ ٢٧٠، وإملاء ما من به الرحمن؛ للعكبري ٦٠٨/١، والبحر المحيط ٢٥٠/٥.

(٥) البيت من المنسرح، لم أقف عَلَى قائله. وروى عجزه في صور مختلفة منها:

* إلاّ عَلَـى حِـزْبِه الملاعـين *

* إلاّ عَلَـى أضْعَـفِ المَجَانـين *

والشّاهد فيه: إعمال " إنْ " النّافية عمل " ليس " فرفع بها الاسم "هو"، ونصب الخبر "مستوليًا "، وهـذا البيت ردٌّ عَلَى أكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أنّ " إنْ " النّافية لا تعمل شيئًا، ووجه الرّد من البيت ورود الخبر اسمًا مفردًا منصوبًا بالفتحة، ولا ناصب له في الكلام إلا " إنِ " النّافية. إضافة أن " إنْ " مثل "مـا" لا تختص بالنكرات، فاسمها هنا الضمير "هو". وفيه شاهد آخر: أنّ انتقاض النّفي بعد تمام الخبر لا يقدح في العمل. =

إنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فيخذلا [١]

وبهذا تَبَيَّنَ بطلان قول مَنْ قال[٢]: إنه لَمْ يأتِ منه إلا "إنْ هو مستوليًا...، وتخصيصه ذلك بالضرورة"[٣].

الحادي عشر: توضيح المفردات اللغويَّة:

المتتبع لشرح المراديّ يجد طائفةً من المباحث اللغوية اهتمَّ المراديُّ بتوضيحها وشرحها ومن أمثلة ذلك:

أ – توضيحه معنى "المصطفى" في قول صاحب الألفيَّة:

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى ... وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

فقال: " المصطفى[٤]المختار والاصطفاء افتعال من الصَّفْو وهو الخالص من الكدر والشوائب، أبدل من تائه طاء لمجاورة الصَّاد، وكان ثلاثيًا لازمًا... تقول: صفا الشيءُ يصفو صفاء، وجاء الافتعال منه..."[٥].

= يُنظَرُ: (الأزهية، ص ٣٣، والمقرب ١/١٠٥، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١/١٥٠ –٣٧٥، وشرح ابن الناظم، ص ١٠٩، ورصف المباني، ص ١٠٨، وشرح التسهيل؛ للمراديّ، ص ٣٨٧، والجنى الدّاني، ص ٣٠، وشرح ابن عقيل ١/٣١٦، والمساعد ١/١٠٤،وشرح التصريح ١/٦٦٧، وهمع الهوامع ١/١٢٥، وشرح الأشموني ١/٤٠٠، وخزانة الأدب ٢/١٤٣، ٤/١١٦).

(١) البيت من الطويل، لم أقف عَلَى قائله.

الشّاهد فيه: إعمال إنِ النّافية عمل "ليس" فرفع بها الاسم " المرءُ " ونصب بها الخبر " ميْتًا".

يُنظَرُ:(التذييل والتكميل؛ لأبي حيان، ت: حسن هنداوي ط١ (دمشق: دار القلم ١٤٢١هـ)٤/٢٧٩ وشرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٣٨٧، والجنى الدّاني، ص ٢٣٠، وشرح الألفيَّة؛ لابن عقيل ١/٣١٨، والعيني ٢/١٤٥، وهمع الهوامع ٢/١١٧، والأشموني ٣/٤٠١)

(٢) يُنظَرُ: إعراب القرآن؛ للنّحّاس ٢/١٦٨ – ١٦٩، والمقرب؛ لابن عصفور ١/١٠٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٢٢.

(٤) جاء في اللسان ٤/٢٤٦٨ مادة "صفا": "الصَّفْو والصفاءُ نقيض الكدر،... والاصْطفاءُ: الاختيار، افتعالٌ من الصَّفْوة. ومنه: النبيُّ ﷺ، صفوةُ اللهِ من خلقه ومصطفاه " ا هـ.

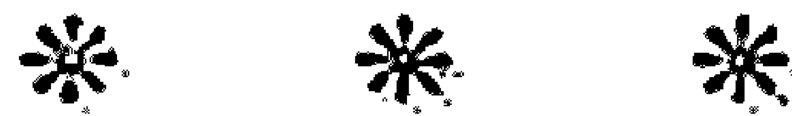
(٥) توضيح المقاصد ١/٧.

ب- توضيحه معنى "صوجان"[١] فقال: " الصَّوجان: البعير اليابس الظهر"[٢].

ج- توضيحه معنى "خُشَشَاء"[٣]، فقال: " خُشُشَاء: عظم خلف الأُذن"[٤].

والكتاب عمومًا يفيض بالمفردات اللغوية التي اعتنى المراديُّ بتوضيحها، وخاصة القسم الصَّرفي، ولعل فيما سقته من الأمثلة ما يكفي.

ومما سبق يتضح لنا حرص المراديِّ -رحمه الله- في شرحه أنْ يُوفِّيَ موضوعات الألفيَّة حقَّها، فلم يلتزم بما ورد في المتن، بل أعطى كلَّ موضوعٍ حقَّه من الشَّرحِ والتَّوضيح، فتكلم على كلِّ ما يتصل به، ونبَّه على ما فات ابن مالكٍ -رحمه الله- .



(١) قال صاحب اللسان ٢٥٢١/٤ "صوج": "الصَّوْجانُ " من الإبل والدّواب: الشّديد الصُّلبُ ".

(٢) توضيح المقاصد ١٢٣/٤.

(٣) قال ابن منظور ١١٦٤/٢ "خشش": " الخُشَشاء: العظمُ الدقيقُ العاري من الشَّعر، الناتئُ خلف الأذن".

(٤) توضيح المقاصد ٧/٥.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

أَوَّلاً: قِيْمَةُ كِتَابِ " تَوْضِيْحِ الْمَقَاصِدِ " العِلْمِيَّةُ

كتابُ "**توضيح المقاصد** " للمراديِّ مِنَ المصادرِ المُهِمة فِي الدِّراساتِ النَّحْوِيَّة. فقد كـانَ فِي طليعةِ شروحِ الألفيَّة التي اعتمدتْ عليه المؤلَّفاتُ النَّحْوِيَّةُ المشهورةُ الَّتِي أُلِّفَتْ بعده، وسبقَ بيان أنَّ الأشمونيَّ نقلَ منه مباحثَ كثيرةً كاملةً بألفاظِ المراديِّ نفسها، وبتصرفٍ فيها أو زيادةٍ أحيانًا أخرى وذلك فِي شرحه: "**منهج السالك إِلَى ألفيَّةِ ابنِ مالك**"، وأنَّ معظمَ ما نقله عن كتابِ المُراديِّ بلفظه، أو تابعه فيه بتصرفٍ لَمْ ينسبْهُ إليه، مِمَّا يجعل دراسةَ كتابِ الأشمـونيِّ وتقويْمه تقويْمًا صحيحًا أمرًا لا يُمْكِن أنْ يَتِمَّ بِدِقَّـةٍ وأمانَـةٍ دونَ الرُّجـوعِ لتوضـيحِ المقاصد للمراديِّ.

ولأهميةِ هذا الشَّرح جعلَهُ العَيْنِيُّ[(١)] -رحمه الله -رابعَ أربعةِ شروحٍ اهـتمَّ بهـا وشـرحَ شواهدَها فِي كتابِه "**الْمَقَاصِد النَّحْوِيَّة فِي شرحِ شواهِدِ الألفيَّة** " وهم: ابنُ النَّاظمِ، وابنُ أمِّ قاسمٍ المراديُّ، وابنُ هشامٍ الأنصاريُّ، وابنُ عقيلٍ - رحمهم الله -.

واعتمدَ الشَّيخُ خالدُ الأزهريُّ- رحمه الله - فِي كتابه "**التَّصريحِ بِمضمونِ التَّوضـيْحِ**" عَلَى "**توضيحِ المقاصدِ**" للمراديِّ، وذكره فِي نَحْو تسعةٍ وسبعينَ موضعًا[(٢)]. وكان ينقل منـه مباحثَ طويلةً وينسبها للمراديِّ.

وانصب اهتمامُ المكنـاسيِّ[(٣)]في كتابه"**إتحـاف ذَوِي الاستحقاق ببعضِ مراد المراديِّ وزوائد أبي إسحاق**" عَلَى شرحِ المراديِّ باعتباره المحور الأساسي الذي دار الكتابُ حوله.

---

(١) هو: بدر الدِّين محمود بن القاضي شهاب الدِّين العيني المصري الحنفي، وُلِدَ سنة ٧٦٢ هـ. كـان فريـد عصره ووحيد دهره، تفقه عَلَى والده، وأخذ عن العلامة جمال الدين الملطي وعن السيرامي، وعنه أخذ ابن تغـري بردى، له شرح البخاري، وشرح مجمع البحرين، وشرح التسهيل؛ لابنِ مالك ... تُوُفِّيَ سنة ٨٥٥هـ.

يُنظَرُ ترجمته فِي: (شذرات الذهب ٢٨٦/٧ - ٢٨٨، وكشف الظنون ٤٢٠/٦، والأعلام ٣٨/٨).

(٢) يُنظَرُ: فهرس أعلام التصريح ٦٣٧/٥.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسيّ، وُلِدَ سنة ٨٤١ هـ بمكناس: مؤرخ فقيه من المالكية، مـن بني عثمان، أخذ عن الكرواني، وأبو عبد الله الشَّهير بالصَّغير وغيرهما، وأخـذ عنـه التلمسـاني، والصـنهاجي،=

وهذا الكتاب من جملة كُتُبِ المراديِّ التي انتقلتْ إِلَى المغرب، وكان مصدرًا للدِّراساتِ العربيَّة هناك، ومن مظاهر اهتمام المغاربة به نقلهم عنه بعد دراسته وتدريسه ومناقشته، فقد ذكر شيخُ الإسلامِ عبدُ الكريم الفكُّون[١] أنّه أخذه عن شيخه محمَّدٍ التَّواتيّ[٢]– سيبويه عصره – مرارًا [٣].

كما أقاموا حوله دراساتٍ كثيرة سيأتي الْحديثُ عنها.

والكتابُ تضمَّنَ إعرابَ كثيرٍ من أبياتِ الألفيَّة، ومن الشَّواهدِ المستشهدِ بها، مع العنايةِ بتفسيرِ طائفةٍ من الألفاظِ الغريبةِ والعباراتِ الغامضةِ، وتقدمتْ أمثلةٌ لذلك عند الحديثِ عن منهجه.

والكتاب يمثل تطورًا فكريًا في نتاج المراديِّ، ومن مظاهر هذا التَّطورِ الفكريِّ أسلوبه في مناقشة المسائل النَّحْوية من استعراض آراء النَّحْويين، متقدمين ومتأخرين في إحاطة كبيرة بها، ومناقشتها، واختيار ما يَترجَّح لديه منها، أو الذَّهاب إِلَى رأي آخر فيها مع التَّعليل.

=ومخلوف البلبالي، وله من الكتب: الروض المتون في أخبار مكناسة، والفهرسة المباركة في أسماء محدِّثي فاس وكُتّابها وغيرهما. تُوُفِّيَ بفاس سنة ٩١٩هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (هديَّة العارفين ٢/٢٢٦، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٦، والأعلام ٥ / ٣٣٦).

(١) هو شيخ الإسلام أبو محمد عبد الكريم محمد الفكُّون التميمي، وُلدَ بقسنْطينة سنة ٩٨٨ هـ، من بيت علم وجاه، أخذ عن والده، وعن محمد الزواوي وعن محمد التّواتي كتاب المراديّ مرارًا، وحاشية التّكسير عَلَى المراديّ، وأخذ عنه عيسى الثّعالبي ويحيى الشّاوي، من مصنفاته: (فتح اللطيف في شرح أرجوزة المَكودي في التّصريف، وشرح شواهد الشّريف بن يَعَلَى عَلَى الأجرُّومية) تُوُفِّيَ سنة ١٠٧٣هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة، لمحمد مخلوف، ط١(بيروت: دار الكتاب العربي)، ص ٣٠٩، ومعجم أعلام الجزائر: ص ٩٧).

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن مزيان التّواتي، كان له بالنّحو دراية ومعرفة، لُقِّبَ بسيبويه زمانه، أخذ النّحو عن الفقيه النّحوي أبي محمد الخراز، وأخذ عنه عبد الكريم الفكون، من مصنفاته حاشية جمع التكسير عَلَى المراديّ، وسند في قراءة عقائد الشيخ السنوسي، تُوُفِّيَ سنة ١٠٣١هـ

يُنظَرُ ترجمته في: (منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، لعبد الكريم الفكون، تحقيق: أبي القاسم سعد الله، ط١ (بيروت: دار المغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ)، ص ٥٧–٥٩.

(٣) يُنظَرُ: المصدر السّابق، ص ٥٩.

ومِمَّا زادَ من قيمةِ الكتابِ وفرة المصادر التي اعتمد عليها المراديُّ في تأسيسِ كتابه، وسيأتي بيان ذلك عند الحديث عن مصادره – إنْ شاءَ اللهُ –.

والكتاب بأسلوبه ومحتواه كتابٌ لِلْمُختَصِّينَ قبلَ غيرهم فقيمتُه الكبرى قيمة تعليميَّة.

وقد أثنى العلماءُ عَلَى الكتابِ منهم طاش كبرى زاده[1] بقوله: " من كُتُبِ النَّحْوِ ألفيـةُ ابنِ مالكٍ، وعليها شُرُوْحٌ مفيدةٌ، سيما شرح ابن أمِّ قاسمٍ... "[2].

وقال الشَّيْخُ حاجي خليفة: " ومِنَ الشُّروحِ المشهورةِ شرحُ الشَّيخِ المراديِّ المعروف بابنِ أمِّ قاسمٍ... "[3].

ولله دَرُّ الشيخ صالح السُّكندري الَّذي أشادَ بهذا الكتابِ وصاحبِه، فقال: [مِنَ الْوَافِرِ]

وَقَفْتُ عَلَى يَقِيْنِيْ فِي اعْتِقَادِي ... فَمَا شَرَحَ الْخُلاصَةَ كَالْمُـرَادِي
كِتَابٌ جَلَّ فِي تَحْصِيْلِ نَحْـوٍ ... وَتَنْقِيْـحٍ عَلَى وُفْـقِ الْمُـرَادِي
مُـؤَلِّفُـهُ لَـهُ عِلْمٌ غَـزِيْـرٌ ... وَذِهْـنٌ ثَاقِـبٌ فِي الإِجْتِهَـادِ
لَقَدْ سَبَقَ الْوَرَى فِي عِلْمِ نَحْوٍ ... عَلَى أَلْفِيـةٍ سَـبْقَ الْجَـوَادِي
وَفَاقَ فَمَا يُطَـاقُ لَهُ سِبَـاقٌ ... عَلَى الْخَيْلِ الْمُضَمَّرَةِ الْهَـوَادِي
وَقَدْ بَـذَلَ النَّصِيحَةَ فِي كِتَابٍ ... لَـهُ شَـرَفٌ وَهَا أَنَا فِيهِ بَـادِي
شَـهِيْرٌ فَضْلُهُ فِي النَّاسِ طُـرًّا ... وَمَـا يُخْفِيـهِ إلا ذُوْ عِنَـادِي
فَمَهْمَا شِئْتَ فَنَّ النَّحْوِ خُـذْهُ ... فَوزُكَ مِنْ مُـرادِكَ يا لَمُـرَادِي

---

(١) هو: أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده الحنفي، وُلِدَ سنة ٩٠١ هـ. مؤرخ تركي الأصل قـرأ عَلَى جماعة من علماء الرُّوم وتولّى قضاء القسطنطينية، ودَرَّسَ الفقة والحديث وعلوم العربيّة، له مـن التصـانيف: آداب طـاش كبرى زاده، ورسالة في الحمد، ورسالة في تفسير آية الوضوء، وشرح مفتاح العلـوم للسـكاكي. تُوُفِّيَ سنة ٩٦٨هـ.

يُنْظَرُ ترجمته في: (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السّابع ١/١٢١، هدية العارفين ٥/١٤٣، والأعـلام ١/٢٥٧).

(٢) مفتاح السّعادة ومصباح السِّيادة، لطاش كبرى زاده (بيروت: دار الكتب العليمة –) ١/١٨٠.

(٣) كشف الظنون ١/١٥٢.

مُـرَادِيٌّ تَكَفَّـلَ بِالْمُـرَادِ وَفِيهِ كِفَايَةٌ لِذَوِي الرَّشَـادِ
فَخُذْ بِالْجِدِّ بِالتِّذْكَارِ فِيهِ فَهَذَا النُّصْحُ عَنْ مَحْضِ الْوِدَادِ[1]

ولما كان لتوضيح المقاصد هذه المنـزِلة الكبيرة في مجالِ التَّأليف النَّحْويِّ فقد شغلَ النُّحَاةَ بما أَلَّفوا له من شروحٍ، وبمَا أَنتجوا حوله من تعليقاتٍ منها:

١- الْهَادِيّ إِلَى مقاصد الْمُرَادِيّ

تأليفُ أحمد بن أبي القاسم[2] منه نسخة خطية في الاسكوريال تحمل الرقم ٥.

٢- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراديِّ وزوائد أبي إسحاق

تأليف ابنِ غازي المكناسي. وهو كتاب جمع فيه صاحبه بين كلامِ المراديِّ والشَّاطبيِّ في شرحيهما عَلَى الألفيَّة، وأوضح كثيرًا من العبارات الغامضة فيهما، ونسب الآراءَ إِلَى أصحابها، وذكر أمثلةً لبعض القواعدِ التي ذكرها المراديُّ مجردةً منّ الأمثلة، ليصل بالقارئ إِلَى مراد المراديِّ والشَّاطبيِّ بيسرٍ وسهولة، قال في نهايته: " **هنا انتهى ما قصدنا جمعه من حلِّ بعضِ مشكلات كلام الإمامِ أبي علي المراديِّ، وتطريزه ببعضِ ما يستملح من نكت أبي إسحاق الشَّاطبيّ...** "[3].

وقد حقَّقَ الكتاب الدُّكتور. أحمد الدويش، ونالَ به درجة الماجستير عام ١٤٠٥هـ، كما حقَّقَه الأستاذُ حسين عبد المنعم بركات، ونشرته مكتبةُ الرُّشد عام ١٤٢٠هـ.

---

(١) كتبتْ هذه الأبياتُ عَلَى الورقة الثّانية لصفحة العنوان من مخطوطة " توضيح المقاصد " المودعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٣، وجاء في آخر النسخة " كتبه لنفسه، ثُمَّ لمن شاء من بعده، عبيد الله الفقير صالح سلامة السّكندري مولِدًا ومنشأ، المالكي مذهبًا، الأشعري عقيدةً... وكان الفراغ منه يوم الجمعة المبارك، الموافق لمضي سبعةَ عشرَ يومًا من شوال سنة ١٢٧٧ من هجرة مَنْ له العزُّ والشَّرف ... " ١ هـ.

(٢) هو: أبو عبد الرحمن أحمد بن أبي القاسم القرموني، فقيه صالح متواضع، أخذ عن الزّجراجي، وابن علال، وأخذ عنه ابن غازي المكناسي من مصنفاته: (الهادي إِلَى مقاصد المرادي) تُوُفِّيَ سنة ٨٦٤هـ.

تُنظَرُ ترجمته في: (نيل الابتهاج؛ للتنبكتي، ص ٢٥٦، وكفاية المحتاج؛ للتنبكتي، ص ١٨٨).

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق؛ للمكناسي، تحقيق: حسين بركات، ط١ (الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٠هـ) ٣٩٥/٢.

٣- حاشية جمع التَّكسير عَلَى الْمُرادِيِّ

تأليفُ الشَّيخِ محمد التَّواتي ذكرها تلميذُه عبدُ الكريمِ الفكُّون، فقال: " قرأتُ عَلَى سيِّدي محمد التُّواتي "الْمُـــرادِيّ" سنة إحدى وعشرين وألف مرارًا... وقرأتُ عليه حاشــيةَ جمــع التَّكسير عَلَى الْمُرادِيِّ لَهُ "[1].

٤- حاشية العلامة الشَّاويِّ

لأبِي زكريا يحيى الشَّاوي[2]، وهي حاشية ثمينة عَلَى شرح المراديِّ. توجد منــها نســخة مخطوطة فِي مكتبة السُّليمانية باسطنبول" **لاله لي**" تحت رقم " ٣٢٤٦ " تشتمل عَلَى "٣٣٦" ورقة. ونسخة أُخرى فِي المكتبةِ الأزهـــريَّةِ بِمصر رقــمها " ٤٦٣" خــــاص، و"٢٩٨٧" عام، ذكرها حاجي خليفة، والزِّركليُّ وغيرهما.

٥- حاشية أَحْمَدَ بِرْنَـــاز

تأليف العلامة أحمد برناز[3]، وهي حاشيةٌ ثمينةٌ عَلَى شرحِ الْمُراديِّ للألفيَّةِ، ذكرها حسين خوجة، والزِّركليُّ.

---

(١) الهداية فِي كشف حال مَن ادَّعى العلم والولاية، ص ٥٩.

(٢) هو: يَحيى بن أَبِي عبد الله مُحمد الشَّاوي، وُلِدَ فِي مِلْيانة فِي الْجزائر من اعلام علماء الْجزائر فِي القــرن الحادي عشر، تتلمذ عَلَى يد سعيد قدُّورة، وأبو مهديّ الثعالبي، والشمس البابلي وغيرهم، واخذ عنه زين الـــدين البُصْرَوِيُّ وابن حمزة ... له مصنفات منها: المحاكمة بين المفسرين أبي حيان وابن عطية والزَّمخشريِّ (حُقِّقَ فِي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة)، وحاشية عَلَى شرح المرادي، وشرح التسهيل؛ لابنِ مالك..تُوُفِّيَ سنة ١٠٩٦هــ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (كشف الظنون ٦ / ٥٣٣، وهدية العارفين ٢/٥٣٣، والأعلام ٨/١٦٩، ومعجم المــؤلفين ٧ / ٢١٥).

(٣) هو: أبو العباس أحمد بن مصطفى بن محمد الحنفي التونسي، تركي الأصل. وُلِدَ بتونس عام ١٠٧٤هـــــ. إمام وخطيب ومُدرِّسٌ، أخذ عن كبار العلماء مثل سعيد المحجوز، وأحمد عــزوز، ويحيى الشاوي، مـــن مصنـــفاته: تزيين الغرة بمحاسن الدُّرَّة، وحاشية عَلَى شرح المراديِّ للألفية، تُوُفِّيَ سنة ١١٣٨ هـــ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (ذيل بشائر أهل الإيمان؛ لحسين خوجة، ص ٢٣٠، والأعلام ١/ ٢٥٧).

٦- حاشية الشّيخ عبد الرحمن الإدريسي

تـــأليف عبد الرحمن الإدريسي[١] تـــوجد منها نسخة خطّية بمكتبة الـــرّبـــاط تحمـــل الرقم ٣ [٢]، ذكرها محمد مخلوف، والزّركلي.

ثانيًا: شَـــــوَاهِـــــدُهُ

استشهد المراديُّ في شرحه للألفية بالقرآنِ الكريمِ فلا يخلو بابٌ من أبوابِ الكتابِ دون أنْ يستشهدَ بآيةٍ قرآنية مما يدل عَلَى أهميةِ الشّاهدِ القرآني، وأنَّهُ يحتلُّ أعَلَى مراتبِ السَّـــماع عنده، كما استشهد في مواطـــن متعددة بالقراءات التي ينسبها أحيانًا لأصحابها مـــن القراء المعروفين[٣]وأحيانًا يُشيرُ إلَى القراءة دون ذكرٍ لِمَنْ قرأ بها [٤]، كما استشهد بنحـــو ثلاثـــة وثلاثين حديثًا، وسبعة وثلاثينَ وخمسمائة بيتٍ من الشّعر، وما نسبه منها لأصحابها أقلّ مما لَمْ ينسبْهُ بكثير، ومع ذلك فإنّنا نجد بهذا الشّرحِ أسماءَ معظم الشُّعراءِ الجاهليينَ والإسلاميينَ.

وكانَ يَستأنِسُ - أحيَانًا - بِشِعْرِ فحولِ المولّدين كأبِي نُوَاس، والْمُتَنَبّي، وأبِـــي العـــلاء المعري والحريري... [٥].

وقد أوردَ في توضيح المقاصد طائفةً من أمثالِ وأقوالِ العربِ في دعم الآراء والمعاني التي أتى بها في الكتاب.

---

(١) هو: أبو زيد عبد الرحمن بن أبي العلاء إدريس المنجرة الإمام العلامة المتفنن شيخ القراء الأستاذ المؤلـــف المتقن، أخذ عن والده القراءات وأجازه، والعلوم الشّرعية عن أبي عبد الله المنساوي، وعنه أخذ محمد بن عبدالسلام الفاسيّ وأبو عبد الله محمد الهبطي وغيرهما، له من المصنفات: (حاشية عَلَى فتح المنان، وحاشـــية عَلَـــى المـــراديّ، وفهرسة ترجم بها شيوخه) تُوُفّيَ بفاس سنة ١١٧٩هـــ.

يُنظَرُ ترجمته في: (شجرة النّور الزّكية ١/٣٥٤، والأعلام ٤/٦٨ - ٦٩).

(٢) فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة برباط الفتح، ص ٢٦١.

(٣) يُنظَرُ: توضيح المقاصد ١ / ١٦٠، ٢١٠، ٢٠٧، ٢/١٠، ١١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣ / ٢٠٣، ٢١٠.

(٤) يُنظَرُ: المصدر السّابق ١ / ١٢٣، ٣٣٣، ٣/ ٣٠٥، ٣٩٦.

(٥) يُنظَرُ: المصدر السّابق ١ / ٢٢٩، ٣ / ١٢٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٧٢، ٤ / ١٤، ٥ / ١٦١، ٦ / ١١٩.

وهذه الشَّواهدُ المتنوعة استعانَ بها المراديُّ في مباحثِه المختلفة التي اشتمل عليها شرحه من نحوٍ وصرفٍ، ولُغةٍ، وبيانٍ لمعنى.

وقد أفردَ بعضُ العلماءِ هذه الشَّواهدَ بمصنفات، منها:

١- المقاصد النَّحوية شرح شواهد شروح الألفيَّة المشهور بـ(شرح الشَّواهد الكبرى)
تأليف محمود بن أحمد العينيِّ شرح فِيه شواهدَ شروح الألفيَّة المشهورة وهي: شرح ابن الناظم، وابن أم قاسم المراديِّ، وابن هشام، وابن عقيل.

وشرح الشَّواهد الكبرى مطبوع عَلَى هامش "خزانة الأدب" للبغداديِّ، وطبع فِي بيروت: بدار صادر، دون ذكر الطبعة والتَّاريخ.

ثَالِثًا: مَصَادِرُه

لا شك أنَّ وجودَ المراديِّ فِي بيئةٍ علمية، وتصدره للتَّدْرِيس فِي جامع مصر العتيق أتاح له الإطلاع عَلَى كتبٍ عديدةٍ للمتقدِّمين والمتأخرين من أئمة النَّحْوِ واللغةِ والقراءات والمفسرين.

ويلحظ قارئ الكتاب الحصيلة العلمية للمراديِّ وهي من أهم مصادره، حيثُ بَثَّ فِيه علمًا جَمًّا تمثَّلَ فِي مناقشات آراء النُّحَاة المتقدِّمين والمتأخرين، والاعتراضات والاستشهادات، والتَّرجيحات والتحقيقات، وغير ذلك من أنواعِ المعارف التي سطرها قلمُ المراديِّ تسطيرًا دلَّ عَلَى عُلُوِّ كعبه فِي علوم العربيَّة عمومًا والنَّحْوِ خصوصًا.

ومن أبرزِ المصادر التي نقل عنها وأفـاد منها، ما يلي:

١- ارتشاف الضرب: لأبي حيان

٢- الأُصول: لأبي بكر بن السَّرَّاج

٣- ألفيَّة ابن معطي

٤- الأمالي: للقالي

٥- الأمالي: للشَّريف المرتضى

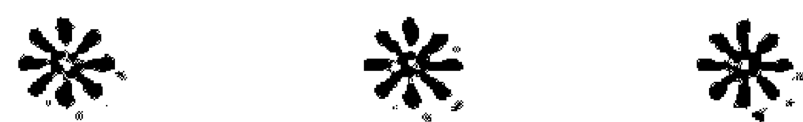
٦- الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسيِّ

٧- الإيفصاح: لابنِ هشام الخضراويِّ

٨- البديع: لمحمد بن مسعود الغزنيِّ

٩- البسيط: لضياء الدِّين بن العلج
١٠- التُّحفة: لابنِ مالك
١١- التَّذكرة: لأبي علي الفارسيّ
١٢- التَّذييل والتَّكميل: لأبي حيان
١٣- الجزولية: لأبي موسى الجزولي
١٤- الحواشي: لِمَبْرَمَان
١٥- الخصائص: لابنِ جني
١٦- شرح الألفيَّة: لابنِ النَّاظم
١٧- شرح التَّسهيل: لابنِ مالك
١٨- الشَّرح الأوسط: لأبي الحسن الأخفش
١٩- الشَّرح الصغير: لابنِ عصفور
٢٠- شرح الفصول: لابنِ إياز
٢١- شرح اللُّمع: لابنِ بَرْهَان
٢٢- شرح الكافية: لابنِ مالك
٢٣- شرح المفصل: لابنِ يعيش
٢٤- الصِّحاح: للجوهريّ
٢٥- الصحيح: للبخاري
٢٦- الغُرَّة: لابنِ الدَّهان
٢٧- الكافية: لابنِ مالك
٢٨- الكتاب: لسيبويه
٢٩- المحتسب: لابنِ جنِّي
٣٠- مختصر العين: للزُّبَيْديّ
٣١- المخصص: لابنِ سيدة
٣٢- المستوفى: للسيرافي
٣٣- معاني الحروف: للزَّجاجي
٣٤- معاني القرآن: للزَّجَّاجِ
٣٥- معاني القرآن: للفراء
٣٦- المفصل: للزمخشريّ
٣٧- المقرب: لابنِ عصفور
٣٨- المُوَطَّأ: للإمام مالك رضي الله عنه
٣٩- نتائج الفكر: للسهيليّ
٤٠- نوادر القالي

وختامًا أقول: إنَّ نقلَ المُرادِيِّ عن كُتُبٍ معدودة في الأُمَّـاتِ أكسبَ الكتابَ مكانةً وأهميةً، وأهَّله لاحتلالِ موضع عالٍ في المكتبةِ العربيَّة.



الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

اعتراضاتُ الْمُرَادِيِّ عَلَى صَاحِبِ الأَلْفِيَّة

إنَّ القارئَ " لتوضيح المقاصد " يجدُ به نقدًا لصاحب " **الأَلْفِيَّة** " وخلافًا مَعَهُ حين تتطلب الحقيقة العلميَّة ذلك في رأي المراديِّ، فقد ناقش المراديُّ ابنَ مالكٍ مناقشةً علميَّةً جادةً كشفتْ عنْ طولِ باعه ودقَّة فهمه، ومع ذلك كان في غاية الأدب مع ابنِ مالك، كما يظهر ذلك في ردِّه عليه بأسلوب هادئ، ومن أمثلة ذلك:

١- حكم وصل الضَّمير وفصله في الفعل القلبي

اُخْتُلِفَ في حكم وصل الضَّمير وفصله في نحو"**خِلْتَنِيْه**"، فمذهب سيبويه اختيار الانفصال، ومذهب الرُّمانيِّ [١] وابن الطَّراوة اختيار الاتصال.

واختار ابنُ مالك في **شرح الكافية**، وفي **الأَلْفِيَّة** مذهب الرُّمانيِّ وابنِ الطَّراوة، فقال: "وقد حكموا لثاني منصوبي نحو:" **ظَنَنْتُكَهُ** " بترجيح الانفصال، وعندي أنَّ اتصاله أولَى؛ لأنَّه ثاني منصوبين بفعل فكان كالثَّاني في قوله تعالَى: ﴿ **أَنُلْزِمُكُمُوهَا** ﴾[٢]والَّذي دعاهم إلَى ترجيح الانفصال مع "كان" و"ظننتُ" كون الضَّمير في الصورتين خبرًا لمبتدأ في الأصل، ولو بقي عَلَى ما كان عليه لتعين انفصاله فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعينًا قبل دخول النَّاسخ. وهذا الاختيار يستلزم جواز الانفصال في الأوَّل؛ لأنَّه كان مبتدأ. وذلك ممتنع بإجماع. وما أفضى إلَى ممتنع ممتنع..."[٣].

---

(١) هو: علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرُّماني. كان من أهل المعرفة، أخذ عن الزَّجَّاج وابن السراج وابن دريد وغيرهم، من مصنفاته: شرح أصول ابن السَّراج، وشرح كتاب سيبويه، وشرح المقتضب وغير ذلك. تُوُفِّي سنة ٣٨٤هـ.

يُنْظَرُ (بغية الوعاة ٢/١٨٠ – ١٨١، وإنباه الرواة ٢٥ / ٢٩٤، والفهرست ص ٢٤٦).

(٢) هود، من الآية ٢٨، والكاف في الآية: مفعول أوَّل، والميم علامة الجمع، و" الواو" : للإشباع، و"ها" ضمير متصل في محل نصب المفعول الثاني. وهو موضع الشَّاهد.

(٣) شرح الكافية ١ / ٢٣١ – ٢٣٢.

وقال فِي الألْفِيَّة :

كَــذَاكَ خِلْتَــنيهِ ، واتِّصَــالاَ   أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

وذهب فِي شرح التَّسهيل مذهب سيبويه إِلَى اختيار الانفصال، فقال: " وإذا كـان الضَّمير كهاء "خِلْتُـكَهُ " كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب فالانفصال به أولى؛ لأنَّه خبر مبتدأ فِي الأصل... "[١].

وقد نبَّه المراديُّ عَلَى اضطراب رأي ابن مالك – رحمه الله – فِي هذه المسألة فقال: "وافق فِي التَّسهيل عَلَى اختيار الانفصال فِي باب " خِلْتَنِيْه " قال: لأنَّه خبر مبتدأ فِي الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء "كُنْـتُهُ" فإنَّه خبر فِي الأصل؛ ولكنه شبيه بهاء "ضربته" فِي أنَّه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل فكأنَّ الفعلَ مباشرٌ له، فاضطرب اختيار النَّاظم فِي باب خِلْتَنِيْه "[٢].

وما نصَّ عليه المراديُّ ذكره ابنُ هشام حيث أوضح أنَّ ابن مالك اختار فِي جميع كتبه وصل الضَّمير فِي "كان" واختلف رأيه فِي الأفعال القلبية، فتارةً وافق الجمهور، وتارة خالفهم [٣].

والوجه فِي هذه المسألة مذهب سيبويه؛ وهو الاختيار الأخير لابن مالك؛ "لأنَّه هو الكثير فِي لسان العرب عَلَى ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِهُ لهم" [٤].

٢– نطقي اللهُ حسبي من قبيل الإخبار بالمفرد

مثَّلَ ابن مالك للخبر الجملة التي وهي نفس المبتدأ فِي المعنى؛ فلا تحتاج إِلَى رابط يربطها بالمبتدأ بـ " نُطْقِي اللهُ حسبي" فقال :

وَإِنْ تَــكُنْ إِيَّـــاهُ مَعْنَـــى اكْتَفَى   بِهَا؛ كَنُطْــقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

(١) شرح التسهيل ١ / ١٥٢.

(٢) توضيح المقاصد ١ / ١٤٥.

(٣) يُنْظَرُ: شرح قطر الندى؛ لابن هشام، ص ٩٨.

(٤) شرح الألْفِيَّة؛ لابن عقيل ١ / ١٠٤.

وخالفه المراديُّ فِي ذلك، وأوضح أنّ ما مثّلَ به من قبيلِ الإخبار بالمفرد عَلَى إرادة اللفظ، فقال: "إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ فِي المعنى اكتفى بها، و لم يحتج إِلَى رابط، ثُمَّ مثّلَ بقوله: كـ "نُطْقِي اللهُ حسبي وكفى" فـ" نُطْقِي" مبتدأ، و" اللهُ حسبي " جملة أُخْبِرَ بها عنه، ولا رابط فِيها؛ لأنّها هي نفس المبتدأ فِي المعنى. ومن ذلك قولهم: "هِجّيرَى [١] أبِي بكرٍ لا إلهَ إلاّ اللهُ" والّذي يظهر – والله أعلم – فِي هذا ونحوه أنّه ليس من الإخبار بالجملة، وإنّما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأنّ الجملة فِي نحو ذلك إنّما قُصِدَ لفظها كما قُصِدَ حين أخبر عنها فِي نحو: " **لا حولَ ولا قوّةَ إلا باللهِ كنزٌ من كُنوزِ الجنة** " [٢] **فليتأمل** " [٣].

وما قاله المراديُّ نبّه عليه ابنُ هشام فقال: " إنّ الجملة التي يُراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات" [٤].

وممّن وافق المراديَّ، وصرّح بالنّقل عنه فِي هذه المسألة الشّيخُ خالد الأزهري [٥] والصّبّان – رحمهما الله – [٦].

والوجه فِي هذه المسألة ما قاله المراديُّ؛ لأنّ الحكمَ عَلَى الخبرِ فِي قولنا؛ " **نطقي الله حسبي**" ونحوه بأنّه جملة إنّما هو بحسب الظّاهر، أمّا فِي الحقيقة فمفرد؛ لأنّ المقصود بالجملة لفظها، والجملة إذا قصد لفظها يحكم لها بحكم المفردات. والله أعلم بالصّواب.

٣- حكم تقديم الخبر عَلَى " دام "

ذهب ابنُ مالك إِلَى الإجماع عَلَى منع تقديم الخبر عَلَى **"دام"** فقال:

---

(١) جاء فِي اللسان "هَجَر " ٤٦١٩/٦ "الهِجّيرُ" هو: الدأب والعادة وكذلك الهِجّيرَى، وهَجّيرَى الرجل: كلامه ودأبه وشأنه" ا هـ.

(٢) الحديث سبق تخريجه، ص ٥٩.

(٣) توضيح المقاصد ١ / ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٤٠١.

(٥) يُنْظَرُ: شرح التصريح ١ / ٥٢٧– ٥٢٨.

(٦) يُنْظَرُ: حاشية الصبان عَلَى الأشمونيّ ١/ ٣١٤.

وَفِي جَمِيعِـهَا تَوسُّطَ الْخَبَرْ   أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

وقد ردَّه المراديُّ بأنَّه توجد صورتان لتقديم خبر "دام" عليها:

إحداهما: مجمع عَلَى منعها، وهي تقديم الخبر عَلَى " مادام " جميعها.

والأخرى: مختلف فيها، و لم يقمْ عليها إجماع، وهي: تقديم الخبر عَلَى " دام " بعد "ما" وأوضح أنَّ ظاهرَ كلام النَّاظم أنَّه مجمع عَلَى منعها أيضًا، فقال: " وفيه نظـر؛ لأنَّ المنع معلل بعلتين:

إحداهما: عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتفاق، بدليل اخـتلافهم في"ليس" مع الإجماع عَلَى عدم تصرفها.

والأخرى: أنَّ "ما" موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضًا مختلـف فيه، وقد أجاز كثير من النَّحْويين الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته إذا كان غـير عامل كـ " ما " المصدرية " [١].

والمتتبع لما ذكره ابنُ مالكٍ من منع تقديم خبر "دام" عليها يجد أنَّه نصَّ عَلَى منـع تقديم الخبر عَلَى "ما دام" جميعها؛ لأنَّ "ما" مع "دام" في تأويل المصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه.

استمع إِلَى قوله في شرح الكافية: "... يمتنع تقديم خبر "دام" عليها أبدًا؛ لأنَّهـا لا تخلو من وقوعها صلة لـ"ما" وإذا نُفِي الفعلُ في هذا الباب وغيره بـ "ما" لم يتقـدم معموله عليها؛ لأنَّ "ما" النَّافية لها صدر الكلام "[٢].

ثُمَّ استمع إِلَى قوله في شرح التَّسهيل: " فلو كان النَّفي "ما" لم يجزِ التَّقْـديم؛ لأنَّ لها صدر الكلام"[٣].

---

(١) توضيح المقاصد ١ / ٢٩٩ – ٣٠٠.

(٢) شرح الكافية؛ لابن مالك ١ / ٣٩٦ – ٣٩٧.

(٣) شرح التسهيل؛ لابن مالك ١/ ٣٥١.

وكما هو واضح أنَّ مـا ذكره ابن مـالك مـن منع تقديم خبر "مـا دام" عليها جميعها ممنوع بإجمـاع النُّحـاة، كما حـكى ذلـك البَطَلْيوسـي[١]، وابن عصفور[٢].

وأمَّا ما ذكره المراديُّ من تقديم الخبر عَلَى "دام" بعد " ما " في نحو قولنا: لا أجلس ما جالسًا دام زيدٌ. ففيه قولان:

الأوَّل: المنع مطلقًا وعليه ابن النَّاظم، حيث قال: " دام " لا تعمـل إلاّ مـع "مـا" المصدرية، و"ما" هذه ملتزمة صدر الكلام، وألا يفصل بينها وبين صلتها بشيء، فلا يجوز معها تقديم الخبر عَلَى "دام" وحدها، ولا عليها مع "ما "[٣].

والثَّاني: الجواز مطلقًا وعليه كثير من العلماء كأبي حيان[٤] والمراديِّ، وابنِ عقيل[٥] والخضريّ[٦]؛ لأنَّ الخبر تقدم عَلَى "دام" وحدها.

إلا أنَّ أبا حيان أجازه عَلَى شريطة ثُبوت تصرف "دام"[٧].

---

(١) هو: عبد الله بن محمد البَطَلْيُوسي، عالم بالنحو واللغة، أخذ عن علماء بلده بالأندلس كأبي علي الغساني، وعبد الدائم القيرواني، وانتفع بعلمه خلق كثير، من مصنفاته: (إصلاح الخلل، الاقتضاب، شرح الكامل) تُوُفِّي سنة ٥٢١ هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (إنباه الرواة ٢ / ١٤١، وبغية الوعاة ٢ / ٥٥، وشذرات الذهب ٦ / ١٠٦).

ويُنْظَرُ رأي البطليوسي: فِي إصلاح الخلل، ت: سعد عبد الكريم سعودي، (بيروت: دار الطليعة —) ص، ١٦١.

(٢) هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، إمام عصره، أخذ عن الدبّاج، والشلوبين، وأخذ عنه أبو حيان من مصنفاته: المقرب، شرح الجمل، الممتع. تُوُفِّي سنة ٦٦٩هـ.

يُنْظَرُ: (بغية الوعاة ٢/٢١، وشذرات الذهب ٥/٣٣٠، وكشف الظنون ٢ / ١٨٠٥)

ويُنْظَرُ رأي ابن عصفور فِي: شرح الجمل ١ / ٣٨٨ .

(٣) يُنْظَرُ: شرح الألْفيَّة؛ لابن الناظم، ص ٩٦ .

(٤) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب ١١٧١/٣.

(٥) يُنْظَرُ: شرح الألْفيَّة ١ / ٢٧٥ -٢٧٦.

(٦) يُنْظَرُ: حاشية الخضري عَلَى ابن عقيل ١ / ١١٣ — ١١٤.

(٧) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب ١١٧١/٣.

ويتضح مِمَّا سبق أنّه يمتنع تقديم خبر "ما دام" عليها، أيْ عَلَى "ما"، و"دام" معًا بالإجماع، وأمَّا تقدمه عَلَى " دام " وحدها ففيه خلاف، والرَّاجح جوازه.

ويبدو " أنَّ المراديَّ كان محقًا فِي اعتراضه عَلَى صاحب الألْفيَّة من جهة إيضاحه الصُّور التي يكون عليها تقديم الخبر عَلَى "دام"، وغير محقٍّ بتوجيهه الحكم الذي أصدره ابن مالك – وهو المنع – إِلَى مجموع الصورتين الأولَى والثَّانية، وهو أمرٌ لَم ينص عليه ابن مالك، ولَم يصرحْ به"(١).

ومِمَّنْ تَبِعَ المراديَّ فِي اعتراضه عَلَى ابنِ مالكٍ في هذه المسألةِ المكوديُّ (١)،والأشمونيُّ. إلا أنَّ الأشمونيَّ خالف المراديَّ في توجيه الحكم الَّذي أصدره صاحب الألْفيَّة إِلَى الصُّورة الأولى فقط، فقال: "... لكنَّ الصورة الأولى أقرب إِلَى كلامه، أشعر بذلك قوله: "كذلك سبق خبر ما النَّافية" أيْ: كما منعوا أنْ يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أنْ يسبق ما النَّافية "فجيءَ بها مَتْلُوَّةً لا تاليةْ" أي: متبوعة لا تابعة؛ لأنَّ لها الصدر..."(٢).

٤– حكم جرّ التَّمييز بـ " مِنْ "

ذهب ابن مالك إِلَى جواز جر التَّمييز بـ "مِنْ" عدا نوعين هما: تمييز العدد، وما كان فاعلاً فِي المعنى فلا يجوز جرهما بـ "مِنْ"، فقال: " كلّ منصوب عَلَى التَّمييز فيه معنى "مِنْ" وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح.

كما أنَّ كلَّ ظرْفٍ فِيهِ معنى "فِي"، وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح.

وقد جعلتُ علامة ما لا يصلح لمباشرة "مِنْ" وقوعه بعد عددٍ كـ"أحدَ عشرَ درهمًا"، وكونه فاعلاً فِي المعنى نحو: "تطيبُ نفسًا" و"شبتَ رأسًا". فإنَّ معناهما: "تطيب نفسُكَ، وشابَ رأسُكَ"(٣).

وقال فِي الألْفيَّة:

---

(١) موازنة بين شرحي المراديّ والأشمونيّ لألفيَّة ابن مالك، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لجامعة الأزهر بالقاهرة، عام ١٤١٢هـ؛ للباحث عبدالرؤوف بربار، ص ١٧٦.

(٢) شرح الأشموني عَلَى الألْفيَّة ٣٦٨/١.

(٣) يُنظَرُ: شرح الألْفيَّة؛ للمكوديّ، ص ٣٤.

(٤) شرح الكافية؛ لابن مالك ٧٧٣/٢-٧٧٤.

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالفَاعِلِ الْمَعنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

وقدْ ردَّه المراديُّ بأنَّ المسائلَ المستثناة من جواز جر التمييز بـ"مِنْ" ثلاث مسائل وليست اثنتين كما ذهب ابن مالك فِي النَّظم، فقال: "إنْ إجازته جر غير هذين بـ"منْ" ليس عَلَى إطلاقه بل يستثنى من ذلك: ما كان منقولاً من المفعول نحو قوله تعالَى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [1] فلا يجوز جرّه بـ "مِنْ" ولا يُقال: لعلّ المصنِّفَ ممن لا يُثبت المنقول عن المفعول كالشَّلَوبين[2]، فإنَّ المصنِّفَ أثبَتَه فِي شرح التَّسهيل "[3].

فابن مالك ذهب فِي شرح التَّسهيل معتمدًا عَلَى السَّماع إلَى جواز كون التَّمييز منقولاً من المفعول به، كقوله تعالَى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [4] فأصله وفجَّرنا عيون الأرض[5].

ومن هنا اعترض المراديُّ عليه؛ لإثباته النَّقل عن المفعول فِي شرح التَّسهيل كما نصَّ عليه، ولم يثبته فِي الكافية وشرحها، وفِي الألفيَّة مع تمييز العدد، وما كان فاعلاً فِي المعنى؛ لأنَّه مثلهما فِي عدم جواز الجرّ بـ "مِنْ".

هذا وقد وافق ابنَ مالك – رحمه الله – فيما ذهب إليه فِي النَّظم ابنه بدرُ الدِّين، وابن عقيل[6]، قال ابنه – رحمه الله –: " يجوز فِي كل ما ينصب عَلَى التَّمييز أنْ يُجرَّ بـ"منْ" ظاهرة، إلا تمييز العدد، والفاعل فِي المعنى. أمَّا تمييز العدد، نحو: أحد عَشَر رجلاً، فلا يجوز الجر بـ " مِنْ " فِي شيء منه. وأمَّا الفاعل فِي المعنى، نحو: طاب زيدٌ

---

(١) القمر، من الآية ١٢.

(٢) يُنظَرْ رأي الشلوبين فِي: التوطئة، تحقيق د. يوسف المطوع، ط١ (الكويت: ١٩٨١م) ص ٣١٤.

(٣) توضيح المقاصد ٢ / ١٨٢ –١٨٣.

(٤) القمر، من الآية ١٢.

(٥) يُنظَرْ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢ / ٣٨٤

(٦) قال ابن عقيل فِي شرح الألفيَّة ٢/٢٩٢: " يجوز جرُّ التمييز بمِن إنْ لم يكن فاعلاً فِي المعنى، ولا مميزًا لعدد، فتقول: " عندي شبرٌ من أرضٍ، وقفيزٌ من بُرٍّ، ومنَوانِ من عَسَلٍ وتَمرٍ، وغَرَسْتُ الأرضَ من شجرٍ، ولا تقول: " طاب زيدٌ مِنْ نَفْسٍ " ولا " عندي عِشرونَ من درهمٍ " ا هـ.

نفسًا، وهو حَسَنٌ وجْهًا فلا يجوز أيضًا جره بـ "مِنْ" إلا في تعجب، أو شبهه كقولهم: "لله دَرُّهُ مِنْ فارسٍ"، وكقولِ الشَّاعر :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ   فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ [(١)]

وما عدا ذينك من المميزات فجائز دخول "مِنْ" عليه، كقولك: ما في السماء قدر راحةٍ من سحاب، وله مَنوانِ من سَمْنٍ، وقفيزانِ مِنْ بُرٍّ..."[(٢)].

ومن العلماء المتأخرين الذين ذهبوا مذهب المراديِّ الشيخ خالد الأزهريُّ [(٣)] والأشمونيُّ [(٤)] – رحمهما الله –.

والرَّاجح بعد بيان هذه المسألة أنَّ المسائل المستثناة من جواز جرِّ التَّمييز بـ "مِنْ" ثلاث مسائل وليست اثنتين؛ "لأنَّ وضع "مِنْ" المبَيِّنَة أنْ يُفَسَّر بها ومصحوبها اسمُ جنس سابقٌ صالحٌ لحمل ما بعدها عليه، وامتنع ذلك في العدد؛ لعدم صحة الحمل؛ لأنَّ العددَ دالٌّ عَلَى متعدِّد، والتَّمييز مفرد. وفي المحول عن الفاعل والمفعول؛ لأنَّ التَّمييز مفسِّرٌ للنسبة لا لفظ المذكور، وجاز دخولها في غير ذلك؛ لأنَّ التَّمييز نفس المميَّز في المعنى" [(٥)].

---

(١) البيت من الوافر، لأبي بكر بن الأسود الليثي في شرح المفصل ١٣٣/٧، وقيل: لبجير بن عبد الله ابن سلمة الخير. والبيت في رثاء هشام بن المغيرة أحد أشراف مكة، والذي ذكره المؤلف يسبقه بيت عليه، وهو: فَدَعْنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّي   رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامِ

والشاهد في قوله: " من رجلٍ " فرجل تمييز مجرور جوازًا بمن، وهو فاعل في المعنى، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز جره بمن.

وقوله: " تخيره " أي اختاره واصطفاه، و" لم يعدل" أيْ لَم يمل، و" تهامي " نسبة إلى تهامة – بكسر التاء – وكان حقه أن يقول: تِهاميّ بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياسًا نحو: عراقيّ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى الياءين وفتحوا أولهُ عوضًا عن هذه الياء المحذوفة وإشعارًا بمخالفة القاعدة.

يُنظَرُ: (شرح المفصل ٧ / ١٣٣، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٨١، وأوضح المسالك ٢ / ١١٣، والمقاصد النحوية للعيني ٣ / ٢٢٧، ٤ / ١٤، وشرح التصريح ٢ / ٧٠٦، والهمع ٥ / ٣٥، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٦، والدرر ٢ /٢٧٦)

(٢) شرح الألفيَّة؛ لابن الناظم، ص ٢٥٣.

(٣) يُنظَرُ: شرح التصريح ٢ / ٧٠٧.

(٤) يُنظَرُ: شرح الأشموني ٢ / ٢٩٦.

(٥) شرح التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٧٠٧.

٥- حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير ظرف وجار ومجرور:

ذهب ابنُ مالك إِلَى الإجماع عَلَى منع الفصل بين فعل التَّعجب ومعموله بغير ظرف وجار ومجرور، فقال: " لا خلاف فِي منع تقديم المتعجب منه عَلَى فعل التعجب، ولا فِي منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور"[١].

وذهب المرادي إِلَى أنْ ما نصَّ عليه صاحب الألْفِيَّة ليس كما زعم؛ بل فِي الفصل بالحال والمصدر خلاف بين النُّحاة، كما ورد فِي الكلام الفصيح الفصل بالنِّداء، وأجاز ابن كيسان الفصل بـ "لولا" ومصحوبها، وفِي ذلكَ يقول المرادي: " وقوله:

وَفِعْلُ هَذا البَابِ لَنْ يُقدَّمَا   مَعْمُولُه وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا

قال فِي شرح الكافية: لا خلاف فِي منع تقديم المتعجب منه عَلَى فعل التَّعجب، ولا فِي منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور، وتبعه الشَّارح فِي نفي الخلاف عن غير الظرف والمجرور. قال: كالحال والمنادى. وليس كما زعما بل فِي الحال خلاف.

أجاز الجرمي[٢] من البصريين، وهشام من الكوفيين الفصل بالحال، وقد ورد فِي الكلام الفصيح ما يدل عَلَى جواز الفصل بالمنادى، وذلك فِي قول علي ﷺ: " **أعْزِزْ عَلَيَّ أبَا اليقظانِ أنْ أرَاكَ صرِيعًا مُجَدَّلاً** "[٣]وقال فِي شرح التَّسهيل بعد ذكر كلام علي ﷺ: وهذا مُصحِّح للفصل بالنِّداء [٤].

وأجاز الجرميُّ الفصل بالمصدر نحو: "ما أحْسَنَ إحسانًا زيدًا "، ومنعه الجمهور لمنعهم أنْ يكونَ له مصدر[٥].

---

(١) شرح الكافية؛ لا بن مالك ٢ / ١٠٩٦.

(٢) يُنظَرُ رأي الجرميِّ وهشام بن معاوية فِي: ارتشاف الضرب ٢٠٧١/٤، والتصريح ٣٨٣/٣.

(٣) هذا القول منسوب لسيدنا علي - ﷺ-، والشَّاهد فِيه: الفصل بين "أعزز" و" أن أراك " بـ"عليّ"، و"أبا اليقظان" أيْ: يا أبا اليقظان، وأبو اليقظان: كنية عمار بن ياسر - ﷺ -.

(٤) يُنظَرُ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٤١/٣.

(٥) لكونه لإنشاء التَّعجب، فأشبه ما لا مصدر له كـ(نعم وبئس) .

وأجاز ابنُ كيسان[١] الفصل بلولا ومصحوبها نحو: "ما أحْسَنَ لولا بُخْلُهُ زيدًا" ولا حُجّةَ له في ذلك"[٢].

وممن ذهب مذهب ابن مالك، ونصَّ عَلَى الإجماع بعدم جواز الفصل بغير ظرف ومجرور: ابن النّاظم [٣]، وابن هشام [٤].

ومن العلماء الذين تبعوا المراديَّ فيما ذهب إليه، ونقلوا عنه هذه المسألة الشيخ خالد الأزهريُّ [٥]، والأشمونيُّ [٦].

وبعد بيان هذه المسألة يتضح انتفاء الإجماع عَلَى عدم جواز الفصل بين فعل التّعجب ومعموله بغير ظرف ومجرور، ويثبتْ صحة ما ذهب إليه المراديُّ من نقض ذلك الإجماع الّذي نصَّ عليه ابنُ مالك في شرح الكافية، وابنه بدر الدّين، وابن هشام -رحمهم الله أجمعين-.

٦- حكم نصب الفعل المضارع بـ"أنْ" مضمرة إذا انتقض النّفي بإلاّ بعد الفاء

ذهب ابن مالك إلَى وجوب رفع الفعل المضارع إذا انتقض النّفي بإلاّ بعد الفاء نحو: ما قام فيأكلُ إلاّ طعامه، فقال: " النّفي الّذي ليس نفيا خالصًا لا جواب له

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٤٣/٣: " وأجاز ابن كيسان الفصلَ بين "أفعل" والمتعجب منه بـ"لولا" الامتناعية ومصحوبها كقولك: ما أحْسَنَ - لولا عُبُوسُه- زيدًا، ولا حُجّةَ عَلَى ذلك" ا هـ، ويُنْظَرُ رأي ابن كيسان أيضًا في: ارتشاف الضرب ٢٠٧٢/٤، والمساعد؛ لابن عقيل ١٥٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح٣٨٣/٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣ / ٧١ - ٧٢.

(٣) يُنظَرُ: شرح الألفيّة؛ لابن الناظم، ص ٣٣١.

(٤) يُنظَرُ: أوضح المسالك ٢ / ٢٧٨.

(٥) يُنظَرُ: التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٦) يُنظَرُ: شرح الأشموني ٣ / ٣٥ - ٣٦.

منصوب نحو: "مَا أنتَ إلاّ تأتينا فتحدِّثَنا" و"مَا تَزَالُ تأتينا فتحدِّثُنا" و"ما قام فيأكلُ إلا طعامه"، ومنه قول الشاعر (١):

وَمَـــا قَـــامَ مِنّا قَـــائِمٌ فِي نَدِيِّنـــا فينطِـــقُ إلا بالّتِي هِيَ أعْـــرَفُ "(٢).

أمَّا المراديُّ فقد خالف صاحبَ الألْفِيَّة في هذه المسألة، واختار مذهب سيبويه ومن تبعه، فقال: " قال في شرح الكافية: النَّفي الَّذي لا جواب له منصوب؛ لكونه ليس نفيا خالصًا بأربعة أمثلة: "ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا" و"ما تزالُ تأتينا فتحدِّثُنا" و"ما قام فيأكلُ إلا طعامَه" وقول الشَّاعر:

وَمَـــا قَـــامَ مِنّا قَـــائِمٌ فِي نَدِيِّنـــا فِينطِـــقُ إلا بالّتِي هِيَ أعْـــرَفُ

وتبعه الشَّارح(٣) في التَّمْثِيلِ بها، فأمَّا الأوَّلان فالتمثيل بهما صحيح، وأمَّا الآخـــران فالنَّصب فيهما جائز، فإنَّ النفي إذا انتقض بإلاّ بعد الفاء جاز النَّصب. نصَّ عَلَى ذلـــك سيبويه، وعَلَى النَّصب أنشد:

... ... فِينطِـــقَ إلا بالّتِي هِيَ أعْـــرَفُ "(٤).

---

(١) البيت من الطَّويل، للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٩.

والشَّاهد فيه: قوله: " فينطق " حيث رفعه ؛ لأنَّ من شروط النَّصب بعد النفي أن يكون النَّفي خالصًـــا، وههنا ليس كذلك.

وقوله: " الندى " أي: النادي وهو مجلس القوم ومتحدَّثهم، وقوله: " إلا بالتي هي أعرف " أي: بالأشياء التي هي معروفة وفيها عرف.

والمعنى: إذا نطق منا ناطقٌ في مجلس جماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.

يُنظَرُ: (الكتاب ٣/٣٢، وشرح الألْفِيَّة؛ لابن النَّاظم، ص ٤٨٣، وشرح الرضى ٢ / ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٠، وشـــرح الأشموني ٣/٤٤٦، وحاشية الخضري عَلَى ابن عقيل ٢ / ١١٥، وخزانة الأدب ٨ / ٥٤٠).

(٢) شرح الكافية؛ لابن مالك ٣ / ١٥٤٧ .

(٣) يُنظَرُ رأيه في: شرحه عَلَى الألْفِيَّة، ص ٤٨٢ – ٤٨٣.

(٤) توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٧ – ٢٠٨.

ويتضح مما سبق أنَّ انتقاض النَّفي بإلاَّ قبل الفاء كما فِي نحو قولنا: **ما أنت إلاَّ تأتينا فتحدثُنا، وما تزال تأتينا فتحدثُنا**، يوجب رفع الفعل المقترن بالفاء؛ لأنَّ النَّفي قد انتقض، فلم يعد نفيا خالصًا، والنَّفي الخالص شرط لنصب الفعل بـ "أنْ" مضمرة بعد الفاء الواقعة جوابًا. فلما انتقض النَّفي بإلاَّ قبل الفاء لم يعدْ نفيا خالصًا، ومنْ ثَمَّ وجب الرَّفع.

وأمَّا انتقاض النَّفي بإلاَّ بعد الفاء كما فِي نحو قولنا: ما قام فيأكلُ إلا طعامه، وكما فِي البيت السَّابق، فلا يوجب رفع الفعل بل يجوز فِيه الرَّفع والنَّصب، فالرَّفع من قبل انتقاض النَّفي بإلا، والنَّصب من قبل أنَّ الانتقاض جاء بعد استحقاق الفعل للنَّصب. ولقد نصَّ عَلَى ذلك سيبويه، فقال: " وتقول: ما تأتينا فَتكلَّمَ إلاَّ بالجميل، فالمعنى أنَّك لم تأتينا إلاَّ تكلَّمتَ بجميل، ونصبُه عَلَى إِضمار" أنْ " وإن شئت رفعتَ عَلَى الشَّركة كأنَّه قال: وما تكلَّمُ إلا بالجميل، ومَثَلُ النصب قول الفرزدق:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا ... فَيَنطِقَ إلا بالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ "[1].

ومن العلماء الذين ذهبوا مذهب المراديّ الأشمونيُّ [2] والخضريُّ [3].

والوجه فِي هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه؛ لأنَّ انتقاض النَّفي بـ"إلا" بعد الفاء يأخذ المضارع فِيه حكمًا آخر، وهو جواز الرَّفع والنَّصب، بخلاف انتقاضه قبلها فلا يجوز فِيه نصب المضارع بل يجب رفعه، عَلَى اعتبار أنْ هذه "الفاء للاستئناف"، أو للعطف المجرد - والسِّياق يحدد ذلك -، وليست للسببية. والله أعلم بالصَّواب.

٧- جازم المضارع فِي مثل: ائتِني آتِكَ:

ذهبَ ابنُ مالكٍ إِلَى أنَّ جازمَ الفعل فِي مثل: " **ائتني آتِكَ**"هو الطَّلبُ المتقدِّم؛ لتضمنه معنى حرف الشَّرط، فقال: " جواب غير النَّفي إذا خلا من الفاء وقُصِدَ الجزاء جُزِم بما هوله جواب؛ لأنَّه شبيه بالشَّرط فِي جواز وقوعه وعدم جواز وقوعه بالنسبة إِلَى

(١) الكتاب ٣ / ٣٢ (بتصرف)

(٢) يُنظَرُ: شرح الأشموني عَلَى الألفيَة ٣ / ٤٤٦.

(٣) يُنظَرُ : حاشية الخضري عَلَى ابن عقيل ٢ / ١١٥

علم الشَّخص المتكلم به. بخلاف النَّفي فإنَّ الشخصَ المتكلم به مُحقِّقٌ لِعدمِ الوقوعِ فخالف الشَّرطَ و لم يكن له جوابٌ مجزوم.

وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ"إنْ" مقدرة.

والصحيح أنَّه لا حاجة إِلَى تقديرِ لفظ "إنْ" بل تَضمُّن لفظ الطَّلب لِمعناها مُغنٍ عن تقدير لفظها كما هو مُغْنٍ فِي أسماء الشَّرط نحو: ما يأتيني أكرمه. وهذا مذهب الخليل وسيبويه"[1].

فابن مالك رجَّحَ رأي الخليل وسيبويه، بأنَّه مجزومٌ بنفسِ الطَّلب لما تضمنه من معنى "إنْ" الشَّرطية كما أنَّ أسماءَ الشَّرط جَزَمَتْ لذلك.

وذهب السيرافي[2] والفارسيُّ[3] إِلَى أنَّه مجزومٌ بالطَّلب؛ لنيابته مناب الشَّرط المقدر كما نصب المصدر فِي مثل: " ضربًا زيدًا؛ لنيابته عن اضرب، لا لتضمنه معناه. وتبعهما ابن النَّاظم[4].

أمَّا المراديُّ فقد رجَّحَ مذهب أكثر المتأخرين الَّذين ذهبوا إِلَى أنَّه مجزومٌ بشرطٍ محذوف دلَّ عليه الطَّلب، فقال: " إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه أقوال:

الأوَّل: أنَّ لفظَ الطَّلب ضُمِّنَ معنى حرف الشَّرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف[5] واختاره المصنِّف، ونسبه إِلَى الخليل وسيبويه.

الثَّاني: أنَّ الأمرَ والنَّهي وباقيها نابتْ عن الشَّرط، أيْ: حُذفتْ جملةُ الشَّرطِ وأُنيبتْ هذه فِي العمل منابَها فجزمت، وهو مذهب السِّيرافِي والفارسيِّ وابن عصفورٍ[6].

الثَّالث: أنَّ الجزمَ بشرطٍ مقدَّرٍ دلَّ عليه الطَّلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين.

---

(١) شرح الكافية؛ لابن مالك ١٥٥١/٣، ويُنظَرُ: رأي الخليل وسيبويه فِي الكتاب ٩٣/٣-٩٨.

(٢) يُنظَرُ رأي السيرافي فِي: الارتشاف ٤ / ١٦٨٤، والمساعد ٣ / ٩٧.

(٣) يُنظَرُ: المسائل المنثورة، ص ١٥٦.

(٤) يُنظَرُ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٤٠/٤- ٤١ .

(٥) يُنظَرُ رأي ابن خروف فِي: الارتشاف ١٦٨٤/٤، والمساعد ٣ / ٩٦.

(٦) يُنظَرُ: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٣.

الرَّابــع: أنَّ الجزمَ بلام مقدّرة، فإذا قال: " ألا تنــزل تصبْ خيرًا " فمعناه: لتُصبْ خيرًا، وهو ضعيف، ولا يطرد إلاّ بتجوز وتكلف.

والمختار القول الثّالث لا ما اختاره المصنف... "(١).

والرَّاجح مذهب الجمهور، لا ما اختاره المصنِّفُ، وقد استدل المــراديُّ لصــحته بأمور:

" أوّلــها: أنَّ ما ذهب إليه يستلزم أنْ يكونَ العامل جملة، وذلــك لا يوجــد فِــي موضع.

والثّاني: أنَّ الإضمارَ أسهل من التَّضمين؛ لأنَّ التَّضمين زيــادةٌ بتغــيير الوضــع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل.

والثّالث: أنَّ التَّضمينَ لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة فِي تضــمين الطَّلــب معــنى الشَّرط؛ لأنَّه يدل عليه بالالتزام.

والرَّابع: أنَّ الشَّرط لا بدَّ له من فعل، ولا يجوز أنْ يكونَ هو الطلــب بنفســه ولا مضمنًا له مع معنى حرف الشَّرط لما فِي ذلك من التَّعسفِ، ولا مقدرًا بعده؛ لقبح إظهاره بدون حرف الشَّرط بخلاف إظهاره معه"(٢).

٨- حكم ألف "خسا" و "لقى" من المقصور

اختَلفَ المراديُّ مع ابن مالك فِي ألف "خسا" و"لقى" من المقصور.

فذهبَ ابنُ مالك إِلَى أنَّ الألف فِيهما مجهولة الأصلِ.

وذهب المراديُّ إِلَى أن الألف فِي "خسا" أصلية، والألف فِي "لقى" منقلبة عن ياء.

قال ابنُ مالك: " وإنْ كانت الألف أصلاً لكونِها فِي حرف أو شــبهه كـــ"ألا" الاستفتاحية و"متى" أو كانت مجهولةَ الأصلِ كـــ"خسا" بمعنى فَرْد، و"لَقَىً" بمعنى مُلْقــىً لا يُعْبأ به، فالمشهور فِيما كان من هذين النَّوعين أنْ يعتبر حاله من الإمالة، فإنْ أمالتــه

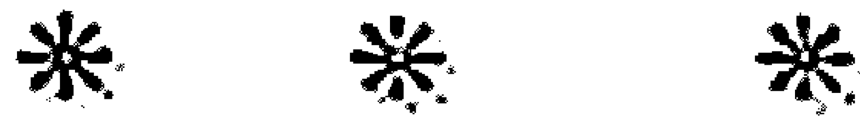
---

(١) توضيح المقاصد ٤ / ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) المصدر السَّابق ٤ / ٢١٣.

العربُ كـ" بَلَى" و"مَتَى" ثُنيَ بالياء إذا سُمِّي به، وإنْ لم تُمِلْه العربُ كـ "إِلَى" و"أما" بمعنى حقًا ثُنِّي بالواو"[١].

وخالفه المراديُّ، وقال: " مَثَّل في شرح التَّسهيل المجهولة "بخسا" بمعنى فَرْد و"لَقَى" بمعنى مُلْقى لا يعبأ به، ونوزع في المثالين أمَّا "خسا" فقال في المخصص: يكتب بالألف؛ لأنَّها من "خَسَأ" مهموزًا [٢]، وأمَّا " لَقَى" فنصَّ ابن جنِّي عَلَى أنَّ ألفه عن ياء، وهو بمعنى مَلْقِي لا بمعنى مُلْقَى، فهو فعل بمعنى مفعول، والمعنى أنَّه لِخساسته وكونه تافهًا يلقاه كلُّ أحدٍ فلا يأخذه"[٣].



(١) شرح التسهيل؛ لابن مالك ٩١/١.

(٢) يُنظَرُ: المخصص ١٦١/١٥.

(٣) توضيح المقاصد؛ للمراديّ ٢١/٥.

الفَصْلُ الثَّانِي

شَرْحُ الْمُرَادِيِّ عَلَى التَّسْهِيلِ

وَانْتَظَمَ فِي ثَلاثَةِ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: مَنْهَجُ الْمُرَادِيِّ فِي هَذَا الشَّرْحِ وأسلوبُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قِيمَةُ شَرْحِ الْمُرَادِيِّ العِلْمِيَّةُ، وَمَصَادِرُهُ، وَشَوَاهِدُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِن ابْنِ مالكٍ فِي التَّسْهِيلِ

وَفِيْهِ ثَلاثَةُ مَطَالِبَ:

الْمَطْلَبُ الأَوَّلُ: المسائلُ الَّتِي اسْتَدْرَكَهَا الْمُرَادِيُّ عَلَى ابْنِ مَالك

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: المسائِلُ التِي خَالَفَ فيها الْمُرَادِيُّ ابْنَ مَالكٍ

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: المسائِلُ الَّتِي وَافَقَ فِيْهَا الْمُرَادِيُّ ابْنَ مَالكٍ

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

هذا السِّفْرُ الْجليلُ شَرْحٌ لتسهيلِ الإمام ابن مالك بدأه المراديُّ بمقدِّمَة مختصرة جاء فيها: " الحمدُ للهِ عَلَى التَّوفيقِ لحَمْدِهِ، والسَّلامُ عَلَى سَيِّدِنَا محمَّدٍ نبيِّه وعبدهِ، وعَلَى آلهِ الطَّيِّبينَ وأصْحَابه والتَّابعينَ وبعدُ:

فَهَذَا تَعْلِيقٌ عَلَى تَسْهِيلِ الفَوَائِدِ وَتَكْمِيلِ الْمَقَاصِدِ يُذَلِّلُ فَوَائِدَه، ويُوضِّحُ مقاصِدَهُ أعفيتُهُ مِنَ الإكثارِ، وملْتُ فيه إلى الاختصارِ واللهُ المسئولُ أنْ يُبْلغَ به الْمَأْمُولَ وهو حسبي وَمَا تَوْفِيقِي إلاَّ باللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإليه أُنيبُ"(١).

مَنْهَجُ الْمُرادِيِّ فِي هَذا الكتابِ

يتلخصُ مَنْهَجُ المراديِّ فِي هذا الكتابِ فِي الأُمور الآتيَة:

أوَّلاً: الإشارة إلى تَعَدّدِ النُّسخِ:

أفاد المراديُّ كثيرًا من تعدد نسخ التَّسهيل بمقابلة بعضها ببعض، وإكمال ما قد ينقص من بعضها، أو الاستدراك عَلَى المتن، وتصويب بعض عباراته. وأمثلة ذلك كثيرة منها:

أ – قال ابنُ مالكٍ فِي **باب المعرفة والنَّكرة**: "وأعرفها ضمير المتكلّم، ثمّ ضمير المخاطب ثم العلم... إلخ "(٢).

قال المراديُّ: " وينبغي أنْ يُقيِّدَ بالخاصِّ كزيدٍ ليُخرجَ نحو: "أُسامة"، وكذا هو فِي بعض النُّسخ"(٣).

ب– وفِي **باب الممنوع من الصَّرف**: فصل: (ينون فِي غير النَّصب ما آخره ياءٌ تلي كسرةً من الممنوع الصرف) قال المرادي: " سقط هذا الفصل من بعض النَّسخ " (٤).

---

(١) شرح التَّسهيل، ص ١.

(٢) التَّسهيل، ص ٢١.

(٣) شرح التسهيل؛ للمراديّ (رسالة دكتوراه)، ص ١٠٩، ويُنْظَرُ: المساعد؛ لابن عقيل ٧٨/١.

(٤) السَّابق، ق ٢٨٥ (ب)، ويُنْظَرُ: المساعد ٣٠/٣.

ج- قال ابنُ مالكٍ في باب عواملِ الجزم: "ويُحذَف الجوابُ كثيرًا لقرينة، وكذا الشَّرط المنفي بـ "لا" النَّافية تالية "إنْ"... "(١).

أوضَح المراديُّ معنى قول ابن مالك: "وكذا الشَّرط"، بقوله: "وحذفه أقل من حذف الجواب كما نصَّ المصنِّفُ عليه مثاله:

فَطَلِّقْهَـا ، فَلَسْتَ لَهَا بِكُـفْءٍ . وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَـكَ الْحُسَـامُ (٢)

أيْ: وإلا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ.

وفي نسخةٍ عليها خط المصنِّف وكذا الشَّرط المنفي بلا تاليه إنْ، وقد حُذِفَ وهو مثبت في نحو قوله تعالَى(٣): ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ "(٤).

ثانيًا: تصويب ما هو بحاجة إلَى ذلك:

أ- ومن أمثلة ذلك قول ابنِ مالكٍ في باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولاً فيه: " والَّذي يتصرَّف ولا ينصرف كَغُدْوَة وبُكْرَة عَلَمين"(٥)

---

(١) التسهيل، ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) البيت من الوافر، للأحوص الأنصاري في ديوانه، ص ١٩٠، ت: عادل سليمان، ط١٣٩٠،١هـ.

والشَّاهد فيه: " وإلا يَعْلُ" حيث حذف فعل الشَّرط؛ لكونه معلومًا من سياق الكلام، ولكون أداة الشَّرط إنْ المدغمة في لا النَّافية، ولا يجوز حذف الشَّرط إلا عَلَى مثل هذه الصورة، وهو مع ذلك قليل بالنسبة لحذف الجواب المدلول عليه. و"يعلُ" جوابه، والحسام: فاعل، وهو السيف، ومفرقك: مفعول به وهو وسط الرأس حيث يفرق الشَّعر.

يُنْظَرُ (الأغاني ١٥ / ٢٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٩٦، والإنصاف ١ / ٧٢، وشرح الكافية الشَّافية ١٦٠٩/٣، وشرح الألفية؛ لابن النَّاظم، ص ٥٠١، ورصف المباني، ص ١٠٦، وتوضيح المقاصد ٢٥٧/٤، وشرح ابن عقيل ٤٢/٤، والمساعد ٣ / ١٦٩، والمقاصد النَّحوية ٤٣٥/٤، وشرح التصريح ٤ / ٣٩٣، والهمع ٣٣٦/٤، وشرح الأشمونيِّ ٤ / ٣٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٥١، والدُّرر ١٩١/٢).

(٣) التَّوبة، من الآية ٦ .

الشَّاهد فيها: قوله تعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ...﴾ حيثُ حُذِفَ فعل الشَّرط، والتَّقدير: وإنْ استجارَك أحدٌ من المشركين استجارك.

(٤) شرح التسهيل؛ للمراديِّ (المخطوط)، ق ٣٠٢ (ب)، ويُنْظَرُ: المساعد ٣ / ١٣٣ - ١٣٤.

(٥) التسهيل؛ لابن مالك، ص ٩١.

قال المراديُّ معقبًا على قول ابنِ مالكِ السَّابق: " الأحرى إسـقاط الكـاف[١]إذ لا نظير لهما والمشهور أنَّ منع صرفهما للعلميَّة الجنسية كأسامة"[٢].

ب- ومن ذلك قول ابن مالك فِي باب العدد: " لا يُثنّى ولا يُجْمَعُ من أسماءِ العددِ المفتقرة إلَى تمييز إلا مائةٌ وألفٌ " [٣].

فشرح المراديُّ هذا القول، وعقَّب عليه بقوله: " لا حاجة إلَى قوله المفتقرة إلَى تمييز؛ فإنَّ ما لا يفتقر أيضًا لا يثنَّى ولا يجمع، وهو واحد واثنان، ولذا أطلق غيره، وإنَّما لَمْ يُثنَّ ولم يجمع؛ لأنَّ لكلٍّ منهما لفظًا يُغني عن التَّثنِيَة والجمع بخلاف المائة والألف"[٤].

ج- ذكر ابنُ مالك فِي باب التَّصريف أنَّ المزيدَ فيه إنْ كان اسمًا، لَم يتجاوز سبعة أحرف، ثُمَّ قال: " إلاَّ هاء التَّأنيث، أو زيادتي التَّثنية، أو التَّصحيح، أو النَّـسب "[٥].

عقَّب المراديُّ عَلَى ذلك، بقوله: "... ولو استغنى عن هـذا الاسـتثناء [٦] لكـان أجـود "[٧].

---

(١) قال ابن عقيل فِي المساعد ٤٩٢/١: " وكان الأحسن أنْ يسقط المصنف الكاف؛ إذ لا يعامل نظيرُهما معاملتهما كعتمة وضَحْوة " ا هـ.

(٢) شرح التسهيل؛ للمراديّ، ق ١٣٣ (ب).

(٣) التسهيل، ص ١١٩.

(٤) شرح التسهيل؛ للمراديّ، ق ١٧٧ (أ). ومِمَّن تبع المراديّ فِي هـذا الاستدراك ابن عقيـل فـي المساعـد، حيث قال ٨٨/٢: " وخرج بقوله: المفتقرة... أحدٌ واثنان، ولو أسقطه، وقال: لا يـثنى ولا يجمع من أسماء العدد إلا مائة وألف، كما قال غيره كان أولى... " ا هـ.

(٥) التسهيل، ص ٢٩٠.

(٦) فِي المسـاعد ٤ / ١٠: " ولا حاجة إلَى ما ذكر من الاستثناء؛ لأنَّ الزيادات التي ذكرهـا ليستْ من بنية الكلمة، والكلام إنَّما هو فيما يكون من البنية " ا هـ.

(٧) شرح التسهيل؛ للمراديّ، ق ٣٥٣ (أ).

ثالثًا: الإحالة إِلَى مَا تقدم ، وإِلَى ما سيأتِي:

مِمَّا يُحْمد للمراديِّ ربطه مسائلَ الأبوابِ والفصولِ بعضها ببعض؛ لكي يُعينَ القارِئَ عَلَى متابعة تلك المسائل، وكان يعبر عن ذلك ببعض الألفاظ نحو: "سيأتِي"، أو "كما سبق" " أو " تقدم بيانه " أو "وقد تقدم" ، ومن أمثلة ذلك:

أ- قال ابنُ مالك – فِي بابِ النائب عن الفعل -: " ولا ينوبُ خبرُ كان المفرد خلافًا للفراء "[1].

وشرح المراديُّ هذا القولَ، فقال: "... وأمَّا الكوفيون: فأجازوا فِي "كان عبدُاللهِ قائمًا" "كِينَ قائمٌ" وقد نقله المصنِّفُ عن الفراء[2] فإنْ كان خبرُها جُملةً فسيأتِي الكلامُ عليه "[3].

وتتبعتُ قولَ المراديِّ فوجدتُه يقول – فِيما بعد -: " إذا كان خبر كان جملةً اسميَّةً لَم يَجزْ بناؤها للمفعول نحو: " كان زيدٌ وجْهُهُ حَسَنٌ " و "كان زيْدٌ أبوه منطلقٌ "؛ لأنَّ الجملة لا تقومُ مقامَ الفاعلِ، وكذا لو كان فعلاً رافعًا للظاهر نحو: كان زيدٌ يَحسُنُ وجْهُهُ... فإن كان الخبر فعلاً مضارعًا رافعًا ضميرَ اسمِها، أو فعلاً ماضيًا، كذلك نحو: "كان زيدٌ يقومُ " أو " إذا كان زيدٌ قام "، فذهب الكسائيُّ والفراءُ[4] إِلَى جواز بنائها للمفعول... وأمَّا البصريون فلا يجوز عندهم شيءٌ من ذلك والله أعلم "[5].

ب- ذكر ابنُ مالك – فِي باب النائب عن الفاعل – أنَّه يجب وصل الفعل بالمفعول عند الأكثرين فِي نحو: "ضَربَ غُلامُه زيدًا"، فتقول عَلَى هذا:"ضَربَ زيدًا غُلامُه"[6]والصَّحيح جوازه عَلَى قلة "[7].

---

(١) شرح التسهيل، ص ٧٧ .

(٢) يُنْظَرُ رأي الفراء فِي: ارتشاف الضرب ١٣٢٧/٣، وهمع الهوامع ١ / ١٦٤.

(٣) شرح التسهيل؛ للمراديِّ (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٥٣٣.

(٤) يُنْظَرُ رأي الكسائي والفراء فِي: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢ / ١٣٠، والهمع ١ / ١٦٤.

(٥) شرح التسهيل؛ للمراديِّ (رسالة دكتوراه)، ص ٥٣٤.

(٦) التسهيل؛ لابن مالك، ص ٧٨.

(٧) المصدر السابق، ص ٧٩.

قال المراديُّ: " قال المصنِّفُ: لـــوروده فِي كلام العربِ الفصحاءِ وأنشدَ ستةَ أبياتٍ وقد تقدم الكلام عَلَى هذه المسألة فِي أوائل الفصلِ الرَّابع من بابِ المضمرِ "(١).

وتتبعتُ قول المراديِّ فوجدته يقول – قبل ذلك –: " ومثاله: ضرب غُلامُه زيـــدًا فالمعمول الَّذي اتصل به الضَّمير مقدم الرُّتبة وهو عائدٌ عَلَى متأخر لفظًا ورتبـــةً، قـــال المصنِّفُ: والنَّحْويون إلا أبا لفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصَّحيح جوازه؛ لوروده عن العرب... "(٢).

رابعًا: الإشارة إِلَى اللغات المختلفة:

يُشيرُ المراديُّ فِي أثناء شرحه إِلَى اللغات المختلفة التِي وردتْ فِي اللفظ الواحد ومن أمثلة ذلك:

أ- قوله فِي باب الكلمة والكلام وما يتعلق به: " فِي الكلامِ ثلاثُ لغاتٍ: " كَلِمَةٌ " عَلَى وزن نَبِقَة(٣) وهي لغةُ الحجازِ، و"كِلْمَةٌ" عَلَى وزن سِدْرَة (٤) وهـــي لُغـــة تميـــم، و"كَلْمَة" عَلَى(٥) وزن جَفْنة "(٦).

ب- ومن ذلك قوله وهو يتكلم عَلَى الأسماء السِّتَّة: " حَكَى كُراع(٧) فُمٌّ بالضَّـــم والتَّشديد ولَمْ يذكُرِ المصنِّفُ الكسرَ.

---

(١) شرح التسهيل؛ للمراديِّ (رسالة دكتوراه)، ص ٥٤١.

(٢) المصدر السَّابق، ص ١٥٢.

(٣) الكَلِمة بفتح فكسر حجازية، يُنظَرُ: الخصائص ٢٧/١، واللسان(كلـــم ٥ / ٣٩٢٢، والنبقـــة: واحدة النَّبِق، والنبق: حَمْل السِّدْر.

(٤) جاء فِي الخصائص٢٧/١، واللسان (كلم) ٥ / ٣٩٢٢: "أنَّ لغة تميم كِلْمَة كَسِدْرة، بكسر الكاف".

(٥) كَلْمَة بالفتح مع سكون اللام، وهذه لُغة ثالثة حكاها الفراء، يُنظَرُ: تاج العروس للزبيديِّ "كـــلم" ٤٩/٩،والصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عطار، "كـــلـــم" ٢٠٢٣/٥.

(٦) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٢.

(٧) هو: أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النَّمل. كان لغويًا نحويًا من علماء مصر، أخذ عن النحويين البصريين والكوفيين، وكان كوفِيُّ النـــزعة. من مصنفاته: المنضّد، والمجرَّد، و أمثلة الغريـــب، والمُنتخب. تُوُفِّي سنة ٣١٠ هـــ.

يُنظَرُ ترجمته فِي: (معجم الأدباء ١٢/١٣-١٣، وإنباه الرواة ٢٤٠/٢، وبغية الوعاة ٢ / ١٥٨)

وحكى صاحبُ "اليواقيت "[١] الفتح والضّم والكسر مع التّشديد ، قال: " والأوّلُ أفصحُ" يعني الفتح، وقال اللّحْياني[٢]: " يقال: "فَمٌّ وأفمَامٌ " ، فدلّ الجمع عَلَى أنّ التّشديد لغةٌ لا ضرورةٌ خلافًا لزاعمه. قال ابنُ جنّي:" الوجه أنّ تشديد الْميم ليس بلغة "[٣].

واتضح بهذه النقول أنّ للفمِ أربعُ مواد: "ف و هـ "، وهي التي زعم الأكثرون أنّها الأصلُ، بدليل التّصغير والتّكسير والاشتقاق، "ف م ي" بدليل فَمَيَانِ، " ف م و " بدليل فَمَوانِ ، " ف م م " بدليل أفْمام "[٤].

ب- وقال في باب الْمُثنّى والمجموع عَلَى حدّه: " لزومُ الألفِ في الرّفعِ والنّصبِ والجرّ في لُغَةِ بني الحارث بنِ كعب اجروا الْمُثنّى مجرى المقصُور... وَسَمِعَ الأخفشُ[٥] أعرابيًا فصيحًا من بني الحارثِ يقول: ضَرَبْتُ يَداه ، ووضعتُه علاه ، يريد: يَدَيْه وعَلَيْه، وعَلَى هذه اللغة قراءة [٦] ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [٧] في أحسن الأوجه وذكر أبو الخطاب: أنّها لغةٌ كنانيةٌ. وذكر غيره أنّها لغةٌ لبني العنبر وبني الْهُجيم وبطون

---

(١) هو: محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد المطرّز اللغوي المعروف بغلام ثعلب، روى عن الأئمة الثّقات، وروى عنه الْجَمُّ الغفير. من مصنفاته: اليواقيت، وشرح الفصيح، وغريب الحديث. تُوفّي سنة ٣٤٥هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (إنباه الرواة ٣/١٧١-١٧٧، وبغية الوعاة ١ / ١٦٤-١٦٦).

(٢) هو: علي بن المبارك أبو الحسن اللحياني، وسُمّيَ بذلك لعظم لحيته، أخذ عن الكسائي وأبي زيد الأنصاريّ، وعنه أخذ القاسم بن سلام، له كتاب النّوادر المشهور، وهو من علماء القرن الثّالث الهجري.

يُنظَرُ: (مراتب النحويين، ص ١٤٢، ونزهة الألباء، ص ١٣٧، وبغية الوعاة ٢ / ١٨٥).

(٣) سر صناعة الإعراب، ص ٤١٥-٤١٧.

(٤) شرح التسهيل، ص ٤١ - ٤٢.

(٥) يُنظَرُ: معاني القرآن؛ للأخفش، ص ١١٣.

(٦) هذه القراءة لنافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. يُنظَرُ: السبعة؛ لابن مجاهد، ص ٤١٩، والكشف عن وجوه القراءات السّبع؛ للقيسي ٢/٩٩، والبحر المحيط ٧/٣٥٠.

(٧) سورة طـه، من الآية ٦٣.

من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان... وأنكر المبرد[١] هذه اللغة ولا يجيزُهـا فِي نظمٍ ولا نثرٍ. وهو محجوجٌ بنقلِ الثِّقات "[٢].

خامسًا: إيضاحه معانِي بعض المفردات:

يلجأ المراديُّ إِلَى إيضاح بعض المفردات الَّتِي يرى أنَّها فِي حاجةٍ إِلَى شرحٍ فعندما يذكر الحمُ فِي الأسماءِ السِّتَّة يقول: " والحمُ: أبو زوجِ المرأةِ وغيرُه من أقاربه، هذا هـو المشهور، وقد يُطلق عَلَى أقاربِ الزوجة "[٣].

وعند الكلام عَلَى جمع المذكر السَّالم يقول: " رِقَةٌ " وهي: الفِضَّة، و"لِدَة": وهـو المساوي فِي السِّن، و"حِشة" وهي الأرضُ الْمُوْحِشَـة، قـالوا: رِقُـون، وحِشُـون، ولِدُون"[٤].

وقال فِي باب كيفية التَّثنِيَة وجمعي التَّصحيح: " عيرات جمع عير وهي: الإبل الـتِي عليها الأحمالُ، وقيل قافلة الحمير ثُمَّ كَثُرَ حتَّى قِيْلَ لكلِّ قافلة "[٥].

سادسًا: ذِكْرُ الآراءِ المختلفة:

يذكر المراديُّ الآراءَ المختلفةَ، ويرجِّحُ ما يراه ويستدل عليه، فقد برزت فِـي هـذا الكتاب شخصيته بشكل واضح، فلم يرتضِ كلَّ قولٍ أو رأي للنُّحَاة، وإنَّما عقَّب عَلَى الآراء برأيه الخاص الذي اقتنع به، دون النَّظر إِلَى شخصيةِ المردود عليه ومكانته العلميَّة، ومن أمثلة ذلك:

شرحه قول ابن مالك: " **إنْ اقتضى لِفعْلٍ مَصُوغًا له باطِّرادٍ اسمُ مفعولٍ تام نُصِبَهُ مفعولاً به...** "، حيثُ قال: "... وقوله " **نصبه مفعولاً به** " يقتضي أنَّ النَّاصبَ له الفعل

---

(١) يُنظَرُ رأيه فِي: التذييل والتكميل ١ / ٢٤٨.

(٢) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٦٥-٦٦ .

(٣) المصدر السَّابق، ص ٣٧.

(٤) المصدر السَّابق، ص ٨٤.

(٥) السَّابق، ص ٩٩.

أو ما جرى مجراه، وهو مذهب البصريين. وقال هشام: ناصبه الفاعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل معًا، وقال خلف الأحمر[١]: معنى المفعولية، والصَّحيح مذهب البصريين؛ وذلك لأنَّ الفعلَ هو المستدعي له فهو العامل فِي؛ ولأنَّه يختلفُ تصرفه بحسب تصرفِ الفعل، فلو كان ارتفاعه بالفاعل لاختلف باختلاف الفاعل... ويُرَدُّ مذهب هشام: أنَّ المفعول قد يُنْصَبُ ولا فاعل موجودٌ نحو: " عجبت مِنْ ضربِ زيدًا ". وبذلك أيضًا يُرَدُّ مذهب الفراء، ويردُّ أيضًا عَلَى الفراء: أنَّ المفعولَ قد يُنْصَبُ قبل ذكر الفاعل نحو: "ضَرَبَ عَمْرًا زيدٌ" والعامل لا يعمل حتَّى يتمَّ. ويُرَدُّ مذهبُ خلف: أنَّ معنى المفعوليَّة باقٍ فِي نحو: ضُرِب زيدٌ " وقد رُفِعَ "[٢].

سابعًا: الإكثار منَ الاستشهاد:

اعتنى المراديُّ بالاستشهاد، فأكثر منَ الشَّواهدِ القرآنية، والأحاديث النَّبوية الشَّريفة، والأشعار.

ولا تكاد تجد مسألةً من مسائلِ هذا الشَّرح ليس عليها شاهد أو أكثر من الشَّواهد المختلفة، فإننا نجد المراديَّ ساقَ عدَّةَ شواهدَ عَلَى جواز الإلغاء والتَّعليق فِي " أعلم " و أخواهّا، فقال: "... والصَّحيح ما ذهب إليه المصنِّفُ، والدَّليل عَلَى صحته قولُ من يُوثقُ بعربيته: " الْبَرَكَةُ كذا أَعْلَمَنا اللهُ مَعَ الأَكَابِرِ"[٣] فألغى " أعلم" متوسطًا، ومنه قول الشَّاعر:

وَكَيْفَ أُبَالي بِالعِدَا وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ الصَّوائبِ

---

(١) هو: خلف بن حيان الأحمر راوية عالم بالأدب، أخذ عنه الأصمعيُّ وغيره، وله ديوان شعر، وكتاب جبال العرب، تُوُفِّي فِي سَنَةِ ١٨٠هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (مراتب النحويين ص ٨٠، وإنباه الرواة ١/٣٨٣؛ وبغية الوعاة ١/٥٥٤).

(٢) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٥٦٧–٥٦٨.

(٣) البركة: مبتدأ، و"مع الأكابر" خبره، و" أعلم " ملغاة، لتوسطها بين المبتدأ وخبره.

وَأَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَــعُ عَاصِــمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ [١]

وقــوله تعالى: ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[٢] فعلّق "يُنبئ" وهي من أفعال الباب. ومثله قول الشّاعر [٣]:

حَــذَارِ فَقَدْ نُبِّــئْتُ إِنَّكَ لَلَّــذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

..."[٤].

ثامنًا: استخدام كلام ابنِ مالكٍ في الشّرح:

شرح المراديُّ كتاب التّسهيل بكلام ابن مالــك، لكثــرة إطلاعــه عَلَــى كتبــه وفوائده، فكان شرحًا كافيا شافيا، أفاد منه كلٌّ من تعرَّض لشرح هذا الكتاب، وإن غيَّرَ الألفاظ، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) البيتان من الطويل لَم أقف عَلَى قائلهما.

والشّاهد في قوله: " وأنت أراني اللهُ " فــ" أرَى " مُلْغاة لتوسطها بين المبتدأ " أنت " وخبرهُ " أمنــعُ ".

وأرأف: من الرّأفة وهي الشّفقة والرّحمة والجود والكرم.

وأصل المعنى: أنه أرأفُ من يلجأ إليه في الشّدائد والملمّات.

يُنْظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابنِ مالك ١٠٣/٢، وأوضح المسالك ٣٣٣/١، وتعليق الفرائــد ٤/ ٢١١، والعيني ٤٤٦/٢، والتصريــح ٢/ ٢٢٦، والهمع ٢ / ٢٤٩، والأشموني ٢ / ٥٥، والدرر ١ / ١٤٠).

(٢) سورة ســبأ، من الآية ٧. و الكاف في قوله " يُنَبِّئُكم " مفعول أوّل، وجملة " إِنَّكُمْ لَفِــي خَلْــقٍ جَدِيدٍ" في محل نصب، سدَّت مسدَّ المفعول الثّاني والثّالث، والفعل معلّق عنِ الجملةِ بأسرها باللام؛ ولــذلك كُسِرَتْ " إنَّ ".

(٣) البيت منَ الطويل لَمْ أقف عَلَى قائله.

والشّاهد فيه: تعليق الفعل " نُبِّئتُ " عن العمل. والتاء: نائب فاعل، وهو المفعول الأوّل، وجملة " إنــك لَلَّذي " في موضع نصب، سدَّت مسدَّ المفعولين، وكسرت " إنّ "؛ لأنَّ الفعل معلَّقٌ عنها بــاللام. والمعــنى: احذرْ عاقبة ما تعمل في الدُّنيا، فإنك ستؤاخذ بما قدَّمتْ يداك في الآخرة إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشرٌّ.

يُنْظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ١٠٣/٢، وأوضح المســالك ٣٣٤/١، والمســاعد؛ لابــن عقيــل ٣٨٢/١، والعيني ٢ / ٤٤٧، والتصريح ٢ / ٢٢٧، والهمع ٢ / ٢٤٩، والدرر ١ / ١٤٠)

(٤) شرح التسهيل؛ للمراديّ (رسالة دكتوراه)، ص ٥٠٤.

قال ابن مالك – في باب المضمر –: " تلحقُ قبل ياءِ المتكلّم إنْ نُصِبَ بغير صفة، أو جُرَّ بـ "مِنْ " أو "عَنْ" أو "قد" أو "قطْ" أو " بَجَل " أو " لَدُن "، نونٌ مكسورةٌ للوقاية "[1].

قال المراديُّ – عند قوله –: " نونٌ مكسورةٌ للوقاية " –: " هذا هو فاعلُ قوله: "تلحقُ قبل ياء المتكلّم" وسُمِّيَتْ نون الوقاية؛ لأنَّها تقي الفعل من الكَسْرِ وأصل اتصالها بالفعل، وإنَّما اتصلتْ بغيره للشَّبه به، وقال المصنف[2]: أولَى الأفعال بها فعل الأمر فإنَّه لو اتصل بياء المتكلم لزم محذوران:

أحدهما: التباسُ ياء المتكلّم بياء المخاطبة.

الثَّاني: التباسُ أمر المذكَّر بأمر المؤنَّثة، فبهذه النُّون تُوَقَّى هذه المحذورات، فسُميتْ نون الوقاية؛ لأنَّها وقت الفعل من الكسر؛ إذا الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة، ولما صَحِبتِ الأمرَ صَحِبتْ أخويه واسم الفعل وجوبًا ليدلَّ لحاقها عَلَى نصب الياء، ولو جُعِلَ لحاقها مع المضارع أصلاً لَمْ يمتنع؛ لأنَّها صانته من خفاء الإعراب وتوهُّم بنائه"[3].

تاسعًا: توثيق المعلومات ونسبة الآراء إلَى أصحابها:

حرص المراديُّ حرصًا شديدًا، واعتنى بتوثيقِ المعلومات، ونسبة الآراءِ إلى أصحابِها. حيث نجده في إعراب الأسماء السِّتَّة يذكر آراء سيبويه والفارسيّ وقطرب، والزِّياديّ والزَّجَّاجيّ وهشام بن معاوية وابن أبي الرَّبيع، والمازنيّ والزَّجَّاج والرَّبعيّ والأعلم، وابن أبي العافية والكسائيّ، والفراء والجرميّ وابن هشام الخضراويّ، والسُّهيليّ والرنديّ والأخفش، والسِّيرافيّ وابن السَّرَّاج [4].

---

(١) التسهيل، ص ٥

(٢) شرح التسهيل؛ لابن مالك ١ / ١٣٥ – ١٣٦.

(٣) شرح التسهيل؛ للمراديّ، ص ١٢٨.

(٤) يُنظَرُ: شرح التسهيل؛ للمراديّ، (رسالة دكتوراه)، ص ٤٣-٤٧.

عاشرًا: تعرضه إِلَى ذكرِ المناسبة بين الأبوابِ والفصولِ ومن أمثلة ذلك:

١- فِي فصل: مُنعتِ التَّصرف أفعال، منها المثبتة فِي نواسخ الابتداء، وباب الاستثناء والتَّعجب وما يليه.

قال المراديُّ: " لما ذكر "قلّ" التي يُرادُ بها النَّفي، وهي منصرفة، ناسبَ أنْ يذكرَ هذا الفصل عقيب ذلك"[(١)].

٢- وفِي باب الإخبار قال: " مناسبة هذا الباب لما قبله[(٢)] أنَّ فيه محافظةً عَلَى الاسم كما فِي الحكاية... "[(٣)].

٣- وفِي باب أَلِفي التَّأنيث قال: " لما تكلَّم فِي البابِ السَّابقِ[(٤)] عَلَى تاءِ التَّأنيث شرع يتكلم عَلَى ألفي التَّأنيث المقصورة والممدودة، وبدأ بالمقصورة، فقال... "[(٥)].

الحادي عشر: جودة الأسلوب ووضوح المعنى:

أبرز ما يُميِّز هذا الكتاب – وكتب المراديِّ بعامة – جودة الأُسلوب ونصاعته ووضوح المعنى، والإحكام والدِّقة فِي النِّقاش، وحسن العرض فهو يعرض قضاياه ومسائله وتعليلاته بأسلوب سهل عذب لا يملُّهُ القارئ، وبخطَّةٍ متوسِّطة بين الإيجاز غير المخل، وبين الإسْهاب والإطْنَاب، وهذه السِّمة بارزة واضحة غاية الوضوح، يلحظها من قرأ الكتاب، وفيما قدمتُ من أمثلة دليل عَلَى ذلك.

وختامًا أقول: إنَّ للمراديِّ منهجًا محكمًا في هذا الشَّرح، عمدَ فيه إِلَى بسطِ القواعدِ النَّحْوِيَّة بسطًا سليمًا واضحًا ناصعًا، حتَّى يتمكن طالب العلم من تمثلها واستيعابها معتمدًا في ذلك عَلَى عقليته المنظمة فِي التَّرتيب والإحكام والدِّقة فِي النِّقاش والاستشهاد.

* * *

(١) شرح التسهيل؛ للمراديِّ، ق ٣١٠(أ).

(٢) أي: باب الحكاية.

(٣) شرح التسهيل، ق ٣١٤ (أ).

(٤) أي: باب التذكير والتأنيث.

(٥) شرح التسهيل، ق ٣١٨ (أ).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

أَوَّلاً: قِيْمَةُ شَرْحِ التَّسْهِيْلِ لِلْمُرَادِيِّ

إنَّ أبرزَ ما يميِّز هذا الكتاب قيمته العلميَّة، وهذه القيمة راجعة إلَى أمور منها:

١- أنَّ هذا الكتابَ بسْطٌ وتسهيلٌ وإضافاتٌ علميَّة لأجلِّ كتابٍ فِي النَّحْو بعد كتابِ سيبويه؛ فقد استوفي ابن مالك - رحمه الله - فِي "التَّسهيل" أبوابَ النَّحْوِ والصَّرف، واستقصى اللغات، وحفظ فِيه علم العلماء السَّابقين.

٢- غزارةُ المادةِ العلميَّة، واستقصاء الأوجه الواردة فِي المسألة، وتتبع كلِّ ما قيل فِيها، مع نسبة الأقوالِ والمذاهبِ إلى أصحابِها فِي معظم المواضع.

٣- عنايةُ المراديِّ بالتَّفصيلِ والتَّعليل والمناقشة؛ للوصول إلَى الحكم الصَّحيح الرَّاجح فِي المسألة.

٤- أنَّ الكتابَ ضمَّ كثيرًا من الشَّواهد المختلفة التي جاءتْ للتَّدليلِ عَلَى صِحَّةِ قاعدة أو نفيها.

٥- أنَّ المراديَّ عرض كثيرًا من مسائل الخلاف النَّحْويِّ بين البصريين والكوفيين مبديًا موقفه منها.

٦- أنَّ شرحَ المراديِّ مصدرٌ مهمٌ من مصادر الدِّراساتِ النَّحْويَّة، وشُهْرَتُهُ واسعَةٌ لَدَى أهْلِ العِلْمِ، اعتمد عليه شُرَّاحُ التَّسهيل ممن جاءوا بعده، ونَقَلُوا عنه فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ؛ لِمَا يزخر به من ثروة علميَّة عَظِيمة النَّفْعِ.

٧- نقلُ المراديِّ عن مصادر تراثيَّة عظيمة، مما يُضْفِي عَلَى هذا الشَّرح مَسْحَةً من الجلال، لا تحصل لكثيرٍ من الْمُؤَلَّفَاتِ.

ثَانِيًا: شَــــوَاهِـــــدُهُ

اعتنى المراديُّ بالاستشهادِ، ونوَّعه فِي هذا الكتابِ، ومَنْ يتصفَّح هذا الشَّرحَ؛ يُدرِك لأوَّلِ وهلة احتفاءهُ بالنُّصوصِ العديدة من القرآن الكريم والحديث النَّبــويِّ الشَّــريف، والأشعار.

والنَّصيب الأكبر كان للشَّواهدِ القرآنيَّة، فقد استشهد بنحو سبعة وخمسين وسبعمائة آية أو جزء آية، وهذا العدد يبين حرص واهتمام المراديِّ — رحمه الله — بالقرآن الكــريم عَلَى أساس أنَّه أفصحُ كلامٍ عربي، وهو أمرٌ يُعْطِي الكتابَ أهميةً خاصة.

وقد استشهد فِي مواضعَ كثيرةٍ بالقراءاتِ التي ينسبها أحيانًا لأصحابها منَ القــراء المعروفِين[١] وكثيرًا ما يشير إِلَى القراءات دون ذكر لِمَن قرأ بها [٢].

واستشهد بأكثر من سبعةٍ وستين حديثًا، وأكثر من سبعمائة شاهد من الشِّعر ومــا نسبه منها لأصحابها أقل مِمَّا لَمْ ينسبه بكثير، كما لَمْ يتقيَّدْ بذكر البيتِ كــاملاً، فقــد يكتفِي بشطرٍ واحدٍ حيث موضع الشَّاهد، وجُلُّ الشُّعراء الذين استشهد بشعرهم مِمَّــنْ يُحتَجُّ بكلامهم، كما أوردَ فِي بضعة مواضعَ بعض الأشعار من غير عصور الاستشهاد. وسيأتِي بيان موقفه من هذه الشَّواهد — إنْ شاءَ الله —

وَأَوْلَى أقوالَ العربِ وأمثالَهم وحكمهم اهتمامًا بالغًا فِي مجال الاستشهاد بها.

وهذه الشَّواهد المتنوعة استعان بها المراديُّ فِي دعم آرائه النَّحويَّة. وتعزيز ما ذهــب إليه، سواء ما أورده هو، أو ما نقله من آراء النُّحَاة السَّابقين.

---

(١) يُنظَرُ عَلَى سبيل المثال: ص ٥٧، ١٣٣، ١٣٩، ق ١٣١(ب)، ٢٧٧(أ)، ٣٠١(أ) (المخطوط).

(٢) يُنظَرُ عَلَى سبيل المثال: ص ٥٨، ١٠٤، ١٠١، وَيُنظَرُ: مبحث موقف المراديِّ من القراءات من هــذا البحث، ص ٢٢٠-٢٢٩.

ثَالثًا: مَصَــــادِرُ الْكِتَــــاب

تميزتْ مصادر الكتاب التي اعتمد عليها المراديُّ بالكثرة والتنوّع بين فنون مختلفة ،من دينيَّة، ونحويَّة، ولُغويَّة.

ففي مجال التَّفسير: نقل عن الكشّاف؛ للزَّمخشريّ، والمحرر الوجيز؛ لابنِ عطيــة [١]، والبحر المحيط؛ لأبِي حيان.

وفِي مجال الحديث: عن الصَّحيحين، والموطّأ للإمام مالك ﷺ.

وفِي مجال اللغة: عن العين للخليل، ونوادر اللغة لأبِي زيد الأنصاريّ، والمحكم لابن سيدة، وتهذيب اللغة للأزهريّ، والصِّحاح للجوهريّ.

وفِي مجال النَّحْو: عن كتاب سيبويه، وعن الكامل، والمقتضب للمبرد، وعن أصول النَّحْو لابن السَّراج، والإيضاح والتذكرة والشيرازيات والبصريات والحلبيات لأبي علي الفارسيّ، والخصائص، وسر الصناعة لابن جنى، المفصل للزمخشريّ، وشرح المفصل لابن يعيش، والمقرب وشرح الجمل لابن عصفور، والبسيط؛ لضياء الدين بن العلج، والإفصاح لابن هشام الخضراويّ، والكافية، وشرح الكافية لابن مالك.

وأكبر مصدرين اعتمد عليهما هما: "**شرح التَّسهيل** " لابن مالك، و"**التَّذييل والتكميل**"لشيخه أبِي حيان، فقد أفاد منهما، ونقل عنهما جزءًا كبيرًا من مادة هذا الكتاب.

ولا يفوتني هنا أنْ أُشيْرَ إلَى حرصِ المراديِّ الشَّديد ودقَّته فِي ذكر المراجع الَّتِي استقى منها مادته العلميَّة.

وختامًا أَقول: إنَّ نقلَ المراديّ عن أُمَّاتِ الْمصادرِ هو دأبه فِي سائر كتبه التِي وقفتُ عليها؛ فغزارة النّقول من أبرز سماتها.

---

(١) هو: عبد الحق بن غالب الغرناطي، عالم بالحديث والتفسير، أخذ عن الصَّفدي والغساني، وعنه أخذ ابن مضاء القرطبي من مصنفاته: التفسير المشهور بـ "المحرر الوجيز" تُوُفِّي سنة ٥٤٢ هـ عَلَى الأرجح.
يُنظَرُ ترجمته في: (البلغة، ص ١٢٩، وبغية الوعاة ٢/٧٣، والأعلام ٤/٥٣).

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنِ ابنِ مَالكٍ فِي التَّسهيلِ

تابع المراديُّ ابنَ مالك في كتابه شارحًا ما جاء فيه، وموضحًا ما استغلق من عباراته، مبينًا آراء ابن مالك، والمسائل التي كان له فيها رأي خاص، مع احتفاظ المراديّ بشخصيته العلمية، فظهرتْ واضحةً بين السُّطور.

وهذا ما سأُعنى بدراسته من خلال تبيان الصِّلة بين المراديِّ وابنِ مالكٍ عند معالجة المسائل الآتية:

أوّلاً: المسائل الّتي استدركها المراديُّ عَلَى ابنِ مالك.

ثانيًا: المسائل التي خالفه فيها.

ثالثًا: المسائل التي وافقه فيها.

وهاك أمثلة لهذه المواقف التي وقفها المراديُّ من ابنِ مالكٍ في التّسهيل:

أوّلاً: المسائل التي استدركها المراديُّ عَلَى ابنِ مالكٍ:

١ – استدرك المراديُّ عَلَى ابن مالك – رحمه الله – بعض المسائل التي لَمْ تردْ عنده، مثال ذلك: أنَّ ابنَ مالك قال في – **باب المعرفة والنّكرة** –: "وأعرفها ضمير المتكلِّم، ثُمَّ ضمير المخاطب ثُمَّ العلم ..."(١).

فاستدرك المراديُّ عليه هنا قائلاً عند قوله: "**ثُمَّ العلم**": " وينبغي أنْ يُقيَّدَ بالخاصِّ كزيد ليخرج نحو "أسامة"، وكذا هو في بعضِ النُّسخ "(٢).

فالمراديُّ يستدرك عَلَى ابنِ مالك عدم تقييده العلم بالخصوصية. وفي الكتاب ذكر سيبويه أنَّ المعرفةَ خمسةَ أشياءَ، فقال: " الأسماء التي هي أعلامٌ خاصةٌ، والمضافُ إلى المعرفةِ، إذا لَمْ ترد معنى التّنوين، والألفُ واللامُ والأسماءُ المبهمةُ، والإضمارُ. فأمّا

(١) التسهيل، ص ٢١.

(٢) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ١٠٩.

العلامة اللازمةُ المختصَّةُ فنحوُ: زَيْدٍ وعَمْرٍو، وعَبدِ اللهِ، وما أشبه ذلك. وإنَّما صار معرفةً؛ لأنّه اسمٌ وقع عليه يُعْرَفُ به بعينه دون سائر أُمّته "(١).

وذهب المبردُ إلى أنَّ " المعرفة تدخل عَلَى أضرب، جماعها خمسة أشياء: فمن المعرفة الاسمُ الخاص نحو: زيد وعمرو؛ لأنّك إنَّما سَمَّيْتَهُ بهذه العلامة ليُعْرَف بها من غيره. فإذا قلت: جاءني زيدٌ، عُلِمَ أنّك لقيت به واحدًا ممن كان داخلاً في الجنس ليُبان من سائر ذلك الجنس "(٢).

وقال الزمخشريُّ: " المعرفةُ ما دلَّ عَلَى شيءٍ بعينه، وهو خمسة أضرب: العلم الخاص والمضمر والمبهم وهو شيئان، أسماء الإشارة والموصولات، والدَّاخل عليه حرف التَّعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية "(٣).

وقال ابن يعيش: " العلم الخاص نحو: زيد وعبد الله فهو معرفة؛ لأنّه موضوع بإزاء واحد بعينه لا يشركه فيه غيره... وقوله: "الخاص" تحرز من الأسماء العامة نحو: رجل وفرس ونحوهما من أسماء الأجناس، فإنَّ الأسماء كلها أعلام عَلَى مسمياتها إلا أنَّ منها ما مسمّاه عام وهو اسم الجنس، ومنها ما مسمّاه خاص نحو: زيد وعبد الله ونحوهما، فاسم الجنس مسمّاه عام، والعلم مسمّاه خاص "(٤).

عَلَى أن بعض العلماء لَم يُقيِّدْ العلمَ بالخصوصية كالزَّجّاجيِّ(٥). وأبي البركات الأنباريِّ(٦)، وابنِ عصفور(٧)وغيرهم، غير أنَّ عباراتهم تدل عَلَى ذلك حيث مثّلوا له بزيد وعمرو، وهما علمان مخصوصان.

---

(١) الكتاب ٢/٥.

(٢) المقتضب ٤/٢٧٦.

(٣) المفصل، ص ١٩٧.

(٤) شرح المفصل ٥/٨٦.

(٥) يُنظَرُ: الجمل، ص ١٧٨.

(٦) يُنظَرُ: الإنصاف ٢/٧٠٧ – ٧٠٩.

(٧) يُنظَرُ: شرح الجمل ٢/١٣٦.

و يبدو أنَّ ابنَ مالكٍ – رحمه الله – " ذكر العَلَمَ دون تقييد لِلْعِلْمِ به، فيُذْكَرُ لغير الْمُتخصّصِينَ؛ بدليل تمثيلهم له بزيدٍ وعمرو ونحوهما من الأعلام الخاصة"(١).

وقد أشار المراديُّ وغيره(٢) إِلَى أنَّ التَّقييدَ مذكورٌ فِي نسخةٍ أُخرى من نسخ التَّسهيل. وقال ابنُ مالك فِي شرح التَّسهيل: "وأمكنها فِي التَّعريفِ ضمير المتكلِّم...ثُمَّ ضمير المخاطب...ثُمَّ العلم؛ لأنَّه يدل عَلَى الْمُراد به حاضرًا وغائبًا عَلَى سبيل الاختصاص..."(٣).

٢- قال ابنُ مالكٍ – فِي باب المضمر – عن ضمير الفصل: " وإنَّما تعين فصليته إذا وليه منصوبٌ، وَقُرِنَ باللام أو وَلِيَ ظاهرًا "(٤).

قال المراديُّ مستدركًا عَلَى ابنِ مالك: " هاتان صورتان يتعين فيهما الفصلية:

الأُولَى: إذا وليه منصوبٌ، وقُرِنَ باللام نحو: "إنْ كان زيدٌ لهو الفاضلَ، وإنْ ظننتُ زيدًا لهو الفاضلَ " إذ لا يمكن جعله مبتدأً لنصب ما بعده، ولا تابعًا لدخول اللام عليه.

الثَّانية: إذا وَلِي ظاهرًا منصوبًا، ووَليه منصوبٌ نحو: ظننتُ زيدًا هو القائمَ، فالفصلية هنا متعينة لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده، والبدلية لنصب ما قبله... ويضاف لهذا الشَّرط أحدُ أمرين: أنْ يُقْرَنَ باللام، أو يلي ظاهرًا منصوبًا، ويحتاج المصنِّفُ أنْ يقول: أوْ وَلِيَ ظاهرًا منصوبًا؛ لأنَّه إنْ لم يلِ منصوبًا لَم تتعين الفصلية نحو: "كان زيدٌ هو القائمَ" ، فيجوز كون "هو" بدلاً، وإنْ كان الاسم ضميرًا نحو: "كنت أنت القائمَ" جاز الوجهان، وزاد أن يكون توكيدًا "(٥).

ولا يخفي صوَّاب ما قاله المراديُّ؛ فإنَّه إنْ لَمْ يكُنِ الظَّاهر منصوبًا: نحو: " زيدٌ هو القائمُ " فإنَّه يحتمل مع كونه ضميرَ فصلٍ أنْ يكونَ بدلاً، أو مبتدأً.

---

(١) ابن عقيل النّحوي؛ د. إبراهيم الحندود، ط١(بيروت: مؤسسة الرّسالة ١٤١٩هـ)، ص ٣١٠.

(٢) يُنْظَرُ: المساعد ١ / ٧٨، وتعليق الفرائد ٢/٨.

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٢٧.

(٤) التسهيل، ص ٢٩.

(٥) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ١٦٣.

ونبّه إلى هذا طائفةٌ منَ العلماء، كالرَّضيِّ حيثُ قال: " اعلم أنه إنَّما تتعين فصلية الصِّيغة المذكورة إذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبًا نحو: كان زيدٌ هو المنطلقَ، أو إذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وإن كانت أيضًا بعد مضمر نحو: إنْ كنتَ لأنت الكريم..."(١).

وذكر ابنُ عصفور أنَّه إذا كان في باب ظننت، وكان المفعول الأوَّل ظاهرًا، وما بعد الضَّمير منصوبًا، فإنَّه لا يجوز إلا الفصل خاصة، وفيه تتبيَّن الفصْلية(٢).

وممَّنْ تبِعَ المراديَّ في هذا الاستدراك ابنُ عقيل والسلسيلي(٣).

قال ابنُ عقيل: " ويحتاج المصنِّفُ أنْ يقولَ: أو ولِيَ ظاهرًا منصوبًا؛ لأنَّهُ إنْ لم يكن الظَّاهرُ الَّذي وليهُ منصوبٌ كالذي بعده لَمْ تتعين الفصلية نحو: "كان زيدٌ هو القائم"، إذ يجوز كون "هو" بدلاً... "(٤).

ويتضح ممَّا سبق صحة ما ذهب إليه المراديُّ – رحمه الله – فإنَّه "يشترط في الظَّاهر الَّذي يتقدم الفصل أنْ يكونَ منصوبًا، وكذا الَّذي يتأخر عنه؛ إذ لا يحتمل أن يكون بدلاً "(٥).

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٦.

(٢) شرح الجمل ٢/٦٨.

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي السكسي المصري، نزيل دمشق، أخذ عن عبد الرحيم بن أبي اليسر وغيره، كان ماهرًا في العربية، كثير المطالعة والمذاكرة، جيد التَّعليم. من مصنفاته: الشفاء العليل في إيضاح التسهيل، وأرجوزة في التصريف. تُوُفِّي سنة ٧٦٠ هـ.

يُنظرْ: (الدرر الكامنة ٤/١٢٩، وبغية الوعاة ١ / ٢٠٥، وشذرات الذهب ٦/ ١٨٩).

(٤) المساعد ١ / ٧٨.

(٥) شفاء العليل ١ / ٢٠٨.

٣- ذكر ابن مالك – في باب "الاشتغال" – أنَّ العاطفَ إذا ولِــيَ جملــةً ذات وجهين، أيْ اسميَّة الصَّدر فعليَّة العجز، فإنه يستوي الرَّفع والنَّصب(١).

فشرح المراديُّ هذا، ومثَّل له بــ " زيدٌ قام أبوه وعمروٌ أكرمتُه"(٢) ثُمَّ استدرك عليه في هذا قائلاً: " وأهمل المصنفُ قيدًا ومسألتين: فالقيدُ: أنْ لا تكون الصُّغرى فعلَ تعجب نحو: "ما أحسنَ زيدًا وعمروٌ مررتُ به" فَرَفْعُ "عمرو" في هذا هو المختار، ذكر ذلــك سيبويه؛ لأنَّ فعل التَّعجب قد جرى مجرى الأسماء ولذلك صُغِّر، واعتقد الكوفيون اسميته.

والمسألةُ الأُولَى: أنَّ شبهُ العاطفِ هُنَا كالعاطفِ لتدخُلَ مسألةُ حتَّى نحــو: " أنــا أضْرِبُ القومَ حتَّى عمرًا أضربُه".

الثَّانية: أنَّ العَجُزَ إذا كان شبه فعلٍ تَنَــزَّلَ منــزلةَ الفعلِ نحو: " هذا ضاربٌ عبــد الله وعمروٌ يُكرِمُهُ" ففي ذلك ونَحْوِه الرَّفعُ والنَّصب إذا كان الوصف عاملاً "(٣).

وقد ذكر المراديُّ ما استدركه هنا في شرحه عَلَى الألفيَّة أيضًا حيث قال: " حكم شبه العاطف في هذه المسألة حكم العاطف نحو: زيدٌ أتى القومَ حتى عمرًا مرَّ بــه... ، وحــكم شبه الفعل إذا وقع خــبرًا حكم الفعل نحو: هذا ضارب عبــد الله وعمــرو يكرمه"(٤).

وقد أفــادَ ابنُ عقيل مِنَ المراديِّ في المساعد، حيث قال: " ولو قــال: وإنْ وَلِــيَ العاطفُ أو شبهُه ليدخل مسألة حتى نحو: أنا أضرب القومَ حتى عمروٌ أضربه، وقــال: فعلية العجز أو كالفعلية في العمل ليدخل مسألة هذا ضاربُ عبد الله وعمروٌ يكرمُــه، لكان حسنًا؛ لأنَّ حكمَهَا كما مرَّ"(٥).

---

(١) التسهيل، ص ٨١.

(٢) شرح التسهيل؛ للمراديُّ (رسالة دكتوراه)، ص ٥٥٤.

(٣) المصدر السَّابق، ص ٥٥٥؛ والمخطوط، ق ١١٥ (أ).

(٤) توضيح المقاصد ٢/٤٥.

(٥) المساعد ٤١٨/١

٤- ذكر ابنُ مالكٍ – في باب "الإضافة" – أنّ "آل" بمعنى أهل، لا يضاف غالبًا إلا إلى علم من يعقل(١).

قال المراديُّ: " آل بمعنى أهل منَ الأسماءِ الملازمة للإضافة معنى لا لفظًا ومنْ ترك إضافته قول الشّاعرِ:

نَحْنُ آلُ اللهِ فِي بَلْدَتِنَا لَمْ نَزَلْ آلاً عَلَى عَهْدِ إِرَمْ (٢)

وفي أصله خلاف فقيل: أصله "أهل" أُبْدِلَتْ هاؤه همزة، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الهمزةُ ألفًا بدليل قولهم في مصغره: "أُهَيْل": عَلَى الأصل، وقالوا: أُوَيل: عَلَى اللفظ... ولو قال المصنِّفُ: من يعلم بدل من يَعْقِل لكان أجود؛ لتندرجَ فيه إضافته إلى اسم الله كقوله: نَحْنُ آلُ اللهِ... البيت "(٣).

فالمراديُّ تبع شيخه أبا حيان في هذا، وهو الرَّاجحُ. جاء في الارتشاف: "والغالب إضافته إلى الْعَلَمِ من ذوي العلم وغيرهم نحو آل محمد وآل الله... "(٤).

---

(١) يُنْظَرُ: التسهيل، ص ١٥٨.

(٢) البيت منَ الرمل؛ لعبد المطلب بن هاشم في نهاية الأرب؛ لشهاب الدّين بن أحمد النُّوَيْري، (القاهرة: دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ = ١٩٤٩م)، ١١٤/١٦.

الشّاهد فيه:" لَمْ نَزَلْ آلاً " حيث قُطِعَ عنِ الإضافة، والأصل: لَمْ نَزَلْ آلَ اللهِ.

قال صاحب اللسان (أرم) ٦٦/١: " وإرمٌ: والدُ عادٍ الأولَى، وَمَنْ ترك صرفه جعله اسمًا للقبيلة، وقيل: إرمُ: عادٌ الأخيرة، وقيل: إرم لبلدتهم التي كانوا فيها. وفي التنزيل: ﴿بعاد * إرم ذات العماد﴾ الفجر: آية ٦، ٧ " اهـ.

يُنْظَرُ: (شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك ٩٥٥/٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٨١٨/٤، والمساعد ٢ / ٣٤٧، وشفاء العليل ٢ / ٧١١، وهمع الهوامع ٤ / ٢٨٥، والدُّرر اللوامع ٢/ ٦٢).

(٣) شرح التسهيل؛ للمراديّ (المخطوط)، ق ٢٢٦(ب) – ٢٢٧ (أ).

(٤) ارتشاف الضرب ١٨١٨/٤.

ومِمَّنْ تبعهما في هذا الاستدراكِ ابنُ هشام (١) ، وابنُ عقيل (٢)والدماميني (٣) ، والسُّيوطيُّ (٤).

قال ابنُ عقيل: " كآل محمد، ولو قال: يعلم لكان أحسن، لإضافته إلى لفظ الله... "(٥).

وقال الدَّمامينُي: " ولو عبَّر المصنف بـ "من يعلم" ليشمل نحو: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ﴾ (٦) ونحو ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ (٧) لكان أَوْلَى من تعبيرهِ بـ"مَنْ يعقل"؛ إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل "(٨).

٥- قال ابنُ مالك – فِي باب "نونَي التَّوكيد" –:" تلحقان وجوبًا بالمضارع الخالي من حرف تنفيس المقسمَ عليه مستقبلاً مثبتًا غير متعلق به جارٌّ سابق "(٩).

وبعد شرح المراديِّ لهذا القولِ، قال مستدركًا عَلَى ابنِ مالكٍ: "ونَقَصَ المصنِّفُ قيدًا آخر، وهو أنْ لا يفصل بين اللام والفعل بـ"قد" احترازًا من نحو: واللهِ لقد أظن زيدًا منطلقًا، فلا يجوز تأكيده بالنون... " (١٠).

كما ذكر المراديُّ هذا الاستدراكَ فِي شرحِهِ عَلَى الألفيَّةِ؛ حيث أوضح أنَّ لجوابِ القسم خمسة شروط:

الأوَّل: أنْ يكونَ مستقبلاً، فإنَّ الحال لا يؤكد بالنُّون.

(١) أوضح المسالك ١/١٤٧.

(٢) المساعد ٢/٣٤٧.

(٣) تعليق الفرائد ٢/٢٥٣-٢٥٤.

(٤) الهمع ٤/٢٨٥-٢٨٦.

(٥) المساعد ٢/٣٤٧.

(٦) النحل، صدر الآية ١٧.

(٧) الشمس، الآية ٥.

(٨) تعليق الفرائد ٢ / ٢٥٣ – ٢٥٤.

(٩) التسهيل، ص ٢١٦.

(١٠) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٧٧(أ).

الثَّانِي: أنْ يكونَ مُثْبَتًا، فإن كان منفيًّا لَمْ تدخله النُّون، نحو: واللهِ لا يقوم زيد.

الثَّالث: أنْ يكونَ مقرونًا بحرف تنفيس، فإنَّه لا يدخله النُّون نحـو: ﴿ وَلَسَـوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾(١).

الرَّابع: أنْ لا يكونَ مقدَّمَ المعمول كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّـهِ تُحْشَرُون ﴾(٢)، فإنَّه لا تدخله النُّون.

الخامس: أنْ لا يقترنَ بـ "قد" نحو: واللهِ لقد أظن زيدًا منطلقًا، فإنَّه لا يجوز توكيده بالنُّون.

ثُمَّ قال: "وإِلَى هذا أشار بقوله: " أو مثبتًا فِي قَسَمٍ مُستقبلاً لكنَّه أخـلَّ باشـتراط الثَّلاثة المتأخرة. وقد نبَّه فِي الكافية(٣)، والتَّسهيل عَلَى الثَّالثِ والرَّابعِ "(٤).

ومِمَّنْ تبع المراديّ فِي هذا الاستدراك ابنُ هشام، وابنُ عقيل.

قال ابنُ هشام: " وأمَّـا المضارع فله حالات:

إحداها: أنْ يكونَ توكيدهُ بهما واجبًا، وذلك إذا كان: مُثبتًا، مسـتقبلاً، جوابًـا لقسم، غير مفصول من لامه بفاصل، نحو: (٥) ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ "(٦).

وقـال ابـنُ عقيل: " وفاته ما قُرِنَ بـ "قد"، نحو: واللهِ لقد أذهبُ؛ فلا يجـوز: أذْهَبَنَّ "(٧).

---

(١) الضُّحى، الآية ٥.

(٢) آل عمران، الآية ١٥٨.

(٣) يُنظَرُ: شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٣٩٨.

(٤) توضيح المقاصد ٤/٩٤ – ٩٥ (بتصرف).

(٥) الأنبياء، صدر الآية ٥٧.

(٦) أوضح المسالك ٣/١٢٦.

(٧) المساعد ٢ /٦٦٥.

ثانيًا: المسائل الّتي خَالفَ المراديُّ ابنَ مالكٍ فيها:

لَمْ يكتفِ المراديُّ بإيضاحِ آراءِ ابنِ مالكٍ والإضافةِ إليها مستفيدًا من ثقافته اللغوية والنَّحْويَّة، وتسهيل المسائل التي ضمها كتاب التَّسهيل، وتوضيحها وجَمْع الآراء الخاصة بها، بل ذهب إِلَى مخالفة ابن مالك فِي بعض المسائل معتمدًا عَلَى مَخزُونِه العلميِّ، وتنوع معرفته وسَعَة إطلاعه، ومن أمثلة ذلك:

١- ذكر ابنُ مالك فِي باب "كيفية التَّثنية وجمعي التَّصحيح" أنَّ همزةَ الممدودِ الْمُبْدَلة من أصل قد تُقْلَبُ ياء، فيقال فِي نحو "كساء":كسايان. وأنَّ هذا لا يقاس عليه خلافًا للكسائيِّ (١).

كما ذكره فِي شرح الكافية الشّافية، فِي باب "النَّسب"، حيث قال:"وما شذَّ فِي التَّثنية نحو: "كسايين" فلا يُقَاس عليه فِي النَّسب"(٢).

قال المراديُّ: "والحقُّ أنَّه يقاس عليه؛ لأنَّها لغةُ فَزارة، حكاها أبو زيد فِي كتاب الهمز "(٣).

مذهب الجمهور أنَّ الهمزةَ الْمُبدلة من أصل نحو: "كساء" و "رداء" يجوز فيها وجهان: قلبها واوًا، وإقرارها وهو الأوْلى، فيقال فِي الأوَّل: "كِسَاوَانِ، ورِدَاوَانِ" رفعًا، و"كساوَيْنِ، ورداوَيْنِ" نصبًا وجرًّا، وفي الثَّاني: "كساءانِ، ورداءانِ" رفعًا، و"كساءَيْنِ ورداءَيْنِ" نصبًا وجرًّا.

وسوَّى أبو موسى الجزوليُّ بين هذه الهمزة والهمزة الملحقة نحو: "علباء" و"حرباء" فجعل إقرار الهمزة هو الأوْلَى (٤).

وحَكَى الكسائيُّ عن بعضِ العرب قولَهم: كسايان(٥) وهو ما عدَّه ابن مالك

---

(١) يُنْظَرُ: التسهيل، ص ١٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥١.

(٣) شرح التسهيل؛ للمراديِّ، ص ٩١.

(٤) يُنْظَرُ رأيه فِي: الارتشاف ٢/٥٦٠، وشرح التسهيل؛ للمراديِّ (رسالة دكتوراه)، ص ٩١.

(٥) يُنْظَرُ رأيه فِي: شرح التّسهيل؛ للمراديِّ (رسالة دكتوراه)، ص ٩١، وتوضيح المقاصد ٥/٢٤.

شاذًا. فيصير فِي كساء ونحوه ثلاث لغات هي: إقرار الهمزة، وقلبها واوًا، وقلبها يـــاءً، حسب أَوْلَوِيَّة هذه الوجوه؛ أمَّـــا قلبها واوًا فحملاً لها عَلَى همزة عِلْبَاء وحرباء (الملحقة) من حيث كانت الهمزة فِي كساء بدلاً من حرف ليس للتَّأنيث[1]. وأمَّـــا تصـــحيحها فلقرب نسبتها من الأصلية؛ لأنها بدل من أصل[2].

وذكر ابنُ عصفور – رحمه الله – أنّها لُغَةُ بعض بنِي فَـــزَارَة [3].

ومـــا قاله المراديُّ من القياس قاله ابنُ عقيل أيضًا [4].

وممَّا سبق يتَّضح أنَّ ما ذهب إليه المراديُّ هو الرَّاجح، وهو القياس؛ لأنّه لا ســـبيل إِلَى ردِّ ما رواه الثِّقاتُ عَنِ العرب فَفَـــزَارَة أو بعضها تقلب الهمزة المذكورةَ ياءً.

٢– ذهب ابنُ مالك – فِي باب "الْمُضْمَـــر" – إِلَى جواز تقديم الفاعـــل الملتـــبس بضمير المفعول عليه فِي نحو: "زَانَ نَورُهُ الشَّجَرَ" فِي الشِّعرِ والنَّـــثرِ، فقال: "وقد يُقدَّمُ الضَّميرُ المكّملُ معمولَ فعلٍ أو شبهه عَلَى مُفَسِّرٍ صريح: كثيرًا إنْ كان المعمولُ مـــؤخرَ الرُّتبة، وقليلاً إنْ كان مُقدَّمها، وشاركه صاحبُ الضَّمير فِي عامله"[5].

وأوضح فِي شرح التَّسهيل أنَّ النَّحويين إلا أبا الفتح يحكمون بمنـــع مثـــل هـــذا، والصَّحيح جوازه. واستدل عَلَى ذلك بالسَّماع، وأنشد ستةَ أبيات، وبالقياس حيث قاسه عَلَى نحو: ضربونِي وضربت الزيدينِ، عند البصريين، ونحو: ضربته زيدًا ، عَلَى إبدال زيد من الهاء عند الجميع [6].

وذهب المراديُّ إِلَى جواز ذلك فِي الشِّعرِ دون النَّـــثر، حيثُ قال: "مثاله: ضَـــرَبَ غُلامُهُ زيدًا فالمعمول الّذي اتصل به الضَّمير مقدم الرُّتبة. وهو عائدٌ عَلَى متـــأخرٍ لفظًـــا

---

(١) يُنظَرُ: شرح المفصل ٤/١٥١

(٢) يُنظَرُ: شرح الكافية؛ للرَّضي ٢/١٧٥.

(٣) يُنظَرُ: شرح الجمل ١ / ١٤٤.

(٤) يُنظَرُ: المساعد ١ / ٦١.

(٥) التسهيل، ص ٢٨.

(٦) يُنظَرُ: شرح التسهيل ١/١٦٠–١٦٢.

ورتبة. قال المصنِّفُ: والنَّحْويون إلاّ أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصَّحيح جوازه؛ لوروده عن العرب كقولِ حسان:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخلَـدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا   مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا[1]

ونحوه فِي الشِّعرِ كثير وقد أجاز هذه المسألة قبل المصنِّفِ وأبي الفتح الأخفش من البصريين وأبو عبد الله الطُّوال[2] من الكوفيين، وخصَّ بعضهم جوازها بالشِّعر وهو حسن؛ لكثرة ما ورد من ذلك، وقد رام بعضهم تأويل ما ورد من ذلك، وتأويل ذلك يبعد"[3].

وقال فِي شرحه عَلَى الألفيَّة: "... وقد أجاز بعضهم فِي الشِّعر دون النَّثر، وهو الإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنَّما وردَ فِي الشِّعر. والله أعلم"[4].

وإذا تأملنا ما ذكره المراديُّ فِي هذا النَّصِّ نجده قد خالف المصنِّفَ فِي النَّقلِ أيضًا، حيث نقل ابن مالك الإجماع عَلَى المنع سوى ابن جني.

وذكر المراديُّ أنَّ ابنَ جني كان تابعًا للأخفش منَ البصريين والطُّوال من الكوفيين، وهو ما لَم يُصَرِّحْ به ابنُ مالك.

---

(١) البيت من الطَّويل، لحسان بن ثابت رضي الله عنه فِي ديوانه، ص ٢٤٣، تحقيق: سيد حنفي حسين.

والشَّاهد فِي قوله: " أبقى مجدهُ مُطْعِمًا " حيث قدم الفاعل المضاف إِلَى ضمير المفعول به عَلَى المفعول به، مع أنَّ رتبةَ المفعول به متأخرة عَلَى رتبة الفاعل، فالضَّمير المتصل بالفاعل حينئذٍ يعود عَلَى متأخر لفظًا ورتبة.

يُنْظَرُ: (شرح الكافية؛ لابن مالك ٥٨٦/٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١٦١/١، وشرح الألفيَّة؛ لابن الناظم، ص ١٦٦، ومغني اللبيب ٤٩٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٨/٢، والمقاصد النَّحوية ٢/ ٤٩٧، وشرح الأشموني ٢/ ٨٣).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوال النَّحوي، من أهل الكوفة، وأحد أصحاب الكسائي حدَّثَ عن الأصمعي، وقَدِمَ بغداد وسَمِعَ منه أبو عمرو. تُوُفِّي سنة ٢٤٣هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (الفهرست، ص ١٠٧، وإنباه الرواة ٩٢/٢، وبغية الوعاة ٥٠/١).

(٣) شرح التسهيل؛ للمراديِّ (رسالة دكتوراه)، ص ١٥٢-١٥٣.

(٤) توضيح المقاصد ٢٠/٢.

وما ذكره المراديُّ فِي هذا الشَّأن صحيح، وسيتضح ذلك عند بيان مذاهب العلماء فِي هذه القضيَّة.

المذهب الأوَّل: المنع، وإليه ذهب أكثر النُّحَاة، وحجتهم: أنَّ الفاعلَ رتبته التَّقديم عَلَى المفعول، وأنَّ المفعول رتبته التَّأخير عَلَى الفاعل، فإذا قيل: ضربَ غُلامُهُ زيدًا، فقد تقدم الفاعل الَّذي هو غلامه، وأضيف إليه الضَّمير الَّذي يعود عَلَى المفعول الَّذي هو زيد، وذلك ممتنع؛ لعود الضَّمير عَلَى متأخر لفظًا ورتبة، قال المبرد: "ألا ترى أنَّك تقول: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ؛ لأنَّ الغلامَ فِي المعنى مؤخر، والفاعل فِي الحقيقة قبل المفعول، ولو قلت: "ضرب غلامُهُ زيدًا" كان محالاً؛ لأنَّ الغلامَ فِي موضعه لا يجوز أنْ ينوى به غير ذلك الموضع "[1].

وقد ذهب أكثر المانعين إِلَى أنَّ ما جاء عن العرب إنَّما هو لضرورة الشِّعر، وذهب بعضهم إِلَى التَّأويل كابن يعيش[2] وابن الحاجب[3] والجامي[4].

المذهب الثَّاني: الجواز مطلقًا، وإليه ذهب الأخفشُ من البصريين، والطُّوالُ من الكوفيين، وابنُ جني، واختاره ابنُ مالك، وحجتهم السَّماع، والقياس. أمَّا السَّماع فقد أنشد ابنُ مالك ستةَ أبياتٍ شعريةٍ. وأمَّا القياس فقاسه ابنُ مالك عَلَى جواز نحو: ضربوني وضربتُ الزيدين، عند البصريين. ونحو: "ضربته زيدًا" بإبدال زيد من الهاء عند الجميع. وقاسه ابنُ جني عَلَى كثرة تقديم المفعول عَلَى الفاعل. وفي ذلك يقول: "وأجمعوا عَلَى أنَّه ليس بجائز: ضربَ غلامُهُ زيدًا، لتقديم المضمر عَلَى مظهره لفظًا ومعنى، وقالوا في قول النَّابغة:

---

(١) المقتضب ١٠٢/٤.

(٢) يُنْظَرُ: شرح المفصل ٧٦/١.

(٣) يُنْظَرُ: الإيضاح فِي شرح المفصل؛ لابن حاجب ١٦٠/١.

(٤) يُنْظَرُ: الفوائد الضيائية؛ للجاميّ ٢٥٦/١

والجامي هو: أبو ضياء الدين عبد الرحمن بن أحمد. مفسر فاضل من أهل اللغة والنَّحو، أخذ عن أبيه، وعن الشِّهاب الحاجري، وعنه أخذ الإسفراييني، من آثاره: شرح الكافية. تفسير القرآن. تُوُفِّي سنة ٨٩٨هـ.
يُنْظَرُ ترجمته فِي: (شذرات الذهب ٣٦٠/٧، والبدر الطالع للشوكاني ٣٢٧/١، والأعلام ٦٧/٤).

جَــزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الْكِلابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَــلْ [١]

إنَّ الهاءَ عائدةٌ عَلَى مذكور متقدم، كلّ ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضـــافًا إلى الفاعل فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنى.

وأمّـــا أنـــا فأجيزُ أنْ تكونَ الهاءُ في قوله:

جَــزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ   ... ...

عائدة عَلَى "عدي" خلافًا عَلَى الجماعة، وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعـــول عَلَـــى الفاعل حتّى صار تقديم المفعول كالأصل "[٢].

المذهب الثّالث: الجواز في الشّعر دون النّـــثر. وإليه ذهب ابن النّاظم والمراديُّ.

قال ابنُ النّاظم: " والحقُّ أنَّ ذلكَ جائزٌ في الضرورةِ لا غير"[٣].

ومنَ المتأخرين الّذين وافقوا المراديَّ وذهبوا مذهبه: الشّيخُ خالد، والأُشمونيُّ، قـــال الشّيخ خالد: "يجوز للضرورة، وهو الإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنّما ورد في الشّعر، فلا يُقَاسُ عليه"[٤].

---

(١) البيت من الطّويل للنابغة الذُّبياني في ديوانه، ص ٢١٤، تحقيق: د. شكري فيصل، ١٣٨٨هـــ. وقيل لأبي الأسود الدُّؤَلِيِّ، وهو في ديوانه، ص ١٢٤، تحقيق: الشيخ محمد حسن، ١٣٨٤هـــ. وقيل: لعبـــد الله بن هارون بن غطفان، والرّواية في ديوان النابغة:

* جَــزَى اللَّه عَبْسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا *

وعَلَى هذه الرّواية لا شـــاهـــد فيه.

والشّاهد فيه قوله: "جَزى رَبُّه عَديَّ بنَ حَاتم " حيث أعاد الضّمير من الفاعل المتقدم "رَبُّـــهُ" عَلَى المفعول المتأخر "عَديّ" وهذا التّقديم شـــاذ عند جمهرة النُّحَاة.

يُنْظَرُ: (الأمالي؛ لابن الشجري ١/١٥٣، وشرح الجمل ٢/١٤، وضرائر الشعر، ص ٢٠٩، وشـــرح المفصل ١/٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٦١، والتذييل والتكميل ١/٢٦٤، وشذور الذّهـــب، ص ١٣٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٨، والمقاصد النّحوية ٢/٤٨٧، وشـــرح التّصـــريح ٢/ ٢٩٥، والهمـــع ١/٢٣٠، والخزانة ١/ ٢٧٧).

(٢) الخصائص ١/٢٩٤ (بتصرف).

(٣) شرح الألفية، ص ١٦٥.

(٤) شرح التّصريح ٢/٢٩٦.

وقال الأُشمونيُّ: "وقـــد أجاز بعضُ النُّحَاة ذلك فِي الشِّعرِ دون النَّــثرِ، وهو الحـــقُّ والإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنَّما وردَ فِي الشِّعرِ"(١).

والوجه فِي هذه المسألةِ ما ذهب إليه الأخفشُ، وتابعه عليه ابنُ جنى، والجرجـــانيُّ، وأبو عبد الله الطُّوَال، وابنُ مالك، والرَّضيُّ، منَ الجواز المطلق فِي تقديم الفاعل المتصـــل بضمير يعود إِلَى المفعول فِي الشِّعر والنَّـثر عَلَى السَّواء؛ لورود مجموعة مـــن الأبيـــات تكفِي لإثبات ما ذهبوا إليه "وإنْ كانَ الجمهورُ عَلَى خلافه؛ لأنَّ التَّمسكَ بالتَّعليل مـــع وجود النَّصِّ عَلَى خـــلافه مِمَّا لا يجوز، وأحكام العربيَّة يُقْضَى فِيها عَلَى وفق ما تكلم به أهلها"(٢)وقد جاء المسموعُ مؤيدًا ما ذكره المجيزون، والله أعلم بالصَّواب.

٣- وفِي -باب "**عوامل الْجزم**"- قال ابنُ مالكٍ: "قد يجزم بـــ"إذا" الاسْـــتِقْبالية حملاً عَلَى متَى "(٣).

وشرح المراديُّ كلامَ ابنِ مالك السَّابق، فقال: "الجزم بـــ"إذا" الشَّرطية وَرَدَ فِـــي الشِّعر كثيرًا أنشدَ سيبويه:

تَـــرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ، وَاللهُ يَرفَعُ لِي ... نَـــارًا، إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُم تَقِـــدِ(٤)

وأنشدَ الفراءُ:

---

(١) شرح الأشمونيُّ ٢/ ٨٥.

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢/١١٠.

(٣) التسهيل، ص ٢٣٧.

(٤) البيت من البسيط: للفرزدق، والبيت فِي ملحقات ديوانه، ص ٢١٦، شرح عبـــد الله الصَّـــاوي، ١٩٣٦م.

والشَّاهد فِيه قوله: " تَقِدِ " الواقع جوابًا للشرط مجزومًا بـــ " إذا " فِي ضرورة الشِّعر.

وخِنْدِف: أم الياس بن مضر، وبنو تميم يُنسبون إليها؛ لذا افتخر بها الفرزدق؛ لأنَّه تميميٌّ.

والمعنى: إذا قعدتْ بغيري قبيلتهُ، فإنَّ قبيلتي خندف ترفع لي منَ الشَّرف ما هو كالنَّار الموقدة.

يُنْظَرُ: ر الكتاب ٣/٦٢، والمقتضب ٢/٥٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٨٢، وشـــرح المفصـــل ٧/٤٧، وضرائر الشعر، ص ٢٩٨، والمساعد ٣/١٥٤، وشرح الأشموني ٤/٢٠، والخزانة ٧ /٢٢).

وَاسْتَغْنِ، مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ، بالغِنَى وَإِذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ [١]

وظاهرُ كلام المصنِّف أنّه يجوز فِي قليل من الكلام، وقال بعضهم: يُجْزَمُ بها فِي الكلام إذا زِيْدَ بعد ها "مَا"، والمشهور أنّه لا يُجْزَمُ بها إلاّ فِي الشّعر "[٢].

والّذي عليه عبارة التّسهيل هو ما أشار إليه المراديُّ من أنّ الجزمَ بـ "إذا" قليل، لا مخصوصٌ بالشّعر، وهذا مخالف ما عليه جمهور النُّحَاة، قال سيبويه: "وقد جازوا بها فِي الشّعر مُضْطَرِّيْنَ، شبَّهوها بـ "إنْ"، حيثُ رأوها لِما يُستقبل، وأنّها لا بُدَّ لها من جواب"[٣].

وإلَى ذلك ذهب المبردُ، فقال: " فإنْ اضْطُرَّ الشّاعرُ جاز أنْ يُجَازَى بها لمضارعتها حروف الجزاء؛ لأنّها داخلةٌ عَلَى الفعل وجوابه. ولا بدَّ للفعل الّذي يدخل عليه من جواب"[٤].

والمُتتبع لكلامِ ابنِ مالك فِي مصنفاته يرى أنَّ له فِي الجزم بـ"إذا" ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّه كثيرٌ فِي الشّعر، قليل فِي النّثر، كما يظهر من عبارته فِي التّسهيل[٥].

الثّاني: أنّه كثيرٌ فِي الشّعر، نادر فِي النّثر، كما فِي شواهد التّوضيح[٦].

---

(١) البيت من الكامل، لعبد القيس بن خُفاف البُرْجُميُّ وقيل: لحارثة بن بدر الغدانِي، ويُرْوَى: فتحمل، بالحاء المهملة، وجاء به ابن هشام فِي المغني، وابن عقيل فِي المساعد، والأشمونيُّ براوية: استَغْنِ.

والشّاهد فيه قوله: وإذا تصبْك... فتجمل؛ شاهدًا عَلَى أنّ إذا لا تجزم إلاّ فِي الشّعر.

والتّجمل: المعاملة الجميلة، والخَصَاصة: الحاجة والشّدة.

يُنْظَرُ:(معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣، والمفضليات، ص ٣٨٥؛ وشرح الكافية الشافية ١٥٨/٣، واللسان(كرب) ٣٨٤٥/٥، والمساعد ١٥٥/٣، والمغني ١/ ٩٣، والمقاصد النّحوية ٢/ ٢٠٣، والأشموني ٢٠/٤، والدّرر ١ / ١٧٣).

(٢) شرح التسهيل، ق ٣٠١ (أ).

(٣) الكتاب ٦١/٣.

(٤) المقتضب ٥٦/٢.

(٥) يُنْظَرُ: التسهيل، ص ٢٣٧.

(٦) يُنْظَرُ: شواهد التّوضيح، ص ١٨.

الثَّالثُ: أنَّه كثيرٌ فِي الشِّعر، ممنوع فِي النَّـثر؛ لعدم السَّماع. كما فِي شرح الكافية الشَّافية (١).

والوجـه فِي هذه المسألةِ أنّ الجزمَ بـ "إذا" الاستِقْبَاليَّة المتضمنة معنى الشَّـرط مخصوصٌ بالشِّعر؛ لكثرة الشَّواهد الشِّعريَّة، أمَّا فِي النَّـثر فهو نادرٌ، ومنه قوله ﷺ لعليّ وفاطمة رضي الله عنهما: "إذَا أخذْتُما مَضَاجعَكُمَا فَكَبِّرَا ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَسَبِّحا ثَلاثًا وَثَلاثِـين، وَاحْمِدَا ثَلاثًا وَثَلاثِين، فهذا خَيرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ "(٢).

ثالثًا: المسائل التي وافق المراديُّ فِيها ابنَ مالك:

المراديُّ يُجِلُّ ابنَ مالك ويوافقه فِي كثير من المسائل التي منها:

١- قال ابنُ مالك – فِي باب "إعراب الصَّحيح الآخر" –: "وأنواع الإعـراب رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ "(٣).

قال المراديُّ: " فالإعرابُ جنسٌ وهذه أنواعُهُ لا ألقابه كما قال بعضهم؛ لأنَّ مـنْ حقِّ اللقَبِ أنْ يَصدُقَ عَلَى ما لُقِّبَ به، وهذا ليس كذلك؛ إذ لا يُقال: الإعرابُ رفـعٌ وكذا البواقي ومن قال: ألقابُ الإعرابِ فمرادُه ألقاب أنواع الإعراب"(٤).

عَـبَّرَ بعضُ النَّحْويين عنِ الإعراب بالأنواع، وبعضهم بالألقـاب، ومنـهم مـن استخدم ألفاظًا هي مترادفات الأنواع.

وفَرَّقَ سيبويه – رحمه الله – بين حركات الإعراب وحركات البناء، فسماها مـرة مجاريَ ومرة أخرى أضربًا. فقال – فِي باب "مجاري أواخر الكلم مـن العربيـة"–:

---

(١) يُنظَرُ: شرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣.

(٢) الحديث فِي: صحيح البخاري كتاب الدعوات، باب: التكبير والتسبيح عنـد المنـام، ص ١٢١٦، وصحيح مسلم كتاب: الذّكر والدُّعاء والتَّوبة والاستغفار، باب: التَّسبيح أوّل النَّهار وعند المنام ١٧ / ٤٧ – ٤٨.

(٣) التسهيل، ص ٧.

(٤) شرح التسهيل؛ للمراديّ، ص ٣١.

"وهي تجري عَلَى ثمانية مجارٍ: عَلَى النَّصب والجرِّ والرَّفع والجزم، والفتح والضمِّ والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثَّمانيةُ يَجمعهنَّ فِي اللفظ أربعةُ أضربٍ: فالنَّصبُ والفتح فِي اللفظ ضربٌ واحد والجرّ والكسر فِيه ضرب واحد، وكذلك الرَّفع والضَّمُّ والجزم والوقف"[1].

وأطلق عليها المبرد أضرب الإعراب[2] وكذلك ابن جنِّي[3].

وقال عنها المصنِّفُ فِي شرح الكافِية الشافِية: وجوه الإعراب[4].

وقد فَرَّقَ ابنُ الحاجب بين الإعراب والبناء فسمَّى حركات الإعراب أنواعًا[5] وسمى حركات البناء ألقابًا[6].

وإلَى هذا ذهب ابنُ عقيل فِي المساعد، حيثُ قال: "وقوله: "**وأنــواع الإعــراب**" أحسن من قول غيره: "**ألقاب الإعراب**"؛ لأنَّ من حقِّ اللقب أنْ يصدقَ عَلَى ما لُقِّـبَ به، وهذا ليس كذلك؛ إذ لا يُقَال: الإعراب رفع ولا الإعراب نصب، فلا تكون هـذه ألقابًا له"[7].

وكذلك ذهب الدَّمامينيُّ[8] والسلسيليُّ[9] إلَى هذا.

وهم بهذا يتفقون مع المراديِّ فربَّما يكونون وقفوا عَلَى قوله واستحسنوه فقالوا به؛ لأنَّه هو الْمُتقدِّم منهم. والله أعلم بالصَّواب.

---

(١) الكتاب ١٣/١.

(٢) يُنْظَرُ: المقتضب ٤/١

(٣) يُنْظَرُ: اللُّمع فِي العربيَّة؛ لابن جنى، ت: حامد المؤمن، ط٢ (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيـة، ١٤٠٥هـ)، ص ٥٠.

(٤) يُنْظَرُ: شرح الكافية الشافية ١ / ١٧٨.

(٥) يُنْظَرُ: الكافية فِي النحو، ص ٦١.

(٦) يُنْظَرُ: السابق، ص ١٤٢.

(٧) المساعد ٢٢/١.

(٨) يُنْظَرُ: تعليق الفرائد ١/ ١٣٢.

(٩) يُنْظَرُ: شفاء العليل ١١٥/١.

٢- قال ابنُ مالك - في باب "الأحرف النّاصبة للاسم الرافعة الخبر" -: "وإذا عُلِمَ الخبر جاز حذفه مطلقًا، خلافًا لمن اشترط تنكير الاسم "[١].

قال المراديُّ مؤيِّدًا المصنِّف: " نقل بعضُهم اشتراط ذلك عن الكوفيين، وذهب الفراء[٢] أنّه لا يجوز سواءٌ كان الاسم معرفةً أم نكرةً إلا مع التكرير، والصَّحيح جواز حذفه مطلقًا للقياس عَلَى حذف الخبر في غير هذا الباب، وللسَّماع كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾[٣]وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[٤]، وقول الشّاعر:

سِوَى أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوَ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلا [٥]

يريد: تفضّلوا، ومن حذفه والاسم نكرة قول الأعشى:

إِنَّ مَحَلاً، وَإِنَّ مُرْتَحَلا ... ... [٦]

---

(١) التسهيل، ص ٦٢.

(٢) يُنظَرُ رأي الفراء في: الارتشاف ١٢٤٩/٣، والخزانة ٤٦١/١٠.

(٣) فصلت، الآية ٤١.

(٤) الحج، صدر الآية ٢٥.

(٥) البيت من الطّويل، للأخطل في ديوانه، ص ٣٩٢، تحقيق: أنطون صالحاني.

والشّاهد فيه: جواز حذف خبر " إنّ " وهو معرفة، والتقدير: أو أنّ الأكارم نهشلاً تفضلوا عَلَى النّاس. و" أو" هنا بمعنى الواو.

والبيت منسوب للأخطل في مجاز القرآن ١٩٢/٢، والمقتضب ١٣١/٤، وشرح المفصل ١٠/١، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٢، واللسان (نهشل) ٤٥٥٩/٦، ومن غير نسبة في الخصائص ٣٧٤/٢، والمقرب ١٠٩/١، والمساعد ٣١١/١، وقال البغداديُّ في الخزانة ٤٦٢/١٠: "والبيت نسبه ابنُ يعيش إلَى الأخطل، وله في ديوانه قصيدة عَلَى هذا الوزن والرويّ، ولم أجده فيها- والله أعلم- وكذا نسبه ابن الشّجري في أماليه إلَى الأخطل " اهـ.

(٦) هذا صدر بيت من المنسرح، للأعشى في ديوانه، ص ٢٣٣، شرح محمد محمد حسين، وعجزه:

* وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلاَ *

والشّاهد فيه: حذف خبر " إنّ " والتّقدير: إنّ لنا محلاً، وإنّ لنا مرتحلا.

والمعنى: إنّ لنا حلولاً في الدُّنيا، وارتحالاً عنها إلَى الآخرة، وفي رحيل الأموات، إبطاء وعدم عودة.=

أي: إنَّ لنا مَحَلاً وإنَّ لنا مُرْتَحَلاً "(١).

مذهب سيبويه(٢)، والمبرد(٣) أنَّ الخبر يجوز حذفه مطلقًا إذا عُلِمَ، سواء أكان الاسم معرفةً أم نكرة، واستحسن ابنُ جنِّي ما ذهب إليه الكوفيون، فقال: " والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إنْ إلاّ إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا، وإنْ كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة "(٤).

واختار أبو حيان – رحمه الله– مذهبَ سيبويه، حيثُ قال: "وهو الصَّحيح "(٥).

وما قاله المراديُّ ذكره ابنُ عقيل، حيثُ قال: " وهذا مذهب سيبويه وهو الصَّحيح، خلافًا لمن اشترط تنكير الاسم وهم الكوفيون. ومن حذفه والاسم نكرة:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحلاً وإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاَ

ومن حذفه وهو معرفة:

سِوَى أنَّ حَيًّا مِنْ قريشٍ تَفضَّلُوا عَلَى النَاسِ أوْ أنَّ الأكارِمَ نَهْشَلا

أيْ: تفضلوا "(٦).

والرَّاجح فِي هذه المسألة جواز حذف الخبر إذا عُلِمَ، سواء أكان الاسم نكرة أم معرفة، إلاّ أنَّ الحذفَ مع الأوَّل أكثر؛ لأنَّ الخبرَ إذا ذاك إنَّما يكون ظرفًا أو مجرورًا مقدَّرًا قبل الاسم، ولولا هذا لم يُخبر عن النكرة لفقد المسوِّغ، وحين لزم أن يكون الخبر هكذا سهل حذفه؛ وذلك لأنه قد اتُّسع فِي الظروف والمجرورات ما لم يُتسع فِي غيرها(٧).

=يُنْظَرُ: (الكتاب ٢/ ١٤١، والمقتضب ٤/١٣٠، والأصول ٢٤٧/١، والمحتسب ١/ ٣٤٩، والخصائص ٢ /٣٧٣، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٢، والمقرب، ص ١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/٢، شفاء العليل ١/ ٣٥٥، والهمع ٢/ ١٦١، والدرر اللوامع ١/ ١١٢)

(١) شرح التسهيل؛ للمراديْ، ص ٤٢٦.

(٢) يُنْظَرُ: الكتاب ١٤١/٢.

(٣) يُنْظَرُ: المقتضب ٤/ ١٣٠ – ١٣١.

(٤) المحتسب ١ / ٣٤٩.

(٥) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٤٩.

(٦) المساعد ٣١١/١.

(٧) يُنظَرُ: شرح الجمل؛ لابن عصفور ٤٤٣/١.

ومما يؤيد ذلك أيضًا مَجيء خبر "إنّ" محذوفًا في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾(١)فالخبر في الآية الكريمة محذوف، تقديره: معذّبون، دَلّ عليه آخرُ الآية(٢).

٣- قال ابن مالك – في باب " المفعول له " –: " وينصبُه مُفْهِم الحدَث نصبَ المفعول به المصاحِب في الأصل حرفَ جرٍّ لا نصب نوع المصدر " (٣).

قال المراديُّ: "ما ذهب إليه المصنّفُ هو الصَّحيح، وهو مذهب سيبويه والفارسيّ، ويدل عَلَى صحته أنّه جواب له، والجواب بحسب السُّؤال، فكان ينبغي أنْ يُقال: ضربْتُ ابني للتأديب؛ لكنْ حُذفتْ اللام لشبهه بالمصدر، ووجه آخر وهو أنّ المفعول له إذا أضمر جر باللام والإضمار كثيرًا يَرُدُّ الأشياءَ إلَى أصولها، وذهبَ بعضُ المتأخرين إلى أن نصبه نصبَ نوع المصدر، ورُدَّ بأنّه لو كان كذلك لَم يجزْ دخول اللام عليه، كما لا تدخل عَلَى الأنواع نحو: سار الجَمَزى، ونُسبَ هذا المذهب إلى الزَّجَّاج..."(٤).

اُختُلِفَ في ناصب المفعول له؛ فذهب جمهور البصريين إلَى أنّه منصوبٌ بمفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجرّ.

قال سيبويه: " فانتصبَ لأنّه موقوع له، ولأنّه تفسيرٌ لما قبلَه لِمَ كان؟ وليس بصفة لِمَا قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عِشرونَ دِرْهَمًا.

وذلك قولك: فعلتُ ذاك حِذارَ الشرِّ، وفعلتُ ذلك مخافة فلانٍ، وادِّخارَ فلانٍ "(٥).

وأوضح أبو بكر بن السَّراج " أنّ المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، والعامل فيه غير مشتق منه، وإنّما يذكر؛ لأنّه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: فعلت ذاك حِذار الشر، وجئتك مَخافة فلان، "فجئتك" غير مشتق من "مَخافة" فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر

(١) سورة الحج، الآية ٢٥ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩٣٩.

(٣) التسهيل، ص ٩٠.

(٤) شرح التسهيل؛ للمراديّ (المخطوط)، ق ٣١ (ب).

(٥) الكتاب ١ / ٣٦٧.

بفعله الذي هو مشتق منه نحو: " خفتك " مأخوذة من مخافة ، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الَّذي ليس بينه وبين الفعل نسب "[١].

وخالف الزَّجَّاجُ والكوفيون جمهورَ البصريين فذهبوا إِلَى أنَّ المفعول له انتصب انتصاب المصادر، وليس عَلَى إسقاط حرف الجرّ، ثُمَّ اختلفوا؛ فذهب الكوفيون: إلى أنَّه منصوبٌ بالفعل المتقدم عليه؛ ملاقٍ له فِي المعنى، وإنْ خالفه فِي الاشتقاق مثل: قعدت جلوسًا. وإذا قلت: ضربت زيدًا تأديبًا، فكأنك قلت: أدبته تأديبًا، فكأنَّه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، ولذلك لَم يترجموا له، استغناءً بباب المصدر[٢].

وذهب الزَّجَّاجُ إلى أنَّه ينتصب بفعل مضمر من لفظه؛ فإذا قلت: جئتُ إكرامًا لك، فتقديره عنده: أكرمتك إكرامًا لك، فحذف الفعل، وجعل المصدر عِوضًا من اللفظ به، فلذلك لَم يظهر[٣].

وقد رَدَّ ابنُ الحاجبِ عَلَى الزَّجَّاج، بقوله: "معنى ضربته تأديبًا، ضربته للتأديب اتفاقًا، وقولك: للتأديب ليس بمفعول مطلق، فكذا تأديبًا الَّذي بمعناه"[٤].

والْمُختار فِي هذه المسألة رأي سيبويه وجمهور البصريين، وهو ما رجَّحَه ابن مالك، واختاره المراديُّ؛ لما تقدم من كلام سيبويه وابنِ السَّراج — رحمهما الله —.

٤– قال ابن مالك — فِي باب "المفعول المسمى ظرفًا ومفعولاً فِيه" عن"مَـعَ" إذا سُكِّنَتْ عينُها: "واسْمِيتُها حينئذٍ باقيةٌ عَلَى الأصحِّ "[٥].

ووافق المراديُّ ابنَ مالكٍ فِي ذلك، حيثُ قال: "وقوله اسميتها باقية عَلَى الأرجح، يعني حين تُسكَّن؛ لأنَّ معناها محركة وساكنة واحد، وَزَعَم أبو جعفر النَّحَّاس[٦]: أنّ

---

(١) الأصول ١ / ٢٠٦.

(٢) يُنْظَرُ: الارتشاف ٣ / ١٣٨٤، والهمع ٣ / ١٣٣.

(٣) يُنْظَرُ: الهمع ٣/١٣٣.

(٤) شرح الكافية ١/ ١٩٢.

(٥) التسهيل، ص ٩٨.

(٦) يُنْظَرُ: إعراب القرآن؛ للنَّحاس ١ / ١٩١، ٣/٢١٣، وصرف العناية؛ للبيتوشيّ، ص ٢٩٦.

الإجماعَ منعقدٌ عَلَى حرفيتها إذا كانت ساكنة، وليس بصحيح بل الصَّحيح أنَّها حينئذ باقية عَلَى اسميتها كما ذكر المصنّفُ، وكلام سيبويه يشعرُ بذلك"[١].

فظاهر كلام سيبويه هو ما ذهب إليه ابن مالك ووافقه عليه المراديُّ، وهو أنَّها اسم..قال سيبويه: " وسألتُ الخليل عن "مَعَكُمْ" و " مَعَ " لأيِّ شيءٍ نصبتها ؟ فقال: لأنَّها اُستعملتْ غيرَ مضافة اسمًا كجميع، ووقعتْ نكرة، وذلك قولك: جاءا معًا، وذهبا معًا، وقد ذهب مَعَه ومِنْ مَعَه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة: أمام وقُدَّام..."[٢].

وقال أبو حيان: "وقد بناه بَعْضُهم عَلَى السُّكون، وهي لُغَةٌ لربيعة وغنم بسكونه قبل حركته، ولَمْ يَحْفَظْ سيبويه أنَّ السُّكون لُغَةٌ، فزعم أنَّه لا يكون إلا في الضَّرورة... وزعم أبو جعفر النَّحَّاس أنَّ الإجماعَ منعقدٌ عَلَى حرفيتها؛ إذا كانت ساكنة، والصَّحيح كونها اسمًا إذ ذاك، وكلام سيبويه يشعر بذلك "[٣].

وقال ابن هشام: "مع اسم بدليل التَّنوين فِي قولك: "معًا" ودخول الجار فِي حكاية سيبويه: "ذهبت من معه "، وقراءة بعضهم: ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي ﴾[٤] وتسكين عينه لغة غنم وربيعة، لا ضرورة، خلافًا لسيبويه، واسميتها حينئذ باقية، وقول النَّحَّاس: إنَّها حينئذ حرف بالإجماع مردود "[٥].

---

(١) شرح التسهيل، ق ١٤٣(أ)

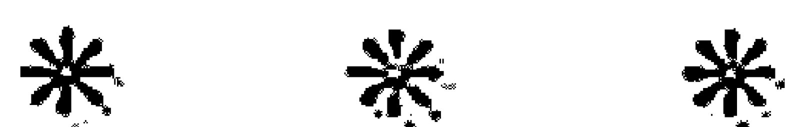
(٢) الكتاب ٢٨٦/٣ – ٢٨٧.

(٣) ارتشاف الضرب ١٤٥٧/٣ – ١٤٥٨.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية ٢٤، والقراءة بالتنوين وبكسر الميم فِي "من" ليَحيى بن يعمر، وطلحة بن مصرّف، وهذه القراءة كما قال ابن جني – رحمه الله – فِي المحتسب ٦١/٢: " هذا أحد ما يدل على أنَّ "مع" اسم؛ وهو دخول "مِنْ" عليها" ا هـ، يُنْظَرُ هذه القراءة فِي: مختصر ابن خالويه، ص ٩١، والتِّبيان فِي إعراب القرآن؛ للعكبريّ ٩١٥/٢.

(٥) المغني ١ / ٣٣٣.

ومِمَّا سبــق يتضح أنَّ تسكين عين "مَــعَ" لغة غنم وربيعة كما ذكر غير واحــد منَ العلماءِ وليس ضرورةً كما ذهب سيبويه، فموافقة الْمراديّ لابنِ مالك فــي هــذه المسألة صحيحة، وما قاله النّحَّاسُ غير صحيح كما تبين سابقًا، " والوجــــه أنَّها باقيةٌ عَلَى اسْمِيتها في حالتي الإعراب والبناء، وأنَّ المشهــورَ فيها هو النّصب"(١)، والله أعلم بالصَّواب.



(١) ابن عقيل النّحوي؛ للحندود، ص ٣٤٢.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

الْجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي

وَفِيْهِ الْمَبَاحِثُ الآتية:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: مَنْـــهَجُهُ وأُسْلُـــوبُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قِيْمَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةُ، وَشَـــوَاهِدُهُ، وَتَارِيْخُ تَأْلِيْفِهِ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: أَثَـــرُ الْكِتَابِ فِيْ كُتُبِ حُـــرُوْفِ الْمَعَانِيْ مِنْ بَعْدِهِ

المَبْحثُ الأَوْلُ
مَنْهَجُـــــهُ وَأُسْـــلُوبُـــهُ

كان المراديُّ حريصًا كلَّ الحرصِ عَلَى سُلوكِ منهجٍ معين، يُصَوِّرُ ثقافتَـــه العاليـــةَ، وقدرتَه عَلَى توظيفِ مهاراتِه الفنِّية فِي مجال التَّعليم والـــتَّدْريس، وتمكُّنه مـــن المـــادة العلميَّة، مع تصرف ذكي فِيما يُوْرِد منها وما يُهمل.

وقد اشتملَ كتابُ **الْجَنَى الدَّانِي** عَلَى مقدِّمةٍ فِي حدِّ الحرفِ، وخمسةِ أبوابٍ هي موادُ الكتابِ.

اِفتتحَ الكتابَ بمقدِّمةٍ موجزةٍ أوْضحَ فِيه سببَ تأليفه، وتسميته بهذا الاسمِ، فقال بعد أنْ حَمِدَ اللهَ، وأثنى عليه، وصلى عَلَى نبيه محمدٍ ﷺ: "... وهـــذا كتابٌ أرجـــو أنْ يكونَ نافعًا، ولمعاني الحروفِ جامعًا، جعلتُه لسؤالِ بعضِ الإخوان جوابًا، ولصدقِ رغبته ثوابًا، ولَمَّا وَفَى لفظُه بمعناه، ودنـــا من متأوِّله جناه سميته بـــ "**الْجَـــنى الـــدَّاني فِـــي حروفِ المعاني**" ويشتمل عَلَى مقدِّمةٍ وخمسةِ أبوابٍ "[١].

مُقَـــدِّمَـــةُ الكتابِ: تتكونُ المقدِّمةُ منْ خمسةِ فصولٍ:

الفصْلُ الأوْل: بحثَ فِيه حدَّ الحرفِ، وأوْرَدَ أقوالَ العلماءِ فِيه، مع الردِّ عَلَى من أنكرَضرورةَ حدِّ الحرفِ، **الثَّاني:** فِي علَّةِ تسميته حرفًا، **الثَّالث:** فِـــي جملـــة معانيـــه وأقسامه، **والرَّابع:** فِي بيان عمله، **والخامس:** فِي عدَّة الحروفِ فِي اللغـــة [٢].

---

(١) الجَنى الدَّاني، ص ١٩.

(٢) يُنْظَرُ: المصدر السَّابق، ص ٨٥ ــ٩٣ .

وقد انتهى في الفصلِ الأخيرِ إلَى أنَّ حروفَ المعاني قد عدَّها بعضُهم ثلاثةً وسبعينَ حرفًا، وزادَ غيرُه عَلَى ذلك حروفًا أخر مختلفًا في حرفيةِ أكثرها، وأوْصلها بعضُهم إلَى نيفٍ وتسعينَ حرفًا.

أبْـــوَابُـــــــهُ:

البابُ الأوْلُ: فـــي الأُحادي، وذكـــرَ فيه **أربعةَ عشرَ** حرفًـــا، يجمعها- كمـــا قال- قولك: "**بكشفٍ سألتمونيها**" ويضمُّ أربعةَ عشرَ مبحثًا، وخاتِمـــة عـــرض فيهـــا علامات البناءِ.

البابُ الثَّاني: جعله للثنائي، وذكَر فيه **ثلاثةً وثلاثينَ** حرفًـــا، منها المتَّفـــقُ عَلَـــى حرفيته، والمختلف فيه.

البابُ الثَّالثُ: جعله للثَّلاثيِّ، وذكر فيه ستةً وثلاثينَ حرفًا، منـــها المتفـــق عَلَـــى حرفيته، ومنها المختلف فيه[1].

البابُ الرَّابعُ: في الحرف الرُّباعيِّ، وذكر فيه تسعةَ عشرَ حرفًا، منها المتفق عليـــه، ومنها المختلف فيه، ويضمُّ البابُ تسعةَ عشرَ مبحثًا[2].

البابُ الخامسُ: جعله في الخماسيِّ، وذكَر فيه ثلاثةَ أحرفٍ، حرف متفـــق عَلَـــى حرفيته وهو "**لكنَّ** "واثنان مختلف في حرفيتهما، وهما " **أنتما، وأنتن** " إذا وقعا فصلاً[3].

فمجموع ما أوْرده المُراديُّ في كتابه خمسةَ أحرفٍ ومائة، منها المتفق عَلَى حرفيتـــه وهوالكثير الغالب، ومنها ما اختلف فيه.

---

(١) استغرق هذا الباب من ص ٣٥٣ إلى ص٤٧٠.

(٢) استغرق هذا الباب من ص ٤٧١ إلى ص ٥٥٣.

(٣) وقد استغرق هذا الباب من ص ٥٥٥ إلى ص ٥٥٨، وهو نهاية الكتاب.

أبـــرزُ سِمَـــاتِ مَنْهَجِـــــه:

– رتَّـــبَ مباحثَه ترتيبًا هجائيًا: (أ،ب، ت،ث...و،لا،ي) مراعيًا الحرف الثَّاني فِي ذلك، والتـــزم بهذه الطريقةِ فِي الكتابِ كلِّه، إلا فِي مواضعَ قليلة كتقديمه "مُنْـــذُ" عَلَى "متى" و" نعم" عَلَى " نَحْنُ" ومما يَجدر التَّنبيه عليه أنَّه قد رتَّبَ **الألفَ اللَّيِّنة** بعـــد **الواوْ** وقبلَ الياء، وجعل المبدوء به **الهمزة**. وعلَّلَ ذلك بقوله: " إنَّما أخرتُ الألفَ إلَـــى هذا الموضعِ؛ لأنَّ موضعها فِي ترتيبِ الحروف عَلَى الأسلوبِ المألوفِ بين الواْوْ وَاليـــاء، وذلك قولهم فِي: أ، ب، ت، ث،ج...و، لا،ي. قـــال ابنُ جنِّي: لا يُقَال: " لام ألف "، وإنَّمـــا يُقَال: "لا" بـــلام مفتوحة، وألف لينة تليها[1] والمراد هنا الألف الليـــنة؛ لأنَّ اللامَ قد تقدمتْ، فلما قصدوا النُّطقَ بالألفِ وهي ساكنةٌ لا يمكن الابتداء بها، توصَّـــلُوا إِلَى النُّطق بها، بإدخال اللام عليها... "[2].

ثُمَّ قال: " فإنْ قلتَ: قد ذكرْتَ الألفَ أوَّل الحروفِ. قلتُ: المراد بالألفِ المذكورة أوَّل الحروف، الهمزة. نصَّ عَلَى ذلك الأئمةُ، وذلك متعين، لئلا يلزم تكْـــرَار حـــرفٍ، وإهمال حرفٍ؛ لأنَّه إذا جعلت الألـــف المبدوء بها عبارة عن الحـــرف الهـــأوِي لـــزم تكرارها؛ لأنَّها مذكورةٌ بعد اللام، ولزم إهمال ذكر الهمزة "[3].

واختتمَ كتابَه بذكرِ ألفاظِ عدّها بعضُ النُّحَاةِ من الحروف، وذكـــرَ أنَّه لم يُفرِدْ لها مباحثَ؛ لأنَّه لا يرىَ هذا صوابًا، فقال: " فهذا آخر الكلام عَلَى الخماسي، وبتمامه يتمُّ الكلام عَلَى جميع حروف المعاني. وقد ذكر بعضُهم أنَّ "كانَ" الزائدة حرف، وكـــذلك "أصبح" و" أمسى" فِي قول العرب: "**مَا أَصْبَـــحَ أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا**". قال: لأنَّ الأفعال لا تزاد. وقال بعضهم: إنَّ " **الَّذي**" يكون حرفًا عَلَى مذهبِ يُونُس والفراء؛ لأنَّها تكون عندهما مصدرية لاتحتاج إِلَى عائد. وقد كان حقُّ هذه الألفاظ أنْ أذكرها فِي باب

---

(١) يُنْظَرُ: سر الصناعة ٢/٦٥١.

(٢) الجَنَى الدَّاني، ص ٢٠٣.

(٣) المصدر السَّابق، ص ٢٠٤.

الثلاثيّ والرُّباعيّ، وإنّما أهملتُ ذكرَها هناك لشهرتها، وغَرابة القول بحر فيتها، وللكـلام عليها موضع هو أليق به من هذا الكتاب. والله الموفق للصَّواب"(١).

– اشتملَ كلُّ بابٍ مِنَ الأبوابِ الخمسةِ عَلَى مباحثَ، لكلِّ حرفٍ مبحث تكلَّم فِيه عَلَى ذلك الحرفِ، وبيَّنَ أقسامَهُ الَّتِي يأتِي عليها فِي الاستعمال، ومعانيه فِي كلِّ قسـمٍ، وذكرَ الخلافَ فِي ذلك.

– ذَيَّلَ بعضَ مباحثه بأبياتٍ منظومة ضمَّنها أقسـامَ هـذا الحـرفِ، أوْ معانيـه، ليُسَهِّلَ حِفْظَ القاعدةِ عَلَى القارىء وتذكُّرَها، ولا شكَّ فِي أنَّ هذا النَّظمَ، يُـومئ إِلَـى تمرس المراديّ بهذا النوعِ من الشِّعر التَّعليمي، وإِلَى رغبته فِي تمكين الطَّلبـة مـن تمثيـل القواعد النَّحْويَّة بشكل ميسَّرٍ، عن طريقِ نظمها، ومن أمثلةِ ذلك ماذكره بعد أنْ أنهـى كلامَهُ عَلَى باء الجر، فقال: " وقد كنتُ نظمتُ معانيها فِي هذين البيتين: [منَ الكامل]

بالبَـاءِ ألصِـقْ واستعِـنْ أوْعَـدِّ أوْ أقْسِمْ وبَعِّضْ أوْ فَـزِدْ أوْ عَـلِّلِ
وَأتتْ بمعنى "مَعْ "وَ" فِي"و"عَلَى"و"عنْ " وبِها فعَوِّضْ إنْ تَشَأ أوْ أبْـدِلِ "(٢).

ومن أمثلةِ ذلك أيضًا ماقاله عن" إنْ " المكسورة الهمزة وأقسامها: " وقـد نظمتُ أقسام "إنْ " فِي هذين البيتين: [منَ الطَّويل]

وَأقسامُ" إنْ " بالْكَسْـرِ شَـرطٌ زِيَـادَةٌ وَنَـفْيٌ، وتخفيفٌ، فَتَلْزَمُ لامُهَـا
وقَدْ قِيْلَ: مَعْنَى"إذ" و"إمَّا"وقدْ حَكَى الـ كسَـائيُّ مَعْنَى"قَدْ"وهذا تمامُهـا
..."(٣)

(١) الجَنَى الدَّاني، ص ٥٥٨.

(٢) الجَنَى الدَّاني، ص ١١٦.

(٣) السَّابق، ص ٢٣٤، ولمزيد من الأمثلة يُنظَرُ عَلَى سبيل المثال: ص ١٤٢ فقد جمع معاني الكاف فِـي ثلاثة أبيات، ص ٢٢٤ جمع معاني "أل " فِي خمسة أبيات، ص ٢٠٠ جمع معاني الواوْ فِي ثلاثة أبيـات، ص ٢٤٤ جمع معاني "أنْ " فِي بيتين، ص ٢٤٨ جمع معاني "أوْ" فِي بيتين.

– ربطَ موضوعاتِ الجنى بعضَها ببعضٍ ربْطًا مُحْكَمًا عن طريقِ إشارتِه إِلَى ماتقدم وما سيأتي، ولا سيما فِي الموضوعاتِ التِي تتكرر دائمًا [١].

– ذكـرَ آراءَ العلماءِ فِي المسائلِ التِي أَوْرَدَها، ورجَّحَ أجودَها وأحسنَها، وهـاك مثالاً يُؤيِّد ذلك: يقول: " تُـزَادُ الباءُ فِي خبر "ليس" و"ما" نحو: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٢]و﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٣]، وفِي زيادتها بعد "ما" التَّميمية خلاف، منـع الفارسيُّ والزَّمخشريُّ، والصَّحيح الجواز؛ لسماعه فِي إشعار بني تميم"[٤].

– ختمَ نقولاتِه من كتب الآخرين غالبًا بقوله: "انتهى ".

– كان يُذيِّلُ عَلَى المبحثِ إمَّا بتنبيه، أوْ فائدة، يذكر فِيها معلومات متنوعه حـول الموضوع، وقد يَلِي التَّنبيه الأوَّل تنبيهٌ ثانٍ وثالث [٥].

– اتَّسَمَ بأسلوبِ الجدلِ والحوار، واعتمد فِي معالجته للأفكـار طريقـة السُّـؤال والجواب، يفترضُ أسئلةً تطرح عليه، فيجيب عنها بأسلوبه: فإن قلتَ ...، أوْ بصـيغة المبني للمجهول فإنْ قِيْلَ ...، ثُمَّ يتولَّى الإجابة عنها بقوله: قلـتُ... أوْ أجيـبَ أوْ فالجواب.

– أشارَ إِلَى الكتبِ التِي اسْتَقَى منها مادةَ الكتابِ العلمية مثل: **الكتاب** لسـيبويه، و**المقتضَب** للمبرد، و**شرح التَّسهيل** لابن مالك، و**رصف المباني** للمالقي ...، وقد يذكرُ آراءَ العلماءِ دونَ كتبهم؛ لأنَّه يأخذ آراءَهم من غير كتبهم. وقد يأخذ من كتبـهم دون ذكرها لمالها من شهرة أوْللاختصار، وربَّمـا استعمـل عبارات عامـة مثـل: قـال

(١) يُنظرُ عَلَى سبيل المثال: ص ١٢١،١٤٥، ١٦١، ١٨٦، ٢٠١، ٤٣١، ٤٧٢، ٤٧٠،٤٣٣.

(٢) الزُّمر، من الآية ٣٦.

(٣) فصلت، من الآية ٤٦.

(٤) الجَنَـى الـدَّاني، ص ١١٥ (بتصـرف)، ويُنْظَـرُ عَلَـى سـبيل المثـال: ص ٢٣٠،٢٤٠،٢٤٢،٢٤٩،٢٥١،٢٥٥،٥٣٨.

(٥) يُنظرُ عَلَى سبيل المثال: ص ١٤٩،١٥٢،١٦٣، ١٩٠، ٢٥٤، ٢٨٦، ٣٤٠، ٥٠٣.

البصريون، والكوفيون، والمحققون، والمغاربة، وقوم مـــن النّحْويين، وقوم من الجمهـــور، وبعض، أوْ بعضهم، وآخرون.

– ذكرَ آراءَ عددٍ منَ العلماءِ لَمْ يبلغوا درجةَ الشُّهرة كأبي جعفر بن زبير[١]، وأبي جعفر بن صابر[٢] من أهلِ المغرب، وابنِ شقير[٣]، وغيرهم.

– ظهر اهتمامه بذكرِ الأَوْجه الإعرابية التي يحتملها المثال الواحد [٤].

– إشارته فِي أثْناء بحثه إِلَى الاختلافِ بين لهجاتِ القبائلِ العربيَّة، ســواء مــايتعلق بالنَّاحية الصَّوْتية، أوْ ما يتعلق بالنَّاحية الإعرابية، فمن الأَوْل الإشــارة إِلَى الكشكشة فِي تميم[٥]، نحو: مررتُ بكشِ، وعليكِش [٦].

(١) هو: أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، وُلِدَ سنة ٦٢٧ هـــ، كان محدِّثًا جليلاً، نحويًّا أصوليًّا، أديبًا، مقرئًا مفسرًا مؤرِّخًا. أقرأ القرآن والنّحو والحديث بمالقة وغرناطة، أفاد منه خلق كثير، وتخرج عليه جماعة، من مصنفاته: تعليقة عَلَى كتاب سيبويه، والذيل عَلَى صلة ابن بشكوال، وغيرهما، تُوُفِّيَ سنة ٧٠٨ هـــ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (الدرر الكامنة ١/٨٤، وبغية الوعاة ١/٢٩١، وشذرات الذهب ٦/١٦).

(٢) هو: أحمد بن صابر أبو جعفر النّحوي، ذهب إلى أن للكلمة قسمًا رابعًا، وسماه الخالفة. أخذ عنه أبو جعفر بن الزُّبير، يُنْظَرُ ترجمته فِي: (بغية الوعاة ١/ ٣١١).

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن عبدالله بن الحسن بن شقير أبوالعلاء البغدادي، جمع بين النـــزعتين البصـــرية والكوفية، روى عن أبي عمر الزاهد وأبي بكر بن الأنباري وابن دريد، وروى عنه أبو بكر بن شاذان، مـــن مصنفاته: المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود. تُوُفِّيَ سنة ٣١٧ هـــ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (إنباه الرواة ١/ ٨٤، وبغية الوعاة ١/ ٣٠٢) .

(٤) يُنْظَرُ عَلَى سبيل المثـــال: ص ١١١، ١١٤، ١٢٤، ١٢٧، ١٤١،١٥٠، ٢٠١، ٤١٤، ٣٦٧، ٤٧٦، ٥٠٥.

(٥) سُمِّيَتْ هذه اللغة الكشكشة لاجتماع الكاف والشّين فِيها، قال المبرد فِي الكامل ٢/٢٢٣: " ربيعة يقولون للمرأة: جعل الله البركة فِي دارش، ويحك ما لش، والتي يلمرجونها يَدعونها كالَّا، والتي يقفون عليهـــا يبدلونها شينًا " اهـــ.

(٦) الجَنَى الدَّاني، ص ١٢٠.

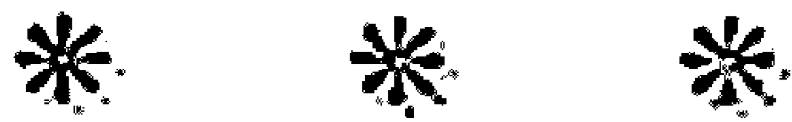
والكسْكسة فِي بكر[١] فهم يزيدون سينًا بعد كاف المؤنثة فِي الوقف لبيان حركة الكاف، نحو: عليكس[٢].

ومنَ التَّالِي: الإشارة إِلَى الاختلاف بين الحجاز وتميم فِي عدَّة مواضع كنصب خبر "لا" و"ما" المشبهتين" ليس" [٣].

– عرض لأهم ما يتعلق بـالحرف، لا يتركـه دون تعليـقٍ أوْ تعقيـب، إتمامًـا للفائدة، وتوضيحًا للمتعلمين؛ لأنَّ غرضه تعليميٌّ.

وهناك سِمَة أُخرى بـارزة فِي الكتاب – إِلَى جانب ماتقدم – هـي الميـل إِلَـى السُّهولة واليسر فِي التَّعبير، والبعد عن التَّكلف والتَّعقيد، رغبةً فِي تقريب المعانـي إِلَـى أذهان الطلاب.

فهو يعرضُ قضاياه ومسائله وتعليلاته بأسلوبٍ سَلِسٍ عَذْبٍ لا يملُّهُ القارئ، يعـزِّزه بالشَّواهدِ القرآنيَّة، والأحاديثِ النَّبويَّةِ الشَّريْفَةِ، والأبياتِ الشِّعْريَةِ.



(١) الكسكسة: هي إبدال الكاف سينًا، أوْ زيادة سين بعد الكاف، قال المبرد فِي الكامـل ٢/٢٢٤: " وأمَّا بكر فتختلف فِي الكسكسة فقوم يبدلـون من الكـاف سينًا كما يفعل التميميون فِي الشّـين وهـم أقلهم، يبنون حركة كاف المؤنثة فِي الوقف بالسين، فيزيدونها بعدها فيقولون: أعطيتُكِس " ا هـ.

(٢) الجنَى الدَّاني، ص ١٢٠.

(٣) المصدر السَّابق، ص ٣٢٥، ص ٣٠٢ .

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

أَوْلاً: قِيْمَةُ كِتَابِ الْمُرَادِيِّ العِلْمِيَّةُ

كتابُ "الجنى الدَّاني" تبوَّأ مكانةً مرموقةً فِي الدِّراساتِ النَّحْوِيَّة واللُّغوية، والكتاب يمثل قمة نتاج المراديِّ، وترجع قيمته إِلَى أُمور أهمها ما يأتي:

- منهجه المُتميز فِي التَّأليف الَّذي لَم يسبقْ إليه فِي بناء الكتاب عَلَى مقدِّمة فِي حدِّ الحرف، وخمسةِ أبوابٍ هي موادُّ الكتاب، رتَّب فِيها الحروف عَلَى ما هو معروف، أيْ: الأحادي، فالثنائي... إِلَى الخماسي. مِمَّا يدلُّ عَلَى وضوحِ الفكرةِ عند المراديِّ.

- انحصار الكتاب فِي حروف المعاني، وهذا التَّحديد - بلا ريب - يُكسب الكتاب دِقَّـــةً، وتركيزًا، وتقصيًا، وهو الأمر الَّذي يلمسه القارئُ لهذا الأثرِ النفيسِ.

- العمق الَّذي تتسمُ بـــه عقليةُ الْمراديِّ فِي عرضه لمسائل النَّحْو، وتعرضه للخلافات النَّحْوية فِيه، فضلاً عَنِ الدِّقَّـــةِ الواضحةِ فِي التَّعْبيرِ[١].

- العناية الفائقة بالنَّقد والتَّحقيق، وبعض هذا التَّحقيق يمثِّل تطوُّرًا فِي آراء المراديِّ إذا أدخلنا فِي اعتبارنا تاريخ تأليف هذا الكتاب.

- بروز الأسلوب التَّعْليمي بخصائصه المختلفة فِي الكتاب.

- كثرة الشَّواهد من القرآنِ الكريمِ، والشِّعْرِ، والحديثِ، وكلامِ العرب وأمثالهمْ.

- وفرة المصادر التي اعتمد عليها المراديُّ فِي تأسيسِ كتابه.

---

(١) ذكر الأستاذ طه محسن فِي مقدمة دراسته للجنى الداني، ص ٦٠ " أنَّ كثيرًا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين التي وردت فِي كتاب "الجَنَى الدَّاني" لم يقف عليها فِي كتاب الإنصاف، ثم قال: وربَّما انفرد المرادي بذكر بعض هذه الخلافات " ا هـــ .

ولله در القائل الذي أشادَ بهذا الكتابِ وصاحبه، فقال: " لله در المؤلف ابن القاسم:

هَـذَا كتابٌ دَنَـا جَنَـاه ... وَلاحَ للمُجْتَـلِي سَنَـاه

شَمِـلُ مَعاني الْحُـرُوْفِ فِيه ... قَـدْ نَالَ مِـنْ جَمْعِـه مُنَـاه "[1].

وقد أشادَ بهذا الكتابِ الدكتور يوسف الضَّبع - رحمه الله - فقـال: " **إنَّ نظـامَ المراديِّ فِي بحثه تـام وشامل، ومن عَجَبٍ أنّه عَلَى فضلِه وغزارةِ علـمه، لَمْ يطبـعْ إِلَى الآن** "[2].

ومازالَ كتابُ الجنى الدَّاني فِي عصرنا هذا يتبوّأ مكانةً مرموقةً، فجامعتنا تُعدُّ "الجنى الدَّاني" مصدرًا من مصادرها فِي دراسة النَّحْو بعامة، ومعاني الحـروف بخاصة.

ثانيًا: تاريخ تأليفه

لَمْ يعلمْ عَلَى وجه التَّحْديد تاريخ تأليف كتاب "**الجنى الدَّاني**" شأنه شأن كثير مـن مُؤَلَّـفـات المراديِّ، ولكنْ – يبدو لِي – أنَّ هذا الكتابَ أُلِّفَ فِي فترةٍ تفتَّحتْ فِيهـا مواهبُ المراديِّ، وتطور بها فكره ونتاجه لما يأتِي:

– أنَّ شخصيةَ المراديِّ أكثرُ ظهورًا فِي هذا الكتابِ منها فِي بعضِ مُؤَلَّفاتِه الأُخرى، وهذه حقيقة يدلّ عليها ما سبق الحديث عنه فِي بيان قيمة هذا الكتاب من منهجه المبتكر فِيه، واستيفائه لكثير من مباحثه بصورةٍ لا نظير لها.

– أنّه يُعَدُّ سِجلاً للـكتبِ والرَّسـائل التِي صنَّفها، وذلكَ حين أحالَ فِي مسـائله عليها[3].

---

(١) كُتِبَ هذان البيتان تحت عنوان "الجَنى الدَّانِي " من مخطوطة " لاله لي" فِي استانبول والتِي تحمـل الرقم (٣٢٠٥) .

(٢) ابن هشام وأثـره فِي النَّـحْو؛ د. يوسف الضَّبع، ط ١ (القاهرة: دار الحـديث ١٤١٨ هـــ) ص ٢٣٢ ..

(٣) يُنْظرُ عَلَى سبيل المثال: ص ٣٤٥، ٣٥١، ٤٦٧، ٥٥٠ .

ثَالثًا: شَــوَاهِدُ الْكِتَابِ

وشَّحَ المراديُّ كتابَهُ بآياتٍ مِنَ الذِّكْرِ الـحكيم، وفقرات مـن الحديـث النَّبويِّ الشَّريف، وأقوال الصَّحابة، وبالجيِّد الرَّائع من الشِّعر القديم، وأقوال العـرب، لتكـون شواهد تُدَعِّمُ رأيَه وتؤيده، وتدخل المتعة والرَّغبة إِلَى نفوس قرائه.

فقد حظي الكتاب بنصيبٍ وافرٍ مِنَ الاستشهادِ بآي الذِّكر الحكيم، بلغ عددها نحو ثمانين وثلاثمائة آية قرآنية كريمة.

استشهد بها لمعاني الحروف، وإعمالها، وإهمالها.. كما امتلأ الكتابُ بوجوه القراءات لكثيرٍ مِنَ القراء.

واستدل المراديُّ بالأحاديثِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ فِي دعم آرائه النَّحْويَّة، وتعزيز ماذهب إليه، سواء ما أوْرده هو، أوْ ما نقله من آراء النُّحَاة السَّابقين.

كما عزَّزَ الآراءَ النَّحْويَّةَ ومعاني الحروف بشعرِ الشُّعَراء الأقدمين الجاهليين والإسلاميين، أمَّا الْمُتَنَبِّيّ والْمعرِّيّ، والحريريّ...، فقد استشهد بشعرهم استئناسًا لا لدعم قاعدة.

وقــد أوْرد فِي الجنى الدَّاني طائفةً من أمثالِ وأقوالِ العربِ فِي دعم الآراء والمعانِي الَّتِي أتى بِها فِي الكتاب.



الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

أَثَرُ الْكِتَابِ فِي كُتُبِ حُرُوْفِ الْمَعَانِي الَّتِي جاءتْ بَعْدَهُ

كتاب "الجنى الدَّاني" للمراديِّ مِنَ المصادرِ المهمَّة فِي الدِّراساتِ النَّحْوِيَّـةِ بعامـةٍ، والحروف وأحكامها بخاصة. فقد أوْدعه المراديُّ علمًا كثيرًا، أفادَ منه المتأخرون، واعتمدَ عليه أصحاب كتب حروف المعاني المشْهورة التي أُلِّفَتْ بعدهُ، مصرحينَ بالأخذ عنـه، وغير مصرحين، ومن هَؤُلاءِ النُّحاةِ الأعلامِ:

ابنُ هشامٍ – عبدُ اللهِ بن يُوْسُفَ الأنصاريُّ

اتَّسمَ كتاب "الْمُغْنِي" لابنِ هشامٍ بالشُّهرة والصِّيت. ونالَ حُظوةً بالغةً مـن لـدن العلماء والنُّحَاة. " وكان فِي شهرته كما كان كتاب سيبويه "[1]، وقد أفادَ ابنُ هشـامٍ فِي "المغني" من "الجنى الدَّاني" إفادةً واضحةً، وبخاصة فِي مباحثه عَنِ الأدوات، ومعانيها وشواهدها، بل إنَّه ساقَ عباراتِ المراديِّ بألفاظها، دون أنْ يصرِّحَ بالنَّقلِ عنه ألبتةَ.

وهذا الحكم لايستقيم إلا بعدة أمثلة تقضي به كما سيتَّضح إنْ شاء الله.

وقدْ ثَبتَ أنَّ ابنَ هشامٍ اطَّلعَ عَلَى قسمٍ من كُتُبِ المراديِّ، وله تعليقات بخطِّه عَلَى "شرح التَّسهيل " للمراديِّ المخطوط سنة (٧٥١هـ) والمودع في مكتبة بورصة العمومية قسم حسين جلبي برقم (١٠٧٩و١٠٨٠) حيث كُتِبَ عَلَى صفحةِ العنوان مـن الجـزء الأوْل: (النِّصف الأوْل من شرح التَّسهيل لابنِ أُم قاسم تلميذ أبي حيان صـاحب الجـنى الدَّاني، وعَلَى هوامشه فوائد بخط ابن هشام صـاحب مغـني اللبيـب رحمهمـا الله)[2].

وقال الشَّيخُ حاجي خليفة معرِّفًا بالجنى الدَّاني: "وهو كتاب مُفيدٌ رُتِّبَ عَلَـى مقدِّمـة مشتملة عَلَى خمسة فصولٍ. ثُمَّ أوْردَ خمسة أبوابٍ من الأحادي إلَى الخماسي، وهو مأخذ

---

(١) المدرسة النَّحوية فِي مصر والشام، ص٣٧٠.

(٢) يُنظرُ: الجنى الداني؛ ت: طه محسن، ص ٥٥.

المغني لابن هشام"[١].

وقال الشيخُ محمد عضيمة –رحمه الله –: " نقلَ ابنُ هشامٍ الجنى الدَّاني بنصِّه وفصِّه إِلَى كتابه المغني، دونَ أنْ يُشيرَ ولو مرَّة واحدة إِلَى اسم الكتابِ أوْ اسمِ مؤلِّفه"[٢].

وذكر الشَّيخُ يوسفُ الضَّبع فِي معرض حديثه عن "المغني " لابن هشام " أنَّ نظامَ المراديِّ فِي بحثه أتمَّ وأشمل، وأنَّه يتَّفقُ مع ابنِ هشامٍ فِي أكثر الشَّواهد والأمثلة، ولا مانع من أنْ يكونَ ابنُ هشامٍ قد طالع كتابَه قبل تأليفه المغني"[٣].

وقد لاحظتُ أنَّ ابنَ هشامٍ كان يأخذ مايستحسنه من آراء المراديِّ دونَ أنْ ينسبها إليه، وأنَّه عندما يكون هناك رأي للمراديِّ يذكره مسبوقًا بكلمة **قيل، أوْ يقال.**

وهاك أمثلة من المواضع التي أفادَ فيها ابنُ هشام منَ المراديِّ، دون أنْ يصرِّحَ به:

١– ذكر ابنُ هشام أنَّ باءَ الْجرِّ لَها أربعةَ عشرَ معنىً منها: **الاستعانه**، وهي الدَّاخلة عَلَى آلة الفعل، نحو: "**كتبتُ بالقلمِ**" و" **نجَرْتُ بالقَدُومِ**". قيل: ومنه باء البسملة؛ لأنَّ الفعل لايتأتي عَلَى الوجه الأكمل إلا بها[٤].

وفي ذلك يقول المراديُّ: " الثَّالث: الاستعانة: وباء الاستعانة هي الدَّاخلة عَلَى آلة الفعل نحو: كتبتُ بالقلمِ، وضربتُ بالسيفِ. ومنه فِي أشهر الوجهين[٥]﴿**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ** ﴾"[٦].

٢– وذكر ابنُ هشام فِي المبحث نفسه أنَّ من معاني الباء: الغاية، نحو: ﴿**وَقَدْ أَحْسَنَ بِي** ﴾[٧] أيء: إِلَيَّ، وقِيْلَ: ضُمِّنَ أَحْسَنَ معنى لطف[٨].

---

(١) كشف الظنون ١/٦٠٧.

(٢) دراسات فِي أُسلوب القرآن ١/٩٧.

(٣) ابن هشام وأثره فِي النحو، ص ٢٣٢.

(٤) مغني اللبيب ١/١٠٣.

(٥) الفاتحة، آية ١، والنمل، من الآية ٣٠.

(٦) الجَنَى الدَّاني، ص ١٠٣.

(٧) يوسف، من الآية ١٠٠.

(٨) مغني اللبيب ١/١٠٦.

وابنُ هشام نقَلَ عنِ المراديِّ فِي هذا الموضوعِ، فالمراديُّ قد أشار إِلَى التَّضمين بقوله: " الثَّالث عشر: أنْ تكونَ بمعني "إِلَيّ" نحو قوله تعالَى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[1] ايْ: إِلَـيَّ، وأوْلَ عَلَى تَضْمِيْنِ أحسن معَنى لطف"[2].

فابن هشام – رحمه الله – أفَادَ من المراديِّ فِي هذا النَّصِّ.

٣– تكلَّم ابنُ هشام عَلَى مجيء "أنَّ" بعد "لو" فِي نحو قوله تعالَى: ﴿ وَلَوْأَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ﴾[3]. وأوْرَدَ راي سيبويه بأنَّها مرفوعةٌ عَلَى الإبتداء والخبر محذوف، ورأي المبرد والزَّجَّاج والكوفِيين أنَّها مرفوعةٌ عَلَى الفاعليـــة، والفعـــل مقـــدر بعـــدها، أيْ: ولـــوثبت أنَّهم آمنوا. ثُمَّ قال: " ورُجِّـــحَ بأنَّ فِيه إبقاء " لـــو" عَلَـــى الاختصـــاص بالفعل"[4].

وهذا الَّذي أوْرده ابنُ هشام ذكره المراديُّ، حيث قال: "وذهب الكوفِيون والمـــبرد والزَّجَّاج وكثير من النَّحْويين إِلَى أنَّها فاعلٌ فعل مقدر تقديره: ولوثبت أنَّهم. وهو أقيس إبقاء للاختصاص"[5].

يُحتمل أنْ يكونَ ابنُ هشام – رحمه الله – قد نقل كَلامَ سيبويه والمبرد والزَّمخشريِّ، والكوفِيين من طريق المراديِّ، والله أعلم بالصَّواب.

٤– بيَّنَ ابنُ هشام أنَّ من معانِي " أوْ": التقسيم، ومثَّلَ له بـــ"الكلمة اسم أوْفعل أوْحرف". وأوْضحَ أنَّ ابنَ مالك ذكره فِي منظومته الصُّغْرى وفِي شرح الكُـــبرى، ثُـــمَّ عدل عنه فِي التَّسهيل وشرحه فقال[6]: " تأتِي للتَّفريق المجرد من الشَّك والإبهام والتَّمْيز، وأمَّا هذه الثَّلاثة فإنَّ مع كلٍّ منها تفريقًا مصحوبًا بغيره، ومثَّلَ بنحو: ﴿وَقَالُواْ كُونُـــواْ

(١) يوسف، من الآية ١٠٠.

(٢) الجَنَى الدَّانِي، ص ١٠٨.

(٣) البقرة، من الآية ١٠٣.

(٤) مغني اللبيب ٢٧٠/١.

(٥) الجَنَى الدَّانِي، ص ٢٩١.

(٦) يُنظَرُ: شرح التسهيل ٣٤٣/٣.

هُودًا أَوْنَصَارَى﴾[١] وبَيَّنَ أنَّ هذا أَوْلَى من التعبير بالتقسيم؛ لأنَّ استعمال الـواْوْ فـي التقسيم أجود نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف "[٢].

قال المراديُّ: " لـ" أَوْ " ثَمَانية معانٍ: ... التَّقْسيم، نحو: الكلمة اسم أَوْفعل أَوْحرف وأبدل ابـن مـالك في "التَّسهيل" التَّقسيم بالتَّـفريق المجرد، ومثَّله بقوله تعالَى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْنَصَارَى﴾(٣) قال: " والتَّعبير عن هذا بالتفريق أَوْلَى من التَّعبير عنه بالتَّقسيم؛ لأنَّ استعمالَ الواْوْ فيما هو تقسيم أجود من استعمال " أَوْ". قلتُ: وعـبَّرَ بعضهم(٤) عن هذا المعنى بالتَّفصيل "(٥).

فابن هشام ذكر ما قاله المراديُّ دونَ الإشارة إليه.

٥- نسبَ المراديُّ [٦] إِلَى ابنِ الشَّجَرِيِّ أنَّه أجازَ الجزمَ بـ "لو". وتبعه في ذلـك ابن هشام[٧]، والحقّ أنَّ ابنَ الشَّجَري ضَعَّفَ الجزمَ بـ "لو"، حين قصره عَلَى الضَّـرورة الشِّعْرية، وكلامه صريح في أنَّ "لو" لا تجزم ؛ لأنَّها مفارقةٌ لحروفِ الشَّرطِ[٨].

٦- أَوْرَدَ المراديُّ لـ"حتَّى" الدَّاخلة عَلَى المضارع المنصوب ثلاثةَ معانٍ منـها: أنْ تكونَ بمعنى (إلا أنْ). فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع، وأَوْضح أنَّ هذا المعنى صرح به ابن هشام الخضرأَوْي وابن مالك وهو معنىً غريب، ثُمَّ قال: " وقول سيبويه[٩] في قـولهم:

---

(١) البقرة، من الآية١٣٥.

(٢) مغني اللبيب١/٦٥.

(٣) البقرة، من الآية ١٣٥.

(٤) يُنظَرُ: إملاء مامن به الرحمن١/٥٨-١٠٩.

(٥) الجَنى الدَّاني، ص٢٤٦.

(٦) السَّابق، ص ٢٩٦.

(٧) مغني اللبيب١/٢٧١.

(٨) يُنظَرُ: أمالي ابن الشجريّ ١/٢٨٧.

(٩) قال سيبويه في الكتاب١/١٧٤: " وأمَّـا قولُهم: والله لا أفعـل إلا أنْ تفعل، فإنَّ تفعـل في موضع نصب، والمعنى: حتى تفعل " اهـ.

والله لا أفعل كذا إلاّ أنْ تفعل، والمعنى:حتى أنْ تفعل. ليس نصًا عَلَــى أنّ "حتّــى" إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى "إلا أن" ؛ لأنّ ذلك تفسير معنى(١).

وما أوْرده المراديُّ ذكره ابنُ هشام، فقال: " من معاني حتى...مُرَادَفَــة "إلاّ" فــي الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه فِي تفسير قــولهم: "والله لاَ أفْعَــلُ إلاّ أنْ تَفْعَلَ" المعنى: حتى أنْ تفعلَ، وصرَّح به ابنُ هشام الْخَضْرَاْوِيّ، وابن مالك"(٢).

٧- ذكر المراديُّ للباء أربعةَ عشرَ معنىً منها الزائدة، أوْردها ابــنُ هشــامٍ بــنفس التَسلْسُلِ(٣).

٨- فَصَّلَ ابنُ هشامِ الكلامَ عَلَى "لو" مستفيدًا مِمَّا جاءَ به المراديُّ منْ أقوالٍ، وأعادَ تنظيمَ المادةِ تنظيمًا جيدًا (٤).

هذه الأمثلة وغيرها تدلُّ دلالةً قاطعةً عَلَى إفادةِ ابن هشا م منَ المرادىِّ، ولا يمكن أنْ يكونَ ذلك من بابِ المصادفة أوْ من قبيل تقارب الخواطر وتشابه الأفكار؛ لأنّها من الكثرة بحيث لا يصدق فِيها ذلك. والله أعلم بالصَّواب.

عبــدُ اللهِ البَيْتُوشِــــيّ(١١٦١هـــ - ١٢٢١هـــ)(٥)

عبدُ اللهِ البيتوشي-رحمه الله-كان من أبْــرزِ العلماءِ والْمَعهمْ الّذين أثْــرَوْا الْمَكْتَبَةَ العربيَّةَ بِمُصنَّفاتِهِم الّتِي يفْتَخِرُ القرنُ الثّانِي عشرَ منَ الهجرةِ ومَطْلَعُ القَرْنِ الثّالثَ عشــرَ

(١) الجَنَى الدّانِي، ص ٥٠٦ -٥٠٧.

(٢) مغني اللبيب١/١٢٥.

(٣) يُنْظَرُ: الجَنَى الدّانِي، ص ١٠٢- ١٠٨، والمغني ١/١٠١، ١٠٦ .

(٤) يُنْظَرُ: مغني اللبيب١/٢٥٥-٢٦٧، والجَنَى الدّانِي، ص ٢٨٧- ٢٩٩.

(٥) هو: عبدالله بن محمد الكردي البيتوشي، أبو محمد، أديب وفقيه شافعي، وُلِدَ ونشأ فِي بيتوشي فِــي الكردستان الأيرانِي، وهاجر إلى بغداد، له كتب منها: "حاشية عَلَى شرح الفاكهي لقطر ابن هشــام " فــي السُّليمانية بالعراق، ومنظومة "كفاية المعانِي" فِي النّحو، وثلاثة شروح لها طُبِعَ أحدُها عام ١٢٣٩ هــ، تُوُفِّيَ فِي الإحســاء سنة١٢٢١هــ، وقيل سنة ١٢١١ هــ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (هدية العارفين ١/٤٢٧، والأعلام٤/١٣١).

بها(١). ومن أبرز كتبه وأهمها كتاب: **صرف العناية في كشف الكفاية**، وهو كتاب يدور حول حروف المعاني، وهو موضوع لا تخفى أهميته فِي الدَّرس اللغوي قديمًا وحديثًا.

وقد نصَّ فِي تمهيدِ **الكفاية** عَلَى أنَّ منظومته "**كفايه المعاني فِي حروف المعاني**"(٢) وقعت مع اختصارها من قلوب الأدباء موقع الطَّل من أقاصي الرُّبا، فطلبَ منه بعضُ فضلاءِ العصرِ أنْ يضعَ عليها شرحًا يُبيِّن فِيه مرادَها ويوضِّح مفادَها، ويصرِّح بما لمح إليه من شواهدها(٣). فبادر إِلَى ذلك ووضع شرح "**الحفاية بتوضيح الكفاية**" سنة١١٩١هـ، وبعد مضي أعوام شرحَ تلك المنظومةَ ثانيًا، وفي ذلك يقول: " فشرحتُها شرحًا أَوْدعتُه زُبْدَةَ ما فِي الشَّرْحِ الأوْلِ وضمَّنتُه فوائد زوائد عليها يعول ... وسميته "**صرف العناية فِي كشف الكفاية** "(٤)، وقد أتمَّ هذا الشَّرحَ عام **١١٩٨هـ**، كما صرَّح به فِي نهايةِ **العناية** بقوله: " قد انتهى الكلام وحصل بحمدِ الله تعالِى المرام، من توضيح هذه المنظومة حسبما يقتضيه المقام، وذلك ضحوة يوم الجمعة خامس عشر ذي الحجة الحرام سنة ثمانٍ وتسعينَ بعد مائةٍ وألفٍ ... "(٥).

والَّذي يعنيني هُنا بعد هذا التَّقديم هو مدى إفادة البيتوشيِّ من "**الجني الدَّاني**".

إنَّ المطَّلعَ عَلَى "**صَرْف العناية**"، يرى أثر"**الجني الدَّاني**" واضحًا جليًا فِي كلِّ صفحة من صفحاته، فقد أفادَ البيتوشيُّ- رحمه الله - إفادةً واضحةً من "**الجني الدَّاني**"، وعدَّه ثاني اثنين من المصادر التي اعتمد عليها فِي تأسيسِ كتابه، كما صرَّح بذلك فِي نهاية العناية، فقال:

نَقَلْتُهَا مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْفَنِّ   مِثْلُ جَنَى الدَّانِي وَمِثْلُ الْمُغْنِي

---

(١) مجلة التُّراث العربي، العدد ٧٩، شوال١٤٢٣هـ، ص، ١٧، بحث للدكتور محسن محمد، وطه آغا بعنوان "كتاب الحفاية بتوضيح الكفاية " للبيتوشيِّ – عرض وتعريف –.

(٢) من المنظومة نسخة فِي مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت –رحمه الله– بخط محمد الوجيه رقمها ٤١٥/١٤١.

(٣) صرف العناية فِي كشف الكفاية، ص ٢.

(٤) المصدر السَّابق، ص ٤ – ٥.

(٥) السَّابق، ص ٥٤٣.

لابْـــنِ هِشَـــامٍ ذَا ولِلْمُـــرَادِي ذَلِكَ بَـــلْ عَلَيْهِمَا اعْتِمَـــادِي

ثُمَّ قال: " وقولي ذلك إشارة إِلَى البعيد أيْ "الجني الدَّاني" للمراديِّ، وهو: أبو علي الحسن المعروف بابنِ أمِّ قاسمِ المراديِّ مِن شرَّاحِ التَّسهيلِ تخرَّجَ فِي النَّحْوِ عَلَى أبي حيان، وكان معاصرًا لابنِ هشامٍ - رحمهما الله تعالَى- اعتمدتُ فِي غالبِ أحكام هذه المنظومة عَلَى الكتابينِ المذكورين"[١].

ليس هذا فحسب بل إنَّ البيتوشيَّ سَلكَ مسلك المراديِّ فِي البحثِ والتَّرتيبِ، فبنى كتابه "صرف العناية" عَلَى: تمهيدٍ، وخطبةٍ، ومقدِّمةٍ فِي حدِّ الحرفِ، وخمسة أبوابٍ هي مواد الكتاب، ثُمَّ الخاتمة.

وسأكتفي هنا بالكلام عَلَى المقدِّمة والأبواب.

مُقَـــدِّمَـــةُ الكتـــاب: بَحَثَ البيتوشيُّ فِي المقدِّمة حدَّ الحرف، وأوْرَدَ أقـــوالَ العلماء فيه، مع الردِّ عَلَى من أنكر ضرورة حدِّ الحرف مستعينًا فِي كلِّ ذلك بمـــا أوْرده المراديُّ فِي حدِّ الحرف[٢].

وذكر فِي المقدمة أنَّه عقدَ للحروفِ خمسةَ أبوابٍ عَلَـــى ترتيـــب أوْضـــاعها، أيْ: الأُحادي، فالثُّنائي... إِلَى الخماسي[٣].

أَبْـــوَابُـــهُ:

البابُ الأوَّلُ: فِي الأُحادي[٤]: وهو أربعةَ عشرَ حرفًا، جمعهـــا فِـــي قـــولهم: سألتموني بكشفها، وأوْردها عَلَى ترتيبها فِي الهجاء: " أ، ب، ت ... هـــ، و، لا، ي"،

(١) صرف العناية، ص ٥٣٨ – ٥٣٩.

(٢) المصدر السَّابقُ، ص ٣٣ – ٣٥، ويُنظَرُ: الجني الداني، ص٨٥ – ٨٧.

(٣) يُنظَرُ: السَّابقُ، ص ٣٥، هذا وقد أوْضح المرادي فِي " الجنَـــى الـــدَّاني ، ص٩٢: " أن الحـــروف منحصرة فِي خمسة أقسام: أحادي، وثنائي ... فلذلك جعل لها خمسة أبواب " ١ هـــ.

(٤) يُنظَرُ: صرف العناية، ص٣٥، ويُنظَرُ: الجنَى الدَّاني، ص٩٥.

ويضمَّ ثلاثةَ عشرَ مبحثًا؛ لأنَّه جمعَ السِّينَ والشِّينَ فِي مبحثٍ واحدٍ (١).

البابُ الثَّاني: فِي الثنائي: قال: " وهو ضربان: ضرب متفق عليه، وضرب مختلف فيه كما ستقف عليه - إنْ شاءَ اللهُ تعالَى- والجميع ثلاثة وثلاثون حرفًا..."(٢).

وقد أَوْردها عَلَى ترتيب حروف المعجم مراعيًا الحرف الثَّاني فِي ذلك.

البابُ الثَّالثُ: فِي الحرف الثُّلاثي: قال: " ضربان: متفق عليه، ومختلف فيه، وجملته: واحدٌ وثلاثونَ حرفًا، ولَمْ أذكرْ "نحنْ " و"هُما" و"هُنَّ"، لما ذكرته في "هو" ضمير الفصل "(٣).

البابُ الرَّابعُ: فِي الحرف الرُّباعي: قال: " نوع متفق عليه، ونوع مختلف فيه، وجملته: عشرون حرفًا. ولَمْ أذكر منها "أنتم" الواقع ضمير فصل فِي نحو:﴿ **إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ**﴾(٤) لِمَا ذكرته فِي "هو" من البابِ الثَّاني "(٥).

البابُ الخامسُ: فِي الخماسي: قال: " وهو أربعة أحرف، واحد متفق عَلَى حرفِيته وهو:لكنَّ، وثلاثة مختلف فيها منها: أنتما، وأنتن إذا وقعا ضمير فصل ولَم أذكرهما لِمَا ذكرته فِي "هو"، والثَّالث: **الَّذي** "(٦).

هذا عرض مجمل للأركانِ الأساسيةِ التِي بُنِيَتْ عليها العناية، يتضح من خلاله التَّطابق التَّام بين منهجِ المراديِّ فِي "الجني"(٧)، ومنهجِ البيتوشيِّ فِي كتابه، فكلاهما قسَّمَ كتابَه إِلَى خمسةِ أبوابٍ، واتَّبعَ التَّرْتيبَ الهجائي فِي ذكرِ الحروفِ إلا أنَّ البيتوشيَّ قدَّمَ "متى" عَلَى "مُنْذُ" بخلاف المراديِّ الَّذي قدَّم "منذ" عَلَى "متى"، مخالفًا ترتيب المعجم.

---

(١) يُنظَرُ: صرف العناية، ص٦٥.

(٢) السَّابِقُ، ص ١٦٥.

(٣) السَّابِقُ، ص ٣٤٩.

(٤) الأنبياء، من الآية ٦٤ .

(٥) صرف العناية، ص٤٣١، ويُنظَرُ: الجَنى الدَّاني، ص ٤٧١ .

(٦) العناية، ص ٥٢٥.

(٧) يُنظَرُ: منهج المراديِّ فِي " الجَنى الدَّاني " من هذا البحث، ص ١٧٢-١٧٦.

وقد نقلَ البيتوشيُّ من"الجني الدَّاني" مباحثَ طويلةً بأكملها، ونسبها للمراديِّ في كتابه هـــذا. وسأذكـــر هنا بإيجاز بعض المسائل التي أفـــادَ فيها البيتوشيُّ من المُراديِّ ـــرحمهما الله ـ.

١- ذكر البيتوشيُّ أنَّ أصولَ أقسام الفاء ثلاثةٌ: عاطفة، وجوابية، وزائدة. ثُمَّ قال:" ...الفاء الزائدة وجعلها المراديُّ ضربين: الأوّل: الدَّاخلة عَلَى خبر المبتدأ إذا تضمَّنَ معنى الشَّرط، نحو: "الَّذي يأتيني فله درهم"، فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشَّـــرط؛ لأنَّهـــا دخلتْ لتُفيدَ التَّنصيصَ عَلَى أنَّ الخبَرَ مستحقٌ بالصِّفة المذكورة. ولولَم تدخلْ لربَّما فُهِمَ كونه مستحقًا بغيرها، وهذه الفاء كما في المغني بمنزلة لام التَّوْطئة. قـــال المراديُّ: فإنْ قلتَ: فكيف تجعلها زائدةً وهي تُفيدُ هذا المعنى ؟ قلتُ: إنَّما جعلتُها زائدةً؛ لأنَّ الخبَـــرَ مستغنٍ عن رابطٍ يربطه بالمبتدأ، ولكنَّ المبتدأَ لَمَّا شابه اسم الشَّرط دخلته لتلك المشابهة، وظاهر عبَارَتَيْ التَّسهيل والمغني أنَّها زائدةٌ "(١).

٢- ذكر البيتوشيُّ أنَّ للام الابتداء الصَّدارة في باب"إنَّ " ؛ ولذا عَلَّقَت العاملَ في نحو: عَلِمْتُ لَزيدٌ منطلقٌ...ثُمَّ قال: " وأمَّا:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُـــوزٌ شَهْـــرَبَهْ ... ..."(٢)

---

(١) صرف العناية، ص ٥٢٥، ويُنْظَرُ: الجَنى الدَّاني، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) البيت منَ الرَّجز، لرؤبة في ملحقات ديوانه، ص١٧٠، وتمامه:

أمُّ الْحُلَيْـــسِ لَعَجُـــوزٌ شَهْــرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْـــمِ بِعَظْـــمِ الرَّقَبَهْ

"الْحُليس": تصغير حلس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البردعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتـــان -أنثى الحمار- شبه بها امرأة. اللسان (حلس) ٩٦٣/٢، والشهربه، والشهرة: العجوز الكـــبيرة. اللســـان (شهرب) ٢٣٥٢/٤.

الشَّاهد في قوله: "لعجوز" حيث دخلت اللام عَلَى خبر غير إنَّ المكسورة للضرورة ؛ ولايقاس عليـــه ؛ والوجه أن يقال: لأمُّ الحليس عجوز شهربه.

(والبيت لرُؤبـــةَ في شرح المفصل١٣٠/٣، ٢٣/٨، وشرح التصريح ٥٥٣/١، وله، ولُسِبَ أيضًا لعنترة ابن عروس في المقاصد النَّحوية٥٣٥/١، ٢٥١/٢، وخزانة الأدب٣٢٣/١٠، والدُّرر ١١٧/١، وبلا نسبة في شرح الألفيَّة؛ لابن النَّاظم، ص ١٢٤، ورصف المباني، ص ٣٣٦، ولسان العرب ٢٣٥٢/٤(شهرب)،=

فإنَّها زائدةٌ فيه في الخبر ندورًا كما قال المراديُّ، وأوَّله بعضهم عَلَى حــذف المبتــدأ، والتَّقدير: هي عجوزٌ، ويضعِّفه – كما قال المراديُّ – أنَّ حذفَ المبتدأ منافٍ للتَّوكيــد الذي جيءَ باللام لأجله "(١).

٣- ذكر البيتوشيُّ أنَّ من أقسامِ "أل" الغلبة نحو: البيت، للكعبة. والمدينة، لطيبــة. والسَّنة، لعام الجدب. والكتاب، لكتاب سيبويه. ثُمَّ قال: " قال المراديُّ: وهذه في الأصلِ للعهد، ولكنَّ مصحوبها لَمَّا غلب عَلَى بعض ماله من معناه صار علمًا بالغلبة، وصارتْ "أل" لازمة له وسُلِبتْ التَّعريف، ولا تُحْذَف منه. إلاَّ في نداء، أوْ إضافة، أوْ نادر مــن الكلام "(٢).

٤- وفي مبحث "مَــعْ" قال:

فِي مَعْ بِتَسْكِينٍ خِلافٌ فِي الأَصَحّْ ... حَرْفٌ أَوِاسْمٌ لَكِنِ الثَّانِي رَجَــحْ
فَارْدُدْ عَلَى النَّحَّــاسِ فِي القَضِيَّــهْ ... دَعْــوَاهُ الاجمَاعَ عَلَى الْحَرْفِيهْ
وَذَا السُّــكُونُ لُغَــةٌ مَشْهُــورَهْ ... وَقَالَ سِيْبَــوَيْهِ بَــلْ ضَــرُورَهْ

ثُمَّ أَوْضحَ معنى هذه الأبيات، فقال: " مع لها حالتان: الأُولَى: أنْ تكــونَ ســاكنةَ العينِ، وهي كمفتوحتها مثلَّثة الأصل، واختُلِفَ فيها حينئذ فقيل: حرف جرٍّ، وزعم أبو جعفر النَّحَّاس أنَّ الإجماعَ منعقدٌ عَلَى حرفيتها، قال ابنُ أُمِّ قاسمٍ المراديّ: والصَّحيح أنَّها اسمٌ وكلام سيبويه مشعر باسميتها انتهى"(٣).

هذه الأمثلةُ وغيرها يظهر من خلالها اهتمام البيتوشيِّ – رحمه اللهُ – في كتابــهِ صرف العناية بآراءِ المراديِّ، ونقله كثيرًا منها في جميعِ أبوابِهِ، وأخذه برأيه حينما يردُّ عَلَى النُّحاةِ، وغالبًا ما يَخْتمُ الْخِلافَ برأي المراديِّ – رحمه الله –.

= وارتشاف الضَّرب٣/١٢٦٨، والجنى الــداني، ص ١٦٥، ومغــني اللبيــب١/٢٣٠، وشــرح ابــن عقيل١/٣٦٦، والهمع ٢/١٧٧، وشفاء العليل١/٣٦٥).

(١) صرف العناية، ص ١٢٦؛ ويُنْظَرُ: الجنى الدَّاني، ص١٦٥.

(٢) صرف العناية، ص ١٧٩؛ ويُنْظَرُ: الجنى الدَّاني، ص٢١٨.

(٣) صرف العناية، ص ٢٩٦-٢٩٧.

الْبَابُ الثَّالِثُ

مَذْهَبُ الْمُرَادِيِّ النَّحْوِيُّ وَآرَاؤُهُ

وفيه ثَلاثَةُ فُصُولٍ:

الفُصْلُ الأَوَّلُ: مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنَ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي سَبَقَتْهُ

الفَصْلُ الثَّانِي: الْمُرَادِيُّ وَأُصُولُ النَّحْوِ

الفَصْلُ الثَّالِثُ: آرَاؤُهُ النَّحْوِيَّةُ

الفَصْلُ الأَوَّلُ

مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنَ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي سَبَقَتْهُ

وَفِيْهِ مبحثانِ:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: الْمُـرَادِيُّ وَالبَصْـرِيُّون

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْمُـرَادِيُّ وَالكُـوْفِيُّوْنَ

الْمُـــرَادِيُّ وَالبصْـــرِيُّوْنَ

نُحَاةُ البصرةِ هُمُ الرُّوادُ الأُوَل الَّذينَ وضعوا أُسسَ النَّحْوِ، وهم أيضًا أبرز ائمته الَّذينَ أقاموا بناءَهُ.

وَمِنْ أبْـرَزِ معالِمِ النَّحْــوِ البصْـريُّ ما يلي:

١- الاستقراء والسَّماع منَ العربِ الموثوقِ بعربيَّتِهم، وما استلزمه هذا من انتقـاءِ لِمَن تتلقى عنهم اللغة، ومن تدقيقٍ وتثبتٍ فِي الرِّواية.

٢- إقامة قواعد النَّحْــو عَلَى الكثير الشَّائع فِي الاستعمال العربِي قرآنـا وشـعرًا، وتأويل ما خالف ذلك.

٣- تغليب القياس، والتماس العِلل لِمَا قعدوا من قواعدَ[1].

والْمُرَادِيُّ بصريُّ النَّـزْعةِ فِي أغلبِ مباحثِه، ولنـــزعته البصـريَّة هـذه نجـدُ اصطلاحاته النَّحْويَّة وتعاريفَه هي اصطلاحات وتعاريف البصريين إلاَّ القليل منها. كمـا نجده يُرَجِّحُ آراءَهم فِي أكثرِ المواضعِ الَّتِي منها:

١- الصَّحيح أنَّ: كِلا، وكِلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى

ذهب إلَى أنَّ الصَّحيحَ أنَّ كلا، وكلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى، فقال: " أمَّا "كلا، وكلتا" فهما اسمان مفردا اللفظ مثنيا المعنى، بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارةً مراعـاةً للفظ، وبالتَّثنية تارة مراعاة للمعنى. وقد اجتمع الأمران فِي قولِه:

كِلاَهُمَا حِيْنَ جَـدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أقْلَعَـا ، وكِلاَ أنْفِيهِمَا رَابِــي[2]

---

(١) يُنظَرُ: المزهر؛ للسيوطيّ، ت: محمد أحمد، وآخرون، ط٣ (القاهرة: دار إحياء الكتب العربيـة _) ٢١١/١، ونشأة النّحو، ص ٩٨_١٠٥، والمدارس النّحويّة؛ لشوقي ضيف، ص ١٧ ـــ٢٢، وابن هشـام آثاره ومذهبه النّحوي، ص ٣٩٧.

(٢) البيت من البسيط للفرزدق.

والشّاهد فِيه: " كلاهما قد أقلعا "وقوله: "وكلا أنفيهما رابي" حيث ألحق "أقلعا" ضمير التّثنية، مراعـاةً للمعنى، وأفرد رابي مراعاة للفظ.

=

ولكونهما مفردي اللفظ مثني المعنى، أُعربا إعراب المفرد في موضعٍ، وأُعربا إعـــراب المثنى في موضعٍ. فأُعربا معَ الظَّاهرِ إعراب المفرد المقصور بحركات مقدرة، ومع المضـــمرِ إعراب المثنى بالألف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا ... وما تقدم من أنَّ "كلا وكلتا" مفـــردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّهما من قبيل المثنى لفظًـــا ومعنى. ويرده أمور منها الإخبار عنهما بالمفرد في الكلامِ الفصيح كما تقدم "[١].

والوجـــه أنَّهما مفردان لفظًا مثنيان معنى؛ لعود الضَّمير عليهما مفردًا وهو الأكثر، وبه وردَ القرآن الكريم نحو قوله تعالَى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [٢].

٢- وللاستدلالِ عَلَى أنَّ ضمير الغيبة "هو" بجملته ضمير، قال: "ومذهب جمهـــور البصريين: أنَّ الضميرَ "هو" و"هي" بجملتهما، وذهبَ الكوفيونَ والزَّجَّاجُ وابنُ كيسان: إِلَى أنَّ الهاءَ منهما هي الاسم، والواو والياء مزيدتان للتكثيرِ، واستدلُّوا بحذفهما فِي قولِ بعضهم: "هُ" و"هِ" وبحذفهما فِي التَّثنية والجمع، والجواب فِي هذا أنَّ الحذفَ ضـــرورة والتَّثنية والجمع ألفاظ مرتجلة، و"هما" للمثنى مطلقا و"هم" للجمع المذكر و"هن" لجمـــع المؤنث "[٣].

= وقد اُختُلِفَ فِي معنى البيت وسببه، قال الشيخ محيى الدِّين عبد الحميد -رحمه الله- فِي الانتصاف منَ الإنصاف ٤٤٧/٢: "كان جرير بن عطية قد زوَّجَ ابنتهُ عضيدة للأبلق، فعـــيَّره الفرزدق وهجاهُ ... ولَـــم يقف العيني عَلَى سبب الشِّعر، ولا السُّيوطيُّ فزعما أنَّ الكلام فِي وصف فرسين، وتبعهما العلامتان: الصَّبان والأمير، والصَّواب ما ذكرناه " ا هـــ.

وقوله: " كلاهما" الضَّمير فيه يعود إِلَى "عضيدة" وزوجها "الأبلق" أويعود إِلَى جرير وابنته عَلَى نوع من الالتفات، فقد كان عليه ان يقول: كلا كما، و"اقلعا" أيْ كفا عنه، و"رابي" أي منتفخ، وهومن ربا يربو رَبْوًا وهو: النَّفس العالي.

(والبيت للفرزدق فِي الخصائص ٣ /٣١٤، والمقاصد النَّحوية ١٥٧/١، والتصريح ١٧٠/٣، وشـــرح شواهد المغني، ص٥٥٣، والدرر ١/ ١٦، والبيت ليس فِي ديوانه المطبوع، وهو له أو لجرير فِي لسان العرب (سكف) ٢٠٤٩/٣، وبلا نسبة فِي الإنصاف ٤٤٧/٢، وأسرار العربية، ص٢٢٥، وشرح المفصل ٥٤/١، وشرح التسهيل؛ لابن مالك٦٧/١، وشرح ابن النَّاظم، ص٢٣، والهمع ١٣٧/١، والخزانة ٢٠١/٢).

(١) توضيح المقاصد ٨٤/١ ــ٨٥.

(٢) الكهف، من الآية ٣٣.

(٣) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ١٣٤.

فالمراديُّ رجَّحَ مذهبَ جمهور البصريين، وهو الرَّاجحُ؛ لأنَّ الحرفَ يسقط في التَّثنية والجمع، إذا عرضت له علَّة توجب إسقاطه، وإنْ كان الحرف من أصل الكلمة، وإسقاط الواو، والياء لا يدل عَلَى زيادتها، وقد أوضح ابنُ الوَرَّاق[١] علَّة الإسقاط، بقوله: " إنَّها لو لَمْ تسقطْ لوجب ضَمُّها، فكانَ إثباتُها يوجبُ أنْ تكونَ مضمومةً قبلَها ضمَّةٌ، وذلك مستثقل، فحذفوها للاستثقال، فكانت العلَّة في حذف الواو استثقال الضَّمة فيها، فلهذا حُذِفَتْ"[٢].

٣- الضَّميرُ المرفوع المنفصل إذا وقع فصلاً لا محلّ له مِنَ الإعراب

ذكرَ في "شرح التَّسهيل" و"الجني الدَّاني" اختلاف القائلين باسميَّة هذه المضمرات، أَلَها محلٌّ منَ الإعرابِ أم لا ؟ فمذهب البصريين[٣] أنَّها لا محلَّ لها مِنَ الإعراب، ومذهب الكسائيِّ والفراء أنَّ لها محلاً مِنَ الأعراب. فذهب الكسائيُّ[٤] إلى أنَّ محلَّها محلُّ ما بعدها، وذهب الفراءُ[٥] إلَى أنَّ محلَّها محلُّ ما قبلها ففي نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾[٦] فعَلَى مذهب الكسائيِّ يكون محلُّ الضَّميرِ نصبًا. وعَلَى مذهبِ الفراء يكون محلُّه رفعًا. ويعلِّقُ المراديُّ عَلَى مذهبهما بأنَّه " لو كان كذلك لطابق في الإعرابِ ما قبلـه أو ما بعده فكان يقُال: علمت زيدًا إيَّاهُ الفاضلَ" [٧]. ثُمَّ قال: " والصَّحيح مذهب البصريين أنَّها لا محلَّ لَها منَ الإعراب؛ لأنَّ الغرضَ بها الإعلام منْ أوَّلِ وهلة بِكَوْنِ الخبرِ خبرًا

---

(١) هو: أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس البغداديّ المعروف بابن الوراق، فقيه، أُصولي، نحويٌّ، إمام في العربيَّة، وكان عالمًا بالنحو وعلله. قرأ القرآن عَلَى أبي بكر بن مقسم، وروى عنه، وقرأ عليه أبو علي الأهوازي، وروى عنه، له تصانيف منها: شرح كتاب سيبويه، والفصول في نكت الفصول، والهداية...، تُوفِّي سنة ٣٨١ هـ.

يُنظَرُ: (نزهة الألباء ٢٣١، وإنباه الرواة ٣/١٦٥، وبغية الوعاة ١/١٢٩، وهدية العارفين ٢/٥٢).

(٢) علل النحو؛ لابن الوراق، ت: محمود الدرويش، ط١(الرياض: مكتبة الرشد١٤٢٠ هـ) ص ٤١٢

(٣) يُنظَرُ: الارتشاف ٢/٩٥٨.

(٤) يُنظَرُ رأي الكسائي في: الارتشاف ٢/٩٥٨، والمساعد ١/١٢٢.

(٥) يُنظَرُ رأي الفراء في: الارتشاف ٢/ ٩٥٨، والجنى الدّاني، ص ٤٤٥، وشفاء العليل ١/٢٠٨.

(٦) المائدة، من الآية ١١٧.

(٧) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ١٦٣.

لا صفة، فاشتدَّ شبهها بالحروفِ إذْ لَمْ يُجَاءْ بِها إلا لمعنًى فِي غيرها فلم تحتج إِلَى موضعٍ مِنَ الإعرابِ"(١).

٤- الْخلاف فِي فعليةِ عسى

ذهبَ إِلَى أنَّ الصَّحيحَ أنَّ عسى فعل، فقال: "ذهبَ بعضُ النَّحْويينَ إِلَى أنَّ عسى حرفٌ. ونقله بعضهُمْ عنِ ابنِ السَّراجِ...وذهبَ الجمهورُ إِلَى أنَّه فعلٌ، وهو الصَّحيحُ. والدَّليل عَلَى فعليته: اتصال ضمائر الرَّفع البارزة به، نحو: عَسَيْتُ وعسيتُم. ولحاق تاء التَّأنيث به، نحو: "عَسَتْ هند أنْ تقومَ" "(٢).

٥- عامل الرَّفع فِي خبر إنَّ وأخوتِها

وفِي عملِ إنَّ وأخوتِها قال: " وهذه الأحرفُ تنصبُ الاسمَ، وترفع الخبرَ. خلافًا للكوفيين، فِي قولهم: إنَّ الخبر باقٍ عَلَى رفعه" (٣).

٦- إعمال "إنْ" المكسورة المخففة منَ الثَّقيلةِ، قال: "الثَّاني؛ (أيْ من أوجه إنِ المكسورة الخفيفة): إنْ، المخففة منَ الثَّقيلة. وفيها بعد التَّخفيف لغتان: الإهمال والإعمال. والإهمال أشهر، وقد قُرِىء بالوجهين قولُهُ تعالَى: ﴿ وإنْ كُـلاًّ لَـمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٤) وهذه القراءة، ونقلُ سيبويه حُجَّة عَلَى مَنْ أنكرَ الإعمال"(٥)، وقال فِي شرحهَ عَلَى التَّسهيل: "... ومنع الكوفيون إعمالها وهم محجوجون برواية سيبويه والأخفش ذلك عنِ العربِ، وعليه قراءة نافع (٦) ﴿ وإنْ كُـلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ "(٧).

---

(١) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ١٦٣، ويُنْظَرُ: الجنى الدَّاني، ص ٤٤٥.

(٢) الجنى الدَّاني، ص ٤٣٤.

(٣) توضيح المقاصد ٣٣٤/١، ويُنْظَرُ: الجنى الدَّاني، ص ٣٧٩.

(٤) هود، من ا لآية ١١١، والقراءة بالتَّخفيف لأبي بكرﷺ، والحرميين، يُنْظَرُ: هذه القراءة فِي الحجة؛ لابن خالوية١٩٠ـ١٩١،والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها؛ للقيسي٥٣٦/١-٥٣٧، والبحر المحيط ٢١٦/٦، والنشر فِي القراءات العشر ٣٥٣/٢، والإتحاف ١٣٥/٢.

(٥) الجنى الدَّاني، ص ٢٢٨.

(٦) هود، من ا لآية ١١١.

(٧) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٤٤١.

٧- ومن أحكامِ الفاعلِ عند البصريينَ وقوعه بعد المسند، وعند الكوفيينَ جواز تقديمه. وفي ذلك يقول: "مرتبة الفاعل أنْ يكونَ بعد فعله؛ لكونه كالجزءِ منه، فإنْ ظهرَ المسند إليه بعد الفعل فهو الفاعل نحو: "قامَ زيدٌ" و "قمتُ"، وإنْ لَمْ يظهر بعده بل قبله نحو: "زيدٌ قامَ" أولَم يظهرْ قبله ولا بعده نحو: " قُمْ " فهو ضمير مستتر؛ لأنَّ الفعـلَ لا يخلو منَ الفاعلِ ولا يتأخر عنه" [١].

وفي شرحه لتعريف ابن مالك للفاعل[٢] قال: " قوله: "مقدم" احتراز من نحو "زيدٌ قامَ" أو "زيدٌ قائمٌ " فإنَّ زيدًا في المثالينِ اسم أُسْنِدَ إليه فعل أومضمن معنـاه، ولـيس بفاعل لتقدمه، بل هو مبتدأ، وما بعده خبر؛هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل عَلَى العامل..."[٣].

٨- ولترجيح أوْلَى العاملين بالعملِ في التنازعِ قال: "عمل كلٍّ واحـدٍ منـهما مسموع، والخلاف في التَّرجيح.

فذهب البصريون إِلَى أنَّ إِعمالَ الثَّاني أرجح لقربه، وذهب الكوفيون إِلَى أنَّ إِعمالَ الأوَّلِ أرجح لسبقه... والصَّحيحُ مذهب البصريين؛ لأنَّ إعمال الثَّـاني هـو الأكثـر، وإعمال الأوَّل قليل نقل ذلك سيبويه عنِ العربِ "[٤].

٩- أصل الاشتقاق الْمصدر

رجَّحَ رأْيَهُمْ فيما ذهبوا إليه من أنَّ المصدرَ أصلٌ للفعلِ في الاشتقاقِ، فقال: " كون المصدر أصلاً للفعلِ والوصف هو المختار فالفعل والوصف مشتقان منه، وهـو مـذهب البصريين. ومذهب الكوفيين أنَّ الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه. والصَّحيحُ مذهب

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٤.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل، ص ٧٥: "الفاعل هو: المسند إليه فعلٌ أو مضمَّنٌ معناه، تام مقدمٌ فارغ غيرُ مصوغ للمفعول" ا هـ.

(٣) شرح التسهيل؛ للمراديّ (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٥١٠.

(٤) توضيح المقاصد ٢/ ٦٥ ـــ٦٦ .

البصرين؛ لأنّ الفرعَ لابدَّ فِيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يـــدل عَلَـــى الحـــــدث والزّمان »[١].

١٠- ناصبُ الْمَفعولِ معه

ذكرَ الخلافَ فِي ناصبِ الْمفعول معه فِي نحو: اسْـــتوى الْماءُ والخشبةَ، فقـــال: " أُختُلِفَ فِي ناصب المفعول معه عَلَى أقوال: أحدها: وهو الصَّحيحُ أنَّ الناصبَ له هو ما عمل فِي السَّابق من لازم، ومتعدٍ، واسم بمعناه، وهو مذهب البصريين.

الثَّانِي: ذهب بعضُ الكوفِيين إِلى أنّه منصوبٌ بالخلاف. وهو فاسدٌ؛ لأنَّ الخـــلافَ معنى، ولَم يثبتِ النَّصب بالمعانِي المجردة، ولو كان ناصبًا لقيل: ما قامَ زيدٌ ولكن عَمْـــرًا، ويقومُ زيدٌ لا عمرًا، ولا يُقال؛ فإنَّ العرب ترفع المسألتين.

الثَّالث: أنّه منصوبٌ بالـــواو نفسها وهو مذهب الجرجانِيِّ، وهـــو ضـــعيف؛ لأنَّ الواو لو كـــانت ناصبة لاتَّصل بِها الضَّمير كغيرها منَ الحُروف النَّاصـــبة كــــ "إنَّ" وأخواتِها... "[٢].

والوجـــه فِي هذه المسألةِ أنَّ واو المعية مقوِّية وغير عاملة بنفسها، والنَّصب بالفعل لا بِها. ويعضِّده ترجيح الجرجانِيِّ له فِي آخر مصنَّفاته "المقتصد" وتصريحه أنّه لا عمـــل للواو، وإنَّما العمل للفعل قبلها بإعانة الواو، فهو بذلك يوافق رأي جمهور البصريين [٣].

١١- الصَّحيح أنَّ الجر بـــ"رُبَّ" المحذوفة لا بالواو

ذهب إِلَى أنَّ الصَّحيحَ أنَّ الجرَّ بـــ" ربَّ " المحذوفة لا بالواو، فقـــال: " ذهـــــب المبرد[٤] والكوفيون. إِلَى أنَّها حرفُ جرٍّ لنيابتها عن "رُبَّ" وأنَّ الجرَّ بِهـــا لا بــــــ"رُبَّ"

---

(١) توضيح المقاصد ٧٦/٢.

(٢) شـــرح التَّسهيل (المخطوط)، ق ١٤٤ (ب) (بتصرف)، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٩٨/٢، والجنى الدَّانِي، ص ١٨٦.

(٣) يُنْظَرُ: المقتصد فِي شرح الإيضاح ٦٦٠/١ ــ٦٦١.

(٤) يُنْظَرُ: المقتضب ٣٤٦/٢ ــ٣٤٧.

المحذوفة. واستدل المبرد عَلَى ذلك بافتتاح القصائد بها... والصَّحيح أنْ الجرَّ بـــ"رُبَّ" المحذوفة لا بالواو؛ لأنَّ للواو أسوة فِي الفاء وبل.... "[١].

وصرَّح فِي شرحه عَلَى الألفيَّةِ باسمهم، فقال: " والصَّحيحُ أنَّه بــ"رُبَّ" المضمرة وهو مذْهبُ البصريين"[٢].

والرَّاجح مذهب البصريين. ودليل صحته عمل " رُبَّ " محذوفة بدون وجود "الفاء" أو "الواو"؛ لذا أهملهما سيبويه -رحمه الله- وعدهما حرفي عطف لا غير[٣].

١٢- إعمال أمثلة المبالغة

رجَّحَ رأي سيبويه والبصريين فِي إعمال أمثلة المبالغة، فقال: "...ومنع الكوفيون إعمال الخمسة؛ لأنَّها لَمَّا جاءتْ للمبالغة زادتْ عَلَى الفعل فلم تعمل عندهم لذلك، والصَّحيحُ مذهب سيبويه ومن وافقه لورود السَّماع بذلك نظمًا ونثرًا، مثال فَعَّال قول من سمعه سيبويه: "أمَّا العسلَ فأنا شَرَّابٌ "... "[٤].

والرَّاجح إعمال صيغ المبالغة عمل فعلها؛ " لأنَّ القياسَ دلَّنا عَلَى إعمالها، وسيبويه نقل إعمالها عن العرب وهو ثقةٌ، فلا سبيل إلى ردِّ ما رواه "[٥].

١٣- وفِي فعلية"أفْعَلَ" فِي التَّعجب قال: " وأمَّا "ما أفعله" ففيه خلاف. ذهب البصريون والكسائيُّ إلى فعليته، وذهب الكوفيون غيره إلى اسميَّته ولم يستثنه بعضهم، فلعلَّ له قولين. والصحيحُ أنَّه فعل، لبنائه عَلَى الفتح، ولنصبه المفعول به، وليس من الأسماء التِي تنصبه، وللزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: "ما أفقرني إلَى عفو اللهِ"، وقد أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية ولَم يجعلوها لازمة، وحكوا عنِ العربِ، واحتجوا عَلَى الاسْمِيَّة بعدم تصرفه، وتصغيره وبصحة عينه، وأُجيب بأنَّ امتناع تصرفه؛ لأنَّه لَزم

---

(١) الجنى الدَّاني، ص ١٨٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٣٤.

(٣) يُنظَرُ: الكتاب ١/٢٦٢ ـــ٢٦٣.

(٤) توضيح المقاصد ٣ /١٩ ـــ٢٠.

(٥) شرح ألفيَّة ابن معطي؛ لابن القواس ٢/٩٩٢.

طريقة واحدة فلمْ يحتجْ إِلَى تصرفه كـ"عسى" و"ليس" وبأنّ تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعلِ التَّفضيل"(١).

١٤-أسْماء الأفعال أسْماء حقيقة

وافق البصريين فيما ذهبوا إليه من أنّ أسماءَ الأفعالِ أسماءٌ حقيقة، وخالفَ فِي ذلك الكوفيين، فقال: "مذهب جمهور البصريين أنّها أسماء، وقال بعض البصريين أفعال أُستُعْمِلَت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إِلَى أنّها أفعالٌ حقيقةٌ. والصَّحيحُ أنّها أسماء لقبولها علامات الأسماء كالتّنوين والتّعريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها عَلَى أوزان تخالف أوزان الأفعال "(٢).

١٥- ناصب المضارع بعد "لام الجحود ولام التّعليل"

ذهب إِلَى أنّ ناصبَ المضارع بعد لام الجحود ولام التّعليل بـ"أنْ" مضمرة بعدها، لا بها نفسها خلافًا للكوفيين، فقال: " والصَّحيحُ مذهب البصريين؛ لثبوت الجرّ بها في الأسماء. وقد أمكن بقاؤها جارة بتقدير "أنْ"؛ لأنّ المصدر المنسبك من "أنْ" المقدرة والفعل مجرور بها. وأيضًا فظهور "أنْ" بعد هذه اللام فِي بعض المواضع موضح لِمَا أُدُّعِي من الإضمار"(٣).

١٦- همزة "أيـمـن" همزة وصل

البصريون يرونَ أنّ همزة " أيْمن " همزة وصل، والكوفيون يرونها همزة قطع. يقول المراديُّ: " وأمّا "أيْمن" فهو اسم مشتق من "اليُمن" وهو مخصوص بالقسم، وهمزته همزةَ وصل، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّها همزة قطع، وهو عندهم جمع يمين وقولهم فِي ذلك ضعيف لثلاثة أوجه:

---

(١) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ١٩٠ (أ – ب) (بتصرف)، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٣/٦٢ ـ٦٣،والخلاف بين البصريين والكوفيين؛ للعُكْبَري، ص ٢٨٥، المسألة رقم ٤٢.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٧٥.

(٣) الجنى الدّاني، ص ١٥٦، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٤ /١٩٣.

الأوَّل: أنَّ هذا همزته همزة وصل، و"أيمن" الَّذي هو جمع يمين همزته همزة قطع.

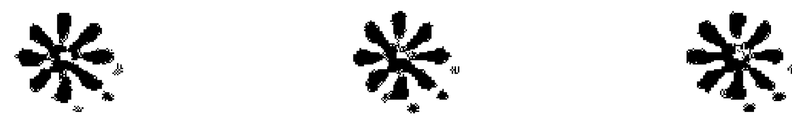
الثَّاني: أنَّ مِنَ العربِ مَن يكسر همزته فِي الابتداءِ وهمزة الجمع لا تكسر.

الثَّالث: أنَّ منَ العربِ مَنْ يفتح ميمه. يكون عَلَى وزن "فَعَلَ" ولا يوجد ذلك فِي الجموع.

الرَّابع: أنَّه لو كان جمع "يمين" لجاز فِيه من الإعراب ما جاز فِي مفرده من النَّصبِ والرَّفع"[1].

الْحَقُّ لَيْسَ دَائمًا مَعَ البصْريِّيْنَ

والْمُرَادِيُّ عَلَى كثرة متابعته لهم وترجيحه لآرائهم كان يرى أنَّ الحقَّ ليس معهم دائمًا. ولهذا نجده يخالف البصريين فِي مواضع كثيرة ستأتي نماذج لها عند الحديث عن موقفه من الكوفيين.



(١) الجنى الدَّاني، ص٤٩٥ (بتصرف)، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٥ /٢٧٣ .

الْمُـــرَادِيُّ وَالْكُــوفِيُّونَ

نَشَأَ نَحْوِ الكوفةِ مُتَأَخِّرًا عن نَحْوِ البصرة. فالكسائيُّ والفراء - مؤسسا المذهبَ الكوفيُّ - كانا تلميذين للأخفشِ أكبر النُّحَاة البصريين بعد سيبويه.

ولَمْ يحفظْ لنا التَّاريخُ من تراثِ الكوفيينَ فِي النَّحْوِ إلا القليل، وأهم ما نُشِرَ منــه إلى الآنِ هو كتابُ " مَعَانِي القرآن " للفراءِ. وكتب النَّحْو التي عُنِيَتْ بالمذهـبِ البصريِّ، عرضتْ كثيرًا من مسائلِ الخلافِ بين أهل البلدين، وقد أُلِّفَتْ كتبٌ اشتملتْ عَلَى طائفةٍ كبيرةٍ مـــن هـــذه المسائلِ من أشهرها كتاب " **الإنصاف فِي مسائل الخلاف** " لابنِ الأنباريِّ (ت ٥٧٧ هــ)، وكتاب "**التَّبيين عن مذاهب النحْويين البصريين والكوفيين**" لأبي البقاءِ العُكْبَــرِيِّ (ت٦١٦ هــ)، وكتاب " **ائتلاف النُّصْرة فِي اختلافِ نُحَاةِ الكوفة والبصرة** " لأبي بكــرٍ الزَّبِيْــدِيِّ (ت٨٠٢ هــ).

وَمِــنْ أَبْــرَزِ خَصَائص النَّحْــوِ الكُــوفِيِّ مَا يَلِي:

١- التَّوسعُ فِي روايــةِ لُغَاتِ القبائلِ وأشعارِ العربِ.

٢- القياس عَلَى القليل النَّادر من الاستعمال العربِي فلا مانع عندهم من بناءِ قاعدةٍ عَلَــى شاهدٍ واحدٍ لَها.

٣- الاستشهاد بالقراءات[١].

والْمُرَادِيُّ خَالَفَ الكوفيينَ فِي معظم آرائهم التي سبقت نماذجُ[٢]منها، وهذه المخالفة سمة واضحة فِي مصنفاته لنــزعته البصريّة. ولكنَّ الَّذي يستحق التَّنويه هو موافقته لنُحَاة الكوفةِ فِي بعض مِمَّا ذهبوا إِليه، ولذلك أمثلة سيأتي بعضها[٣]، ومنها أيضًا:

---

(١) يُنْظَرُ: نشــأة النَّحو، ص ١٠٥ ــ١١٤، والمدارس النَّحْويَّة، لشوقي ضيف، ص٩٥-١٠٠، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه، ص ٤٠٥.

(٢) يُنظَرُ: ص ١٩٢-٢٠٠ من هذا البحث.

(٣) يُنظَرُ: ص ٢٢٤-٢٢٩ من هذا البحث.

١- جواز تَشْدِيْدُ النُّونِ فِي تَثْنِيَة "الَّذي" و"الَّتِي" مَعَ الياء

ذهبَ مذهبَ الكوفيين إِلَى جوازِ تشديدِ النُّونِ- عوضًا عنِ الياء المحذوفة – فِي تثنية "الَّذي" و" الَّتِي" مَعَ الياء، وخالفَ بذلك البصريين الَّذين ذهبوا إِلَى المنع، فقال: " وقوله:

... ... وَالنُّوْنُ إِنْ تُشْـــدَدْ فَلا مَلامَـــهْ

إشارة إِلَى جواز تشديد النُّون فِي تثنية "الَّذي والَّتِي" فتقول: اللَّذانِّ، واللَّتانِّ، وهو مع الألــف متفق عَلَى جوازه، وأمَّا مع الياء فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وهو الصَّحيحُ؛ لقراءةِ ابنِ كثير﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا﴾[١] بالتَّشديد[٢] "[٣].

٢- "أَنَّ " بعد "لو" فاعل فعلٍ مُقَدَّرٍ

اُخْتُلِفَ فِي موضع "أنَّ" بعد "لو" فِي نحو: ﴿وَلَو أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [٤]، فذهب سيبويه إِلَـى أنَّها فِي موضع رفع بالابتداء، وذهب الكوفيون والمبرد والزَّجَّاج، وكثير من النَّحْويين إِلَى أنَّها فاعل فعل مقدَّر تقديره: ولوثبت أنَّهم.

وقد رجَّحَ المراديُّ رأيَ الكوفيين، فقال: " وهو أقيسُ، إبقاءً للاختصاص"[٥].

يعْنِي: اختصاص "لو" بالدُّخولِ عَلَى الأفعالِ.

٣- بَلْه مِنْ أدوات الاستثناء

تابعَ الكوفيِّينَ فِي أنْ "بَلْه "من أدوات الاستثناء، فقال: " وعَدَّ الكوفيون والبغداديون "بَلْه" من أدواتِ الاستثناء، فأجازوا النَّصب بعدها عَلَى الاستثناء، نحو: أكرمتُ العبيدَ بَلْهِ الأحـــرارَ. رَأَوْا ما بعدها خارجًا مِمَّا قبلها فِي الوصفِ، فجعلوه استثناء، إذ المعنى: إنَّ إكرامَكَ الأحـــرارَ

---

(١) فصلت، من الآية ٢٩، وقراءة تشديد النُّون لابن كثير، ووافقه أبو عمرو، وباقي القراء بالتخفيف. يُنظَـرُ هذه القراءة فِي: الكشف عن وجوه القراءات السبع١/٣٨١، والبحر المحيط ٧/٣٠٣، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٤٤٣.

(٢) قال ابنُ الشَّجري فِي أماليه ٣/٥٥: " إنَّ التَّشديدَ لغةُ قريشٍ " ا هـ.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٠٧.

(٤) الحجرات، من الآية ٥.

(٥) الجنى الدَّاني، ص ٢١٩، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٤/٢٧٧.

يزيد عَلَى إكرامِكَ العبيد. وذهبَ جمهورُ البصريين إلى أنّها لا يُستثنَى بِها، وأنّه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض. وليس بصحيحٍ، بل النّصب مسموع منْ كلامِ العربِ"[١].

٤- " مِنْ " لابتداءِ الغايةِ الزّمانيّة

تابعَ الكوفيين فِي مجيء "مِنْ " لابتداء الغاية الزّمانية، فقال: " ولا تكون لابتداءِ الغاية فِي الزّمان عند البصريين، وذهب الكوفيون والمبردُ، وابنُ درستويه إِلَى أنّها تكون لابتداءِ الغاية فِي الزّمانِ، وهو الصّحيحُ؛ لكثرته نظمًا ونثرًا. وتأوْيل ما كثُرَ ليس بجيد"[٢].

وقد جاءَ فِي شرحه عَلَى التّسهيلِ عن مجيء "مِنْ" لابتداء الغاية مطلقًا ما يأتِي: " مثال المكان ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾[٣]، ومثال الزّمان قولُ بعضِ العربِ: " مِنَ الآنِ إِلَى غَدٍ " حكاه الأخفشُ فِي المعانِي... ومنع البصريون كونَها لابتداء الغاية فِي الزّمانِ، وأثبته الكوفيون، وهو الصّحيح؛ لكثرته فِي كلام العرب، وقد ذكر المصنّفُ فِي الشّرح جملة من أمثلة ذلك، وتأوْيل البصريين ما وردَ من ذلك مع كثرته غير مرضٍ"[٤].

وقال فِي الجنى الدّانِي: "...وتأوْيل البصريينَ ما وردَ من ذلك تعسُّف"[٥].

٥- نيابةُ حروفِ الْجَرِّ بعضها عن بعض

مذهب البصريين أنّ حروفَ الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس أنّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك. وما أوْهم هذا فإنّهم يُؤَوِّلونه تأوْيلاً يقبله اللفظُ كما فِي قوله تعالَى: ﴿ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[٦]حيث قالوا: إنّ "فِي" ليست بمعنى "عَلَى" ولكن شبّه الصّلبَ لتمكنه منَ الْجذع بالْحالِ فِي الشيءِ. وإنّما عَلَى تضمين الفعلِ معنى فعل: يتعدّى بذلك الحرف[٧].

---

(١) الجنى الدّانِي، ص ٤٠٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٠١-٢٠٢.

(٣) الإسراء، من الآية ١.

(٤) شرح التسهيل (المخطوط)، ق٢٠٩(ب).

(٥) الجنى الدّانِي، ص ٣١٤.

(٦) طه، من الآية٧١.

(٧) يُنظَرُ: الجنى الدّانِي، ص ١٠٨-١٠٩، ص ٢٦٨.

والمراديُّ في هذه المسألة يعرض أقوالَ البصريين والكوفيين ولا يرجِّحُ أحدَ الأقوال، غير أنَّ الَّذي يقرأ كتابَ "الجني الدَّاني" وبابَ حُرُوْفِ الجرِّ في "شرح التَّسهيل"[(١)] يلمح ميله إلَى المذهبِ القائل بجواز نيابة حروف الجرِّ، وسكوته دليل عَلَى ترجيحه لذلك، كما أنَّه ختم بعضًا من مباحثه بأبياتٍ منظومة تدلُّ دلالةً قاطعةً عَلَى أنَّ ناظمَهَا يرجِّحُ نيابة حروف الجرِّ بعضها عن بعض، فمن ذلك قوله في الباء:

بالبَاءِ ألْصِقْ ، وَاستعِنْ ، أوْعَدِّ ، أوْ   أقْسِمْ ، وبَعِّضْ ، أوْ فَرِدْ ، أوْ عَلِّلِ

وَأتَتْ بمعنى مَعْ، وفِي، وعَلَى، وعَنْ   وَبِهَا فَعَوِّضْ ، إنْ تَشَا ، أوْ أبْدِلِ [(٢)]

وفي معاني "من" يقول: وقد كنتُ نظمتُ لـ "مِنْ" اثني عشر معنى في هذين البيتين:

أَتَتْنَا " مِنْ " لِتَبْيِيْنٍ ، وبَعْضٍ   وتَعليْلٍ ، وبَدْءٍ ، وانتهاءِ

وإبْدَالٍ ، وزائدةٍ ، وَفَصْلٍ   ومعنى عَنْ ، وفِي، وعَلَى ، وباءِ [(٣)]

فهذه الأبيات، وغيرها تُشير إلَى ورودِ الحرف الواحد لِمعانٍ عدة، ويبدو منها أنَّ المراديَّ لا يهدف بنظمها إنكار نيابة حروف الجرِّ بعضها عن بعض، والله أعلم بالصَّواب.

٦- حَذْفُ حرفِ النِّداءِ مِنِ اسم الجنسِ

ذهب المراديُّ مذهبَ الكوفيين في جوازِ حذف حرف النِّداءِ من اسمِ الجنس؛ لوروده نثرًا ونظمًا، فقال: " ومن حذفه من اسم الجنسِ قوله ﷺ: " ثَوْبِي حَجَرُ "[(٤)] وجاءت منه ألفاظٌ في النَّثر والنَّظم. ومذهب البصريين أنَّ حذفَ النِّداء منه لا يجوز إلاَّ في شذوذ أوْ ضرورة. وهو عند الكوفيين قياس مُطَّرِد ... والإنصاف القياس عَلَى اسمِ الجنس؛ لكثرته نثرًا ونظمًا " [(٥)].

(١) يُنظَرُ: شرح المراديِّ عَلَى التسهيل (المخطوط)، ق ٢١٠ (ب) – ٢١١(أ).

(٢) يُنظَرُ: الجني الدَّاني، ص ١١٦.

(٣) الجني الدَّاني، ص ٣٢٣.

(٤) هذا جزء من حديث قاله الرسولُ ﷺ حكاية عن موسى عليه السلام حين فـرَّ الحجر بثوبه لَمَّا وضعه عليه، وذهب ليغتسل، والحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم في كتاب: الفضائل، باب: من فضائل موسى عليه السلام رقم٢٣٧٢، ١٣٥/١٥، وأخرجه البخاريُّ في كتابِ: الغسل، باب: مَنِ اغتسل عُرْيانًا وَحْدَهُ في الخلوة، رقم ٢٧٨ ص ٧٥.

(٥) توضيح المقاصد ٢٧١/٣ـ٢٧٣.

٧- منعُ صرف ما ينصرف للضرورة

ذهبَ مذهبَ أكثر الكوفيينَ والأخفش والفارسيِّ في جوازِ منع صرف المستحق للصرفِ للضرورة، فقال: " وأمَّا منعُ صرف المستحق للصرف للضرورة ففي جوازه خلاف: مذهب أكثر البصريين منعه، وأكثر الكوفيين والأخفش والفارسيّ جوازه، ...وهو الصحيحُ؛ لثبوت سماعه فمنه[1]:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ "[2].

٨- نصب الفعل بعد "الفاء" في جواب الرَّجاء قياسًا عَلَى التَّمني

رجَّحَ رأيهم فيما ذهبوا إليه من جوازِ نصب الفعل بعد الفاء في جوابِ الرَّجاءِ قياسًا عَلَى نصبه في جواب التَّمني، وخالف بذلك البصريين، فقال: " قال في شرح الكافية: ألحقَ الفراءُ الرَّجاء بالتَّمني فجعل له جوابًا منصوبًا، وبقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعًا، ومنه قراءة حفص عن عاصم ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[3] انتهى[4]، وكذلك قوله تعالَى:﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْيَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[5] ومذهب البصريين أنَّ الرجاءَ ليس له جوابٌ منصوبٌ، وتأوَّلوا ذلك بما فيه بُعدٌ "[6].

---

(١) البيت من المتقارب، لعباس بن مرداس في ديوانه، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، ١٩٦٨م، ص ٨٤.

الشَّاهد في قوله: "مِرْدَاسَ" حيث مُنِعَ منَ الصرفِ، وهو مصروف.

وحصن: هو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري أحد بيوتات العرب. وحابس بن عقال المجاشعي والد الأقرع الصَّحابي المشهور. ومرداس بن أبي عامر السلمي والد العباس الصَّحابي المشهور صاحب البيت الشَّاهد. وهو من جملة أبيات يعاتب بها الرسولَ ﷺ،حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة من الإبل، وأعطاه أباعرَ، فأرضاه رسول الله ﷺ.

يُنظَرُ: (الشّعر والشُّعراء ١/١٠٧،٢، والإنصاف ٢/ ٧٥٢، وشرح المفصل ١/٦٨، وشرح ابن النَّاظم ص ٤٧١، ولسان العرب (ر د س) ٣/ ١٦٢٣، والمقاصد النَّحوية ٤/٣٦٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/٥٠٣، والهمع ١ / ١٢١، وشرح الأشمونيّ ٣ / ٤٠٣، وخزانة الأدب ١/١٤٧،٢٥٣).

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٧٠ ـ ١٧١.

(٣) غافر، من الآيتين ٣٦،٣٧.

(٤) يُنظَرُ: شرح الكافية ٣/١٥٥٤.

(٥) عبس، من الآيتين ٣ -٤.

(٦) توضيح المقاصد ٤/٢١٧، ويُنظَرُ: شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٩٥(ب).

٩- إسكان "لام " الأمر"بعد "ثُمَّ"

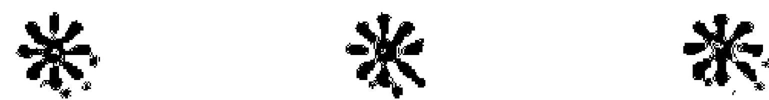
رجَّحَ رأيَهُم فِي إسكانِ لام الأمرِ بعد "ثُمَّ"، فقال: " ويجوز إسكانها بعد "ثُمَّ "، وليس بضعيف ولا مخصوص بالضَّرورةِ، خلافًا لزاعم ذلك، وبه قرأ الكوفيون، وقالون، والبزّي﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾[١]... "[٢].

١٠- جوازُ مــدِّ المقصور للضَّرورة

رجَّحَ رأيهم فِي جوازِ مدِّ المقصورِ للضَّرورةِ مطلقًا، فقال: " مدّ المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصَّرف، فلذلك اُختُلِفَ فيه. منعه جمهور البصريين مطلقًا...، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقًا، والظَّاهر جوازه؛ لوروده فِي قولِ الشَّاعرِ [٣]:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وِمِنْ شِيْشَــاءِ ... يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَـلِ واللَّهَاءِ "[٤].

وَإِلى جانب موافقة المراديّ الكوفيين فِي عددٍ من آرائهم بالمسائلِ الفرعية، فقد وافقهم إِلَى حدٍّ كبير فِي أصل من أُصول مذهبهم هو الاستشـهاد بكثير منَ القـراءاتِ التي استشـهدوا بها، وعـدل عنها البصريون، وستأتي نَمَاذجُ لِهذا عند بيان موقفه من الاستشهـاد بالقراءاتِ - بمشيئة الله -



(١) الحج: من الآية ١٥، وتمامها ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴾. وحجة من أسكن اللام أنه عَلَى التخفيف للكسرة، وكأنه اعتدّ بحرف العطف. يُنْظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١١٦-١١٧، والنشر ٢/٣٢٦.

(٢) الجنى الدّاني، ص ١٥٤.

(٣) البيت من الرَّجز لأبي المقدام الرَّاجز فِي سمط اللآلي؛ لأبي عبدالله البكري، ت: عبدالعزيز الميمني، ص ٨٧٤.
الشاهد فيه: قوله: "واللهاء "حيث مدّه اضطرارًا، وأصله "اللها " بالقصر نظير: حصى، ولقا.
وقوله: شِيْشَاء: التمر الَّذي لَمْ يشتدّ نواه؛ لأنه لَمْ يلقحْ، وقيل: هو أردأ التمرِ. ينشب: يعلق. المسعل: موضع السعال من الحلق. واللهاة: هـنّة مطبقة فِي أقصى سقف الفم.
يُنْظَرُ: (الخصائص ٢/٣١٨، والإنصاف ٢/٧٤٦، وابن يعيش ٦/٤٢، وشرح الكافيـة الشـافية ٤/١٧٦٨، وشرح ابن النّاظم، ص ٥٤٢، والارتشاف ٥/٢٣٨٥، وابن عقيل ٤/١٠٣؛ وهمـع الهوامـع ٥/٣٣٨، وشـرح الأشمونيّ ٤/١٥٥، والدّرر ٢/٢١١،٢١٢).

(٤) توضيح المقاصد ٥/١٦ـــ١٧ (بتصرف).

الفَصْلُ الثَّانِي

المُرَادِيُّ وَأُصُولُ النَّحْوِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: السَّمَاعُ (القُرْآنُ الكَرِيْمُ، القِـرَاءَاتُ، الحَدِيْثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيْفُ، كَلامُ العَرَبِ الشِّعْرِيُّ وَالنَّثْرِيُّ)

المَبْحَثُ الثَّانِي: القِيَـــاسُ

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الإِجْمَـــاعُ

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: العِلَّةُ والتَّعْلِيْلُ

أَوَّلاً: السَّمَــــاعُ

يُمثلُ السَّماع أهمَّ الأصول النَّحْوِيَّة التي بنى عليها النُّحَاةُ مذاهبهم وقواعدهم، وإليه يرجع القول الفصل عند تعارضه مع بعض الأصول الأخرى، إذا ما ثبت السَّماع به عند العرب، فإنْ كانَ شاذًا توقف به عند حدود ما سمع، ولم يقس عليه غيره.

يقول ابنُ جني عن السَّـماع والقياس: " إذا تعارضا نطقتَ بالمسـموع عَلَى مـا جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قوله تعالَى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[1]، فهذا ليس بقياس، لكنّه لابدَّ من قبوله؛ لأنَّك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلـك أمثلتهم، ثُمَّ إنَّك من بعد لا تقيس عليه غيره ... "[2].

وأطلقَ أبو البركات مصطلح " النَّـقل " وأراد به " السَّـماعَ "، وعرَّفه بقولـه: "النَّقل: هو الكلامُ العربيُّ الفصيح المنقول بالنَّقل الصَّحيح الخارج عن حدِّ القلّة إلى حـدِّ الكثرة؛ فخرج عنه - إذن - ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين، وما شـذَّ مـن كلامهم؛ كالْجزم بـ" لن " والنَّصب بـ" لَمْ "... "[3].

وقد حدَّ السُّيوطِيُّ السَّماعَ بقوله: " وأَعْنِي به ما ثَبتَ في كلامِ من يُوثَق بفصاحته؛ فشمل كلامَ الله تعالَى -- وهو القرآن - وكلامَ نبيه ﷺ، وكلامَ العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلَى أنْ فسدت الألسنةُ بكثرةِ المولّدِين نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافرٍ، فهـذه ثلاثةُ أنواعٍ لابُدَّ فيها من الثُّبوت"[4].

والمسموع ثلاثة أنواع: القرآن الكريم بقراءاته، والحديث النَّبويّ الشَّريف، وكـلام العرب النَّـثريّ والشِّعريّ.

---

(١) المجادلة: آية ١٩ .

(٢) الخصائص ١ / ١١٧.

(٣) لُمَع الأدلَّـة في أصول النَّحْـو، لابن الأنباريّ، تحقيق: سعيد الأفغاني (دمشق: مطبعـة الجامعـة السورية١٣٧٧هـ) ص ٨١ - ٨٢.

(٤) الاقتراح في علم أصول النَّحْو، للسُّيوطيِّ. (دار المعارف. حلب ـــ) ص ١٤.

وسأفرد لموقف المُراديِّ من السَّماع حديثًا مختصرًا الآن، وسوف أخصص المباحث الآتية لبيان موقفه من كلِّ نوعٍ من أنواع السَّماع ومنهجه في الاستشهاد به إنْ شاء الله.

أوْلَى المُراديُّ السَّماعَ عنايةً فائقةً، ومنحه اهتمامًا كبيرًا، وذلك بمصادره المختلفة التي ذكرها السُّيوطيُّ آنفًا؛ فالمراديُّ إذا ما أوردَ قولاً أو قاعدةً نَحْويَّة يرجِّحها استدلَّ لها بالسَّماع، وإذا ردَّ قولاً استدل بعدم سماعه، وإذا اجتمع عنده السَّماع والقياس، رجَّح السَّماعَ عَلَى القياس وأخذ به، ولا يأخذ برأيٍ أو مذهبٍ لأحدٍ ما لَم يكنْ مؤيدًا بسماع، ويردّ حتَّى آراء البصريين وسيبويه إنْ لَم يكنْ هناك نقل يؤيدها، ويُرجِّح عليها أقوال نحاةٍ آخرين متأثرًا بذلك بشيخه أبي حيان وسالكًا سبيله [١].

ومن أمثلة ذلك:

١- قال المراديُّ في باب العَلَم: " العَلَم المختوم " بويه " فيه لغتان: الفُصْحى بناؤهُ عَلَى الكسر، و لَم يذكر سيبويه غيرها. والثَّانية: أنْ يعربَ غير منصرف فتقول: " قام سيبويهُ ورأيتُ سيبويهَ، ومررتُ بسيبويهَ، قيل: وهذا وجهٌ أجازه الجرميُّ فإنْ كانَ سماعًا قُبل، وإنْ كانَ قياسًا فالقياس منْعهُ "[٢].

٢- الفصل بين إذنْ والمضارع المنصوبِ بها ينصب الفعل المضارع بعد إذن بشروطٍ منها أنْ تكون إذن متَّصلة بالفعل المضارع، وجوَّزَ بعض النُّحاة الفصل بالظَّرف، وأجاز ابن بابشاذ [٣] توسط النِّداء والدُّعاء، قال المُراديُّ: " أجاز بعضُ النَّحْويينَ توسُّط الظَّرْف بين "إذن " ومنصوبها اختيارًا، فيقال: **إذن غدًا أُكرمَكَ**، في جواب مَنْ يقول: **سأزورك**؛ ومِمَّنْ أجاز ذلك ابنُ عصفور، والصَّحيح المنع؛ لأنَّه لَمْ يُسمع، وأجاز ابنُ بَابشَاذ توسط

(١) يُنظَرُ: ابوحيان النَّحوي، ص ٤٠٠ - ٤١٤.

(٢) شرح التسهيل؛ للمراديّ، ص ١٦٩.

(٣) هو: طاهر بن أحمد بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النَّحْوي المصري. إمام عصره في النحو، وَرَدَ العراق وأخذ من علمائها، ورجع مصر، وعمل في ديوان الرسائل، ودرَّس في جامع عمرو بن العاص، أخذ عنه محمد بن بركات النَّحوي اللغوي وغيره، من تصانيفه: شرح جمل الزَّجَّاجي، وشرح الأصول؛ لابن السراج، والمحتسب في النحو. تُوفِّيَ سنة ٤٥٤ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (إنباه الرواة ٢/٩٦، وبغية الوعاة ٢/١٧، وحسن المحاضرة١/٣٠٦، والأعلام٣/٢٢٠).

النداء والدُّعاء بين " إذن " ومنصوبها نحو: " إذن يا زيدُ أُحسنَ إليكَ، وإذن يغفــر الله لك يدخلَكَ الجنةَ "، ثُمَّ قال: " يحتاج إلَى سماعٍ "(١).

وقال في الجنى الدَّاني: " ولَمْ يُسمعْ شيءٌ من ذلك فالصَّحيح منعه "(٢).

٣- وقال في باب عواملِ الْجزم: " كيف اسم لتعميم الأحوال، وهي من أسمــاء الاستفهام، وقد يُجَازَى بها معنىً لا عملاً، فيقال له: " كيف تصنع أصنع "، ولا يجزم بها خلافًا للكوفيين فإنَّهم يجزمون بها ولَمْ يسمع، وإنَّما أجازوه بالقياس "(٣).

٤- وفي باب النَّسب: عند النَّسب إلَى " حَمُوْلَة " و" رَكُوْبَة " يقــال: حَمَلِــيٌّ، ورَكَبِيٌّ، عَلَى مذهب سيبويه(٤)، وعَلَى مذهب المبرد(٥)والأخفش (٦)النَّسب عَلَى لفظــه فتقول: حَمُوْلِيّ ورَكُوْبِيّ، وعَلَى مذهب ابن الطَّراوة (٧) تحذف الواو، ويُتْرك ما قبلــها مضمومًا فتقول: حَمُلِيّ بضم الميم، قال المراديُّ: " والصَّــحيح مــذهب ســيبويه؛ لأنَّ السَّماعَ إنَّما وردَ به قالوا في شَنُوءة : شَنَئِيٌّ، ولَم يُسمع في النَّسب إلى فَعُوْلَة غير هــذا اللفظ، فإن قيل: فكيف جعلها سيبويه قياسًا، و لم يرد غيرها، فــالجواب: أنَّه لَمْ يــردْ عنهم ما يخالفها "(٨).

٥- وفي باب أفعلِ التَّفضيل يرى ابنُ مالكٍ أنَّه لا بأس أنْ يرفعَ أفعــل التَّفضــيل ظاهرًا إذا وقع بعد نهيٍ، أو استفهام فيه معنى النَّفي كقولك: " لا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إليه الخيْرُ مِنْهُ إليكَ، وَهَلْ فِي النَّاسِ رجُلٌ أحقُّ بهِ الحمْدُ للهِ منهُ بِمُحسنٍ لا يَمُنُّ بِمنِّه ".

---

(١) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٩٣ (أ).

(٢) الجنى الدَّاني، ص ٣٥٦.

(٣) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٣٠٠(أ)؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٢٤٣/٤.

(٤) يُنْظَرُ: الكتاب ٣٣٩/٣.

(٥) يُنْظَرُ: المقتضب ١٤٠/٣.

(٦) قال أبو علي الفارسيُّ في المسائل العضــديات، ص ٣ : " إنَّ الأخفشَ فِي النَّسبِ إلَى فعولة يحذف الواو " ا هــ، وبذلك يخالف ما نسبه المراديُّ إليه.

(٧) يُنْظَرُ رأيهُ في: ارتشاف الضرب ٢ / ٦١٤ .

(٨) شرح التَّسهيل (المخطوط)، ق ٣٢٥ (ب)، ويُنْظَرُ : توضيح المقاصد ٥ / ١٣٨.

قال المراديُّ: " إذا لَم يردْ به السَّماعُ، وجب الاقتصار عَلَى ما قالته العرب، ولا يُقاس عليه عَلَى أنَّ إلحاقهما بالنَّفي ظاهر، ولكنَّ الأولَى اتِّباع السَّماع"[1].

٦- وقال فِي زيادة الباء فِي خبر " ما " التَّميميَّة: " وفِي زيادتها بعد " ما " التَّميميَّة خلاف منعه الفارسيُّ والزَّمخشريُّ. والصَّحيحُ الجواز؛ لسماعه فِي أشعار بني تَميم"[2].

٧- ومن مظاهر اعتداده بالمسموعِ عنِ العربِ أنَّه رفضَ إنكـارَ لُغـة " أكلُـونِي البـراغيثُ " [3]؛ لأنَّها ثابتةٌ بنقلِ الأئمة [4].

٨- وقال فِي باب البدل: " اشترط الكوفيون اتِّحَاد اللفظ فِي بدل المعرفة من النَّكرة كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ۝صِرَاطِ اللَّهِ ﴾[5]. والصَّحيحُ أنَّه لايشترط شيءٌ من ذلك؛ لورود السَّماع به. قال فِي الارتشاف[6]: وقد سُمِعَ إبـدالُ النَّكرة من المعرفة، وليستْ من لفظ الأوَّل ولاموصوفه، وهو مذهب البصريين " [7].

٩- حكى الْمُراديُّ الخلاف فِي إعمال " إنْ " النَّافية عمل " ليس "، ثُمَّ قال: "والصَّحيح جواز إعمالها؛ لثبوته نظمًا ونثرًا فمن النَّثر قولهم: " إنْ ذلكَ نافعَكَ ولا ضارَّكَ " و " إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية ". وقال إعرابِيٌّ " إنَّ قائمًا " يريد: إنْ أنا قائمًا ... ومن النَّظم قول الشَّاعر:

إنْ هُـوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَـدٍ   إلاَّ عَلَى حِـزْبِهِ الْمَجَـانِيْنِ [8]

(١) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ١٩٧ (ب).

(٢) الجنى الدَّاني، ص ١١٥، ويُنْظَرُ : توضيح المقاصد ١ / ٣١٦.

(٣) قال الشيخُ محمود الطناحيُّ – رحمه الله – في مقدمة تحقيقه لأمالي ابن الشَّـجريِّ ١ / ١١ : " إنَّ هذا الشاهدَ النَّحْويَّ المعروف لم أجدْ مَنْ نسبه من النُّحَاة، ثُمَّ وجدتُ أبا عبيدة ينسبه إلى أبي عمـرو الْهُذلي، وهو من فصحاء الأعراب الذين سمع منهم أبو عبيدة ". يُنْظَرُ : مجاز القرآن ١ / ١١٠، ١٧٤.

(٤) الجنى الدَّاني، ص ١٩٧.

(٥) الشُّوْرى، من الآيتين ٥٢، ٥٣.

(٦) يُنْظَرُ : الارتشاف ٤ / ١٩٦٢.

(٧) توضيح المقاصد ٣ / ٢٥٥.

(٨) سبق تخريجه، ص ١٠٥.

أنشده الكسائيُّ... وحكى بعضُ النَّحْويين أنَّ إعمالَها لغةُ أهلِ العاليَة "[١].

١٠- وقال أيضًا: " إذا كُفَّتْ " أنْ " المفتوحة بـ " ما " بَطَلَ عَمَلُها. وأجاز بعضُهُمْ إعمالها قياسًا، ولَم يُسمعْ "[٢].

ومِمَّا سبـق يتضح موقف الْمُراديِّ من مسألةِ السَّماعِ فـي مصـنَّفاتِهِ النَّحْويَّـةِ، فالسَّماع عنده مقدم عَلَى القياسِ. أمَّـا إِذا عضَّدَ القياس شيءٌ من السَّمـاعِ فلاشكَّ فِي قبولِهِ حنيئذٍ.



(١) الجنى الدَّاني، ص ٢٣٠؛ ويُنْظَرُ : توضيح المقاصد ١ / ٣٢١ - ٣٢٢.

(٢) الجنى الدَّاني، ص ٣٩٦.

مَوْقِفُ الْمُـــرادِيِّ مِنْ أقْسَـــامِ السَّمَـــاعِ

أوَّلاً: القُرآن الكَرِيْم

القرآن الكريم هو أعلَى نصوص العربيَّة فصاحةً وتوثيقًا، ولذلك كان بقراءاته أصح أصول اللغة والنَّحْو. قال البغداديُّ [1]عنه: "... فكلامه عزَّ اسمه أفصح كلام، وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه كما بيَّنه ابنُ جنِّي فِي أوَّلِ كتابه " المحتسب " وأجاد القول فيه... "[2].

والْمُراديُّ اعتمد القرآنَ الكريمَ فيما خلَّفَ منْ آثارٍ، وأكثرَ منَ الاستشهادِ به فِي معظم الموضوعاتِ النَّحْويَّة التي تَطرَّقَ إليها والمسائل التي بحثها. وهو يلتزم هذا المنهج ولا يتخلَّى عنه فِي معظم كتبه. ولو رجعنا إلَى فهرس الآيات القرآنية فِي كتاب "الجني الدَّاني " مثلاً لتبيَّن لنا صدق ذلك. فمع أنَّ الكتاب لا يجمع أبوابَ النَّحْو كلَّها فقد حوى أكثر من ثمانين وثلاثمائة شاهدٍ منَ القرآنِ الكريمِ[3].

فالعناية بالشَّواهدِ القرآنيةِ فِي مصنفاتِه ظاهرة تلفتُ نظرَ الباحث. وكان من مظاهرِ هذه العناية إحاطته الكبيرة بمواطنِ الاستشهادِ فِي كتابِ اللهِ - عزَّ وجلَّ - من أمثلة ذلك:

١- قوله: " ومن الحذف الجائز بعد إذا الفجائية " خرجتُ فإذا السبع "، والحذف بعد إذا قليل لذلك لَم يرد فِي القرآن الكريم مبتدأ بعد إذا الفجائية إلا وخبرهُ ثابتٌ إذا جعلت "إذا " حرفًا، أمَّا مَنْ جعلها ظرفَ مكانٍ لم يقدرْ محذوفًا بل جعلها هي الخبر والتَّقدير: فإذا بالحضرة السَّبع"[4].

---

(١) هو: عبد القادر بن عمر البغداديّ المصري، عارف بالآداب العربية والتركيَّة والفارسيَّة، ولد ببغداد سنة ١٠٣٠ هـ، ثُمَّ رحل إلَى دمشق، ونزل بالقاهرة، وله مصنفات منها: خزانة الأدب، وشرح أبيات مغني اللبيب، وحاشية علَى شرح قصيدة بانت سعاد. تُوفِّيَ سنة ١٠٩٣ هـ.
يُنظَرُ ترجمته فِي: (هدية العارفين ١ / ٦٠٢، ومعجم المؤلفين ٥ / ٢٩٥).

(٢) خزانة الأدب ١ / ٤.

(٣) يُنْظَرُ: فهرس آيات الجنى الدَّاني؛ تحقيق: طه محسن، ص ٥٧٩ - ٥٨٥.

(٤) شرح التَّسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٢٧٩.

٢- وعن مجيء " كلاَّ " في القرآن يقول: " وعدَّة ما جاء في القرآن من لفظ "كلاَّ " ثلاثة وثلاثون موضعًا يتضمنها خمس عشرة سورة. وليس في النّصف الأوَّل منها شيء، وحكمة ذلك أنَّ النّصفَ الأخير نزل أكثره بمكةَ، وأكثرها جبابرة فتكررتْ هذه الكلمة عَلَى وجه التّهديد والتّعْنيف لهم والإنكار عليهم. بخلاف النّصف الأوَّل، وما نزل في اليهودِ، لَم يحتجْ إِلَى إيرادها فيه لذلّهم وصَغَارِهم "[١].

٣- من ذلك أيضًا قوله: " يُـؤَكّد الفعل المضارع بالنُّون جوازًا بعد " إمَّا " نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [٢] ولم يردْ في القرآن بعد " إمَّا " إلاّ مؤكدًا. وذهب المبردُ والزجاج إلى أنَّ توكيده بعد " إمَّا " واجب في غير الضرورة، قلتُ: قد كثر حذف النُّون بعد "إمَّا " في الشّعر، وأمَّا في النَّـثْرِ فعزيز. وقد حُكِيَ منه قراءةُ بعضِهم ﴿ فَإِمَّا تَرَيْنَ﴾ [٣] بنونِ الرَّفـعِ ذكرها ابنُ جني وهي شاذّة "[٤].

ومِمَّا يلاحظ عَلَى الشّواهــدِ القرآنيَّة عند المراديّ ما يلي:

- أنّه لا يُكْمِل الآية، بل يكتفي بذكر الجزء الذي يوجد فيه الشّاهد النَّحْويّ، حتى لو كـان كلمةً واحدةً، فقد اكتفى بقوله: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [٥] شاهدًا عَلَى إبدال النُّون الخفيفة ألفًا [٦].

واكتفى في الاستدلال عَلَى اختصاص التّـاء باسم الله عزّ وعلا [٧] بقوله تعالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾[٨].

---

(١) الجنى الدّاني، ص ٥٢٦.

(٢) الأنفال، من الآية ٥٨.

(٣) مريم، من الآية ٢٦، والقراءة بإسكان الياء، وتخفيف النُّون عَلَى أنّه لَم يُجزم بـ"إمَّا" لطلحة، يُنظَرُ هذه القراءة في: المحتسب ٢/٤٢، والتبيان في إعراب القرآن؛ للعكبري ٢/٨٧٣.

(٤) الجنى الدّاني، ص ١٧٥.

(٥) العلق من الآية ١٥، وتمامها ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾.

(٦) الجنى الدّاني، ص ١٧٦، ويُنظَرُ: توضيح المقاصد ٦ / ٨٦ .

(٧) توضيح المقاصد ٢ / ١٨٤؛ ويُنظَرُ: الجني الدّاني، ص ١١٧.

(٨) يوسف، من الآية ٨٥. وتمامها ﴿ قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

– قوله تعالَى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [١]شاهدًا عَلَى ما أعرب إعراب المثنى وهو مخالف لمعناه بقصد التَّكثير[٢].

– قوله تعالَى: ﴿ وَالنَّاهُونَ ﴾[٣]شاهدًا عَلَى أنَّ الواوَ فِي الآيةِ الكريمةِ عاطفةٌ، وليست زائدةً، وحكمة ذكرها فِي هذه الصِّفة دون ما قبلها من الصِّفات ما بين الأمر والنَّهي من التَّضاد، فجيء بالواو رابطة بينهما لتباينهما وتنافيهما[٤].

ويبدو أنَّ المراديَّ كان يفعل ذلك لسبب يرجع إلَى أنَّ طالبَ العلم قديمًا كان أوَّل ما يبدأ به حفظ كتاب الله، فإذا مرَّ بجزءٍ من آيةٍ أكملها من حفظه.

كما استشهد بالجزء الخاص بالشَّاهد منَ الآيات الكريمة فهو أيضًا أوردَ آياتٍ طويلة منها:

أ– قوله تعالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[٥].
شاهدًا – فِي باب **الموصول** – عَلَى اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ.

ومثال اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قوله تعالَى: **﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا ﴾**[٦] إلَى آخره[٧].

---

(١) الملك، صدر الآية ٤. قال تعالَى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾

(٢) توضيح المقاصد ١ / ٨٣.

(٣) التوبة، من الآية ١١٢ وتمامها ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٤) الجنى الدّاني، ص ١٩٥.

(٥) البقرة، الآية ٨ .

(٦) لقمان، الآيتان ٦، ٧.

(٧) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٢١٨، قال الشّيخ أبوحيّان فِي التّذييل والتّكميل ٣ / ١١٥: " أفرد الضّمير فِي "يشتري" و"ليضلّ" و"يتخذوها"، ثمّ جمع "أولئك " و" لهم "، ثمّ أفرد فِي " وإذا تتلى عليه " ا هـ.

ب- قوله تعالَى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاء جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ (١).

شاهدًا عَلَى جواز عطف المضارع عَلَى الماضي، والَّذي سوَّغ ذلك اتّحاد الزّمان (٢).

أنّه يستشهد للمسائل النّحْوية واللُّغَوِيّة من ذلك:

- وفِي حكم موافقة البدل متبوعه فِي التّعريف والتّنكير قال: " أمَّا التّعريف والتّنكير فلا يلزم موافقته لمتبوعه فِيهما، بل تُبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۞ اللَّهِ ﴾ (٣) فِي قراءة مَنْ جَرَّ (٤).

والنّكرة من النّكرة، نحو: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا. حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾(٥)، والمعرفة من النّكرة، نحو: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾(٦)، والنّكرة من المعرفة نحو:(٧)﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ "(٨)

- واستدل عَلَى صرف ما لا ينصرف بقوله تعالى: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾(٩)

---

(١) الفرقان، من الآية ١٠.

(٢) توضيح المقاصد ٣ / ٢٤٢.

(٣) إبراهيم، من الآية ١.

(٤) القراءة بالرّفع لنافع وابن عامر وأبو جعفر، عَلَى أنّه مبتدأ وما بعده الخبر، أو خبر للمبتدإ محذوف؛ أي: هو الله، والّذي صفة، والباقون بالجرّ عَلَى البدل من الحميد فِي الآية السّابقة، يُنْظَرُ هذه القراءة فِي: معاني القرآن؛ للفراء٢ / ٦٧، والتبيان فِي إعراب القرآن؛ للعكبري ٧٦٢/٢، والبحر المحيط ٥ / ٤٠٤، والنشر ٢ / ٢٩٨، والإتحاف ٢ / ٦٦.

(٥) النبأ، من الآيتين ٣١، ٣٢.

(٦) الشّورى، من الآيتين ٥٢، ٥٣.

(٧) العلق، من الآيتين ١٥، ١٦.

(٨) توضيح المقاصد ٣ / ٢٤٥.

(٩) الإنسان، الآية ٤. قال أبو حيان فِي البحر المحيط ١٠ / ٣٦١: " قرأ طلحة وعمرو بن عُبيد وابن كثير، وأبو عمرو وحمزة "سلاسلَ" ممنوعَ الصّرف وقفًا ووصلاً ... وقرأ باقي السّبعة: بالتنوين وصلاً وبالألف المبدلة منه وقفًا، وهي قراءة الأعمش قيل: وهذا عَلَى ما حكاه الأخفش من لُغة مَنْ يصرف كل ما لا ينصرف " ا هـ. يُنْظَرُ هذه القراءة أيضًا فِي: الكشف عن وجوه القراءات السبع؛ للقيسيّ ٣٥٢/٢، والتّبيان فِي إعراب القرآن؛ للعكبري ١٢٥٧/٢.

شاهدًا عَلَى صرف " سلاسلاً " لصرف " أغلال " للتناسب(١).

– واستدل عَلَى حرفية لَمَّا بقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ (٢) فقال: " لو كانت ظرفًا لكان جوابها عاملاً فيها. و" إذا " الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"(٣).

– قوله في باب أسماءِ الأفعالِ والأصواتِ: " عَلَيْكَ " بِمَعْنَى أَلْزَمْ، ويتعدَّى بنفسه، قال تعالى(٤): ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ (٥).

– أنَّه يُورد أكثر من آيةٍ عَلَى الشاهدِ الواحدِ بقصد التَّنويع، ومن أمثلة ذلك:

– استدلاله عَلَى حذف اللام الموطِّئة والقسم محذوف بالآياتِ الآتية:

﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ (٦). ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾(٧).
الشَّاهد فِيها حذف اللام الموطِّئة والقسم محذوف(٨).

– استدلاله عَلَى زيادة البَّاء مع المفعول به بالآيات الآتية:

﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٩). و﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ (١٠)

---

(١) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٩٠ (أ)، ويُنظَرُ: توضيح المقاصد ٤ / ١٨٣.
(٢) الزخرف، الآية ٤٧.
(٣) الجنى الدَّاني، ص ٣٦٧.
(٤) المائدة، من الآية ١٠٥.
(٥) توضيح المقاصد ٤ / ٨٢.
(٦) المائدة، من الآية ٧٣.
(٧) الأعراف، من الآية ٢٣.
(٨) الجنى الدَّاني، ص ١٧٠.
(٩) البقرة، من الآية ١٩٥.
(١٠) مريم، صدر الآية ٢٥.

﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾ (١) و﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ (٢) و﴿ تُنبِتُ بِالدُّهْنِ ﴾ (٣) في قراءة ابنِ كثير وأبي عمرو(٤).

أنّه يستشهد بالقرآنِ عَلَى مسائلَ بلاغية:

من ذلك استشهاده عَلَى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، وهو ما يسمي في اصطلاح أهلِ البيان بالمجاز المرسل بقوله تعالى: ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ (٥) فإنَّ الأصل: كَذِي ظُلمات، فَحذف، والتفت إليه فَـذكَّر الضَّمير، ومن ذلك قراءة الحسن ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ يَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾ (٦) أيْ: فجعلنا زرعها. فهذه أمثلة لحذف المضاف ملتفتًا إليه. أمَّا حذفه مُطرحًا كقوله تعالَى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ (٧) يريد أهلها، ولو التفت إليه لَقيل: الّذي كنا فيهم، وهذا هو الأكثر، وهو أنْ تجريَ الأحكامُ عَلَى لفظ ما قام مقام المحذوف لا عَلَى المحذوف(٨).

– أنّه يجعل الآية القرآنية حُجّة للتّدليل عَلَى رأيه في معارضة الآخرين، كقوله في باب اسم الإشارة: قال: " وقد يرد بهُنَالك الزَّمان، وقد مثّلَ بقوله تعالى:

---

(١) الحج، من الآية ١٥.

(٢) الحج، من الآية ٢٥.

(٣) المؤمنون، منَ الآيــة ٢٠. والقراءة بضمِّ التّاء وكسرِ الباء، لابنِ كثير وأبي عمرو، وقرأ الباقون بفتح التاء، وضمّ الباء، وهو فعل لازم. وحُجَّة من ضمَّ التاء أنّه جعله رباعيًا مضارع " أنبت ينبت " وتكون الباء في "بالدهن" زائدة؛ لأنَّ الفعل متعدٍّ، وقِيلَ: المفعول محذوف تقديره: تُنبت ثمره أو جناها؛ والباء عَلَى هذا حال من المحذوف، أيْ وفيه الدّهن؛ كقولك: خرج زيدٌ بثيابه. يُنْظَرُ هذه القراءة في: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/١٢٧، والتبيان في إعراب القرآن؛ للعُكبري ٢/٩٥٢، والإتحاف ٢ /٢٨٢.

(٤) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢١٢ (ب).

(٥) النّور، من الآية ٤٠.

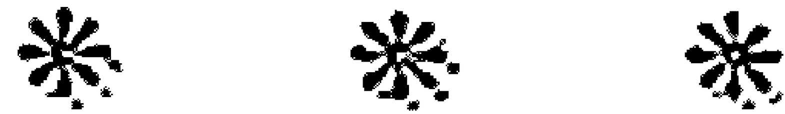
(٦) يونس، من الآية ٢٤. قال أبو حيان في البحر المحيط ٦ / ٣٩: " قرأ الحسن وقَتادة: "كأنْ لَمْ يغن" بالياء عَلَى أنّ الضّمير عائد عَلَى المضاف المحذوف الّذي هو الزرع " ا هـ.

(٧) يوسف، صدر الآية ٨٢.

(٨) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٣٠ (أ) .

﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[1]، ولا حُجَّة فِيه لاحتمال أنْ تكون الإشارة إلى المكان؛ لأنَّ الزَّمان يدل عَلَى الْمكان فكأنَّه قال: فِي ذلك الْمكان الَّذي كان حالكم فِي زمانه كيت كيت»[2].

من هذه النَّماذج يتبيَّنُ لَنَا بوضوحٍ اهتمامُ المراديِّ الشَّديدُ بالشَّواهدِ القرآنيةِ، واعْتمادُهُ عليها فِي الاستشهادِ، لِتكُونَ الْمصدر الأوَّل فِي أغلبِ القضايا والْمسائلِ.



(١) الأحزاب، آية ١١.

(٢) شرح التسهيل، ص ٢٥٨.

ثانيًا: القِــــرَاءاتُ

القرآنُ الكريمُ هو النّصُ العربي الصَّحيح المجمع عَلَى الاحتجاج بهِ فِي اللغة والنّحْـــو والصَّرف وعلوم البلاغة، بقراءاتهِ جميعًا الواصلة إلينا بالسَّند الصَّحيح حُجة لا تضــاهيها حُجة متواترها وآحادها.

وقد جرى عُرف العلماء عَلَى الاحتجاج بقراءاتهِ سواء أكانت متواترةً أم آحادًا.

والقراءة الشَّاذة التي توفر فيها صحَّة السَّند، ووافقت وجهًا مـــن وجـــوه العربيـــة، وخالفت رسم المصحف العثماني المجمع عليهِ بزيادة كلمة أوْ نقص حرف يحتج بها فـــي اللغة والنَّحْو ولا يَقْدَح فِي الاحتجاج بها قادح؛ إذْ كانَ رواتُها الأعْلَوْنَ عربًا فصـــحاء سليمة سلائقهم، تُبنى عَلَى أقوالهم قواعد العربيَّة[1].

يقول أبو عمرو الدَّاني[2]: "وأئمة القراءة لا تعمل فِي شيءٍ من حروف القرآن عَلَى الأفشى فِي اللغة، والأقيس فِي العربية، بل عَلَى الأثبتْ فِي الأثر، والأصح فِـــي النَّقـــل، والرواية إذا ثبتتْ عندهم لَم يردها قياس عربيَّة، ولا فشو لغة؛ لأنَّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها"[3].

وقـــد اعتنى المراديُّ بالقراءات فِي الاستشهاد بحكم اشتغاله بها، واعتمد عليها كثيرًا فِي مُؤَلَّفاته، وأَوْلاها اهتمامًا ملحوظًا سواء المتواترة منها والشَّاذة، وكانت نظرته فـــي

---

(١) يُنظَرُ: فِي أصول النحو، سعيد أفغاني، ط ٣ (جامعة دمشق ١٣٨٣ هــ) ص ٢٨ – ٣٠.

(٢) هـــو: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني علم الأعلام فِي القراءات والأداء، أخذ القراءات عن ابن خاقان، وابن غلبون، وأخذ عنه ولده أحمد، وخلف الطليطلي، وابن مزاحم وغيرهم، من مصنفاته: التيسير فِي القراءات السبع، والمقنع فِي رسم المصحف، وطبقات القراء ... تُوُفِّيَ سنة ٤٤٤ هــ.

يُنظَرُ: (نفح الطِّيب ١ / ٣٩٢، ومعجم الأدباء ٣ / ٤٨٥ – ٤٨٧، وغاية النهاية ١ / ٥٠٣ – ٥٠٥، والأعلام ط ١٣، ٤ / ٢٠٦).

(٣) النشر فِي القراءات العشر؛ لابن الجزري، ١ / ١٠ – ١١.

الاستدلال بما تتفق مع نظرة الكوفيين في الأخذ بها، فكانت أهم أدلته عَلَى عددٍ كبيرٍ من المسائلِ التي منها:

١- إسكان الواو والياء المستحقتين للفتح

يُقَدَّرُ لأجل الضرورة كثيرًا فتح الواو والياء، وتقدير فتحة المنقوص من أحسن الضروراتِ، وقد جاء إسكان الياء فِي النَّثر فِي الاسم - مع أنَّ الياء أخف من الواو، والاسم أخف من الفعل - ومثَّلَ له المراديُّ بقراءة جعفر الصادق[١]﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ ﴾[٢]بسكون الياء، ومثَّل لسكون الواو بقراءةِ بعضهم[٣]﴿ أَوْ يَعْفُوْ الذي بيدهِ عُقْدَةُ النكاح ﴾[٤]بسكون الواو[٥]

٢- كسر فاء الفِعْلِ الثُّلاثِي المُضَعَّف إذا بُنِيَ للمجهولِ

إذا بُنِيَ الفعل الماضي الثُّلاثِي الْمُضعَّف للمجهول مثل: "رَدَّ " فمذهب الجمهورِ أنَّه لا يَجوز فِيه إلا ضَمّ فائه، وأجاز الكسرَ بعضُ الكوفيين، قال الْمراديُّ: " وهو الصَّحيحُ،

---

(١) هو: جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أحد الأئمة الاثني عشر عَلَى مذهب الإمامية، أخذ عنه الإمامان: أبو حنيفة ومالك - ﷺ -. تُوُفِّيَ سنة ١٦٨ هـ.

يُنْظَرُ: (معجم المؤلفين ٣ / ١٤٥، ووفيات الأعيان ١/٣٢٧-٣٢٨، وشذرات الذهب ١/٢٢٠، والوفيات، ص ١٢٧).

(٢) المائدة، من الآية ٨٩. قال أبو حيان في البحر المحيط ٤ / ٣٥٣: " قرأ جعفر الصادق (أهالِيْكم) جمع تكسير وبسكون الياء " ا هـ، ويُنْظَرُ أيضًا هذه القراءة فِي: المحتسب ٢/٢١٧.

(٣) القراءة للحسن البصري، وهو أحد القراء الأربعة عشر، يُنْظَرُ: المحتسب ١/١٢٥، والبحر المحيط ٢ / ٥٣٨، والمساعد١ / ٣٧، ونُسِبَتْ فِي الجامع لأحكام القرآن ٣/١٣٧ للشعبي، وأبي نُهيك.

(٤) البقرة، من الآية ٢٣٧.

(٥) شرح التسهيل؛ للمراديِّ (رسالة دكتوراه غير منشورة، وبحوزتي نسخة منها)، ص ٥٧.

وهو لُغةٌ لِبَني ضبة، ولبعض بني تَميم[1] ومن جاوْرهم، وقـرأ عَلْقَمة [2] ﴿ ولـوردُوا لعادُوا﴾ [3] و﴿ رِدَّتْ إلينا ﴾[4]..."[5].

٣- " أوْ" قد تأتي للإضراب مُطْلَقًا

من معاني " أوْ" التي أوْردها المراديُّ في " الجنى الدّاني " أنْ تكون للإضـراب مثل " بل "، وهو قول سيبويه[6]، وذكر ابنُ عصفور أنّ سيبويه اشترط لمعـنى الإضـراب شرطين: أنْ يتقدمها نفي أوْ نهي، وأنْ يعادَ العامل نحو: " لستَ بشرًا أوْ لستَ عمرًا، ولا تضرب زيدًا أوْلا تضرب عمرًا"... ثُمَّ ذكر المراديُّ أنَّ ابـن مالـك قـال: " أجـاز الكوفيون موافقتها " بل " في الإضراب، ووافقهم أبو علي وابن برهان ". قال المـراديُّ تعقيبًا عَلَى ما سبق: " قلتُ: وابن جني، قال في قراءة أبي السَّمّال ﴿ أوْ كُلَّما عَاهَـدُوا عَهْدًا ﴾ [7] أوْ هنا بمعنى بل"[8].

---

(١) قال سيبويه ٤ / ٤٢٢ - ٤٢٣: " واعلم أنَّ لغةً للعربِ مُطَّرِدَةً يجري فِيها فُعِلَ مـن رَدَدْتُ مجرى فُعِلَ من قُلْتُ، وذلك قولهم: قد رِدَّ وهِدَّ، ورحُبَتْ بلادُك وظِلَّتْ لما أسكنوا العين، ألقوا حركتها عَلَى الفاء، كما فُعِلَ في جِئْتُ وبِعْتُ " ا هـ.

(٢) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله النَّخعي، ولِدَ في عهد الرسول ﷺ، وأخذ القرآن عن ابن مسعود، وسمع من علي وعمر وعائشة رضي الله عنهم. تُوُفِّيَ سنة ٦٢ هـ.

يُنْظَرُ ترجمته في: (طبقات القراء ١ / ٥١٦ ، والوفيات، ص ٩٥).

(٣) الأنعام، من الآية ٢٨. ويُنْظَرُ: قراءة علقمة في مختصر شواذ القرآن، ص ٦٩، والتبيان في إعراب القرآن؛ للعكبري٢ / ٥٥، والبحر المحيط ٤ / ٤٧٨، ٦ / ٢٩٦؛ والإتحاف ٢ / ٩.

(٤) يوسف، من الآية ٦٥.

(٥) شرح التسهيل للمراديّ (رسالة دكتوراه غير منشورة، وبحوزتي نسخة منها)، ص ٥٣٧.

(٦) يُنْظَرُ الكتاب : ١٨٨/٣.

(٧) البقرة، من الآية ١٠٠. والقراءة في المحتسب ١ / ٩٩ بسكون واو" أوْ" والقراءة المشهـورة بفتحها. يُنْظَرُ قراءة أبي السَّمّال في: مختصر شواذ القرآن، ص ١٦.

(٨) الجنى الدّاني، ص ٢٤٦.

٤- حذف همزة الاستفهام إذا كان بعدها " أم " المتصلة

ذكر المراديُّ أنَّ بعض النُّحَاةِ ذهبوا إلى أنَّ حذفَ همزة الاستفهام من ضرورات الشِّعر، وهو ظاهر كلام سيبويه[١] ولو كانت قبل " أم " المتصلة. وذهب الأخفشُ إلى جواز حذفها في الاختيار وإنْ لم يكنْ بعدها " أم " ... ثُمَّ قال: " والمختار أنَّ حذفها مطرد إذا كان بعدها " أم " المتَّصلة؛ لكثرته نظمًا ونثرًا ... ومن النَّثر قراءة ابن محيصن: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [٢] بهمزة واحدة"[٣].

٥- حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه عَلَى جره

إذا حُذفَ المضاف فإنَّ المضافَ إليه يخلفه في إعرابه غالبًا، نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [٤] أيْ: أهلَ القرية. وقد يبقى بعد حذف المضاف مجرورًا كما كان قبل حذفه، وشرطه" أنْ يكونَ المحذوفُ معطوفًا عَلَى مثله لفظًا، ومعنى بعاطفٍ متَّصلٍ، نحو:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا[٥]

---

(١) يُنظَرُ: الكتاب ٣/١٧٥.

(٢) البقرة، من الآية ٦، ويس، من الآية ١٠، والرَّسم المصحفي " أ أنذرتهم " وقرأ ابن محيصن والزُّهري " أنذرتهم ". يُنظَرُ: مختصر شواذ ابن خالويه، ص ١٠، والمحتسب ١/ ٥٠، والإتحاف ١ / ٣٣٦.

(٣) الجنى الدَّاني، ص ١٠٠.

(٤) يُوسُف، صدر الآية ٨٢.

(٥) البيت من المتقارب لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه، ص ٣٥٣؛ ت: د. إحسان عباس. (بيروت: ١٩٥٩م)، وقيل: لعديّ بن زيد، وهو في ملحقات ديوانه، ص ١٩٩؛ ت: محمد جبَّار المعيبد. بغداد ١٣٨٥ هـ.

الشاهد فيه: قوله " ونارٍ " حيث حذف المضاف وهو " كل " والتَّقدير: " وكُلَّ نارٍ " وأبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل الحذف؛ لأنَّ المضاف المَحذوف معطوف عَلَى مماثل له وهو " كل " في قوله: " أكل امرىء ".

يُنظَرُ: (الكتاب ١/ ٦٦، وأمالي ابن الشَّجري ٢/٢١، والإنصاف ٢ / ٤٧٣؛ وشرح المفصل ٣ /٧٩، ١٤٢، وابن الناظم، ص ٢٨٧، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٠، وابن عقيل ٣ / ٧٧، والمساعد ٢ / ٣٦٦، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٤٥، وهمع الهوامع ٤ / ٢٩١، وخزانة الأدب ٩ / ٥٩٢، ١٠ / ٤٨١، والدرر ٢ / ٦٥).

أوْ منفصل بـ " لا " كقولهم: " ما كُــلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً " والجر فــي هذا النّوع بالشّرط المذكور مقيس، وليس ذلك مشروطًا بتقدُّم نفيٍ أوْ استفهام. كما ظنَّ بعضهم. وما خلا ممَّا قُيِّــدَ به المقيس فهو محفوظ لا يقاس عليــه... كقــراءة ابــن جــمّاز[1]﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ ﴾[2] بخفض الآخرة، والمعطــوف مفعــول، وقــدَّرَهُ المصنِّفُ: عرضَ الآخـــرةِ. فالمضاف في الآيــة الكريمة ليس معطوفًا، بل المعطوف جملة فيها المضاف"[3].

٦- حذف الفعل بعد " لَمَّا "

قال المراديُّ: " إنَّ الفعل بعد " لَمَّا " يجوز حذفه اختيارًا، وهو أحسن مـــا تخـــرج عليه قراءة [4]﴿ وَإِنْ كُــلاًّ لَمَّا ﴾[5]..."[6].

هـــذه نمـــاذج من استشهاد المُـــراديِّ بالقراءاتِ الشّاذةِ في مسائلَ مختلفـــة، وهي تصور موقفه بوضـــوح إزاء هذا الأصل الكبير من أصول اللغةِ والنّحـــوِ.

ومن تَمَام جلاء هذا الموقف أنْ أذكرَ هنا أنَّ المراديَّ لم يتابع البصريين في رفضــهم بعض القراءات التي في ظاهرها خروج عن القواعد العربية، بل خرَّجها عَلَى وجه ترتضيه اللغة، ويقبله النَّحْو. فقد اختار –رحمه الله– صحَّة الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف

---

(١) هو: سليمان بن مسلم بن جماز، وقيل سليمان بن جماز المدني أقرأ بحرف أبي جعفر، ونافع، وكــان مقرئًا جليلاً من أفاضل رواة أبي جعفر – رحمه الله –، تُوُفِّيَ بعدَ سنة ١٧٠ هـ.

يُنْظَرُ ترجمته في: (غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٣١٥).

(٢) الأنفال، من الآية ٦٧؛ والرسم المُصحفي (الآخرةَ) بالنصب. يُنْظَرُ قراءة ابن جماز في: المحتسب ١ / ٢٨١، والكشاف ٢ / ٣٣٧، والبحر المحيط ٥ / ٣٥٣.

(٣) توضيح المقاصد ٢ / ٢٨٠ – ٢٨١، ويُنْظَرُ: شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٣١ (أ).

(٤) القراءة بتشديد "إنّ" و"لَمّا" لابن عامر وحفص عن عاصم، وحمزة. يُنْظَرُ: هذه القراءة في السّبعة، ص: ٣٣٩، ومعاني القرآن؛ للفراء ٢/٢٨، والكشف عن وجوه القراءات الســبع وعللــها وحججهــا؛ للقيسي١/٥٣٦-٥٣٧، والبحر المحيط ٦/٢١٦، والنشر في القراءات العشر ٢/٣٥٣، والإتحاف ٢/١٣٦.

(٥) هود، من الآية ١١١.

(٦) توضيح المقاصد ٤ / ٢٣٤.

إليه بالمفعول اعتمادًا عَلَى قراءة طعن فِيها جمهور البصريين. فقال: " ومثاله نثرًا قراءة ابن عامر﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾[١] بنصب الأَوْلاد وجرِّ الشُّركاء وهي ثابتةٌ بالتَّواتر فلا التفات لكلام من تكلم فِيها، والصَّحيح جواز ذلك فِي النَّثر، كهذه القراءة وإنْ كان أكثر النُّحاة يخصُّونه بالشِّعر، وحُكِي عن الكوفيين جواز ذلك فِي الشِّعر وفِي الكلام، وتوجيه هذه القراءة فِي قياس النَّحْو قوي، وذلك أنَّها اشتملت عَلَى فصل بفضلة بين عاملها المضاف إِلَى ما هو فاعل، وَيُحَسِّنُ ذلك ثلاثة أمور:

إحداها: كون الفاصل فضلة، فإنَّه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثَّاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

والثَّالث: كونه مقدر التَّأخير من أجل أنَّ المضاف إِليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فلو لَم تستعملِ العربُ الفصلَ المشار إِليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنَّهم قد فصلوا فِي الشِّعر بالأجنبي كثيرًا فاستحق غير الأجنبي أنْ يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقًا ..."[٢].

---

(١) الأنعام، آية ١٣٧، الرسم المصحفي ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ وقرأ ابن عامر" زُيِّنَ " بضمِّ الزَّاي، عَلَى ما لم يُسمَّ فاعله، و"قَتْلُ" بالرَّفع، عَلَى أنَّه مفعول لم يسمّ فاعله، و"أَوْلَادَهُمْ" بالنصب أعمل فِيه القتل، و"شُرَكَآئِهِمْ" بالخفض عَلَى إضافة القتل إِليهم؛ لأنَّهم الفاعلون. يُنْظَرُ هذه القراءة فِي: المحتسب ١ / ٢٢٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع١/٤٥٣.

هذا هو رأي جُمهور البصريين فِي هذه القراءة، ولأبي حيان الأندلسي فِي البحر المحيط ٤ / ٦٥٧ – ٦٥٩ بحث نفيس فِيها، تَنَاوَلَ فِيه القراءةَ المذكورةَ، وبيَّنَ رفض جمهور البصريين لها لمخالفتها قاعدتهم فِي عدم جواز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه إلا فِي ضرورة الشعر، وأشار إِلَى من يجيز هذه المسألة اعتمادًا عَلَى هذه القراءة المتواترة الواردة عن عربي صريح محض هو ابن عامر الآخذ عن عثمان بن عفان، وذكر طعن ابن عطية، والزمخشري فِيها، وتقبيح أبي عَلَى الفارسيِّ لها، وردَّ عليهم ردًّا عنيفًا. وأَوْرَد ما نُسِبَ إِلَى ابنِ جني من أقوالَ معتدلة فِي هذه المسألة.

ويُنْظَرُ أيضا ما ورد فِي هذه المسألة فِي: الإنصاف فِي مسائل الخلاف ٢ / ٤٢٧ – ٤٣٦. وفِي كتاب فِي أصول النحو؛ لسعيد أفغاني، ص ٤٢ – ٤٥.

(٢) شرح التسهيل، (المخطوط)، ق ٢٣١ (ب).

وأجاز المراديُّ العطف عَلَى الضَّمير المخفوض من غير إعادة الخافض مستشهدًا بقراءة خطّأها البصريون ومن تابعهم، فقال: " فِي العطف عَلَى الضَّمير المجرور ثلاثة مذاهب:

الأوّل: مذهب الجمهور من البصريين أنّه لا يجوز إلاّ بإعادة الجار إلاّ فِي الضرورة.

والثّاني: مذهب الكوفيين، ويونس، والأخفش، أنّه يجوز فِي الكلام. واختاره المصنّفُ والشّلوبين.

الثّالث: أنه إنْ أُكّدَ الضّميرُ جاز فِي الكلام وإلا فلا نحو: "مررتُ بك أنتَ وزيدٍ"، وهو مذهب الجرميّ والزّياديّ، وشبيه به ما أجاز الفراء من قولك: "مررتُ به نفسه وزيد " والصَّحيح ما اختاره المصنّف للقياس والسَّماع، أمَّا القياس فكما يجوز أنْ يُبدَل منه ويُؤكد بغير إعادة الْجار كذلك يعطف عليه، وأمَّا السَّماعُ فمن النَّثر قوله تعالى: ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١). ﴿ تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ (٢).

وتأْويلهما عَلَى غير ذلك مرجوح بل يتعين إطراحه؛ لأنّه عدول عن الظّاهر، وقالت العرب: " ما فِيها غَيْرُهُ وفَرَسِهِ " ... "(٣).

ومن وقوف المراديّ مع القراءات الثّابتة، ورفضه ما يوجه إِلَى بعضها من طعن، أنّ ياء المتكلم إِذا أُضيف إِليها اسم يجوز فِيها الفتح والإسكان إلا فِي أربع مسائل: هي إذا

---

(١) البقرة، من الآية ٢١٧. بجر " المسجد " بالعطف عَلَى الهاء لا بالعطف عَلَى "سبيل". يُنْظَرُ ما جاء عن هذه القراءة فِي: البحر المحيط ٢ / ٣٨٦ — ٣٨٧ .

(٢) النساء، من الآية ١، الرسم المصحفي " والأرحامَ " بالنصب، والقراءة الْمستشهد بها قرأها حمزة والأعمش. يُنْظَرُ: النشر ٢ / ٢٤٧، والإتحاف ١ / ٥٠١ — ٥٠٢.

(٣) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٤٧ (أ)؛ ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٣ / ٢٣٢.

ولأبي حيان فِي " البحر المحيط" ٢ / ٣٨٥ — ٣٨٩، بحث نفيس عن هذه القراءة. ذكر فِيه أنْ الجرّ قراءة حمزة والنّخعي، وقتادة، والأعمش، وأنْ ظاهرها أنّها معطوفةٌ عَلَى المضمر المجرور من غير إعادة الجرّ، وعَلَى هذا فسّرها الحسن والنّخعي، ومجاهد. وأشار إِلَى طعن الزّمخشري وابن عطية فِيهما، وما قاله سيبويه والزّجّاج، والمازني فِي هذه المسألة وردُّ عليهم جميعًا، ودافع عن حمزة وقراءته دفاعًا مجيدًا، ومَن ادّعى عليه الغلط فقد كذب. يُنْظَرُ ماورد عن هذه المسألة فِي: أصول النّحو؛ لسعيد الأفغاني، ص ٣٩ — ٤٠.

كان المضاف مقصورًا، أوْ منقوصًا، أوْ مثنى، أوْ جمع مذكر سالم فإنّ الياء تكون واجبة الفتح، ويندر إسكانها بعد الألف كما في قراءة نافع: ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾(١)وقد كسرت بعدها في قراءة الأعمش ﴿ هِيَ عَصَايِ ﴾(٢).

واستشهد المراديُّ لكسر الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم بقراءة حمزة والأعمش، ويحيى بن وثّاب ﴿ مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيِّ إِنِّي ﴾(٣)بكسر الياء في الوصل، فقال: " وهذه لغة بني يربوع حكاها الفراء وقُطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء (٤)، قال الفراء: وزعم القاسم بن معن أنّها صوابٌ وكان ثقةً بصيرًا انتهى. ولا التفات لقول من طعن في قراءة حمزة هذه، قال الكسائي: كان نصير النَّحْوي يحمل قراءة حمزة عَلَى اللحن، وكان أهل النّحو يحسبونه من حمزة غلطًا انتهى. ومَنْ حَفِظَ حُجَّة عَلَى مَنْ لم يحفظ ..."(٥).

---

(١) الأنعام، من الآية ١٦٢، وتمامها ﴿ قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾، يُنْظَرُ قراءة نافع في: النّشر ٢/٢٦٧، والإتحاف ٢/٤٠، وقرأ ورش بالوجهين: الفتح والإسكان، يُنْظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع١/٣٢٧.

(٢) طه، من الآية ١٨، وتمامها ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ ويُنْظَرُ هذه القراءة في: المحتسب ٢/٤٨ – ٤٩.

(٣) إبراهيم، من الآية ٢٢.

(٤) يُنْظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع٢/٢٦.

(٥) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٣٢(ب)، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٢ / ٣٣.

وقد جاء عن هذه القراءة في كتاب الحجة في القراءات السبع، ص ١٧٨مايأتي: " قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ تقرأ بفتح الياء وكسرها ...والحجة لمن كسر أنّه جعل الكسرة بناء لا إعرابًا، واحتجَّ بأنّ العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح، وإن كان الفتح عليهم أخف " ا هـ.

وأبوحيان في البحر المحيط ٦ / ٤٤٨ – ٤٢٩ دافع عن هذه القراءة، وأوْضح أنّها قراءة يحيى بن وثّاب، والأعمش، وحمزة، وردَّ عَلَى الفراء، وأبي عبيد، والزّجّاج، والنّحّاس، والزمخشري ردًا جيدًا، ذكر فيه رأي قطرب، وأبي عمرو بن العلاء في تصويبها. ويُنْظَرُ أيضًا: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣ / ٣٨٢، والتّصريح ٣ / ٢٤٢، وحاشية يس عَلَى شرح التصريح ٢/٦٠.

ومنها ما ذكره عن قـراءة تـسكين لام الأمر بعد " ثُمَّ " في قـوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾(١). وقد طَعَنَ النُّحَاةُ في هذه القراءةِ السَّبْعية كالمبردِ، وابنِ جني، فوصفها المبردُ باللحن، ونعتها ابنُ جنِّي بالقبح؛ لأنهما لا يريان جوازَ إسكانِ لامِ الأمرِ إلاَّ بعد الفاء أوْ الواو.

يقول المبرد: " وأمَّا قراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ ﴾ فـإنَّ الإسـكان فـي لام "فلينظر" جيد. وفي لام "ليقطع" لحن؛ لأن "ثُمَّ" منفصلة عنِ الكلمةِ. وقد قـرأ بـذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي"(٢).

وقال ابنُ جني: " وأمَّا قراءة أهل الكوفة: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ فقبيح عنـدنا؛ لأنَّ "ثُـمَّ" منفصلة يمكن الوقوف عليها..."(٣).

ولَمْ يقبلِ المراديُّ تضعيفَ هذه القراءةِ فيقول عن لام الأمر: "ويجوز إسكانها بعـد "ثُمَّ" وليس بضعيفٍ، ولا مخصوصٍ بالضرورةِ، خلافًا لزاعم ذلك، وبه قرأ الكوفيـون، وقالون(٤)، والبزِّيُّ(٥): ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾(٦)..."(٧).

---

(١) الحج، من الآية ١٥، وهي قراءة أهل الكوفة، الكسائي، وعاصم، وحمزة من القرَّاء السَّبعة.

(٢) المقتضب: ٢ / ١٣٢، ويُنْظَرُ: ردُّ الشيخ عضيمة عَلَى المبرد في هامش المقتضب ٢ / ١٣٢.

(٣) الخصائص؛ لابن جني ٢ / ٣٣٠، ويُنْظَرُ: سرُّ الصِّناعة ٣٨٦/١.

(٤) هو: عيسى بن مينا بن وردان المدني، قارئ حافظ مُجوِّد صاحب رواية كبيرة في علم القـراءات. من أهل المدينة مولدًا ووفاةً، وهو قارئ المدينة ونحويها. أخذ عن نافع وهو الَّذي سَمَّاه قالون لجودة قراءتـه. وتعني بالفارسية جيد جدًّا، وروى عنه ولداه، وآخرون. تُوُفِّيَ سنة ٢٢٠ هـ.
يُنظَرُ ترجمته في: (طبقات القراء٦١٥/١، والموسوعة العربية ١٨ / ٣٣).

(٥) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله البزي المكي أبو الحسن من كبار القراء. من أهل مكة. ووفاته فيها. قيل عنه: أستاذ محقق ضابط متقن. قرأ القرآن عَلَى عكرمة بن سليمان وروى عنه. تُوُفِّيَ سـنة ٢٥٠ هـ.
يُنظَرُ: (غاية النهاية ١ / ١١٩–١٢٠، والأعلام ١ / ٢٠٤، والموسوعة العربيّة العلمية ٤ / ٤٠٨).

(٦) الحج، من الآية ١٥. وقراءة تسكين لام الأمر بعد " ثُمَّ " هي قراءة: عاصم، وحمزة، والكسائي في جميع القرآن، وقرأ ورش وأبو عمرو، وابن عامر بكسر اللام، وحجة مَن أسكن أنه عَلَى التَّخفيف للكسرة، وحجة من كسر أنَّها لام أمر، أصلها الكسر. يُنظَرُ هذه القراءة في: السَّبعة؛ لابـن مجاهـد، ص ٤٣٤ — ٤٣٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١١٦/٢، والإتحاف ٢ / ٢٧٢.

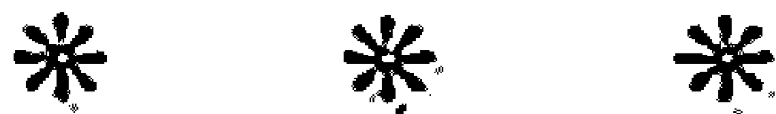
(٧) الجنى الدَّاني، ص ١٥٤.

تَقْوِيْم موقف الْمُرادِيِّ مِنَ القِراءاتِ فِي ضَوْءِ مَوْقِفِ النُّحَاةِ المتقدِّمِيْنَ:

يتبينُ مِمَّا سبق أَنَّ المراديَّ -رحمه الله- كان يأخذ بجميعِ القراءاتِ ولا يرد منـــها شيئًا، وكان يُدافع عنها، ويقيم الأدلَّـــةَ عَلَى أنَّ قراءاتِ القرآن الكريم لا تخـــرج عـــن العربيَّة، ولا تبتعد عن أصولها، ولا يعبأ بطعن النُّحَاة فيها لمخالفتها قاعدة لهم؛ فلا فـــرق عنده بين قراءة متواترة أَوْ شاذة، فالقراءة سنة متبعة ينبغي الاعتداد بهـــا، إذ إنَّهـــا مـــن القرآن، وما كان من القرآن فهو أَوْلَى بالقبول.

ومع أنَّه بصري المذهب فِي النَّحْوِ إلا أنَّه لَم يقفْ ذلك الموقف الَّذي وقفه علمـــاءُ البصرة من القراءات، ولعلنا لاحظنا موقفه من قراءة ابن عامر السَّابقة، فِي حين أننا نجد البصريين يرفضونها، فمنهم من رماها بالقُبح، ومنهم من وصفها بالخطأ، ومنهم من رماها بالرداءة، ومنهم من صرَّح بأنَّها لا تحل القراءة بها. ولكنَّ المراديَّ دافع عنها وأَوْضح أنَّها ثابتةٌ بالتَّواتر فلا التفات لكلام مَن تكلَّم فيها. وكذلك نراه يقف ذلك الموقف من قراءة ﴿ ثُمَّ لْـــيَقْطَعْ ﴾ "بسكون اللام" وأَوْضح أنَّهـــا ليســـت ضـــعيفة، ولا مخصوصـــة بالضَّرورة، وبها قرأ الكوفيون، وقالون، والبزِّيُّ. وهو موقف يتعارض مع موقف المـــبرد الذي وصفها باللحن، وابن جني الَّذي نعتها بالقبح.

والمراديُّ فِي كـــلِّ ذلك يسير فِي طريق ســـلكهُ من قبله ابنُ مالك، وشيخهُ أبـــو حيان -رحمهم الله-



ثَالِثًا: الْحَدِيْثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيْفُ

الاستشهادُ بالحديثِ قضية عُنِي بها علماء العربيَّة قديمًا وحديثًا. وكان ممن تكلَّم فيها من القدامى: أبو الحسن بن الضائع[١]، وابن مالك، وأبو حيان الأندلسيُّ، والدَّمامينيُّ، وعبدالقادر البغداديُّ[٢].

أمَّا فِي عصرنا فقد كُتِبَتْ عنها أبحاثٌ متعددة يعدّ فِي طليعتها: بحث سعيد الأفغاني - رحمه الله - فِي مؤلفه "**فِي أصولِ النَّحْوِ**"[٣]، و"**الحديث النَّبوي فِي النَّحْو العربي**" للدكتور محمود فجَّال.

ومن خلال ما كَتَبَ هؤلاء جميعًا نجد أنَّ للنُّحَاة إزاء هذه القضية وجهات نظر مختلفة:

١- منهم من منع الاستشهاد بالحديثِ مطلقًا. وأبرز مَنْ أبانَ عن ذلك الشَّيْخُ أبو حيان الَّذي ذَكَرَ أنَّ هذا الْمنعَ هو وجهة نظر واضِعِي علم النَّحْو، وأئمته المتقدمين والمتأخرين. وأنَّ بعضَ المتأخرين الأذكياء علَّلَ ذلك بأمرين:

أحدهما: أنَّ الرُّوَاة جوَّزوا النَّقْل بالمعنى؛ لذا نجد الحادثةَ الواحدةَ تُرْوَى عن الرَّسُول بألفاظ مختلفة مثل: "**زوجتكها بما معك من القرآن**"، "**ملكتكها بما معك**"، "**خذها بما معك**"، وغير ذلك منَ الألفاظ الواردة فيها. فمن المقطوع به أنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يلفظ

---

(١) ابن الضائع هو: على بن محمد الإشبيلي من أئمة النحو فِي الأندلس، أخذ عن الشلوبين كتاب سيبويه، وتلمذ عليه كثيرون أشهرهم أبو حيان، له من الكتب، شرح الكتاب، شرح الجمل، الرّد على ابن عصفور، توفِّيَ سنة ٦٨٠ هـ.

يُنْظَرُ ترجمته فِي: (البلغة، ص ١٥٩، وبغية الوعاة ٢ / ٢٠٤، ونفح الطيب ٣ / ٣٠٥، والأعلام ٥ / ١٥٤).

(٢) الاقتراح، ص ٥٢ — ٥٥ ؛ وخزانة الأدب؛ للبغداديّ ١ / ٤ — ٧.

(٣) من ص ٤٦ — ٥٨.

بهذه الكلمات جميعًا، بل يحتمل أنّه لم يقل شيئًا منها، وإنّما عبّرَ بمرادف لها[١].

الثّاني: وقوع اللحن فيما رُوِيَ من الحديث؛ لأنّ كثيرًا من رواته كانوا أعاجم[٢].

٢- ومنهم مَن أجاز الاستشهاد بالحديث مطلقًا، وقد كان رائد هذا الاتجاه هو ابن مالك - رحمه الله - الّذي حمل عليه أبو حيان كثيرًا؛ لأنّه يرى أنّه استحدث في أُصول النّحْو ما ليس منها[٣].

وممَّن دافع عن وجهة نظر ابن مالك هذه البدر الدّمّامينيّ، وقد ردَّ على أبي حيان بأنّ جواز النّقل بالمعنى إنّما هو من باب التّجويز العقلي الّذي لا يُنافي وقوع نقيضه وأنّهم كانوا مع هذا يتحرّونَ الضّبْط فيغلب على الظّن أنّها لم تبدل، واليقين ليس بمطلوب، على أنّ الخلاف في جواز النّقل إنّما هو فيما لَم يدّون، أمّا ما دُوِّنَ فلا يجوز تبديل شيء من ألفاظه[٤].

٣- وهناك وجهة نظر ثالثة تُجيزُ الاحتجاج بالأحاديث الّتي عُرِف اعتناء رواتها بألفاظها لغرض خاص، كالأحاديث الّتي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ مثل كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النّبويّة[٥]، وصاحب هذه الوجهة هو الشّاطبي[٦].

---

(١) الاقتراح؛ للسيوطيّ، ص ٥٢ - ٥٥ ، وخزانة الأدب ١ / ٤ - ٧، وأبو حيان النحوي؛ لخديجة الحديثي، ص ٤٣٢.

(٢) الاقتراح، ص ٥٢ - ٥٥، والخزانة ١ / ٤ - ٦.

(٣) خزانة الأدب ١ / ٧.

(٤) المصدر السابق: ١ / ٦.

(٥) السابق: ١ / ٦.

(٦) هو: أبو سحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغرناطي الشّاطبي، تلقى العربية والقراءات عن أبي القاسم السبتي والتلمساني والمقري، مــن مؤلفاته في النّحو شرحه على ألفيّة ابــن مالك، تُوفّــيَ ســنة ٧٩٠هــ.

يُنظَرُ ترجمته في: (تاريخ الأدب؛ لبروكلمان ٥ / ٢٩٠، والأعلام ١ / ٧١، والوسيط في تاريخ النحو، ص ١٧٦).

مَوْقِـفُ الْمُرادِيِّ مِنَ الاستشهادِ بالْحَدِيثِ النَّبويِّ الشَّرِيفِ:

إنَّ دراسةَ موقفِ المراديِّ من هذا الموضوعِ ينبغي أنْ تقومَ على معرفة مدى اعتماده على الأحاديثِ في الاستشهادِ بناءً على تتبعٍ دقيقٍ لذلك في مصنفاته التي بين أيدينا، حيث نجد أنَّ الأحاديث التي وردتْ بكلٍّ منها كانت على النَّحْو الآتي:

١- في " توضيح المقاصد " نحو ثلاثة وثلاثين حديثًا.

٢- في " شرح التَّسهيل " - القسم المحقَّق - نحو ستة وخمسينَ حديثًا[١].

٣- في " الجنى الدَّاني" نحو خمسة وعشرينَ حديثًا[٢].

ومن هذا الحصر لعدد الأحاديث التي استشهد بها المراديُّ في مصنفاته، وبالاطلاع عليها يتضح لنا ما يأتي:

١- أنَّ المراديَّ لَمْ يُكْثِرْ مِنَ الاستشهادِ بالحديث إذا وازنَّا بين عدد ما وَرَدَ في كتبه السَّابقة، وما ورد بها ذاتها من شواهدَ شعريَّة.

٢- أنَّ المراديَّ ينصُّ على نسبة الحديث إلى رسولِ الله ﷺ، وهذا هو الأغلب في مصنفاته.

٣- أنَّ أكثر ما ذكر من أحاديث هي من كتب الصِّحاح.

٤- أنَّ المراديَّ سار على نهج ابنِ مالك الذي اُشْتُهِرَ باستشهاده بالحديث الشَّريف، فضمَّن مصنفاته طائفة من أحاديث رسول الله ﷺ.

٥- أنَّه في بعض المواضع من استشهاده بالحديث يُخرِّجُ الحديث المذكور كأن يقول: " كما جاء في صحيح البخاري، أخرجه مالك في الْمُوَطَّأ... ومن أمثلة ذَلِكَ:

---

(١) اعتمدتُ في ذلك على فهرس الأحاديث الَّذي وضعه المحقق، وراجعته فتبين لي دقته. يُنْظَرُ: فهرس الأحاديث لشرح التَّسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٦١٩ - ٦٢١.

(٢) يُنْظَرُ: فهرس الجنى الدَّاني للأحاديث، ص ٥٨٦.

١- ذكر المراديُّ أنَّ جملة جواب " أمَّا " لابدَّ فيها من ذكر "الفاء"، ولا تُحذف إلا مع قول أغنى عنه المحكي به ...، أوفي ضرورة ... أوفي ندور، ومنه ما أخرج البخاريُّ من قوله ﷺ: " أمَّــا بعدُ: مَا بَــالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُــرُوطًا لَــيْسَــتْ فِيْ كِتَابِ اللهِ "[1] أيْ: "فما بالُ رجالٍ"[2].

٢- ذكرَ أنَّ لُــغةَ " أكَــلُونِي البَرَاغِيث " حمل المصنِّفُ[3] عليها قول النبي ﷺ " يَتَعاقَبُون فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ"[4]. أخرجه مالك في المَوَطَّأ. ثُمَّ قال: " وحَكَى بعضُ النَّحْويين أنَّها لُغةُ طيءٍ[5] وحَكَى بعضهم أَزْد شَنُوءة، ولا يُقْبَل قول مَنْ أنكرها "[6].

---

(١) أخرجــه مالك في الموطا في كتاب: العتق والولاء، باب: مصير الولاء لمن أعتق رقم (١٧) ٢ / ٧٨٠، والبخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل رقــم (٢١٦٨) ص ٤٠٦، ومسلم في كــتــاب: العتــق، بــاب: بيــان إنَّمــا الــولاء لمــن أعتــق رقــم (١٥٠٤) ١٠ / ٣٩٣. وهــو من شواهد ابــن النّاظم، ص ٥٠٩، وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٨، وابن عقيل ٤ / ٥٤، والتصريح ٤/٤٣٠.

(٢) شرح التسهيل؛ للمراديّ، ص ٣٣١، ويُنْظَرُ: الجنى الدَّاني، ص ٤٨٣، وتوضيح المقاصد٤/٢٨٥.

(٣) يُنْظَرُ: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٨١.

(٤) أخرجه مالك في الموطا، كتاب: قصر الصلاة في السَّفر، باب: جامع الصلاة حديث رقم (٨٢) ١ /١٧٠، والبخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصــر رقــم (٥٥٥) ص ١٢٤، ومسلم في كتاب: المساجــد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهمــا رقــم (٢١٠) ٥ / ١٣٨.

وهو من شواهد ابن مالك في شرحه على التسهيل ١ / ٥٠، ٢٧٢، وفي شرح الكافية الشــافية ٢ / ٥٨١، وابن الناظم، ص ١٥٩، وابن عقيل ٢ / ٢٥٧، وهمع الهوامع ٢ / ٢٥٧.

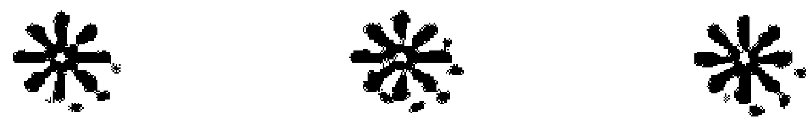
(٥) يُنْظَرُ: بحوث ومقالات في اللغة؛ رمضان عبد التواب (القاهرة ١٩٨٢م)، ص ٢٥٠ – ٢٥٣.

(٦) توضيح المقاصد ٢ / ٧-٨ (بتصرف) ويُنْظَرُ: شرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٢٧٦، ص ٥٢١، والجنى الدَّاني، ص ١٩٧– ١٩٨.

٣- جُمْهـور النُّحَاة يُوجب حذف الخبر بعد " لولا " مُطلقًا، وأوجب بعضهم ذكره إذا كان كونًا خاصًا لا دليل عليه، قال المراديُّ: " إنْ كان الخبرُ مقيَّدًا ولا دليل يدل عليه وجب إثباته، كقوله ﷺ لعائشة[1]: "لـولا قومُـك حديثو عهدٍ بكفـرٍ لبنيتُ الكعبةَ على قـواعـدِ إبراهـيم "[2].

هذه الأمثلة وغيرها دليل واضح على أنَّ المراديَّ لَم يكنْ كالبصريين، وغيرهم من النُّحَاة المتقدِّمين في رفضهم الاستشهاد بالأحاديث، بل كان اتجاهه كابن مالك يستشهد بها، ويَحْتجُّ بعبارتها، وتصحِّح الأساليب على أساسها.

إلاَّ أنَّه كـان يتروَّى في الأحـاديث المحتج بها، فإنْ سلمتْ روايتُها وقوي سندها أخذ بها.



(١) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب: الحج، باب: ما جاء في بناء الكعبة رقم (١٠٤) ١/ ٣٦٣ - ٣٦٤، وأخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: فضل مكة وبنائها رقم (١٥٠٦، ١٥٠٩) ص ١٢٤، ومسلم في كتاب الحج، باب: نقض الكعبة رقم (١٣٣٣) ٩ / ٩٥ - ٩٦، وهو في النهاية في غريب الحديث ١ / ٣٥٠ (حدث).

والحديث من شواهد ابن مالك في شرحه على التسهيل ١ / ٢٧٦، وابن الناظم، ص ٨٧، وأوضح المسالك ١ / ٢٢١، ومغني اللبيب ١ / ٢٧٢، وشرح التصريح ١ /٥٦٩.

(٢) الجنى الدّاني، ص ٥٤٣، ويُنظَرُ: شرح التسهيل، ص ٢٨٠.

رابعًا: الشَّوَاهِدُ الشِّعْرِيَّةُ

عُنِي النُّحَاةُ عنايةً كبيرةً بالاحتجاجِ بِما ثَبَتَ عن الفصحاءِ العربِ من الشِّعرِ، وكان له مرتبة رفيعة فِي مؤلفاتهم؛ فهو ديوان العرب، وأقدم مصدر للاستشهاد، إضافة إِلَى سهولةِ نطقه وحفظه وتداوله بينهم. وأصبح الاحتجاج به شائعًا فِي النَّحْو العربِي.

عَلَى أَنَّهُ لَم يفتحْ البابُ عَلَى مصراعيه للاستشهادِ والاحتجاجِ بالشِّعرِ، بل جُعِل ذلك مقيَّدًا بشروطٍ؛ فقد قسَّم العلماءُ الشُّعراءَ إِلَى أربعِ طبقاتٍ:

الطبقة الأولَى: الشُّعراء الجاهليون الَّذينَ لم يدركوا الإسلامَ.

الطبقة الثَّانية: المخضرمون الَّذين أدركوا الجاهليةَ والإسلامَ.

الطبقة الثَّالثة: الإسلاميون الَّذين لم يدركوا من الجاهليةِ شيئًا.

الطبقة الرَّابعة: المولدون، ويقال لهم: المحدثون.

فالطبقتان الأولَى، والثَّانية " **الجاهليون والإسلاميون** " لَم يُختلفْ فِي الاحتجاجِ بشعرهم،كامرىءِ القيس والأعشى، وغيرهما مِمن عاش قبل الإسلام، ولبيد وحسان، وكعب بن زهير ﷺ، وغيرهم مِمَّنْ أدرك الجاهلية والإسلام.

وأمَّا الطَّبقة الثَّالثة "**الإسلاميون**" الَّذين كانوا فِي صدر الإسلام كجرير والفرزدق، فالصَّحيحُ أنَّه يُستشهد بشعرها.

وأمَّا الطبقة الرَّابعة فالصَّحيحُ أنَّه لا يستشهد بشعرهم مطلقًا.

ويُعد بشار بن برد الْمُتوفَّى سنة(١٦٧هـ) أوَّل الشعراء المحدثين. وأنَّ الشِّعر الَّذي يحتج به قد خُتِم بشعر إبراهيم بن هرمة (٧٠-١٥٠هـ)الذي ختم الأصمعي به الشِّعر[1].

أمَّا أهلُ الباديةِ فقد استمرَ العلماءُ يدونون لغاتِهم حتَّى فَسُدَتْ سلائِقُهُمْ فِي القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ.

---

(١) يُنْظَرُ: الاقتراح؛ للسيوطيِّ، ص ٢٧.

وعَلَى هذا " أجمعوا عَلَى أنّه لا يحتجُّ بكلامِ المولدينَ والمحدثينَ فِي اللغة العربيَّة " [١].

وهناك قول آخر يميل إِلَى قبول كلام مَـــنْ يُوثق به من هذه الطّبقة. ومِمَّنْ رأى هذا أبو القاسم الزّمخشريُّ، الّذي استشهد ببيتِ شعرٍ لأَبِي تَمَّام عند تفسير قوله تعالَى: ﴿وإِذَا أظْـــلمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ﴾[٢] فِي قراءة " أُظْـــلِمَ " [٣] عَلَى البناءِ للمجهولِ قال: " وجاء فِي شعرِ حبيب بن أوْس:

هُمَا أظْلَمَا حَالَـــيَّ ثُمّتَ أَجْلِيـــا   ظَلامَيْهِمَا عَنْ وجـــهِ أمردَ أشْيَبِ [٤]

وهو وإِنْ كان محدثًا لا يستشهد بشعره فِي اللغة، فهو من علماء العربيَّة، فاجعل ما يقوله بمنْـــزِلةِ ما يرويه، ألا ترى إِلَى قول العلماءِ: الدَّليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بـــذلك، لوثوقهم بروايته وإتقانه " [٥].

وعدم الاحتجاج بكلام المولدين فِي اللغة هو مخافة أنْ يكون اللّحن قد تســـرب إِلى كلامهم، وبذلك تَفْتَقدُ المادة التي تُبنى القواعد عليها أهم أركانها، وهو السَّلامة والصَّفاء. وهذا ما قرره البغداديُّ – رحمه الله – بقوله: " لو فُتِحَ هذا البابُ لزم الاستدلال بكل ما وقع فِي كلام علماء المحدثين كأَبِي محمد الحريري (٥١٦هـــ)، وأضرابه، والْحُجَّة فيمـــا رووه، وقد خطَّأوا الْمُتَنَبِّيَّ وأبا تَمَّام، والبحتريَّ فِي أشياء كثيرة، كما هو مسطور فـــي شروح تلك الدواوين " [٦].

---

(١) الاقتراح، ص ٢٢.

(٢) البقرة، من الآية ٢٠.

(٣) القراءة ليزيد بن قطيب، والضحاك. يُنظَرُ: البحر المحيط ١/١٤٧– ١٤٨.

(٤) البيت مـــن الطويل. يُنظَرُ: شرح ديوان أبي تَمّام، شاهين عطية، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٧)، ص ٣١.

والمراد بحاليه: الفقر والغنى. وأجليا ظلاميهما: كشفاه وأناراه، وجعل نفسه أمرد أشيب؛ لأنه فـــي ســـن المردة، وحنكة الشيب.

(٥) الكشاف؛ لأبي القاسم الزّمخشريّ (بيروت: دار المعرفة –)١ /٢٢٠.

(٦) خزانة الأدب ١/٣٠-٣١.

والحـــديث عن هذه القضيَّة طويل، لخصتُه فيما سبق، وهو مبسوطٌ في غـــير هـــذا البحث (١).

أَمَّا مَوْقِــفُ الْمُــرَادِيِّ مِنَ الشَّـــوَاهِدِ الشِّعْــرِيَّةِ:

فقد احتلَّ الشَّاهدُ الشِّعريُّ عنده مرتبةً عُليا من مراتبِ السَّماع، واسْتشهدَ عَلَى سبيلِ المثال في **توضيح المقاصد** بسبعةٍ وثلاثين وخمسمائةِ بيتٍ، وفي **الجنى الدَّاني** بأكثر مـــن ستين وثلاثمائة شاهدٍ شعريٍّ. تنوعتْ بحورها فشملت معظم البحور العروضية المعروفة.

وقد لاحظتُ من خلال اسْتِقرائي لكتبه أنَّ شواهدَه – مع كثرتها– لم تُنسبْ لقائليها إلا في القليل النَّادر، ففي "**الجنى الدَّاني**" نسبَ خمسةً وسبعين شاهدًا فقط، وأهمل نســـبة نحو خمسةٍ وثمانين ومائتي شاهد.

ولا أعتقدُ – والله أعلم – أنَّه يُوْرِدُ البيتَ دونَ نسبةٍ جهلاً منه بقائله، ولكنَّهُ ســـلكَ في هذا سبيل غير واحدٍ من النُّحَاة المتقدمين كسيبويهِ والفارسيِّ...، في عدم ذكر قائـــل البيت، معتمدين في ذلك عَلَى الرُّواةِ الثِّقاةِ، ومعرفتهم هم أنفسهم بأصحابِ هذا الشِّعرِ؛ ولأنَّ كتبَ النَّحْوِ واللغة: " وسيلة للاستشهادِ والاحتجاجِ، ومن هنا أهملتْ نسبة الكـــثير إلَى قائله " (٢).

– كما لاحظتُ أنَّه يعزو إنشادَ الأبياتِ إلى النُّحَاة مثل: أنشد سيبويهِ ...، وأنشـــد الفراءُ، وأنشد الكسائيُّ، وقد يُصَدِّرُ البيتَ أحيانًا بهذه العبارة: **في قولهم** "وهي عبـــارة دالَّة عَلَى أنَّه معنيٌّ باستشهادهم، وليس باسم الشَّاعر" (٣).

– أنَّ أغلبَ شواهده من شواهد سيبويه، وهي شواهد موثَّقة إلى حدٍّ كبير.

– أنَّ شواهدَه أكثرها لشُعراء جاهلين ومخضرمين، وإسلاميين.

---

(١) يُنْظَرُ: عَلَى سبيل المثال: العمدة، لابن رشيق١/ ٩٠-٩٣، والاقتراح، ص ٢٧، وفي أصول النَّحـــو، للأفغاني، ص٥٩-٧٠.

(٢) مـــصادر الشِّعر الجاهلي، ناصر الـــدِّين الأســـد، ط٨ (بـــيروت: دار الجيـــل ١٩٩٦ م)، ص ٥٩٨،٦١٣.

(٣) مـــا بين علامتي التنصيص مقتبس من كلام د. الطناحي – رحمه الله – في مقدمة تحقيقـــه لكتـــاب الشِّعر لأبي علي الفارسيّ ١/ ١٩.

– أنّه أوردَ أبياتًا لبعض المحدثين ممن لا يستشهد بشعرهم: كيحيى بن أبي طالب (ت ١٨٠هـ) وأبي نُوَاس الحسن بن هانِيء (ت ١٩٨هـ)، والْمُتَنَبِّي أحمد بن الحسين (ت ٣٥٤ هـ)، وأبي العلاء المعريّ (ت٤٤٩ هـ)، والقاسم بن علي الحريري صاحب المقامات (٥١٦هـ)، ونراه يذكر هذا النَّوعَ منَ الشِّعرِ عَلَى سبيلِ التَّمثيلِ لا الاستشهاد، ويحكيه عن غيره؛ فهو يُشير إلَى ذكر الخبر بعد "لولا" فِي بيتِ أبي العلاء المعريِّ:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ [١]

بقوله: " ولا يجوز لولا زيدٌ قائم؛ ولذلك لحنوا المعريَّ فِي قولِهِ السَّابقِ " [٢].

– وفِي إعمال "لا" عمل " ليس" قال: " أجازَ ابنُ جني إعمال "لا" عمل "ليس" فِي المعرفة ووافقه ابنُ مالك. وذكره ابنُ الشَّجريّ فِي قول النَّابغَة:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أَنَا بَاغِيًا   سِوَاهَا وَلا عَنْ حُبِّها مُتَرَاخِيَا [٣]

...قال ابنُ مالكٍ: والقياس عندي عَلَى هذا شائع، وقد قاسَ عليه الْمُتَنَبِّي فِي قوله:

---

(١) البيت من الوافر، لأبي العلاء المعري فِي سقط الزّند، ص ٥٤.

والشّاهد فيه قوله: " فلولا الغمدُ يُمسكه لسالا " حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا – وهو جملة "يمسك "– ؛ لأنَّ الخبر كون خاص قد دلَّ عليه الدليل.

وقوله يذيب: يسيل، الرُّعب: الخوف، العضب: السيف، الغمد: القراب.

(ونُسبَ البيتُ لأبي العلاء فِي شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك١/٣٦، ورصف المباني؛ ص٢٩٥، وارتشاف الضرب؛ لأبي حيان ٣/١٠٨٩، وشرح التسهيل؛ للمراديّ، ص ٢٨٠،ومغني اللبيب١/٢٧٣،٢/٥٤٢،والمساعد١/٢٠٩، وشرح ابن عقيل١/٢٥١، والتصريح١/٥٧٠ وبلانسبة فِي الهمع٢/ ٤٢).

(٢) الجني الدّاني، ص٥٤٢ (بتصرف).

(٣) البيت منَ الطويل للنابغة الجعدي فِي ديوانه، تحقيق: عبدالعزيز رباح، ص ١٢٢.

الشاهد فِي قوله: "لا أنا باغيًا"، شاهدًا عَلَى إعمال "لا" عمل ليس فِي الاسم المعرفة "أنا".

يُنظَرُ: (أمالي ابن الشجري١/٢٨٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك١/٣٢٥، ٣٧٧، شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك١/٤٤١، وارتشاف الضرب٣/١٢٠٩، وتوضيح المقاصد١/٣١٩، والجني الدّاني٣٠٣، ومغني اللبيب١/٢٤٠، وشرح ابن عقيل ١/٣١٥، والمساعد١/٢٨٢، وتعليق الفرائد٣/ ٢٥٦، والمقاصد النحوية٢/١٤١، والتصريح١/٦٥٦، والدرر ١/ ٩٨).

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصًا مِنَ الأذَى   فَلا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلا الْمَالُ بَاقِيا [١]

..." [٢]

– وفي منع أكثر المتأخرينَ تثنية المشترك والحقيقة، والمجاز وجمعهما، قال: " ولذلك لحنوا الحريريَّ في قوله[٣]:

جَـادَ بِالْعَيْنِ حِيْنَ أعْمَى هَـوَا   هُ عَيْنَهُ فَانْثَنَى بِلا عَيْنَيْنِ "[٤].

– أنّه يكتفي – في بعضِ الأحيان– بالشّاهدِ الشّعريِّ لتأييد ما هو بصدده؛ فقد اكتفى بقول الشّاعر:

كِلاَهُمَا حِيْنَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفِيهِمَا رَابِي [٥]

شاهدًا عَلَى أنَّ "كِلا وكِلْتا" مفردا اللفظ مثنيا المعنى[٦].

– واكتفى في الاستدلالِ عَلَى جوازِ منع صرف المستحق للصّرف للضّرُورة بقول الآخر:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ   يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ [٧]

---

(١) البيت من الطّويل لأبي الطيب المتنبي في ديوانه٤/٢٨٣، بالشّرح المنسوب خطأً إلَى العُكْبريّ. تصحيح مصطفى السّقا وآخرين، والأمالي؛ لابن الشّجريّ١ /٤٣١،٢/٥٣٠، وشرح التّسهيل؛ لابن مالك١/٣٧٧،والجنى الدّاني، ص٣٠٢، ومغني اللبيب١/٢٤٠، وشرح شذور الذهب، ص ١٩٨، وقطر الندى، ص ١٤٥، وتعليق الفرائد٣/٢٥٦؛ والتصريح١/٦٥٧.

(٢) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٣٨٩، ويُنْظَرُ: الجنى الدّاني، ص ٣٠٢.

(٣) البيت من الخفيف.

الشّاهد في قوله: "بلا عينين" حيث ثنّى "العين"، وهي اسم مشترك، أراد بالعين الأولَى عين المال، وبالثانية العضو الباصر.

(والبيت منسوب للحريريِّ في التّذييل والتكميل١/٢٣١، وارتشاف الضرب٢/٥٥٦،وشفاء العليل١/١٣٥، ونُسِبَ لأبي العلاء المعريِّ في هَمعِ الهوامعِ ١/١٤٣، وصحّحَ نسبته الشنقيطيُّ – رحمه الله– في الدُّررِ اللوامع ١/١٧، فقال: " والبيت ليس للمعريِّ بل للحريريِّ أورده في مقامته العاشرة عَلَى أنَّ تلحينه ليس بجيد، ويكفي أنَّ ابن الخشاب لم يتعرض له في هذا البيت مع تحامله عليه " ا هـ.

(٤) شرح التسهيل للمراديِّ (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٦١.

(٥) سبق تخريجه، ص ١٩٢.

(٦) توضيح المقاصد١/٨٤.

(٧) سبق تخريجه، ص ٢٠٥.

شاهدًا عَلَى منع "مرداس" من الصَّرف، وهو اسم مصروف للضَّرُورَةِ (١).

– أنَّه يحكمُ عَلَى بعضِ الأبياتِ بالشُّذوذ، أو الضَّرورة لقلتها، ومخالفتها ما يختاره، وهو في ذلك ينهجُ نهجَ البصريين الَّذينَ يُؤَوِّلُوْنَ ما خالف قواعدهم، إذا كان قليلاً، أو غير معلوم القائل، ومن ذلك:

– اختياره حرفية "جَيْرِ" التي هي حرف جواب بمعنى "نعم"، فقال: " واحتجَّ من أثبت اسمية "جير" بتنوينه في قول الشاعر:

وقَائِلَةٍ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ : جَيْرٍ   أَسِيٌّ أَنَّنِيْ مِنْ ذَاكَ أَنَّهْ (٢)

"ولا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّه فعلُ مضْطَرٍ، ويحتمل أنْ يكون قائله أرادَ توكيدَ "جير" بـ "أنَّ" الَّتي بمعنى "نعم"، فحذف همزتَها، وخفف، ويحتمل أنْ يكونَ شبَّه آخر النِّصف بآخر البيت، فنوَّنَ تنوين التَّرنُّم، وهولا يختص بالأسماءِ بل يلحق الفعل والحرف "(٣).

وعلَّقَ عَلَى احتجاجِ الكوفِيين لجوازِ دخول لام الابتداء عَلَى خبر لكنَّ بقول الشَّاعر:

... ...   وَلَكِنَّنِيْ مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ (٤)

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١٧١.

(٢) البيت من الوافر، أحد خمسة أبيات ساقها أحمد بن فارس في الصَّاحبي، ص ٢١٨، وعزا إنشادها للمفضل الضّبي، وعزا ياقوت الحمويُّ في معجم الأدباء ٧/٢٤٥ إنشادها لأبي علي الفارسيّ عن ابن السكيت لأحد بني أسد، ولُسِبَ الشَّاهدُ خطأً لذي الرُّمَّة.

وأسيت: حزنت، ومعنى " إنه " نعم، والهاء للسكت.

يُنظَرُ: (الصَّاحبي، ص ٢١٨، واللسان ١/ ٨٢ " أسا "، ومغني اللبيب ١/١٢٠، وهمع الهوامع ٤/٢٥٧، والخزانة ٤/ ٢٣٨، والدُّرر ٢/٥٢).

(٣) الجنى الدَّاني، ص ٤١٣.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

"يَلُومُونَنِيْ فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِيْ"

(والبيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٠٩، وابن يعيش ٨/٦٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٢٩، وشرح ابن النَّاظم، ص ١٢٣، والارتشاف ٥/٢٣٩٧، والمغني ١/٢٣٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٦٣، والمقاصد النحوية ٢/٢٤٧، وشفاء العليل ١/٣٦٤، والخزانة ١/ ١٠، ١٦/٣٦١، ٣٦٣، والدُّرر اللوامع ١/١١٦، وصرف العناية، ص ١٢٥).

بقوله: "ولا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّه بيتٌ مجهولٌ لا يُعْرَفُ له تَمامٌ، ولا شاعرٌ، ولا راوٍ عدلٌ، يقول: سمعته ممَّن يُوثق بعربيته... وأيضًا فأنَّه مُتأوَّل عَلَى تقدير: "ولكن أنّني " فنُقلَتْ حركةُ الهمزة، ثُمَّ حذفت النون، وأُدغم " [١].

– أنَّه لا يلتزمُ طريقةً واحدةً فيما يتعلق بإيراد الأبياتِ المستشهدِ بها؛ فقد كان –في الغالب– يذكر البيتَ كاملاً، وفي بعض المواضعِ يكتفي بذكر شطرٍ واحدٍ منه.

– أنَّه يصحِّحُ روايةَ بعضِ الأبياتِ. ومن أمثلة ذلك:

١– إنشاد المبردِ والسيرافيِّ وكثيرٍ من النَّحويين قولَ الْجُميحِ عَلَى النَّحْوِ الآتي:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ أَنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ والشَّتْمِ[٢]

مستدلين به عَلَى جواز الجرِّ بـ"حاشا" فتكون حرف جرٍّ، والنَّصب بها، فتكون فعلاً، وقد رُوِيَ بيت الجميح بالوجهين "حاشا أبي، وحاشا أبا ".

وأورد المراديُّ الرِّوايةَ السَّابقةَ، وَعَقَّبَ عليها بقوله: " إنَّ البيتَ فيه تخليطٌ من جهة الرِّواية، وذلك أنَّهم ركَّبوا صدره عَلَى عجز غيره، والصَّواب ما أنشده المفضلُ[٣]:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ أَنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ، فَدْمِ
عَمْرُو بنُ عَبْدِ اللهِ أَنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ والشَّتْمِ

..."[٤].

---

(١) الجنى الدَّاني، ص ٥٥٧، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٣٤٣/١.

(٢) البيت من الكامل، وقد نسبه صاحب اللسان٨٩١/٢ (حشا) إِلَى سبرة بن عمروالأسدي، والصَّواب أنَّه للجميح الأسدي.

والشَّاهد فيه:" حاشا أبي ثوبان "حيث جرَّ ما بعد حاشا، ورواه الضبي في المفضليات، ص ٣٦٧: "حاشا أبا ثوبان " بالنَّصب، وتبعه فِي ذلك ابن هشام فِي المغني١٢٢/١، والأشموني ٢/ ٢٤٤.

وقوله: "بكمه "أيْ: ليس بأبكم، "فَدْم "أي: العييُّ الَّذي لا يحسن الكلام، "الملحاة " اللوم.

يُنْظَرُ: (المفضليات، ص ٣٦٧، والمحتسب٣٤١/١، والمفصل، ص ١٣٤، وابن يعيش٨٤/٢، والإنصاف٢٨٠/١، وشرح ابن الناظم، ص ٢٢٦، واللسان٨٩١/٢(حشا)، ومغني اللبيب١٢٢/١، والمقاصد النحوية ٣ /١٢٩، والهمع٢٨٤/٣، والانتصاف من الإنصاف٢٨٠/١).

(٣) يُنْظَرُ: المفضليات؛ للضبيِّ. ت: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. ط٥ (القاهرة: دار المعارف١٩٧٦م)، ص ٣٦٧.

(٤) الجنى الدَّاني، ص٥١٣–٥١٤.

وممَّنْ تبِعَ المراديَّ في تصْويبِ روايةِ هذا البيت العَيْنيُّ[1]، وصاحبُ الدُّررِ، حيث قال: " وهذا البيت يُورده النَّحْويون كما ترى، وهذا خطأ؛ لأنَّهُم ركَّبُوا بيتًا من بيتين وهمًا... " [2].

٢- استدلال الكوفيين عَلَى اسميَّة " رُبَّ " بالإخبارِ عنها في قولِ الشَّاعرِ:

إنْ يَقْتُلُوكَ فأنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، ورُبَّ قَتْلٍ عَارُ [3]

وردَّه المراديُّ، بقوله: " إنَّ الرِّوايةَ الشَّهيرةَ وبعض قتلٍ عارُ " [4].

وأخيرًا فإنَّ شواهد المراديِّ هي شواهد النُّحَاة واللغويين الَّذينَ سبقوه، والَّذين نقلَ عنهم منَ البصريين والكوفيين وغيرهم.



(١) المقاصد النحوية ١٢٩/٣.

(٢) الدرر اللوامع ١٩٦/١.

(٣) البيت من الكامل لثابت قُطْنة في ديوانه، ص٤٩ من أبيات يرثي بها يزيد بن المهلب بن أبي صُفرة.

الشاهد فيه: "ورُبَّ قتلٍ عارُ" استدل الكوفيون والأخفش، وابن الطَّراوة بالبيت عَلَى اسمية "رُبَّ" فزعموا أنَّ "رُبَّ" مبتدأ، و"عارٌ" خبر، والقائلون بأنَّها حرفٌ جعلوا "عار" خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: "هو عار" والجملة الاسمية صفة لمجرور "رُبَّ" "قتل"، وهو مجرور لفظًا ومرفوع محلاً.

والمعنى: أنَّهم إن يفتخروا بسبب قتلك، فإنَّ قتلك لَم يجلب العار لك، ومن القتل ما يفعل ذلك.

يُنْظرُ: (المقتضب٦٦/٣، وأمالي ابن الشجري٤٦/٣؛ وشرح التسهيل؛ لابن مالك١٧٥/٣، ولباب الأعراب، ص ٤٣٧؛ والارتشاف ١١١٨/٣، والمغني٥٠٣/٢، والمساعد٢٨٤/٢، وشفاء العليل٦٧٤/٢، والتصريح٤٧٦/٣؛ والهمع ٩٧/١، والخزانة١٨٤/٩،٧٩/٤، والدرر اللوامع٧٣/١).

(٤) الجنى الدَّاني، ص ٤١٧.

خامسًا: كَـــلامُ العَرَبِ النَّـــثْرِيُّ

أَمَّا موقفُ المراديِّ من لُغاتِ العربِ؛ فقد اعتدَّ بها اعتدادًا كبيرًا، مِمَّا يجعلــه يقبــل القراءةَ الشَّاذةَ إذا حُملتْ عَلَى لُغَةٍ من لغاتهم -كما سبق- وهو مع هذا يشترط أنْ يكونَ راوي هذه اللغة ثقةً صدوقًا؛ يقول: " آي بالمدِّ حرف نداء للبعيد رواه الكوفيون عــن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة "(١).

ويحكى عنِ العربِ لُغَةً يبدل فِيها أصحابُها عينَ " نعم" حاء " نَحم ". وبهــا قــرأ الكسائيُّ – رحمه الله – (٢).

ويذكرُ لغةَ إسكانِ عينِ " مَــعْ "، يقول: " لها حالان: الأوَّل: أنْ تكونَ ســاكنةَ العيْنِ، وهي لُغَةُ ربيعة وغنم، يبنونها عَلَى السُّكونِ قبــل متحــرك، ويكســرون قبــل ساكنٍ... " (٣).

ونراه يحكي عن عُقيل الجرَّ بــ" لَعَلَّ ". يقولون: لعلَّ زيدٍ قائم. ويعلِّق عَلَى هــذه اللغة بقولــه: " وإذا صحتِ اللغةُ بنقلِ الأئمةِ فلا معنى لتأويلِ بعض شواهدِها بِما هــو بــعيد " (٤).

ويحكي عنِ العربِ لُغَةً تُكْسَرُ فِيها ياء المتكلم فِي " مُصْرِخِيّ " فِي قوله تعالَى: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيِّ﴾ (٥) وهي لغةٌ حكم النَّحويُّون عليها بالرَّداءة فِي القياس. ولكنَّه يخالفهم فِي حكمهم، يوجّهها ويعزوها لِمَن حكاها عنِ العربِ (٦).

---

(١) الجنى الدَّاني، ص ٣٩٨.

(٢) السَّابق، ص ٤٦٩، وذلك فِي المواضع الأربعــةِ التي وردتْ فِيها " نعم " وهي سورة الأعــراف، آية ٤٤، ١١٤، والشعراء، آية ٤٢، والصَّافات، آية ١٨، يُنْظَرُ ذلك فِي: البحــر المحيط ٥٦/٥، ٩٦/٩، والنَّشر فِي القراءات العشر ٢٦٩/٢.

(٣) الجنى الدَّاني، ص ٣١١.

(٤) السَّابق، ص ٥٣٢.

(٥) إبراهيم، من الآية ٢٢.

(٦) شرح التسهيل، ق ٢٣٢ (ب)، ويُنْظَرْ: دفاع المراديِّ عن هذه القراءةِ من هذا البحثِ، ص٢٢٧.

وقد تحدَّثَ عن لُغة تَميمٍ فِي قولهم: " أعجبني عَنْ تقوم "، أيْ: " أنْ تقومَ " بمجيء "عن" الجارة بمعنى "أنْ" (١).

وتحدَّثَ عن لُغةِ " أكَلُونِيْ البراغيثُ "، وهي عنده فصيحةٌ ثابتةٌ بنقل الأئمةِ خلافًا لِمَنْ أنكرها (٢).

وهو فِي عرضة للغاتِ العرب يَحْرِصُ عَلَى ترجيحِ لُغَةٍ منها، يقول: " وفي "أنا" لُغات الفصحى حذف ألفه وصلاً، وإثباتها وقفًا، والثانية: إثباتها وصلاً ووقفًا وهي لُغةُ تميم" (٣).

ويقول عن حركةِ لام الجرِّ: " تُفْتَحُ لامُ الجرِّ مع المضمر غير ياء المتكلم، وتُكْسَرُ مع الظَّاهر، وهو اللغةُ الفصحى. ولغة خُزَاعة كسرها مع المضمر، وحكى أبو عبيدةَ، والأخفش أنَّ منَ العربِ مَنْ يفتحها مع الظَّاهر عَلَى الإطلاق "(٤).

هذا؛ وقد استشهد المراديُّ بالعديدِ من لُغات العرب، وأمثالهم وحكمهم منها - عَلَى سبيل التَّمثيل لا الحصر - قولهم: " تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ " (٥) شاهدًا عَلَى أنَّ الفعلَ " تسمعَ " مُنَزَّل منزلة المصدر "سماعك" والتَّقدير: أنْ تسمعَ بالْمُعَيْدِيِّ، والَّذي سَوَّغ حَذْف " أنْ " قبل " تسمع " مجيء ذكرها فِي "أنْ تراه" (٦).

---

(١) الجنى الدَّاني، ص ٤٦٥.

(٢) الجنى الدَّاني، ص ١٩٧، نسب أبو عبيدة فِي مَجازِ القرآن ١/١٠١، ١٧٤ هذا الشَّاهدَ النَّحويَّ لأبِي عمرو الْهُذلي، وهو من فُصحاء العرب الَّذينَ سمع منهم أبو عبيدة _ رحمه الله -.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٣٥.

(٤) الجنى الدَّاني، ص٢٠٦ (بتصرف).

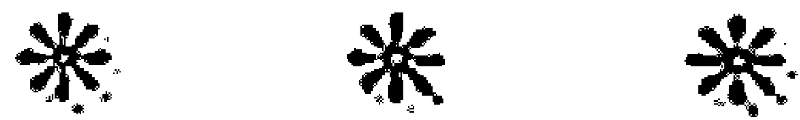
(٥) مَجمع الأمثال؛ للميداني، ت: محمد محيي الدِّين (بيروت: دار القلم-) ١/١٢٩، وكتاب الأمثال؛ لابن سلام، ت: عبد المجيد قطامش، ط١ (دمشق: دار المأمون: ١٩٨٠م). ص٩٧-٩٨، والمستقصي فِي أمثال العرب؛ للزمخشريِّ، ط٢ (بيروت: دار الكتب ١٩٨٧) ١/٣٧٠.

(٦) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٢٨٦.

ومنها قولهم: " إِذَا بلغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابِّ " بجرِّ " الشَّوابِّ" شاهدًا عَلَى إضافة "إِيَّا" إِلَى الظَّاهر، عَلَى رأي لبعض النَّحويين، وتقديره: ليباعد من النِّساء الشَّوابِّ، وليباعدهنَّ عنه [١].

ومنها قولُ الزَّبَّاء: " عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا " [٢] شاهدًا عَلَى ندور وقوع خبر عسى مفردًا [٣].

ومجيء " إِنَّ " بمعنى نعم، وشاهدها قول ابنِ الزُّبير ﷺ لفَضَالَةَ بنِ شَرِيك " إِنَّ وراكِبَهَا " رَدًّا عَلَى قولِ فَضَالَةَ: " لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ " [٤].



(١) شرح التَّسهيل؛ للمراديّ (المخطوط)، ق ٢٦٠ (ب). والمثل من شواهد الكتاب ١/١٤١، والبيان؛ لابن الأنباريّ ١/٣٦.

(٢) هذا المثل يُضرب للرَّجل يقال له: " لعلَّ الشَّرَّ يأتي من قبلك ". قالته الزَّبَّاء حين رجع قصير من العراق في قصة لهما. وفي المستقصي قصة أُخرى غيرها.

أبْؤس: جمع بؤس وهو الشِّدة. الغُوير: تصغير غار، ويبدو أنَّه في المثل اسم موضع .

يُنْظَرُ: (مجمع الأمثال؛ للميدانيّ٢/١٧ ، والمستقصي من أمثال العرب؛ للزمخشريّ٢/١٦١، واللسان (بأس)١/٢٠١).

(٣) الجنى الدَّاني، ص٤٣٤.

(٤) السَّابق، ص ٣٨٣، ويُنْظَر قصة ابن الزُّبير مع فَضَالة في: عيون الأخبار؛ لابن قتيبة ٣/١٤٠، والعقد الفريد؛ لابن عبدِ رَبِّه ٣/٤٥٦ ومجمع الأمثال١/١٩٨ ، واللسان (أنن) ١/١٥٦.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

الْقِيَـــــــــاسُ

لا شكَّ أنَّ للقياسِ أهمية فِي علم النَّحْو، حيث يعتمد عليه النُّحَاةُ فِي تقرير كثير من المسائل وإرساء الأحكام، فهم يعرِّفون النَّحْو بأنّه علمٌ بمقايـيس مستنبطة من اسـتقراء كلام العرب، وهاهو الكسائيُّ يجعل النَّحْوَ قياسًا يُتَّبَعُ (١).

وقد عرَّف العلماءُ القياسَ بأنّه حمل غير المنقول على المنقول فِي حكمٍ لعلة جامعة(٢).

يقول سعيدُ الأفغانيُّ(٣) - رحمة الله-: "ولستُ أعقل النَّحْو إلا استقراءً ثُمَّ قياسًا "(٤).

وحُكِيَ أنَّ أوَّلَ مَنْ بَعَجَ النَّحْوَ ومدَّ القياسَ وشرحَ العللَ هو عبدُ اللهِ بنُ إسـحاق الحضرمي المتوفَّى سنة ١١٧هـ(٥)، وكان الخليلُ كاشفَ قناع القياس، كما ذكر ابـنُ جنِّي، وإليه يرجع الفضلُ فِي إظهار معالمه ووضع رسومه ومناهجه. ثُمَّ جـاء سـيبويه فحملَ عِلْمَ شيخِهِ وزادَ عليه، ثُمَّ جاء الفارسيُّ فزادتْ عنايته بالقياس حتَّـى وجـدناه يصرِّح لتلميذِهِ ابنِ جنِّي بأنَّ الخطأ فِي خمسين مسألةً فِي اللغة أحبُّ إليه من الخطأ فِـي مسألة واحدة منَ القياس(٦). ثُمَّ انتقل إلَى ابن جنِّي وقد بلغَ الذِّروة؛ حيث نراه يحـضُّ عليه ويبيح فيه الارتجَال وذلك فِي قوله: " للإنسانِ أنْ يرتَجِلَ من الْمذاهبِ ما يدعو إليه

---

(١) يُنْظَرُ: إنباه الرواة ٢/٢٥٦.

(٢) يُنْظَرُ: الاقتراح فِي أصول النَّحْو، ص ٣٨.

(٣) هو: سعيد الأفغانيُّ علامة ولُغوي وباحث سوري. ولد فِي دمشق سنة ١٩٠٩م. أسَّـسَ قسم اللغة العربية بجامعة دمشق وتولَّى رئاسته مدَّة عشرين عامًا. لُقِّبَ بـ"أبو النَّحو" فِي سورية، من أبـرز مؤلفاتـه "عائشة والسِّياسة" و " فِي أصول النحو" و"مذكرات فِي قواعد اللغة العربية"... ومن أبرز تحقيقاتـه: "لُمع الأدلة"؛ لابن الأنباريّ" و "رسالة المفاضلة بين الصَّحابة"...توفِّيَ فِي مكةَ المكرمة فِي١٩/٢/١٩٩٧م.

يُنْظَرُ: معجم وفيات مشاهير الأعلام. بيار يوسف قليمة، ط١(بيروت:دار السلوى،٢٠٠٠م)ص١٢٧.

(٤) فِي أُصول النَّحو؛ لسعيد أفغاني، ص٧٨.

(٥) يُنْظَرُ: الخصائص٢/ ٨٨.

(٦) يُنْظَرُ: المصدر السَّابق ٢/٨٨.

القياس ما لَمْ يَلْوِ بنصٍّ أو ينتهك حُرْمةَ شرعٍ"(١).

وزادتْ عنايةُ أبي البركات الأنباريِّ بالقياس عن سابقيه فصنَّفَ كتابه الشهير " لُمَعِ الأدلَّة" ليكون للنَّحْوِ بمثابة علم الأصول للفقه. وقد عقد فيه فصولاً في القياس؛ عرَّفه، وبيَّنَ تراكيبه وأقسامه التي هي قياس علَّة، وقياس شبه، وقياس طرد، وأنّه لابدَّ لكلِّ قياسٍ من الأقيسة السَّابقة من أربعةِ أركان: أصل وفرع وعلّة وحكم (٢).

ويردُّ على منكريِّ القياس بقوله: " اعلم أنَّ إنكارَ القياسِ في النَّحْو لا يتحقّق؛ لأنَّ النَّحْو كلّه قياس، ولهذا قِيْلَ في حدِّه: النَّحْو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ فمن أنكر القياس فقد أنكر النَّحْو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين السَّاطعة، وذلك أنَّ أئمة الأمة من السَّلف والخلف أ جمعوا قاطبةً على أنّه شرطٌ في رُتبة الاجتهاد ...فلو قلنا إنَّ النَّحْوَ ثَبتَ نقلاً لا قياسًا وعقلاً لأدَّى ذلك إلَى رفع الفرق بين اللغة والنَّحو، وإلَى التَّسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالفٌ للمعقول "(٣).

وكان أبو حيان لا يستعمل القياسَ إلا إذا كان هناك أدلَّةٌ كثيرةٌ، وشواهدُ عديدةٌ يمكن أنْ تكونَ أساسًا للقياس الَّذي تُبْنَى عليه القواعد، وتَصِح به المسألة، بحيث يكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس، وحكمة لذلك السَّماع (٤).

كان هذا موقف أشهر علمائنا القدامى من القياس. **فَمَا هُوَ مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنَ الْقِيَاسِ ؟**

---

(١) الخصائص ١/١٨٩.

(٢) يُنظَرُ: لمع الأدلة؛ لأبي البركات الأنباري، ت: سعيد الافغاني، ط ١(دمشق : مطبعة الجامعة السورية١٣٧٧هـ)، ص ٩٣.

(٣) السابق، ص ٩٥ – ١٠٠.

(٤) يُنظَرُ: أبو حيان النَّحوي، ص٤٠٣.

عُنِيَ المراديُّ بهذا الأصلِ عنايةً عظيمةً. وقياساته وافرة تحفل بها آثـاره وبخاصة في مباحثه المبسوطة، ومناقشته لغيره من النَّحْويين، ومن مظاهر عنايته بالقياس أنَّه كان دائمَ الإشارة إلَى ما خرج على القياس ويبين وجه مخالفته القياس، فمن ذلك:

– أنَّ "خلا" إذا سبقت بـ"ما" المصدرية تتعين فعليتها نحو: قام القومُ ما خلا زيدًا. فـ"خلا" هنا فعل؛ لأنَّ "ما" المصدرية لا توصل بحرف الجرِّ، وإنَّما توصل بالفعل، وذكر المراديُّ أنَّ الجَرميَّ والكسائيَّ والفارسيَّ في كتاب "الشِّعر" والرَّبعيَّ ذهبوا إلَى إجـازة الجرِّ بها بعد "ما" فتكون "ما" زائدة لا مصدرية و"خلا" حرف جر، وأنَّ الجرمـيَّ روى عن بعض العربِ في كتاب "الفرخ" الجرَّ بـ"خلا" و"عدا" بعد "ما". وقال بعضـهم: الجرميُّ يخفض بها ويجعل "ما" زائدة دخولها كخروجها. ثُمَّ عقَّبَ المراديُّ على ذلـك، فقال: " إنْ كان ذلك قياسًا منه فهو فاسد؛ لأنَّ "ما" لا تكون زائدةً أوَّل الكلام، لأنَّها ضد الاعتناء الذي قدمت له. وإنْ كـان يَحْكِي ذلك عنِ العرب فهو من الشُّذوذ بحيث لا يُـقاس عليه "[1].

– وقال عن اللام الزائدة: " إنَّها ضربان: أحدهما مُطَّرِد. والآخر غير مُطَّرِد. فالمطرد أنْ تزادَ مع المفعول به بشرطين: الأوَّل: أنْ يكونَ العاملُ متعدِّيًا إلَى واحد. والثَّـاني: أنْ يكونَ قد ضعف بتأخيره، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[2]، أو بفرعيته، نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[3]. فزيادتها في ذلك مقيسة؛ لأنَّها مقويةٌ للعامل"[4].

– وكان يقيسُ على ما وردَ به السَّماع، خصوصًا إذا كان ورُودُه كثيرًا في لسـان العرب، أو مُؤيدًا بلغة قوم. ومن ذلك: ما ذكره ابنُ مالكٍ –رحمه الله– أنَّ إقـرار همزة

(١) الجنى الداني، ص ٤١٤ .

(٢) يوسف، من الآية ٤٣ .

(٣) هود، من الآية ١٠٧ ، وسورة البروج، من الآية ١٦ .

(٤) الجنى الداني، ص ١٥٠ .

الممْدُود المبدلة من أصل نحو: كساء وسقاء عند التّثنية - أَوْلَى من قلبها واوًا. وقد تُقْلب ياءً فيقال: كسايان وسقايان. ثُمَّ قال: " ولا يقاس عليه، خلافًا للكسائي"[١]. - أي لا يقاس على قلبها ياء - فقال المراديُّ: " الحقُّ أنّه يقاس عليه؛ لأنّها لغةُ فزارة حكاها أبو زيد[٢] في كتابِ الهمز"[٣].

- وجاء في باب "الأحرف النّاصبة الاسم الرّافعة الخبر" أنّه إذا عُلِمَ الخبر جاز حذفه مطلقًا خلافًا لمن اشترط تنكير الاسم.

يقول في ذلك: "...وذهب الفراءُ أنّه لا يجوز سواء كان الاسم معرفة أم نكرة إلا مع التّكرير، والصَّحيحُ جواز حذفه مطلقًا للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب، وللسّماع كقوله تعالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾[٤] وقوله تعالَى:﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[٥]..."[٦].

- وقد تتصل "أنّ" بليت سادة مسدَّ معموليها، ويُمْنَع في "لعلّ "، خلافًا للأخفش فإنّه أجاز" لعلّ أنّ زيدًا قائمٌ " قياسًا على ليت، فقال المراديُّ: " وهو ضعيف؛ لأنَّ ذلك في ليت شاذٌ في القياس، وإنْ كان قد سُمِعَ كثيرًا " [٧].

لكنَّ المراديَّ لَمْ يكنْ يُطْلِق القياسَ كما يفعل الكوفيون حيث جوَّزوا القياسَ على مثالٍ واحدٍ أو بيتِ شعرٍ كما جوَّزوا القياسَ على ما لم يرد به سماع، وإنّما كان يعتمد

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك١/٩١.

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري الخزرجي، الأمام المشهور. كان إمامًا نحويًا، من تصانيفه: لغات القرآن، التّثليث، كتاب الهمز، خلق الإنسان، وغير ذلك كثير. توفِّيَ سنة (٢١٥هـ).
يُنْظَرُ ترجمته في: (بغية الوعاة ١/٥٨٢-٥٨٣، وإنباه الرواة ٢/٣٠، وطبقات النّحويين ١٦٥).

(٣) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص٩١.

(٤) فصلت، آية ٤١.

(٥) الحج، صدر الآية ٢٥.

(٦) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٤٢٥-٤٢٦.

(٧) السّابق، ص ٤٤٦.

القياسَ إذا كان له سند من كلام العرب يعتمد عليه، فإذا لَمْ يكن هناك سند منع القياس، ومن أمثلة ذلك: منعه إعمال "أنَّ" المفتوحة إذا كُفَّتْ بـ"ما"، فقال: " إذا كفت "أنَّ" المفتوحة بـ"ما" بَطَلَ عملها. وأجاز بعضهم إعمالَها قياسًا، و لم يُسْمَعْ " [١].

وقال أيضًا: "بربط الضَّمير الصِّلة بالموصول، وقد وردَ الرَّبطُ بالاسم الظَّاهر الواقع موقع الضَّمير كقولهم: " أبو سعيد الَّذي رويتَ عن الْخُدريُّ، والحجاجُ الَّذي رأيتَ ابنَ يُوسُفَ"[٢]، وقول الشَّاعر:

... ... وَأَنْتَ الَّذِيْ فِيْ رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ [٣]

أيْ: في رحمته أو في رحمتك. ثُمَّ قال: " هذا منَ القِلَّة بحيث لا يقاس عليه "[٤].

ومنه أيضًا موافقته للكوفيين والمبرد، وابنِ السَّرَّاج في منع تقديم خبر "ليس"؛ لأنَّه لَمْ يُسْمَعْ مثل: "ذاهبًا لستُ"، وألحقها المراديُّ بـ"عسى" من حيث الجمود في كلٍّ منها، "وعسى"خبرها لا يتقدم باتفاق، كذلك "ليس"؛ لأنَّ علَّةَ المنع في "عسى" متحققةٌ في "ليس"، وهذا المنع قياس، وأجاز الفارسيُّ وابنُ جنّي ذلك بالآية القرآنية: ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٥] وذلك لأنَّ يومًا متعلقٌ بـ"مصروفًا"، وقد تقدم على

---

(١) الجنى الداني، ص ٣٩٨.

(٢) أيْ: رَوَيْتُ عنه، ورأيتُه.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل؛ لمجنون بن عامر وصدره:

* فَيَارَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِيْ كُلِّ مَوْطِنٍ *

ورواه ابن هشام في لمغني ١/ ٢١٠ * فَيَارَبِّ أَنْتَ اللهُ فِيْ كُلِّ مَوْطِنٍ *

الشَّاهد: " في رحمة الله" فاستغنى بالظَّاهر عن الضَّمير. وكان القياس أنْ يقول: " وأنت الذي في رحمته". والبيت منسوب لابن ميادة في ديوان الحماسة لأبي تمام٢/١٢١، ولمجنون بن عامر في الدرر اللوامع١/٦٤، وبلا نسبة في شرح جمل الزَّجَّاجي لابن عصفور ١/١٨٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك١/١٨٦، وارتشاف الضرب٢/٩٩٨، ومغني اللبيب١/ ٢١٠، ٢/٥٠٤، وتعليق الفرائد٢/١٧٧، وتوضيح المقاصد١/٢٣٦، والتصريح١/٤٥٨، والهمع ١ / ٣٠١، والأشموني ١ /٢٦١.

(٤) توضيح المقاصد١/٢٣٦-٢٣٧.

(٥) هُوْد، من الآية ٨.

ليس، وتقدم المعمول يُؤذِن بجَوازِ تقدم العامل، ويــرد عليهما المُراديُّ بقوله: " إنَّهم توسَّعوا في الظُّروفِ ما لَمْ يتوسعوا في غيرها "(١).

– ولا يُجيزُ القياسَ على القليل إذا احتمل التَّأويل، يقول: " أجاز ابنُ جنِّي إعمــال "لا" عمل "ليس" في المعرفة، ووافقه ابن مالك، وذكره ابنُ الشَّجَريِّ في قول النَّابغة:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ ، لا أَنَا بَاغِيًا   سِوَاهَا ، وَلا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا (٢)

والبيت يحتمل التَّأويل على أنَّ الأصلَ "لا أُرى باغيًا"، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصــل الضَّمير، فـــ"أنا" مفعول لَم يُسَمَّ فاعله و"باغيًا" حال، أو على تقدير: "لا أنا أُرَى باغيًا" فـــ"أنا" مبتدأ و "أُرَى" خبره و"باغيًا" حال، وحُذِفَ الخبر "(٣).

– ويُجيزُ القياسَ على القليل إذا لَم يحتمل التَّــأويل، وثبتَ أنَّ هذا القليلَ لُغة قبيلــة من القبائل الموثوق بها، وأنَّ راويَهُ عــدلٌ ثِقــةٌ. قال: " وبعض العرب يُلْغي "إذن" مع استيفاء الشُّروط، وهي لُغَــيَّةٌ نــادرة حكاها عيسى(٤)وسيبويه. ولا يُقْبَل قــول مــن أنكرها " (٥).

– ومن طرائف أقيسته المتأثِّرة بثقافته في الأصول أنَّه ذكر أنَّ "أمَّــا" الشَّرطية يلزم مجيء الفاء بعدها نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾(٦) ثم قال: " ولا تحذف الفاءُ إلا مع قولٍ أغنى عنه المحكي به كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّــا الَّــذِينَ اسْــوَدَّتْ

---

(١) شرح التَّسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٣٥٩ (بتصرف).

(٢) البيت سبق تخريجه، ص ٢٣٨.

(٣) شرح التسهيل، ص ٣٨٩، ويُنظَرُ: توضيح المقاصد١/٣١٩، والجنى الداني، ص ٣٠٣.

(٤) عيسى بن عمر الثقفي أبو عمر، مولَى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنُسِبَ إليهم، أخذ عن ابــن أبي إسحاق الحضرمي، كان من قُرَّاء البصرة ونُحاتها، وعنه أخذ الخليل، وله في النَّحو تصنيفان كبيران هما: الإكمال، والجامع، تُوفِّيَ سنة ١٤٩هـــ.

يُنظَرُترجمته في: (طبقات النحويين واللغويين؛ للزبيدي، ص٤٠-٤٥، وإنباه الــرواة ٢/٣٧٤-٣٧٧، وبغية الوعاة ٢/٢٣٧-٢٣٨).

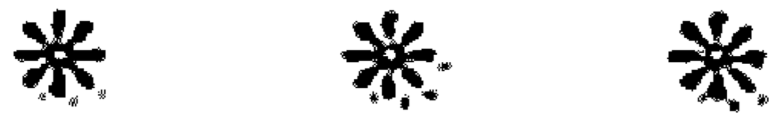
(٥) الجنى الداني، ص ٣٥٦.

(٦) البقرة، من الآية ٢٦.

وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[١] أيْ: فيقال لهم: أكفرتم ؟ أو في ضرورة شـعر...أو في ندور"[٢]. وقـد أوردَ الشّواهدَ الدّالةَ على ذلك.

خُلاصَــةُ القَوْلِ فِيْ مَوْقِفِــهِ مِنَ القِيَــاس:

فإنَّ المراديَّ -رحمه الله- اعتدَّ بالقياسِ اعتدادًا كبيرًا، وكان له فيه منهجٌ، هو في مجمله منهج البصْريين؛ إذ إنّه لا يجيز القياسَ إلاّ على الأعم الأغلب، وله في القياس أصولٌ عامة يراعيها؛ فهو إذا اجتمع عنده السّماع والقياس رجّحَ السّماعَ على القياس وأخذ به، ولا يأخذ برأي أو مذهبٍ لأحدٍ ما لَم يكن مؤيدًا بسماع، ويرد حتى آراء البصريين وسيبويه إنْ لَمْ يكُنْ هنــاك نقل يؤيدها، ويرجّح عليها أقــوال نُحَاة آخرين، وحين يفاضل بين لغتين يختار أشيعهما وأقربهما إلَى القياس، وحين يفاضل بين مذهبين يختار الأقرب والأقوى في القياس، ويضعّف الأضعفَ في القياس.



(١) آل عمران، من الآية ١٠٦.

(٢) الجنى الداني، ص ٤٨٣ (بتصرف)، ويُنْظَرُ: شرح التسهيل؛ للمرادي (رسـالة دكتـوراه غـير منشورة)، ص ٣٢٩-٣٣٠.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

الإِجْمَـــــاعُ

الإجماعُ هو اتفاقُ أهلِ البصرة والكوفة، عَلَى حكم نحويٍّ أو قاعدة لُغوية (١).

وقد بيَّنَ ابنُ جنّي -رحمه الله- أنَّ إجماعَ أهلِ البلدين يكون حُجَّةً إذا لَـمْ يخـالف المنصوص ولا المقيس عَلَى المنصوص، فإذا خالف ذلك فلا حُجَّة ولا اعتداد؛ لأنَّه لم يرد في القرآن ولا السُّنة المطهَّرة، أنَّهم لا يجتمعون عَلَى الخطأ (٢).

ثُمَّ إنَّه لا يجوز الإقدام عَلَى مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها، والقـوم الَّذين لاشك فِي أنَّ الله قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهـم وجـه الحكمـة فِـي التَّـرحيب له والتَّعظيم، وجعله عَلَى أيديهم خادمًا للكتاب المنـزَّل، وكلام نبيه المرسل، إلا بعد إتقان وإمعان (٣).

وقد ذهب ابنُ الخشابِ (٤) إِلى أنَّ مخالفةَ المتقدِّمين لا تجوز(٥).

ومن خلال استقرائي لمصنفات المراديِّ تبيَّن لِي أنَّه تمثَّلَ هذا القولَ، فلم يتجاوز مـا اتَّفقَ عليه النُّحاةُ أو ما يسميهم بالجمهور، وأجمعوا أحيانًا، وإنَّما يلتزمه، وينبِّه عَلَى كثير من المسائل الْمُجْمَعِ عليها، ويذهبُ إِلى تخريجِ ما أوهم خروجه عن هذا الأصلِ، وأحيانًا يتخذه حُجَّةً لإثبات حكم من الأحكام، وحاكمًا عَلَى مَنْ خالف إجماعَ النَّحْويينَ بـأنَّ قوله شاذ، لا يُعْتَدُّ به.

---

(١) يُنظَر: الاقتراح، ص ٣٥.

(٢) يُنظَر: الخصائص؛ لابن جني ١ / ١٨٩ – ١٩٠.

(٣) يُنظَر: الاقتراح، ص ٣٥.

(٤) هو: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب النَّحوي. له كتاب "المرتجل"، والرَّد عَلَى الحريري فِي مقاماته، وشرح اللمع؛ لابن جني، وكان أعلم أهل زمانه بالنحو، تُـوُفِّيَ سنة ٥٦٧ هـ.

يُنظَر ترجمته فِي: (إنباه الرُّواة ٢ / ٩٩، وبغية الوعاة ٢ / ٢٩ – ٣١).

(٥) الاقتراح، ص ٣٦.

وفيما يأتي نماذج لعنايته بالإجماع:

– قال المراديُّ: " إلحاق " لكنَّ " بـ " إنَّ " المكسورة متفق عليه في جواز رفع المعطوف عَلَى اسمها بعد الخبر نحو: " لكنَّ زيدًا قائمٌ وعمرو " [١]، وأوضح في شرحه عَلَى التَّسهيل: أنَّ الإجماعَ إنَّما هو عَلَى جواز الرَّفع، واختلفوا في توجيهه: فقيل: هو معطوفٌ عَلَى محلِّ اسم "إنَّ"؛ لأنَّه قبل دخولها في موضع رفع، وقيل: عَلَى محل "إنَّ" وما عملت فيه، وقيل: عَلَى الضَّمير المستكن في الخبر إنْ كان مما يحتمل ضميرًا، وقيل: إنَّهُ مبتدأ وخبرُهُ محذوفٌ، وهو الصَّحيحُ، والمفهوم من عبارةِ سيبويه، وهو عَلَى هذا من عطفِ الجملِ، وعَلَى ما تقدم من عطف المفردات ... " [٢].

– وقال: " وقد يكون للمبتدأ خبرانِ فصاعدًا بعطفٍ وغير عطف مثال ذلك بعطف "زيدٌ فقيه وكاتبٌ وشاعرٌ " ولا خلاف في هذا " [٣].

– وقال: " مِن " تكون لابتداء الغاية في المكان باتفاق، نحو﴿ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾ [٤] ولا تكون لابتداء الغاية الزَّمانية عند البصريين، وذهب الكوفيون والمبردُ وابنُ درستويه [٥] إلى أنَّها تكون لابتداء الغاية في الزَّمانِ، وهو الصَّحيح؛ لكثرته نظمًا ونثرًا وتأويل ما كَثُرَ ليس بجيد " [٦].

– وقال: " أل الموصولة الدَّاخلة عَلَى الصِّفات، نحو: الضَّارب والمضروب فيها ثلاثة أقوالَ:

الأوَّل: أنَّها حرفُ تعريفٍ لا موصولة. وهو مذهب الأخفش.

---

(١) توضيح المقاصد ١ / ١٤٨.

(٢) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٤٥٠.

(٣) السَّابق، ص ٣٢٧.

(٤) الإسراء، من الآية ١.

(٥) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه النَّحوي أبو محمد، قرأ عَلَى المبرد كتاب سيبويه، صنَّف: شرح الفصيح، وغريب الحديث، والمقصور والممدود. تُوُفِّيَ سنة ٣٤٧ هـ.

يُنظَر ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ / ٣٦، وإنْباه الرُّواة ٢ / ١١٣، وطبقات النحويين، ص ١١٦).

(٦) توضيح المقاصد ٢ / ٢٠٢، ويُنظَر: الجنى الدَّاني، ص ٣١٤.

والثّاني: أنّها حرفٌ موصول. وهو مذهب المازنيّ.

والثّالث: أنّها اسمٌ موصولٌ. وهو مذهب الجمهور.

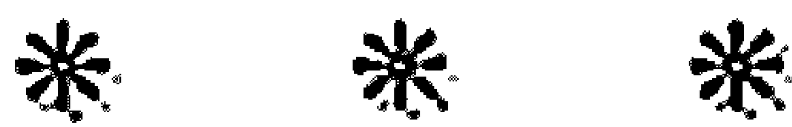
... والصَّحيح مذهب الجمهور؛ لعود الضَّمير عليها في نحو: الضاربُها زيدٌ هندٌ " [١].

– ومن ذلك أيضًا أنّ بعضَ النَّحْويينَ ذهب إلَى أنّ " عسى " حرفٌ، وذهب الجمهور إلى أنّه فعل؛ ورجَّحَ المراديُّ قولَ الجمهورِ، فقال: " وهو الصَّحيح. والدَّليل عَلَى فعليته: اتصال ضمائر الرَّفع البارزة به، نحو: عسيتُ وعسيتُم. ولحاق تاء التأنيث به، نحو: عستْ هندٌ أنْ تقومَ " [٢].

– ومن أمثلة ردِّه عَلَى مَنْ خالفَ الجمهورَ، قوله في " أَيْمُن " المستعمل في القسم: " ذهب الزَّجَّاجُ [٣]، والرُّمَّانيُّ إلَى أنّه حرفُ جرٍّ، وشذَّا في ذلك، وذهب الجمهورُ إلَى أنّه اسمٌ ... " [٤].

– وقال أيضًا: " إنّ المفعول معه لا يتقدم عَلَى عاملِه، وهذا متَّفق عليه " [٥].

وفي مصنفات المُراديِّ من أمثلةِ ميلهِ إلى أقوال الجمهور وعدم مخالفتهم، والاحتجاج لمذهبهم شيءٌ كثير. ممَّا يؤكِّدُ اعتداده بإجماع النَّحْويين، كأصل من أصول النَّحْو.



(١) الجنى الدّاني، ص ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٢) السابق، ص ٤٣٤.

(٣) هو: إبراهيم بن السَّرى بن سهل أبو إسحاق الزَّجّاج، تلقى عن ثعلب والمبرد، وله من التصانيف معاني القرآن، والاشتقاق، وشرح أبيات سيبوية والقوافي؛ وغير ذلك. تُوُفِّيَ سنة ٣١١ هـ.

يُنْظَر ترجمته في: (بغية الوعاة ١ / ٤١١ – ٤١٢؛ وإنْباه الرُّواة ١ / ١٥٩، وطبقات النحويين واللغويين، ص ١١١).

(٤) الجنى الدّاني، ص ٤٩٥.

(٥) توضيح المقاصد ٢ / ٩٨.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ
مَوقِفُـــهُ مِنَ الْعِلَّةِ وَالتَّعْلِيْلِ

العِلَّةُ هي داعمةُ القياس، إِذْ هما الأساسُ المتين الذي قام عليهِ صرْحُ النَّحْوِ العربيِّ.

والقواعدُ النَّـــحْويَّةُ التي وُضِعَتْ عَلَى يد الخليل وسجَّلها تلميذهُ سيبويه – رحمهما الله – فِي الكتاب اعتمدتْ اعتمادًا كبيرًا عَلَى التَّعليل الَّذي هو الدّعامة الأولَى للقيـــاس، ويعدُّ كتاب سيبويه أوَّل كتاب جامع للعلل النَّحْويَّة (١). ومع تفرع قواعد علم النَّحْـــو، وتشعب مسائلهُ زادَ الاعتماد عَلَى القياس والتَّعْليل حتَّى صارا مدارَ هذا العلم (٢).

ونظرًا لاهتمام النُّحَاة بالعلَّةِ والتَّعْليل صنفوا كُتُبًا كثيرةً تحمل عنوان العلّـــة؛ منـــها: **"العلل فِي النَّحو لقطرب"** (ت ٢٠٦ هـــ)؛ **و"الإيـــضاح فِي علل النَّحو للزّجَّاجي"** (ت ٣٣٧ هـــ) **و"علل النَّحو؛ لابن الورّاق"** (ت٣٨١ هـــ) وغير ذلك.

وعـــلل النَّحو عَلَى ثـــلاثةِ أضْــرُبٍ: علل تعليميَّة، وعلل قياسيَّة، وعلل جدليَّـــة نظرية (٣).

ومعظم علل النَّحو مدارها العلل التَّعليميَّة والعلل القياسيَّة، وأمَّا العلل الجدليَّة فيعنَى بها عادةً مَنْ لهم ثقافة منطقية وأصولية.

ولا يقل اهتمام الْمُراديِّ بالعلَّة عن اهتمام النَّحْويين المتقدّمينَ؛ فـــتـــراهُ يوليها عنايةً كبيرةً فِي كتبهِ، وهذهِ العناية سمةٌ بارزة عندهُ، غير أنَّهُ يحاولُ البعدَ عن التَّكلـــفِ ومـــا يُـــؤدِّي إليه.

---

(١) يُنْظَر: المدرسة النَّحوية فِي مصر والشام، ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

(٢) يُنْظَر: الإيضاح فِي علل النَّحو؛ لأبي القاسم الزَّجَّاجـــي، ت: مازن الْمُبارك. ط ٤ (بيروت: دار النفائس ١٤٠٢ هـــ)، ص ٦٤ – ٦٦.

(٣) يُنْظَر: المصدر السابق، ص ٦٤.

وتتجلّى عنايتهُ بالعلّة فِي مناقشته لغيرهِ من النّحويين، وفِي اجتهاداتــهِ واختياراتــهِ وترجيحاته، وغير ذلك، وهاكَ أمثلةً تُــؤيِّــد ذلك:

– يقول فِي ناصب المفعول معهُ: " ذهب عبدُ القاهرِ الجرجانِيُّ (١) إِلَى أنَّ واو "مع" ناصبه للمفعول معه فِي نحو: " استوى الماءُ والخشبةَ "، وهو ضعيفٌ لأوجه:

أحدها: أنَّ الواو لو كانت ناصبةً؛ لاتصل بها الضّمير فِي نحو: " ســرتُ وإيــاكَ " كغيرها من الحروفِ النَّاصبةِ كـ " إنَّ وأخواتها ".

الثَّانِي: أنّها لو كانت ناصبةً لم يُشترطْ فِي وجود النّصب تقدم فعل أو ما جرى مجراهُ.

الثَّالث: أنّهُ حكمٌ بما لا نظير له؛ لأنّهُ ما من حرفٍ ينصب إلا وهو يشبه الفعل أو ما يشبه الفعل ... والصَّحيح أنَّ النّاصب له هو ما عمل فِي السّابقِ من فعل لازم ومتعــدٍ واسم بمعناها بواسطة الواو "(٢).

– ونراهُ يعلّل حرفية " كاف الجر " بقوله: " والدّليل عَلَى حرفيته: أنهُ حرفٌ واحد صدرًا، والاسم لا يكون كذلك، وأنّهُ يكون زائدًا والأسماء لا تُــزاد، وأنّهُ يقــع مــع مجرورهِ صلة من غير قبح نحو: " جاءَ الّــذي كزيدٍ "، ولو كانَ اسمًا لقــبح ذلــك، لاستلزامهِ حذف صدر الصّلة من غيرِ طول" (٣).

– وعلّلَ لخلو الجملة الحاليَّة من الواو إذا صُدِّرَتْ بمضارع مثبت فِي قوله: " الجملة الحالية إذا صدِّرَتْ بمضارع مُثْبَت وجب حينئذٍ اشتمالها عَلَى ضمير صــاحب الحــال، وخلوها من الواو نحو: " جاء زيدٌ يضحك "، ولا يجوز " ويضحك "؛ لأنَّ المضــارعَ مشابهٌ للاسم فلا تدخل عليهِ الواو كما لا تدخل عَلَى الاسم " (٤).

---

(١) يُنظَر: المقتصد فِي شرح الايضاح؛ لعبد القاهر الجرجانِيّ ١ / ٦٥٩.

(٢) شــرح التسهيل (المخطوط)، ق ١٤٤ (ب) (بتصرف) ويُنظَر: توضــيح المقاصــد ٢ – ٩٨، والجنى الدّانِي، ص ١٨٦.

(٣) الجنى الدّانِي، ص ١٣٢.

(٤) توضيح المقاصد ١٦٥/٢.

- وذكر أنَّ الفاءَ الزائدةَ فِي نحو: " الَّـذي يأتي فلهُ درهم " شبيهة بفاء جـواب الشَّرط؛ لأنَّها دخلتْ لِتُفيدَ التَّنصيص عَلَى أنَّ الخبرَ مستحقٌ بالصِّـلة المـذكورة، ولـو حُذفتْ لاحتمل كون الخبر مستحقًا لغيرها ". ثم قال: " فإنْ قلتَ: فكيف تجعلها زائدةً وهي تفيد هذا المعنى ؟ قلتُ: إنَّما جعلتها زائدةً؛ لأنَّ الخبرَ مستغنٍ عن رابـط يربطـهُ بالمبتدأ، ولكنَّ المبتدأ لما شابه اسم الشَّرط دخـلتْ الفاء فِي خبرهِ تشبيهًا لهُ بـالجواب، وإفادتُها هذا المعنى لا يمنع تسميتها زائدة " [(١)].

- ونراه أيضًا يَحْكِي الخلافَ فِي عملِ " لكنْ " الثَّقيلة إذا خففت فِي قوله: " مَنْـعُ إعمالها هو الصَّحيح؛ لزوال اختصاصها بالتَّخفيف، ولمباينة لفظها لفظ الفعل، وأجـاز يُونسُ والأخفش إعمالها مخففةً قياسًا، ولَمْ يُسمَعْ" [(٢)].

- وذكر أنَّ بعض النُّحَاة ذهبَ إلى أنَّ واو الاستئناف قسم آخر غير الواو العاطفـة، وفي ذلك يقول: " والظَّاهر أنَّها الواو التي تعطف الجمل التي لا محلَّ لها مـن الإعـراب لمجرد الرَّبط، وإنَّما سُمِّيت واو الاستئناف لئلا يتوهم أنَّ ما بعـدها مـن المفـردات معطوف عَلَى ما قبلها " [(٣)].

وممَّا يلاحظ عَلَى منهجِ الْمُرَاديِّ فِي العِلَّة أنَّهُ كان يفاضل بين العلل إذا تعدَّدت فِي المسألةِ الواحدةِ، ويختار الرَّاجحَ منها، وهاكَ مثالينِ يوضِّحانِ هذهِ السِّمة المنهجية، يقول: "اختَلَفَ النَّحْويون فِي علَّة تسمية الحرف حرفًا، فقيل: سُمِّي بذلك؛ لأنَّه طـرف فِـي الكلام، وفضلة. والحرف فِي اللغة هو الطَّرف.

وقيل: لأنَّه يأتي عَلَى وجهٍ واحد. والحرف فِي اللغة، هو الوجه الواحد. ومنه قولـه تعالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [(٤)] أيْ: عَلَى وجه واحد. وهو أنْ يعبده

---

(١) الجنى الدَّاني، ص ١٢٧.

(٢) شرح التسهيل، ص ٤٤٣، ويُنْظَر: الجنى الدَّاني، ص ٥٣٣، وتوضيح المقاصد ٣٦٠/١.

(٣) الجنى الدَّاني، ص ١٩١.

(٤) الحج، من الآية ١١. وتمامُها: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾.

عَلَى السَّرَّاءِ دون الضَّرَّاء، أيْ: يُؤمن بالله، ما دامت حاله حسنة. فإنْ غيَّرَها الله وامتحنه كفر به... والظَّاهر أنَّه إنَّمَا سُمِّي حرفًا؛ لأنَّه طرفٌ فِي الكلام، كما تقدم. وأمَّا قوله تعالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [1]فهو راجع إلَى هذا الْمعنى؛ لأنَّ الشَّاكَّ كأنَّه عَلَى طرفٍ منَ الاعتقادِ، وناحيةٍ منه. وإلَى ذلك ترجع معانِي الْحروف كلِّها " [2].

– وقال أيضًا: " سُمِّيتِ الأفعالَ النَّاقصةَ بِهذا الاسمِ؛ لأنَّها لا تكتفِي بِمرفوعها، لا لأنَّها سُلِبَتِ الدَّلالة عَلَى المصدر، خلافًا لجمهور البصريين؛ لوجود مصدرها عاملاً عملها..." [3].

خُلاصَةُ القَولِ فِي مَوْقِفِهِ مِنَ العلَّةِ

ذكرتُ أنْ الْمُراديَّ – رحمهُ الله – اهتَمَّ بالعلَّةِ اهتمامًا كبيرًا، وعللهُ منَ العللِ الَّتِي تَطَّرِدُ فِي كلامِ العربِ، وتنساق إلَى قانونِ لغتهم، وأنَّهُ كان يفاضلُ بين العللِ إذا تعددتْ فِي المسألةِ الواحدة ويختار الرَّاجحَ منها – والله أعلم –.

وأخيرًا – وقبل أنْ أختمَ هذا الفصل – أودُّ أنْ أشيرَ إلَى أنَّ المراديَّ بصريُّ المذهب فِي النَّحْوِ؛ وذلك لأنَّه التزم بِمذهب البصريين وسار عَلَى دربِهم واستشهد بشواهدهم واستدل بأدلتهم، وهذا واضحٌ فِي جميع مصنفاتهِ، ولَم يشذْ عن ذلك إلاَّ فِي مواضعَ قليلةٍ لا تكادُ تذكر.



(١) الحج، من الآية ١١.

(٢) الجنى الدَّاني، ص ٨٨ – ٨٩.

(٣) توضيح المقاصد ٣٠٣/١.

الفصل الثالث

آراء المرادي النحوية

آراؤه

برزتْ فِي مصنفاتِ المراديّ ـــ رحمه الله ـــ شخصيتُه بشكلٍ واضحٍ، فلم يرتضِ كلَّ قولٍ أوْ رأي للنُّحاةِ، وإنَّما عقَّبَ على الآراءِ برأيه الخاص الَّذي نفذَ إليه واقتنع به، دونَ نظرٍ إلَى شخصيةِ المردودِ عليه ومكانته العلميَّة.

وقد سبقتْ طائفةٌ منْ اختياراتِ المراديِّ فِي دراستِي لآثاره، وفِي بيان موقفه مِـــنَ المدارسِ النَّحْويَّة.

وسأعنى هنا بإبرازِ آرائه مع الحرصِ -ما استطعتُ- على التَّمثيلِ بِمَا دعَّمه منها بأدلته، وظهرتْ فيه قوةُ حُجَّتُهُ، أو شيء منْ إضافاته. من ذلك:

١-الكاف فِي (أرَأيْتَكَ) حرف خطاب

اختلفَ النُّحاةُ فِي الكاف التِي تلحق الفعل "أرَأيْتَ" إذا ضُمِّنَ معنى "أخْبِرْنِي" ألها موضع منَ الإعراب أمْ لا ؟ على أقوالٍ:

أوَّلاً: أنَّها حرفُ خطاب لا موضع لها منَ الإعراب، كالكاف فِي قولهم: **ذاكَ**، وهو رأي سيبويه[١]. كما أوضح أنَّ تضمين معنى "أخبرني" فِي " أرأيتَ" لم يمنعه منْ أنْ يكون له مفعولان، كما كان له قبل أنْ يدخلَ فيه معنى "**أخْبِرْنِي**" [٢]، ولذلك نصَّ الأخفشُ [٣] والزَّجَّاج[٤] وأبو جعفر النَّحَّاس[٥] والفارسيُّ[٦] والزَّمخشريُّ[٧] وغيرهم من متأخري النُّحـــاة [٨] على أنَّ الكاف لا موضع لها منَ الإعراب، وإنَّما هي علامة للخطاب.

---

(١) يُنْظَرُ: الكتاب ٢٤٥/١.

(٢) يُنْظَرُ: السَّابق ٢٣٩/١-٢٤٠.

(٣) يُنْظَرُ: معاني القرآن للأخفش ٢٩٩/١.

(٤) يُنْظَرُ: إعراب القرآن للزَّجَّاج ٢٤٩/٣.

(٥) يُنْظَرُ: إعراب القرآن للنحاس ٤٣٢/٢ - ٦٦/٢.

(٦) يُنْظَرُ: المسائل الْحلبيات، ص ٧٥ – ٧٦.

(٧) يُنْظَرُ: المفصل، ص ٣١١.

(٨) يُنْظَرُ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٤٧/١، والمغني ١٨١/١، والهمع ٢٥١/١.

ثانيًا: أنّها فِي محلّ رفع فاعل، وأنّ التّاء لزمتِ التّذكير والتّأنيث والإفراد، استغناء بمَا لحق الكاف من دلالة على الإفراد، والتّثنية، والجمع، والتّذكير، والتّأنيث، وهو رأي الفراء [١].

ثالثًا: أنّ الكافَ فِي نحو قولك: **أرأيتك زيدًا ما حاله؟** فِي موضع نصب، وليستْ حرف خطاب كما هو مذهب الجمهور، ولا فِي موضع رفع كما قال الفراء، وهو رأي الكسائيّ [٢]، وحَكَى أنّ العربَ تحذف الهمزة من "أرَأَيْتَ" التي بمعنى "أخبرني" فيقولون: أرَيْتَ، وقرأ - رحمه الله - ما جاء فِي القرآنِ الكريم جميعه من هذا الأُسلوب بحذف الهمزة [٣] وعلّل الحذفَ؛ بأنّه جاء فرقًا بين " أرأيت" هذه والتي من رؤية العين.

وهذا القول مردود؛ لأنّ المفعول الأوّل فِي نحو ذلك، هو المفعول الثّاني فِي المعنى؛ فقولك: رأيتُ زيدًا قائمًا. القائم هو زيد، وزيد هو القائم، أمّا فِي قولهم: أرأيتك زيدًا ما حاله؟ فإن الكاف غير "زيد"؛ لأنّها للمخاطب وهو شيءٌ آخر غير "زيد"؛ فلا يتأتى أنْ تكون الكاف هي المفعول الأوّل [٤].

ورجّحَ المراديُّ مذهب سيبويه والجمهور، حيثُ قال: " الكاف فِي ذلك حرف خطاب لا موضع له من الإعراب. هذا هو مذهب سيبويه، وهو الصّحيح. وذهب الفراء إِلَى أنّ الكاف فِي ذلك اسم فِي موضع رفع بالفاعلية، والتّاء حرف خطاب، وهو ضعيف لوجهين:

أحدهما: أنّ التّاء محكومٌ بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك.

والثّاني: أنّ التّاء لا يُستَغْنى عنها بخلاف الكاف؛ فإنّه يجوز ألاّ تذكر، وما يستغنى عنه أولَى بالفاعلية.

---

(١) يُنْظَرُ: معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١.

(٢) يُنْظَرُ رأي الكسائي فِي: المسائل الحلبيات، ص ٧٧- ٧٨، وسر الصناعة ٣١١/١-٣١٢، والمغني ١٨١/١، وشرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيِّ، ص ٢٥٣-٢٥٤.

(٣) يُنْظَرُ: السّبعة لابن مجاهد، ص ٢٥٧، والإتحاف ١١/٢.

(٤) يُنْظَرُ: المسائل العسكرية، ص ١٣٩، وإملاء ما من به الرحمن ٢٤٢/١، وهمع الهوامع ٢٥١/١ - ٢٥٢.

وحُكِيَ عنِ الكسائيِّ أنَّ الكاف فِي " أرأيتك" فِي موضع نصب، وهو بعيد"[١].

والمُختار مذهب سيبويه والجمهور أنَّ الكافَ حرفُ خطاب لا موضع لها من الإعراب لأمور:

أحدها: أنَّ الكافَ لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً؛ لأنَّ التَّاء فاعل، ولا يكون لفعل واحد فاعلان[٢].

والثَّاني: أنَّ صحةَ الاستغناء عن هذه الكافِ مع بقاءِ المعنى كما كان معها يشهد بضعف مذهب الفراء، ومذهب الكسائيِّ -رحمهما الله- فقولنا: أرأيتك زيدًا ما صنع؟ كقولنا: أرأيت زيدًا ما صنع؟ لا فرق بينهما. فلو كانت الكاف فاعلاً كما زعم الفراء لَمَا استُغْنِي عنها، وبقي الكلام بعد حذفها كما كان قبله. فالأوْلَى الحكم بفاعلية التَّاء التي لا يجوز الاستغناء عنها.

ولو كانت الكاف فِي موضع نصب كما زعم الكسائيُّ لكانت بمنزلة المفعول الأوَّل، وكان "زيدًا" هو المفعول الثَّاني، وجملة الاستفهام بعد "زيدًا" لا دخل لها في المعنى؛ ولكنَّ الأمرَ بخلاف ذلك، فسقوط الكاف دون أنْ يتغيرَ المعنى دليل على أنَّها لتأكيد الخطاب الَّذي كان مستفادًا منَ التَّاء. و"زيدًا" وما بعده هما مفعولا "رأيت".

والثَّالث: أنَّ الكاف لو كانت المفعول الأول، وزيدًا المفعول الثَّاني لجاز الاقتصار على زيد فنقول: أرأيتك زيدًا؛ كما نقول: ظننتك زيدًا، فحاجة زيد إلَى ما بعده تدل على أنَّه هو المفعول الأول، وما بعده هو المفعول الثَّاني[٣].

هذا وقد صرَّح الفراءُ فِي بعض المواضع التي جاء فيها أسلوب "أَرَأَيْتَ" بمعنى "أخبِرْنِي" فِي القرآن الكريم بأنَّ الكاف زائدة، أوْ صِلَة، وأنَّ المعنى مع دخولها وخروجها واحد، فقال فِي أواخر كتابه معاني القرآن: " قوله عز وجل: ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ

(١) الجَنَى الدَّاني، ص ١٤٠-١٤١.

(٢) التبيان فِي إعراب القرآن؛ للعُكْبَري ١/٤٩٥.

(٣) يُنظَرْ: سر الصناعة ١/٣١١-٣١٢.

بِالدِّينِ﴾[١]، وهي فِي قراءةِ عبدِ الله﴿أَرَأَيْتَكَ الَّذِي﴾ والكاف صلة، تكون ولا تكون والمعنى واحد"[٢].

ولا شكَّ أنَّ هذا هو مذهب سيبويه والجمهور، قال الشيخ أبو حيان عن " أرأيت" فِي الآيةِ الكريمة: "ويدل عَلى أنَّها بمعنى " أخبرني" قراءة عبد الله ﴿أَرَأَيْتَكَ ﴾ بكاف الخطاب؛ لأنَّ كافَ الخطابِ لا تلحق البَصَرِيَّةَ "[٣].

٢- الْخِلافُ فِيْ فِعْلِيَّةِ "عسى" وَ "ليس"

مذهب جمهورِ النُّحاةِ أنَّ "عسى" و "ليس" فعلان، لكنْ خالف ثعلبُ والزَّجَّاجُ فِي "عسى" فذهبا إِلَى أنَّه حرفٌ مطلقًا [٤].

وخالفَ أبو علي الفارسيُّ فِي "ليس" فذهب إِلَى أنَّها حرفٌ فِي بعض مصنفاته[٥] كما نُقِلَ عن ابنِ شقيرِ القول بحرفتيهما[٦]، ونُسِبَ لابنِ السَّراج القول بحرفيه " ليس" و"عسى" [٧] وما فِي الأُصولِ يخالف ذلك[٨].

أمَّا الْمُراديُّ، فقد ذهب مذهب الجمهور إِلَى أنَّهما فعلان، فقال: " الصَّحيح أنَّ "عسى" فعل. والدَّليل على فعليته اتِّصال ضمائر الرَّفع البارزة به، نَحو: عسيتُ وعسيتُم،

(١) الماعون، الآية ١.

(٢) معانِي القرآن ٣/٢٩٤.

(٣) البحر المحيط ٨/٥١٦ – ٥١٧.

(٤) يُنْظَرُ رأيهما فِي: الْجَنَى الدَّانِي، ص ٤٣٤، ومغني اللبيب ١/١٥١.

(٥) يُنْظَرُ: الْمسائل البصريات ٢/٨٣٣، والْمسائل الْمنثورة ٢٠٧-٢٠٨، وكتاب الشّعر ١/٩، والْحلبيات، ص٢١٠-٢١٤.

(٦) يُنْظَرُ رأي ابن شقير فِي: التذييل والتكميل٤/١١٧، وارتشاف الضرب٣/١١٤٦،والْجَنَى الدَّانِي، ص ٤٥٩.

(٧) يُنْظَرُ: أسرار العربية؛ لابن الأنباري، ت: فخر قدارة، ص ١٢٥، وارتشاف الضرب ٣/١١٤٦، والْجَنَى الدَّانِي، ص ٤٥٩.

(٨) يُنْظَرُ: الأُصُول ١/٨٢-٨٣.

ولحاق تاء التأنيث به، نحو: عسيتْ هند أنْ تقومَ" (١).

وقال في "ليس": " والصَّحيح مذهب الجمهور أنَّها فعل لاتصال ضمائر الرَّفع البارزة، وتاء التَّأنيث السَّاكنة بها، ووزن "ليس" فَعِل بكسر العين ثُمَّ خُفِّفَ ولزم التَّخفيف، ولا يجوز أنْ يقال: " فَعَل" بفتح العين؛ لأنَّ المفتوح لا يخفف..."(٢).

والْمُخْتَار أنَّهما فعلان؛ لاتِّصال الضمائر بهما، وكذلك أيضًا تلحقهما تاء التأنيث السَّاكنة التي تختص بالفعل، وهو ما استدلَّ به ابنُ الأنباريّ على فعلية "عسى"، فقال: "والصَّحيحُ أنه فعل، والدَّليل على ذلك أنَّه يتصل به تاء الضَّمير وألفه وواوه... وكذلك أيضًا تلحقه تاء التأنيث السَّاكنة الَّتي تختص بالفعل... "(٣).

واستدلَّ ابنُ السَّراجُ على فعلية "ليس"، فقال: " فأمَّا "ليس" فالدَّليل على أنَّها فعل وإنْ كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لَستُ، كما تقول: ضَرَبْتُ، ولستما كضربتما "(٤).

٣–حكم تقديم خبر "ليس" عليها

تقديم خبر ليس عليها من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

فجمهور البصريين(٥) على جواز تقديم خبر "ليس" عليها. وتبعهم الفراء(٦).

---

(١) الْجَنَى الدَّانِي، ص ٤٣٤.

(٢) شرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيّ (رسالة دكتوراه)، ص ٣٣٦، ويُنْظَرُ: الْجَنَى الدَّانِي، ص ٤٥٩.

(٣) أسرار العربية، ص ١٢٥.

(٤) الأُصُوْل ٨٢/١.

(٥) يُنْظَرُ: الإنـصاف ١٦١/١، والتبيين؛ للعكبري، ص ٣١٥–٣٢٣، وائتلاف النصرة؛ للزبيدي، ص ١٢٣–١٢٤ .

(٦) يُنْظَرُ رأيه في: توضيح المقاصد ٣٠٢/١، وشرح الألفيَّة، لابن عقيل ٢٧٨/١.

وذهب الكوفيون[١] وبعضُ البصريين كالمبرد[٢] وابنُ السَّـراج[٣] وابـنُ الأنبـاريّ[٤] وغيرهم إلَى منع ذلك.

قال الرَّضيُّ: " وأَمَّا "ليس" فالأكثرون على جوازِ تقديم خبرها عليها، ومنـع مـن ذلك الكوفيون؛ لأنَّ مذهبهم أنَّها حرفٌ كـ"ما" فألحقوها بها كـ"إنْ" ووافقهم المبرد، وإنْ كان مذهبه أنَّها فعل؛ نظرًا إلَى عدم تصرفها"[٥].

واختُلِفَ النَّقلُ عن سيبويه[٦]، وذكر أبو البركات الأنباريُّ أنَّه ليس له نصٌّ صريح فِي ذلك[٧]، والظَّاهر أنَّه يجيز تقديم خبرها عليها؛ لأنَّه أجاز فِي كتابه "أزيدًا لستَ مثْله"[٨].

واختار المراديُّ المنع، وعلَّله "بضعف ليس بعدم التَّصرف وشَبَهِهَا بـ"ما" النَّافية"[٩].

وصرَّح فِي شرحه على التَّسهيل بالمنع أيضًا، فقال: " لا يقدم خبر ليس عليها على الأصح، وأمَّا ما استدل به البصريون على جواز تقديم معمول خبرها عليها فِي قوله تعالَى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[١٠]...فمردودٌ لأوجه:

أحدها: أنَّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العاملُ نحو: " أمَّا زيدًا فاضرب".

الثَّاني: أنَّ نصب "يوم" بفعل مقدرٍ أيْ: "يَعْرِفُون يوم" لا بالخبر.

الثَّالث: أنَّه مبتدأ بُني لإضافته إلى جُملة "يأتيهم" وليس "مصروفًا" خبره.

---

(١) يُنْظَرُ: الإنصاف ١/١٦٠.

(٢) يُنْظَرُ: المقتضب ٤/١٩٤، ويُنْظَرُ أيضًا شرح التسهيل؛ لابن مالك ١/٣٥١.

(٣) يُنْظَرُ: الأصُوْل ١/٨٩-٩٠.

(٤) يُنْظَرُ: الإنصاف ١/١٦٣.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٧.

(٦) يُنْظَرُ: شرح المفصل ٧/١١٤، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١/٣٥١، ومنهج السالك؛ لأبي حيان، ص٥٦.

(٧) يُنْظَرُ: الإنصاف ١/١٦٠.

(٨) الكتاب ١/١٠٢.

(٩) توضيح المقاصد ١/٣٠٢.

(١٠) هود، من الآية ٨.

الرابع: أنّ الظّرف قد يُتوسع فيه ما لا يُتّسعُ في غيره"[١].

٤- عَدَم مَجيء إلاّ زائدة

مذهب الجمهور[٢] أنّ "إلاّ" لا تأتي زائدة في الكلام، وذهبَ الأصمعيُ[٣] والمازنيُّ[٤] وابنُ جني[٥] وابنُ مالك[٦] إلى أنّ "إلا" تأتي زائدة وحملوا عليه قوله تعالَى: ﴿ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾[٧].

أيْ: " بِمَا لا يسمع دعاء ونداءً "، فـ"إلاّ" هنا زائدة؛ لأنّ الدُّعاء والنّداء منفي سماعهما" [٨].

كما قالوا به في قولِ ذي الرُّمة:

حَرَا جِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً   عَلَى الْخَسْفِ أوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا [٩]

(١) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٣٥٩.

(٢) يُنظَرُ: أمالي ابن الشّجري ٣٧٣/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١٤٠/١، وارتشاف الضرب ١٤٩٨/٣، والجَنَى الدّاني، ص ٤٨١، ومغني اللبيب ٧٣/١، وصرف العناية، ص ٤٣٩.

(٣) يُنظَرُ: رأيه في ارتشاف الضرب ١٤٩٨/٣،والجَنَى الدّاني، ص٤٨٠، والمغني ٧٣/١ .

(٤) يُنظَرُ رأيه في: شرح المفصل ١٠٧/٧، والخزانة ٥٠/٤.

(٥) يُنظَرُ: المحتسب ٣٢٩/١.

(٦) يُنظَرُ: شرح التّسهيل ٢٦٨/٢.

(٧) البقرة، من الآية ١٧١ .

(٨) البحر المحيط ٤٨٣/١

(٩) البيت من الطويل، لذي الرُّمّة في ديوانه ١٤١٩/٣.

ورواه الفراء في معاني القرآن، وصاحب اللسان (قلائص ما تنفك) ورواه سيبويه (... لا تنفك...).

والشّاهد فيه قوله: " إلا مناخة "حيث جعل الأصمعيُ والمازنيُّ، وابنُ جني " إلاّ " زائدة، وخرّج المعارضون البيت على أنّ "تنفك" تامة و"مناخة" حال، وقيل: ناقصة، والخبر "على الخسف" و"مناخة " حال، وقيل: إنّ الرواية "ما تنفك آلاً... "؛ لأنه أُنكر على ذي الرُّمة قوله " إلا " فقال: إنما قلت " آل"، والآل الشّخص.

والحراجيج: جمع حُرْجُوج، وهي النّاقةُ الضّامرةُ من الهُزال، و" الخسف " الذُّل، ويراد به المبيت من غير علف.

يُنظَرُ: (معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨١، المحتسب ٣٢٩/١، وأمالي ابن الشّجري ٣٧٣/٢، والإنصاف ١٥٦/١، وشرح المفصل؛ لابن يعيش ١٠٦/٧، شرح الجمل؛ لابن عصفور ٣٩٨/١، شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٥٧/١، وارتشاف الضرب ١٤٩٨/٣،و المغني ٧٣/١،و المساعد ٢٦٤/١، الخزانة ٢٤٧/٩،و الدُّرَر اللوامع ٨٨/١).

أي: لا تنفك مناخة، و" إلا " زائدة.

وأوّلَ الجمهورُ الآيةَ الكريمة، فقالوا: إنّ "إلاّ" ليست زائدة، والاستثناء مفرغ؛ لأنّ قبله فعل منفي متعدّ، لـــمْ يأخذ مفعوله، و"دعـــاء" منصوب بـــ "يَسْمَع"، والمعنى: بما لا يسمَعُ إلا صَوْتًا (١).

وضَعَّفَ المراديُّ القول بزيادة "إلاّ"، فقال: "هذا قسم غريب، قال به الأصـــمعيُّ، وابنُ جني في قولِ الشّاعر:

حَرَا جِيْـــجُ مَا تَنفَكُّ إلاّ مُنَاخَـــةً   عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

أي: ما تنفكُّ مناخة، و"إلا" زائدة؛ لأنّ "مازال" وأخواتها لا تدخل "إلاّ" على خبرهـــا؛ لأنّ نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول "إلا". وهذا القول ضعيف، فإنّ "إلاّ" لـــم تثبـــت زيادتُها. وقد خرّجَ البيتُ على وجهين:

أحدهما: أنّ "تنفكُّ" تامّةٌ، وهي مطاوِعُ "فكّهُ"، إذا خلّصه أو فصّـــله، و"مناخـــةً" حال.

والثّاني: أنّها ناقصة والخبر قوله "على الخسف" و"مناخةً" حال من الضّمير المستكنّ في الجارّ. وهذا قول الفراء"(٢).

والوجه في هذه المسألة أنّ "إلاّ" لا تأتي زائدة؛ لأنّ الأصل عدم الزيادة، وكل ما أُسْتُدِلّ به على زيادة "إلاّ" يتأوّل على عدم الزيادة، أمّا القول: "بأنّ "تنفـــكّ" ناقصـــة والخبر "على الخسف" و"مناخةً" حال، يُردُّ؛ لبقاءِ الإشكال؛ إذ لا يقال: جـــاء زيـــدٌ إلاّ راكبًا "(٣).

٥-جواز إعمال "مـــا" عمل "ليـــس"

أعمل الحجازيون "ما" النّافية عمل "ليس" لشبهها بها، فرفعوا اسمها، ونصبوا خبرها

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤٠.

(٢) الجنى الدّاني، ص ٤٨٠-٤٨١.

(٣) المغني ١/ ٧٣.

وبلغتهم جاء القرآنُ الكريم، قال تعالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]،﴿ ما هنّ أمهاتهم ﴾ [2].

وأهملها التَّميميون؛ لعدم اختصاصها فهي تدخل على الأسماء والأفعال، وكلّ حرف لا يختص الأصل أنْ لا يعمل، ولغتهم عند النَّحْويين أقيس[3].

ولإعمالها عند مَنْ أعملوها شروط مبسوطة فِي كتبِ النَّحْو[4].

هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلَى أنّها لا تعمل عند الجميع، أمَّا إهمالها فِي لغة التميميين فظاهر. وأمَّا نصب الخبر بعدها عند الحجازيين فليس بها، وإنَّما بنزع الخافض؛ لأنَّ العربَ لا تكاد تنطق بخبرها إلا مجرورًا بالباء فإذا جاء بدونها نُصبَ كما هو المعهود عند حذف حرف الخفض[5].

وذهب المراديُّ مذهب البصريين، وردَّ قول الكوفيين،فقال: " وما قالوه لا يصحُّ؛ لأنَّ الباءَ قد تدخل بعد "هل" وبعد "ما" المكفوفة بـ"إن"، وإذا سقطتِ الباءُ تعينَ الرَّفع بإجماع، فلو كان سقوط الباءِ ناصبًا؛ لَنُصَبَ فِي هذين الموضعين"[6].

كما ذهب مذهب الجمهور فِي عدم جواز إعمالها إذا تقدم خبرها على اسمها فقال: "والثَّالث– أيْ: من شروط إعمال "ما" عمل ليس – التَّرتيب، وهو تقديم الاسم على الخبر، فلو تقدم الخبر عليه بَطَلَ العمل،نحو: "ما قائمٌ زيدٌ"[7].

والرَّاجح مذهب البصريين؛ لأنَّ إعمال "ما" عمل "ليس" أولَى، وأفصح؛ لأنَّها لُغة الذِّكر الحكيم، والثَّانية أقيس؛ لأنَّ أكثرَ العربِ على إهمالها. ولهذا قال النُّحَاة: الإهمال أقيس.

---

(١) سورة يوسف، من الآية ٣١.

(٢) سورة المجادلة ، من الآية ٢

(٣) يُنظَرُ: الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ١٨٨/٤، وشرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيّ، ص ٣٧٩.

(٤) يُنظَرُ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٦٩/١، وشرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيّ، ص ٣٧٩ – ٣٨٢، وتوضيح المقاصد ٣١٣/١، والْجَنَى الدَّاني، ص ٣٢٥، وشرح شذور الذهب، ص ١٨٥،وهمع الهوامع ١١٠/٢ – ١١٣، وصرف العناية، ص ٣١٤.

(٥) الإنصاف ١٦٥/١، والتبيين، ص ٣٢٤ –٣٢٦، وائتلاف النصرة، ص ١٦٥، والهمع ١١٠/٢

(٦) شرح التسهيل، ص ٣٨٢.

(٧) توضيح المقاصد ٣١٤/١

٦- إعمال "لا" عمل "ليس"

تعمل "لا" عمل "ليس" عند الجمهور(١)،وذهب الأخفشُ(٢)والرَّضيُّ(٣)والدَّمامينيُّ (٤) إلى أنَّها لا تعمل ذلك العمل، وأنَّ ما بعدها مبتدأ وخبر، وإذا وقع بعدها منصوب فبإضمار فعل(٥)،وذهب الزَّجَّاجُ(٦)إلى أنَّها ترفع الاسم فقط، ولا تنصب الخبر، والَّذين ذهبوا إلى أنَّها تعمل عمل "ليس" اختلفوا في شروط إعمالها، فذهب سيبويه ومَن تبعه(٧) إلى وجوب تنكير معموليها، وأنَّها لا تعمل في المعرفة، وأجاز ابنُ الشَّجريِّ(٨)وابنُ عطيَّة (٩)إعمالها مطلقًا دون شروط.

أمَّا المراديُّ فقد ذهب إلى جواز إعمالها،حيث قال: " تعمل "لا" عمل ليس بشرط تنكير معموليها، ولكن عملها قليل،كما قال سيبويه، إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً. ولا في نظم غير أبيات قليلة، أمَّا ما ذهب إليه الأخفشُ والمبردُ (١٠)من منع عمل "لا" عمل "ليس"، وما ذهب إليه الزَّجَّاج إلى أنَّها أُجْرِيَتْ مجرى ليس في رفع الاسم

---

(١) يُنظَرُ: الكتاب ٢٩٦/٢، ومعاني القرآن ٢٧٧/٢،والمقتضب ٣٨٢/٤، والأصُول في النحو ٩٦/١، والمسائل البصريات ١/ ٦٤٧ – ٦٤٨.

(٢) يُنظَرُ: شرح المفصل ١٠٩/١، والتذييل والتكميل ٢٨١/٤، والجنى الدَّاني، ص ٣٠١.

(٣) يُنظَرُ: شرح الكافية ١١٢/١.

(٤) يُنظَرُ: تعليق الفرائد ٢٥٥/٣.

(٥) يُنظَرُ: شرح المفصل١٠٩/١.

(٦) يُنظَرُ: معاني القرآن للزَّجَّاج ٦٣/٥ –٦٤،والتذييل والتكميل؛ لأبي حيان ٢٨٢/٤، والارتشاف ١٢٠٨/٣والجنى الدَّاني، ص ٢٠١.

(٧) يُنظَرُ: الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٢٨/٤،ومعاني الحروف؛ للرُّمانيِّ، ص ٨٣، والمفصل ص ٣٠، وشرح المفصل ١٠٩/١ والمقرب ١٠٤/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٠/١-٤٤١، وشرح الألفيَّة؛ لابن الناظم ص١٠٧،ومغني اللبيب ٢٣٩/١، والتصريح ٦٥٨/١.

(٨) أمالي ابن الشجري ٤٣١/١.

(٩) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، ت: المجلس العلمي بفاس، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي) ١٢١/٢-١٢٢.

(١٠) ما قاله المراديُّ في هذه المسألة موافق لِمَا نقله عن المبرد بعض النُّحاة كابن يعيش في شرح المفصل ١٠٩/١، وأبي حيان في التذييل والتكميل ٢٨١/٤، والارتشاف ١٢٠٨/٣. لكن ما في المقتضب يخالف ذلك، فالمبرد يرى جواز إعمال "لا" عمل "ليس"، يُنظَرُ: المقتضب ٣٨٢/٤.

خاصةً، ولا تعمل في الخبر شيئًا، وهي مع اسمها في موضع رفع بالابتداء فكلا المـــذهبين فاسد، والسَّماع يردُّ عليهم، كقولِ سعيد بنِ مالك القيسيِّ:

مَــنْ صَــدَّ عَــنْ نِيــرَانِها ... فأَنَا ابْــنُ قَيْــسٍ لا بَرَاحُ [1]

وقول الآخر:

تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَـــى اللهُ وَاقِيَا [2]

حيث نصب الخبر "باقيًا" و "واقيًا" خلافًا لمن زعم أنّه لَم يُسمعْ[3]، ولكنَّهُ قليلٌ، أمَّـــا ما أجازه ابنُ جني من إعمال "لا" عمل "ليس" في المعرفة، وذكره ابنُ الشَّجري فـــي قولِ النَّابغة الْجَعْديِّ:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ، لا أَنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا، وَلا عَــنْ حُبِّهَــا مُتَرَاخِيَــا [4]

فالبيت مُتَأوَّل، وأصل الكلام "لا أرى باغيًا"، أو"لا أنا مبتغٍ" فلمَّا حذف الفعل انفصل

---

(١) البيت من مجزوء الكامل.

الشاهد في قوله: "لا بَرَاحُ" حيث أعمل "لا" عمل "ليس" فرفع بها الاسم "براحُ" والخبر محذوف تقديره: لا براحَ لي، أو عندي، وقوله: صدَّ: أيْ: أعرض، نيرالها: أيْ: نيران الحرب، لا براح: لا ابرح.

يُنظَرُ: (الكتاب ١/٥٨، ٣٥٤،وشرح أبيات سيبويه ٢/٨-٩، والأصُول ١/٩٦،و الأمالي ١/٤٣١، ٢/٦٦، والإنصاف ١/٣٦٧، وشرح التسهيل ١/٣٧٦، وابن الناظم، ص ١٠٧، والتذييل والتكميل ٤/٢٨١، والمغني ١/٢٣٩، وتعليق الفرائد ٣/٢٥٥، والتصريح ١/٦٥٨، والأشمُوْنيّ ١/٣٩٧، والخزانة١/٤٦٧).

(٢) البيت من الطويل لَم أقف على قائله، وقوله: "تعزَّ" أيْ: تصبَّر وتجلد، و "وَزَرٌ" أصل الوزر الجبل، ثُمَّ اُستُعْمِلَ فِي كلِّ ملجأ يلجأ إليه الإنسان. والمعنى: تصبَّرْ على ما يحدث لك منَ الآلام؛ لأنَّ كلُّ شيءٍ فِي الدُّنيا مصيره إلَى الفناء وليس فِي الدُّنيا شيءٌ يقي مِمَّا قدره اللهُ منَ الحوادث.

يُنظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ١/٣٧٦، وشرح الألفيَّة؛ لابن الناظم، ص١٠٧،والتذييل والتكميل ٤/٢٨٢،والارتشاف ٣/١٢٠٨، والنُّكت الحسان، ص٢٤، والْجنى الدَّاني، ص٣٠١،والمغني١/٢٣٩، وقطر النَّدى، ص١٤٤، وشذور الذَّهب ٢٨٨، وشرح ابن عقيل ١/٣١٣، والمساعد ١/٢٨٢، والمقاصد النَّحويَّة ٢/١٤٠، وشفاء العليل ١/٣٣، والتصريح ١/٦٥٨، والدُّرر اللوامع ١/٩٧).

(٣) يُنْظَرُ: شرح الكافية ٢/١١٢.

(٤) سبق تخريجه، ص٢٣٨.

الضَّمير، فـ"أنا" مفعول لَم يُسمَّ فاعله، و"باغيًا" حال، أوْ على تقدير: لا أنا أُرَى باغيًا، فـ"أنا" مبتدأ، وجملة "أُرَى" خبره، و"باغيًا"حال "[1].

والمختار أنَّ "لا" تعمل عمل "ليس" كما هو مذهب الجمهور، فقد نصَّ عليه كثير من النُّحَاة؛ ولورود السَّماع به، ومن شواهد ذلك بالإضافة إلَى ما تقدم قول الشَّاعر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالكُمَاةِ حَصِينَا[2]

كما لا يُشْتَرَطُ تَنْكِيْرُ معموليها؛ لورود السَّماع بخلافه،ومن ذلك غير البيت المتقدِّم ذكره:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْـوَامٍ مَضَيْنَ لَهَـا لا الدَّارُ دَارًا، وَلا الْجِيْرَانُ جِيْرَانَا[3]

وعليه جاءَ قولُ الْمُتَنَبِّي:

إِذَا الْجُوْدُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصًا مَنَ الأَذَى فَلا الْحَمْدُ مَكْسُوْبًا وَلا الْمَالُ بَاقِيَا[4]

---

(١) شرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيِّ، ص ٣٨٩ (بتصرف)، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٣١٨/١ /٣١٩، والْجَنَى الدَّانِي، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٢) البيت من الطويل، لَم أقف على قائله.

الشَّاهد فيه: قوله: "لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ" حيث أعمل لا عمل ليس؛ فرفع بِها الاسم ونصب الخبر، وهما نكرتان.

يُنْظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٧٦/١، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤، والارتشاف ١٢٠٩/٣، وجواهر الأدب، ص٢٩٢، والْجَنَى الدَّانِي، ص٣٠١، والمغنى ٢٤/١، وابن عقيل ٣١٤/١، والمساعد ٢٨٢/١، والمقاصد النَّحْوِيَّة ١٠٢/٢).

(٣) البيت من البسيط، لَم أقفْ على قائله.

الشَّاهد فيه: قوله "لا الدارُ دارًا " وقوله: "ولا الجيرانُ جيرانًا" حيث أعمل لا في الموضعين عمل ليس مع أنَّ اسمها فِي الموضعين معرفة؛ إذ هو محلى بأل.

والمعنى: يصف دارًا كان يلقى أحبابه فيها قبل أعوام بأنَّه لما مر بِها لَم يعرفها لتغير معالمها وذهابِها.

وقوله: "أنكرتُها" أيْ: لَم أعرفها بسبب دُثُـور آياتِها، وامِّحاء العلامات الدَّالة عليها.

يُنْظَرُ: (الارتشاف ١٢١٠/٣، وجواهر الأدب، ص٣٠٤، وشذور الذَّهب، ص١٨٩، ومعجم شواهد النَّحو، ص١٧٢).

(٤) سبق تخريجه، ص ٢٣٧.

وقد ذَكَرَ ابنُ الشّجري أنَّ الأعرف إعمالها في النَّكرة، و لم يُنْكِـرْ إعمالَهــا فــي المعرفة، وذكرَ أنْ ابنَ جني لم يُنْكِرْه في شعر الْمُتَنَبِّي [١] "وذلك لعلم الْمُتَنَبِّي بلغات العرب وأساليب كلامهم، بحيث يظن به أنّه لا يقدم على كلام إلاَّ محتذيًا بعض أساليبهم، وجاريًا على ما وقع له من كلامهم، ولا محـلَّ بعد ذلك كله لتغليطــه، وإنْ كــان لا يُحْـتَجُّ بكلامه"[٢]. والله أعلم بالصَّواب.

٧- إعمال "إنْ" النَّافية عمل "ما "الحجازية

أجاز الكسائيُّ[٣]وأكثرُ الكوفيين، وابنُ السَّراج[٤]والفارسيُّ[٥]وابنُ جني[٦] إعمال"إنْ" عمل "ما" الحجازية، ومنع ذلك الفراء[٧]وأكثر البصريين[٨]،واختلفَ النَّقلُ عن ســيبويه؛ لأنَّه لم يصرحْ بشيءٍ في هذه المسألة، سوى أنَّها تكون بمعنى "مــا "، فقال: "وتكون في معنى "ما" قال عــزَّ وجــلَّ: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [٩] أيْ: ما الكافرون إلا في غرور"[١٠].

---

(١) يُنْظَرُ: أمالي ابن الشّجري ٤٣١/١.

(٢) سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى، ص ١٤٧.

(٣) يُنْظَرُ رأي الكسائيِّ في: شــرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٧٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٧٧/٤، والْجَنَى الدَّاني، ص ٢٣٠: وشفاء العليل ٣٣١/١.

(٤) يُنْظَرُ: الأصُول ٩٥/١، ١٩٥/٢.

(٥) يُنْظَرُ: الْمسائل البصريات؛ لأبي علي الفارسي ٦٤٦-٦٥٥، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٧٥/١، وارتشاف الضّرب؛ لأبي حيان ١٢٠٧/٣، والْجَنَى الدَّاني، ص ٢٢٩.

(٦) يُنْظَرُ: المحتسب ٢٧٠/١.

(٧) يُنْظَرُ: معاني القرآن ١٤/٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٧٥/١، وارتشاف الضّرب؛ لأبي حيان ١٢٠٧/٣،والتذييل والتكميل ٢٧٧/٤.

(٨) يُنْظَرُ: شرح الْمفصل ١١٣/٨، وشرح الْجمل؛ لابن عصفور ٤٨١/٢، وشرح ابن الناظم، ص١٠٩، وأوضح المسالك ٢٩١/١.

(٩) الملك، الآية ٢٠.

(١٠) الكتاب ١٥٢/٣.

والّذي يبدو أنّ سيبويه لا يرى إعمال "إنْ" عمل"ما"؛ لأنّه لَم يذكرها عند حديثه عن الحروف المشبهة بـــ"ليس"، ولم يمثّلْ لها في حالة الإعمال، "فكـــان لايـــرى فـــي "إنْ"إذا كانت بمعنى "ما" إلا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر"(١).

وذهب المراديُّ مذهب الكوفيين، فقال: " الصَّحيح الإعمال للقياس والسَّـــماع، أمَّا القياس؛ فلأنّها شاركتْ "ما" في النَّفي، وأنّها للحال، ودُخولها على المعرفة والنَّكرة، فمقتضى النَّظر أنْ يكون إلحاقها بليس راجحًا على إلحاق "لا"، وأمَّا السَّماعُ فقد ثَبَتَ أنّها لغةُ أهل العالية، نقل ذلك بعض النّحويين فمن النَّثر قولهم: " إنْ ذلك نافعَكَ ولا ضارَّكَ"، "إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلاّ بالعافية"، وقال أعرابي: "إنَ قائمًا" يريـــد: "إنْ أنـــا قائمًا"، وعلى ذلك خـــرّج ابنُ جني في المحتسب قراءة سعيد بن جبير﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾ (٢) على أنّ "إنْ" نافية، و"الّذينَ" اسمها و"عبادًا" خبرها، و"أمثالَكُم" صفة لعباد.

ومنَ النَّظم قولِ الشَّاعرِ:

إنْ هُـــوَ مُسْتَوْلِيًـــا عَلَى أحَـــدٍ   إلاّ عَلَـــى أضْعَـــفِ الْمَجَانِيْنِ (٣)

وقول الآخر:

إنِ الْمَرءُ مَيْتًا بِانْقِضَـــاءِ حَيَاتِهِ   وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْـــذَلا(٤)

وبهذا يتعين بطلان قول مَنْ قالَ(٥) إنّه لَم يأتِ منه إلا "أن هو مستوليًا...، وتخصيصه ذلك بالضَّرورة"(٦).

والْمُختَار أنّ "إنْ" تعمل عمل "مـــا" النَّافية كما هو مذهب الكوفيين ومن تبعهم،

---

(١) الأصُول: ٢٣٥/١، ويُنظَرُ: المقتضب ٣٦٢/٢.

(٢) الأعراف، من الآية ١٩٤، ويُنظَرُ هذه القراءة في: المحتسب ٢٧٠/١، والتبيان للعُكبري ٦٠٨/١.

(٣) سبق تخريجه، ص١٠٥.

(٤) سبق تخريجه، ص ١٠٦.

(٥) يُنظَرُ: إعراب القرآن؛ للنّحّاس ١٦٨/٢-١٦٩، والمقرب؛ لابن عصفور ١٠٥/١.

(٦) شرح التسهيل، ص٣٨٧، ويُنظَرُ: توضيح المقاصد ٣٢١/١، والْجنى الدّاني، ص ٢٣٠.

والشّواهد السّابقة رَدٌّ على الفراء وأكثر البصريين، ووجه الـرَّدِّ ورود الخبر اسمًا منصوبًا، ولا ناصب له في الكلام إلا "إنْ" فالنّصب بها ليس شاذًا؛ لوروده في الشّعر، ولـوروده في النّثر[1]، وهو لغة أهل العالية، وبهذه اللغة قرأ سعيد بن جبير ﷺ الآية الكريمة مـن سورة الأعراف، وقراءة سعيد كما قال البغداديُّ: " أقوى في التّشنيع عليهم من قراءة الجماعة؛ لأنّهم أمثالُهم في أنّهم مخلوقون، وليسوا أمثالهم في الحياة والنُّطق، ويؤيدها ما بعدها من قوله تعالَى: [2] ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيـدُونِ فَـلا تُنظِرُونِ﴾ "[3].

٨- حكم اقتران خبر "كَادَ وَكَرَبَ" بـ "أَنْ"

"كَادَ" و"كَرَبَ" من أفعال المقاربة، والمشهور أنّه يجوز أنْ يقترنَ خبرهما بـــ"أنْ"، ويجوز أنْ يأتيَ مجردًا، وتجرده أكثر من اقترانه، والعلة في ترجيح تجرّد الخبر من أنْ؛ لقرب تحقق خبرها؛ إذ قريبة من أفعال الشُّروع، وذهب الشّيخ أبو حيان إلَى أنّ خبرهما لا يقترن بـ "أنْ" إلا ضرورة، فقال: "... ودخولها -أيْ "أنْ" - في خبر "كادَ" و"كَرَبَ" عنـد أصحابنا من باب الضَّرورة، ولا يقع في الكلام"[4].

وذهب المراديُّ إلَى أنّ خبرهما يجوز اقترانه بـ "أنْ" لكنّه قليلٌ، فقال: "خـبر كـاد وكَرَبَ يجوز فيه الوجهان، والتّجريد أعرف، ومن اقترانها بـ "أنْ" قول الشّاعر:

... ... قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا [5]

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣١٨/١.

(٢) الأعراف، آية ١٩٥.

(٣) خزانة الأدب؛ للبغدادي ١٤٤/٢.

(٤) ارتشاف الضرب ١٢٢٥/٣، ويُنْظَرُ: التذييل والتكميل ٣٣٧/٤.

(٥) البيت من الرَّجز لرُؤْبَةَ بن العجاج في ملحق ديوانه، ص١٧٢ وصدره:

* رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَـدْ امْحَى *

والشّاهد فيه: دخول "أنْ" بعد" كاد". والبيت في وصفِ منزلٍ خرب، وإنه لذلك كاد أنْ يمصحَ أيْ يذهب.

وقوله:

... ... وَقَــدْ كَرَبَتْ أَعْـنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا (١)

ولَم يذكرْ سيبويه (٢) اقتران خبر "كرب" بأنْ »(٣).

والرَّاجح ما عليه الجمهور، وهو أنَّ الكثيرَ في خبر "كَاد "و" كَرَبَ" التَّجرد؛ لقرب تحقق خبرها، وأنَّه يجوز اقترانه بــ"أنْ" لكنَّه قليل، وليس مخصوصًا بالضَّرورة، وذلـــك لكثرة الشَّواهد الواردة من ذلك شعرًا ونثرًا، والتي منها قول أنس ﷺ: " فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا "(٤).

وقول جابر ﷺ:" وَالبُرْمَةُ (٥)بين الأَثَافِيّ (٦) قَدْ كَادتْ أنْ تَنْضَجَ "(٧).

=يُنظَرْ: (الكتاب ١٦٠/٣، والمقتضب ١٧٥/٣، والحلبيات؛ للفارسيّ ص، ٢٥١، والإنصاف ٥٦٦/٢، وشرح المفصل ١٢/٧، ولباب الإعراب٤٢٧، واللسان (مصح) ٤٢١٤/٦؛ والتذييل والتكميل ٣٣٧/٤، والمقاصد النّحويّة ٢١٥/٢، والهمع ١٣٩/٢، والخزانة ٩٠/٤) .

(١) البيت من الطويل؛ لأبي زيد الأسلمي، وصدره:

* سَــقَاهَــا ذَوُو الأحْــلامِ سَــجْلاً على الظَّمَــا *

الشَّاهد فِيه: دخول "أنْ" بعد كرب. وقوله: ذوو الأحلام: أي أصحاب العقول؛ ويروى (ذوو الأرحام) وهم الأقارب من جهة النساء. "السَّجل": الدَّلو إذا كان فيه ماء قلَّ أو جلَّ.

(والبيت لأبي زيد الأسلميّ في تخليص الشّواهد؛ لابن هشام الأنصاري ت: عباس الصالحي ط١(بيروت: المكتبة العربية ١٩٨٦)، ص .٣٣،والمقاصد النّحويّة ٢١٩٣، وشرح التصريح٦٩٢/١،والدُّرَر ١٠٥/١، وبلا نسبة في المقرب؛ لابن عصفور ٩٩/١، وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وشرح ابن الناظم، ص ١١٣، وتوضيح المقاصد ٣٢٩/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، والهمع ١٣٩/٢، وشرح الأشْمُونيّ ٤١٠/١)

(٢) يُنظَرْ: الكتاب ١٦٠/٣.

(٣) شرح التسهيل، ص ٤٠٢-٤٠٣، ويُنظَرْ: توضيح المقاصد ٣٢٩/١.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: الاستسقاء على المنبر، حديث رقم ٩٣٣، ص١٨٦، ومسلم في كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء ٤٤٣/٦.

(٥) البُرْمَةُ: قِدرٌ منْ حِجارَة، والْجَمْعُ بُــرَمٌ وبِــرامٌ وبُــرْمٌ. اللسان (بَرم) ٢٦٩/١.

(٦) الأثَافِي: جمع أُثفِية؛ وهي الحجارَةُ التي تُنصَبُ وتُجعَلُ القدرُ عليها.

(٧) الْحديث أخرجه البخاريُّ في كتاب المغازي، غزوة الْخندق حديث رقم ٤١٠١، ص ٧٧٩، ومسلم في كتاب: الأشربة، باب: جواز استتباع غيره إلى دار من يثق برضاه ٢٢٦/١٣.

وقول الرسول ﷺ: " وَكَادَ أُمَيَّة بن أَبِي الصَّلتِ أَنْ يُسلِمَ "[١].

وهذه الشَّواهد وغيرها تُوحِي بأنَّ الأمرَ ليس ضرورةً. والله أعلم بالصَّواب.

٩- مَجيء "إنَّ" بمَعْنَى "نعم"

إنَّ حرفَ توكيدٍ ونصب تدخل على الجملة الاسميَّة فتنصب الاسم وترفع الخبر، وتأتي حرف جواب بمعنى "نعم" ولا تعمل شيئًا، ذكر ذلك سيبويه[٢] والأخفش[٣]، والرُّماني[٤] وغيرهم.

وحُمِلَ عليه قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[٥] فتكون اللام في "لساحران" داخلة على غير ضرورة، والتَّقدير: نعم هذان هما ساحران[٦].

وأنكر أبو عبيدة أَنْ تكونض "إنَّ" بمعنى "نعم"[٧].

وذهب المراديُّ مذهبَ الجمهورِ فأثبتَ لها هذا الاستعمال، فقال: " تكون "إنَّ" حرف جواب بمعنى "نعم" ذكر ذلك سيبويه والأخفشُ...ومن شواهدها قولُ الزَّادُّ حين قال القائلُ: لعنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك، فقال: إنَّ وراكِبَهَا. أيْ: نَعَمْ، ولعن راكبها، ويبطل كون "إنَّ" في هذا الكلامِ هي المؤكدة من وجهين:

أحدهما: عطف جملة الدُّعاء على جُملة الخبر.

والثَّاني: أنَّه لَم يُوجدْ حذف اسم "إنَّ" وخبرها في غير هذا الكلام"[٨].

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب: الشِّعر ١٥/١٦، وابن ماجه في كتاب: الأدب، باب: الشِّعر حديث رقم ٣٧٤٨ .

(٢) يُنظَرُ: الكتاب ١٥١/٣.

(٣) يُنظَرُ رأيه في: الارتشاف ١٢٧١/٣، والمساعد ٣٢٧/١.

(٤) يُنظَرُ: معاني الحروف؛ للرومانيِّ، ص١١٠.

(٥) طه، من الآية ٦٣، يُنظَرُ ما قيل حول هذه القراءات الواردة في هذه الآية في: السبعة؛ لابن مجاهد، ص٤١٩، والحجة في القراءات السبع ٢٢٧-٢١٩؛ والبحر المحيط ٣٥٠/٧.

(٦) اللسان (أنن) ١٥٦/١.

(٧) يُنظَرُ رأيه في: اللسان (أنن) ١٥٦/١،والْجَنَى الدَّاني، ص٣٨٣؛ والمغنى ٣٨/١.

(٨) الْجَنَى الدَّاني، ص٣٨٣-٣٨٤.

وقال في التَّسهيل: "وأنكر أبو عبيدة وُرُود "إنْ" بمعنى "نعم" والصَّحيح مذهب سيبويه والجمهور"[١].

والرَّاجح ثبوت هذا المعنى لـ"إنَّ" لنصِّ العلماء عليه سيبويه والرُّمانيُّ، وابنِ منظور والمالقي وابن مالك والبيتوشي[٢]؛ ولكثرة الشَّواهد الواردة من ذلك، والتي منها: قول ابنِ الزُّبير ﷺ لمَن قال له: لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك: إنَّ وراكِبُها، ومنها قولُ الشَّاعر:

وَقَائلَةٍ: أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ ... أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ[٣]

أيْ: نعم، والهاء للوقف. وقول الآخر:

قالوا: أخفتَ؟ فقلتُ: إنَّ، وخيفتي ... مَا إنْ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي[٤]

فهذه الشَّواهد لا تقبل التَّأويل، وفي تأويلها تكلُّف لا موجب له، وإجحافٌ بالجملة حتَّى قيل بحذفها فلم يبقَ منها إلا حرف واحد، ولا يحقُّ القول بذلك إلا إذا اضطررنا إليه، ولسنا مضطرين إلى ذلك؛ لثبوت هذا المعنى لـ"إنَّ". والله أعلم بالصَّواب.

١٠- حكم إعمال "إنْ" المخففة النَّصب في الاسم:

إعمال "إنْ" مخففة كإعمالها مُشددة، مسألة فيها خلاف، ذهب الكوفيون[٥] إلى أنَّ تخفيف "إنَّ" يُبْطِلُ عملها. ولا يجوز أنْ تعمل.

---

(١) ص٤٤٠ (بتصرف).

(٢) يُنظَرُ: الكتاب ١٥١/٣، ومعاني الحروف، ص ١١٠، واللسان (أنن) ١٥٦/١،ورصف المَباني، ص١٢٤، وشرح التسهيل٣٣/٢، وصرف العناية، ص ٣٦٩.

(٣) سبق تخريجه، ص ٢٣٩.

(٤) البيت من الكامل لم أقف على قائله، ونسبه ابن عقيل في المساعد ٣٢٦/١ لبعض طيء.

الشَّاهد فيه قوله: فقلت: إنَّ أيْ: نعم

يُنظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٣/٢، وشرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيِّ، ص٤٤٠، والمغني ٦٤٨/٢، والمساعد ٣٢٦/١، وتعليق الفرائد ٥٨/٤، وصرف العناية، ص٣٦٩، والخزانة ٢١٥/١١).

(٥) يُنظَرُ: معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٣-٢٥٥، و الإنصاف ١٩٥/١، ٦٤٠/٢/ والتبيان في إعراب القرآن ١٢٤/١، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص ٣٤٧، والبحر المحيط ٢١٦/٦-٢٢٠ ومغني اللبيب ٢٣٢/١، والتصريح ٨٣/٢.

وذهب البصريون ومَن تبعهم[1] إلى أنَّ إعمالها جائز لكنَّه قليلٌ استصحابًا للأصل، ولا تعمل في مضمر إلا إنْ وَرَدَ في شعر، واستدلوا على صحة إعمالها بقراءة الحرميين نافع وابن كثير﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُم ﴾ [2]بتخفيف "إنْ" و"لَمَا"[3]، وحكاية سيبويه أنَّ الثقة حدثه أنَّه سمع منَ العربِ مَنْ يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ [4].

وذهب المراديُّ إلى جواز إعمال "إنَّ" إذا خُفِّفت، فقال: " منع الكوفيون، إعمال "إن" إذا خُفِّفَتْ؛ وهم محجوجون برواية سيبويه والأخفش ذلك عنِ العربِ، وعليه قراءة نافع﴿إِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [5] وملخص مذهبهم: أنَّ " إنَّ" لا تخفف مُعْمَلة ولا مهملة؛ لأنَّ الخفيفة عندهم نافية، واللام بعدها بمعنى "إلا" ويجعلون النَّصب في ﴿ وإنْ كُلاًّ لَمَا ليوفينهم ﴾ بفعل يفسره " لَيُوَفِّيَنَّهُمْ " أو به نفسه، وبه قال الفراء[6]، وهذا مردود؛ لأنَّ اللام لا تعرف في كلام العرب بمعنى إلاَّ "[7].

وقال في الجنى الدَّاني: " إنَّ "إنِ" المخففة منَ الثَّقيلة. فيها لغتان بعد التَّخفيف: الإهمال والإعمال، والإهمال أشهر، وقد قُرِئَ بالوجهين قوله تعالَى: ﴿ وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وهذه القراءة، ونقل سيبويه حُجَّة على من أنكر الإعمال. فإذا أُعمِلَتْ فحكمها حكم الثَّقيلة، وإذا أُهْمِلَتْ لزمت اللام الفارقة ما بعدها إنْ خِيفَ التباسها بـ"إنِ" النَّافية" [8].

---

(١) المقتضب ٥٠/١، ٢٦٣/٢، والأصُول في النحو ٢٣٥/١-٢٣٧، والأزهية، ص٣٣-٣٩، والإنصاف ١٩٥/١-٢٠٨، والتبيان ١٦٣/١،١٢٤،وشرح المفصل ٧١/٨-٧٤، ورصف المَباني ١٠٨.

(٢) هود، من الآية ١١١.

(٣) يُنظَرُ: الحجة؛ لابن خالوية، ص ١٩٠-١٩١؛ والبحر المحيط ٢١٦/٦-٢٢٠، والنشر في القراءات العشر ٣٥٣/٢.

(٤) الكتاب ١٤٠/٢.

(٥) هود، من الآية ١١١.

(٦) يُنظَرُ: معاني القرآن للفراء ٢٨/٢-٣٠.

(٧) شرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيِّ القسم المحقق، ص٤٤١-٤٤٣ (بتصرف).

(٨) الْجَنَى الدَّاني، ص٢٢٨-٢٢٩، ويُنظَرُ: توضيح المقاصد ٣٥١/١.

والمُختار أنّ "إنْ" تعمل مخففة في غير المضمر استصحابًا للأصل؛ لثبوت ذلك في لسان العرب، وحكاية سيبويه أنّ الثّقة أخبره أنّه سمع بعضَ العربِ يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ، ولثبوت القراءة المتواترة ﴿ وَإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُم﴾[1] فقد أجمعت السَّبعة على نصب "كُلاً" [2]، وقرأ الحرميان، وأبو بكر ﷺ "بتخفيف النّون الساكنة، ونصب"كلاً"[3]، وهذه القراءة، ونقل سيبويه حجة على الكوفيين، والله أعلم بالصَّواب.

١١- إعمال "كأنّ" بعد التخفيف

منْ أحكامِ "كأنّ" أنّها تخفف ويَظَلُّ لها العمل، خلافًا للكوفيين والزَّمخشري[4]وقد اشترط بعضٌ ممَّنْ أجاز أعمالها في اسمها أنْ يكونَ ضمير الشّأن محذوفًا[5]ولَم يشترطْ ذلك آخرون[6].

ورجَّحَ المراديُّ مذهب سيبويه ومَن تبعه، فقال: " إذا خفِّفتْ "كأنّ" لَم تُلْغَ بل تعمل في اسمٍ كاسم "أنّ" المفتوحة إذا خففت، ويكون مُقدَّرًا، ولا يلزم كونه ضميرَ الشّأنِ، فقد وردَ ملفوظًا به في قولِ الشّاعر:

* كَأنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ * [7]

---

(١) هود، من الآية ١١١.

(٢) يُنظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٥٣٦، والبحر المحيط ٦/٢١٦.

(٣) يُنظَرُ: السّابق، المدارك نفسها، والنشر في القراءات العشر ٢/٣٥٣.

(٤) يُنظَرُ: الإنصاف ١/١٩٧، والمفصل ٣٠١، وابن يعيش ٨/٨٢.

(٥) يُنظَرُ: المقرب؛ لابن عصفور ١/١١٠، ومنهج السالك؛ لأبي حيان، ص٨٤.

(٦) يُنظَرُ: معاني الحروف؛ للرماني، ص ١٢١-١٢٢، وشرح الألفيّة؛ لابن الناظم، ص ١٣١، ورصف المباني، ص ٢١١ وأوضح المسالك ١/٢٦٨، والتصريح ٢/٦٩، وشرح الأشمونيّ ١/ ٤٥٦.

(٧) البيت من مشطور الرَّجز لرُؤبَةَ في ملحق ديوانه، ص١٦٩،ت: وليم بن الورد (ط٢، ١٩٨٠م). الشّاهد فيه: قوله "كأنْ وَرِيدَيْهِ رشاء" حيث خفف "كأنْ" وذكر اسمها وخبرها جميعًا.

الوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. الرشاء: الحبل. الخلب: الليف. =

وَيَــوْمًــا تُوافِينَا بِوَجْـــهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ [١]

على رواية من نصب ظبية وظاهر كلام سيبويه أنّ ذلك لا يختص بالضرورة"[٢].

والرَّجح أنّ "كأنْ" إذا خُفِّفَتْ يظل لها العمل استصحابًا للأصل، ولا يُشـــترط في اسمها أنْ يكون ضميرَ الشَّأن محذوفًا، وهو ظاهر مذهب سيبويه. والله أعلم بالصَّواب.

١٢- إهمال "لكنَّ" بعد التَّخفيف

مذهب سيبويه والجمهور[٣] أنّ "لكنَّ" إذا خُفِّفَتْ بَطَلَ عملُها، وصارتْ من حروف العطف، فارتفع الاسم بعدها بالابتداء نحو: ﴿ولكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْـــكَ ﴾[٤]، وزال اختصاصها بالأسماء، ولا صَقَّها الفعلُ في نحو: ما خرج زيدٌ لكنْ خرج عمروٌ.

= يُنظَرُ: (الكتاب ١٦٥/٣،١٦٤، والإنصاف ١٩٨/١، وشرح المفصل ٨٣/٨، والمقرب ١١٠/١، وشرح ابن الناظم، ص١٣٢، واللسان (حلب) ١٢٢١/٢، وأوضح المسالك ٢٦٨/١، والمقاصد النَّحْويّة ٢٩٩/٢وشرح التصريح ٢/ ٩٦، وخزانة الأدب ٣٩١/١٠،٣٩٣،٣٩٥،٤١٢).

(١) البيت من الطويل، وقد جاء هذا البيت ثالث أبيات الأصمعية الخامسة والخمسين منسوبًا لعلباء بن أرقم اليشكري، يُنظَرُ: الأصمعيات، ص١٥٧.

الشّاهد فيه: قـــوله" كَـــأنْ ظـــبيةً تعطو..." حيث رُوِيَ بنصْب "ظبيـــة" على أنّه اسم كأنْ والخبر محذوف، وروي برفع "ظبية" على أنّه خبر كأن واسمها محذوف، والتقدير: كأنّها ظبية، والروايتان معًا تدلان على أنّه يجوز في اسم "كأنْ" المخففة من الثّقيلة أن يكون في الكلام، وأن يحذف ولا يلزم أن يكون ضمير الشّأن، ويروي البيت بجر"ظبية" بالكاف على زيادة " أن" بين الْجار والمجرور، وقوله: توافينا: تجيئنا. المقسَّم: الجميل الحسن. تعطو: تمد عنقها. وارق السلم: شجر السلم المورق.

(البيت لعلباء بن أرقم في المقاصد النحويه ٣٠١/٢، وشرح التصريح ٩٧/٢، والدُّرَر ٣٠٤/١، وللأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ٥٢٥/١، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١، ولكعب بن أرقم في اللسان (قسم) ٣٦٣٠/٥، ولباغت بن صريم اليشكري في شرح المفصل ٨٣/٨، والكتاب ١٦٥/٢،والمحتسب ٣٠٨/١، وسر صناعة الأعراب ٦٨٣/٢، والمقرب ١١١،٢/١/٢٠٤، وشرح ابن الناظم على الألفيّة، ص١٣٢، وأوضح المسالك ٢٧٠/١، وشرح شذور الذهب، ص٢٦، وهمع الهوامع ١٨٨/٢).

(٢) شرح التسهيل، ص٤٤٧، ويُنظَرُ: توضيح المقاصد ٣٥٧/١-٣٥٩، والْجَنَى الدَّاني، ص٥٢٢-٥٢٣.

(٣) يُنظَرُ: الكتاب ١١٦/٣، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٤/١، والمفصل، ص ٣٠٠، ونتائج الفكر، ص ٢٥٦، وشرح المفصل ٨٠/٨، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٨/٢، رصف الْمَبَاني، ص ٢٧٧.

(٤) النساء، من الآية ١٦٦.

وأجاز يونسُ والأخفشُ إعمالَهَا قياسًا على "أنْ"(١)، وتبعهم المبردُ، فقال: "ولكنْ للاستدراك، وإنْ كانتْ ثقيلةً عاملة بمترلتها وهي مخففة "(٢).

وذهب المراديُّ مذهب الجمهور إلَى أنّها لا تعمل، فقال: "لكنِ المخففة من "لكنَّ" الثَّقيلة لا عمل لها، ولَم يُسمعْ عنِ العربِ إعمالها، خلافًا ليونس والأخفش، فإنَّهما أجازا ذلك، ولَم يسمعْ، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا. نحو(٣) ﴿ وَلَكِنِ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا ﴾ "(٤).

والْمُختَار ما ذهب إليه الجمهور واختاره المراديُّ أنْ "لكنَّ" إذا خُفِّفَتْ وجب إلغاؤها خلافًا ليونس والأخفش؛ لأنّه لم يُسْمَعْ عنِ العربِ "ما قام زيدٌ لكنْ عمرًا قائمٌ" بنصب عمرو، ولا يقتضيه القياس؛ لزوال اختصاصها بالجملة الاسميَّة، ولتباين لفظها لفظ الفعل كقوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (٥)، وليس في القُرَّاء مَنْ قرأ بالتَّخفيف، فنصب ما بعدها (٦)، فقد قرأ ابنُ عامر وحمزة والكسائيُّ -رحمهم الله-(٧) ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنِ اللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾(٨) بتخفيف النُّون، ورفع لفظ الجلالة "اللهُ" بالابتداء.

١٣- "أَلاْ" التَّنْبِيهية بسيطة أم مركبة ؟

ألا حرف من حروف التَّنبيه، تدل على تحقّق ما بعدها، وتدخل على الجملتين الاسمية، والفعلية، ولا تعمل شيئًا، واختُلِفَ فيها من حيث البساطة والتركيب.

---

(١) يُنْظَرُ رأيهما فِي: رصف المَبَانِي، ص ٢٧٧، وارتشاف الضرب٣/١٢٧٤، وتوضيح المقاصد ١/٣٦٠ ومغنِي اللبيب ١/٢٩٢،وشرح الأُشْمُوْنِيِّ ١/٤٥٩، والتصريح ٢/١٠٠، والهمع ١/٤٣.

(٢) المقتضب ١/٥١.

(٣) البقرة، من الآية ١٠٢، والقراءة بالتَّخفيف لابن عامر وحمزة والكسائيِّ، يُنْظَرُ هذه القراءة فِي: الحجة للقراء السَّبْعة؛ لأبِي علي الفارسي٢/١٧٠، والبحر المحيط١/٥٢٤.

(٤) الْجَنَى الدَّانِي، ص ٥٣٣، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ١/٣٦٠.

(٥) البقرة، من الآية ٥٧.

(٦) رصف المَبَانِي، ص ٢٧٧.

(٧) يُنْظَرُ هذه القراءة فِي: الْحُجَّة للقراء السَّبْعة ٢/١٧٠، والإتحاف ٢/٧٨.

(٨) الأنفال، من الآية ١٧.

فقيل: مركبة من همزة الاستفهام و"لا" النّافية، وإليه ذهب الزّمخشريُّ ومَنْ تبعه [(١)] فقال: " ألا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النّفي لإعطاء معنى التّنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النّفي، أفاد تحقيقًا كقوله تعالَى: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ﴾ [(٢)]ولكونها في هذا المنصب من التّحقيق لا تكاد تقع بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم"[(٣)].

وذهب ابنُ مالك[(٤)]ومَنْ تبعه[(٥)]إلى أنّها بسيطةٌ.

والقول بتركيبها خلاف ما رجّحَه المراديُّ، حيثُ قال: " أمّا ألا التي للاستفتاح فهي غير مركبة على الأظهر خلافًا لِمَنْ قالَ بتركيبها "[(٦)].

وقال في الجنى الدّاني: "دعوى التّركيب مردودة؛ لأنّ الأصلَ عدمه؛ ولأنّها قد وقعت قبل "رُبَّ" و"ليت" والنّداء، ولا يصلح النّفي قبل شيء من ذلك"[(٧)].

والمختار أنّها بسيطةٌ؛ لأنّ التّركيب على خِلافِ الأصل؛ ولكنها "لفظ مشترك بين: التّنبيه والاستفتاح"[(٨)].

١٤- التّنازع فِي العملِ

اختَلَفَ النُّحاةُ في أي العاملين أوْلَى بالعمل في المتنازع فيه. في نحو: "ضربتُ وضربَني زيدٌ، وضَرَبني وضربتُ زيدًا".

---

(١) يُنظَرُ: شرح المفصل ١١٥/٨، ورصف المَباني، ص ٨٠، ومغنى اللبيب ٦٨/١.

(٢) سورة القيامة، من الآية ٤٠.

(٣) الكشاف ١٨٠/١.

(٤) يُنظَرُ: شرح الكافية الشافية ١٦٥٥/٣.

(٥) يُنظَرُ: الدر المصون ١٢٠/١، والتصريح ١٤٧/٢، وشرح الألفيّة؛ للأشمونيّ ٢٤/٢، وحاشية الصبان ٢٢/٢.

(٦) توضيح المقاصد ٣٧٢/١.

(٧) ص ٣٧٠.

(٨) الدُّر المصون ١٢٠/١.

فمذهب سيبويه وجمهور البصريين[1] إعمال الفعل الثّاني؛ لأنّه أولَى لقرب جواره، ولا ينقُضُ معنًى، قال سيبويه: "فالفعل الأوَّل في كلّ هذا مُعْمَلٌ في المعنى، وغيرُ مُعْمَلٍ في اللفظ، والآخر مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنَى" [2].

وذهب الكوفيون[3] إلَى ترجيح إعمال الأوَّل على الثّاني لسبقه، مع اختلاف بينهم في التّفصيلات. فذهب الكسائي[4] إلَى ترجيح إعمال الأوَّل، وإنْ أُعمِل الثّاني وجب حذف فاعل الأوَّل هربًا من الإضمار قبل الذِّكر.وتبعه في رأيه هذا هشام بن معاوية [5] والسُّهيلي[6] وغيرهما. أمّا الفراء فظاهر كلامه في معاني القرآن يدل على ترجيحه إعمال الأوّل حيث أعرب"قطرًا"في قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [7] معمولاً لـ"آتوني" دون "أفرغ"[8]. ونُقِلَ عن الفراء[9] أنّه يجيز إعمال الثّاني بشرط تأخر فاعل الأوَّل.نحو: "يحسنُ ويُسيء ابناك هما"و "ضربوني وضربت الزيدين هما".

كما نُقِلَ عنه[10] أنّه يجيز إعمال العاملين إذا اتفقا في الطّلب بأن يطلبا مرفوعًا، أو

---

(١) يُنظَرُ: رأي البصريين في المقتضب ٢/١١٢-١١٥، والمسائل البصريات ١/٥٢٣-٥٢٧، والإنصاف ١/٨٣-٩٦، والتبيين، ص٢٥٢،والارتشاف ٤/٢١٤١-٢١٤٨، وتوضيح المقاصد ٢/٦٥.

(٢) الكتاب: ١/٧٧.

(٣) يُنظَرُ: رأى الكوفيين في الإنصاف ١/٨٣، والتبين، ص ٢٥٢-٢٥٥، وشرح المفصل ١/٧٧، وتوضيح المقاصد ٢/٦٥، والتصريح ٢/ ٤٣٥.

(٤) يُنظَرُ رأي الكسائي في: شرح المفصل ١/٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٧، والمغنى ٢/٦٠٨.

(٥) يُنظَرُ رأيه في: ارتشاف الضرب ٤/٢١٤٣، ومغنى اللبيب ٢/٦٠٨؛ والمساعد ١/٤٥٨.

(٦) يُنظَرُ رأيه في: الارتشاف ٤/٢١٤٤، والمغنى ٢/٦٠٨، والتصريح ٢/٤٤٠.

(٧) الكهف، من الآية ٩٦.

(٨) يُنظَرُ: معاني القرآن للفراء ٢/١٦٠.

(٩) يُنظَرُ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/١٨٤، وتوضيح المقاصد؛ لِلْمُرَادِيِّ ٢/٦٨.

(١٠) يُنظَرُ: شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٤، وارتشاف الضرب ٤/٢١٤١ وتوضيح المقاصد ٢/٦٥-٦٨.

منصوبًا، كان العمل لهما جميعًا في المعمول المتنازع فيه، من غير حذف أو إضمار فـ"ابناك" في قولنا: "يحسن ويسيء ابناك" فاعل لـ"يحسن"و"يسيء" معًا.

واستحسن عباس حسن رأي الفراء، فقال: " ويجوز أنْ يكون المرفوعُ الظّاهرُ مشتركًا بين العوامل المتعددة كلها؛ إذا كان متأخرًا عنها؛ فيكون فاعلاً – مثلاً- لها جميعًا، ولا يحتاج واحد منها للعمل في ضميره، وهذا الرأي أباحه الفراءُ ومكانتهُ بين كبار النُّحاة معروفة " [١].

وذهب المراديُّ إلى ترجيح إعمال الثّاني، واستدل على أنّ إعمالَ الثّاني هو الأكثر في كلام العرب، وإعمال الأوَّل قليل، لا يكاد يوجد إلا في الشّعر بخلاف إعمال الثّاني فإنّه كثير في النَّظم والنَّثر، وتضمنه القرآن في مواضعَ[٢]. وضعّفَ رأيَ الكسائيِّ؛ "لأنَّ سيبويه أجاز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه في الكلام الفصيح، ومن ذلك قول الشّاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاءَ، إِنَّنِي   لِغَيرِ جَمِيلٍ مِـــنْ خَلِيْلِيَ مُهْمِلُ[٣]

حيث أعمل الثّاني "أجفُ" في "الأخلاء" فنصبه على أنّه مفعول به، وأعمل الأول"جفوني" في ضميره، وهو "واو" الجماعة ودلّ ذلك على جواز عود الضّمير المرفوع على متأخر في هذا الباب"[٤]. وأنكر رأي الفراء، محتجًا لذلك " بأنّ الصّحيح أنّ المعمول لأحدهما ويعمل المهمل في ضميره" [٥].

---

(١) النحو الوافي، لعباس حسن، ط٥ (القاهرة: دار المعارف –)٢/ ٢٠٣.

(٢) شرح التسهيل، ص٥٩٣.

(٣) البيت من الطويل، لم أقف على قائله.

يُنظرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/ ١٧٠،وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٥، وأوضح المسالك ٢/٢٨، والمغني ٢/٤٨٩، والمساعد ١/١١٤، والمقاصد النّحويّة ٣/١٤، والتصريح ٢/٤٣٩، والهمع ٥/١٤٠، والدُّرَر ١/٤٥).

(٤) توضيح المقاصد ٢/٦٩-٧٠.

(٥) السّابق ٢/٦٥.

وقال في شرح التّسهيل: "وهذا المذهب كما قال أبو علي: أقبح من مذهب الكسائيّ في حذفه، فاعل أحد الفعلين؛ لأنّ الفراء رفعه بمجموعهما فكل واحد منها ليس له فاعل"[١].

والوجه أنّ إعمال الفعل الثّاني أولى؛ لأنّ القُرْبَ له أثره في قوة العمل. "ولا يليق بفصاحةِ القرآنِ تَرْكُ الأَوْلَى"[٢]. والله أعلم بالصَّواب.

١٥- بَلْهَ جامدة

للاسم الواقع بعد " بَلْهَ" في لغةِ العربِ ثلاث حالات[٣]:

الأُولَى: النَّصب. وحمله النُّحَاةُ على أنَّ "بله" اسم فعل أمر بمعنى دَعْ. وما بعده مفعول به.

والثّانية: الجرّ، بإضافة "بَلْهَ" إليه على أنّها مصدرٌ بمعنى التَّرك نائب عن فعله المهمل، أو على أنّها اسم بمعنى غير. وقيل: هي حرف يُفِيْدُ الاستثناء بمنزلة حاشا وعدا.

والثّالثة: الرَّفع [٤]ووُجِّه بأنّ بله اسم بمعنى"كيف" خبر مقدم، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخر نحو: " بَلْهَ زيدٌ ". وبالأوجه الثّلاثة رُوي قولُ كعب بنِ مالكٍ-ﷺ-:

تَــذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَــامَاتُها بَــلْهَ الأكُــفَّ كَــأنَّها لَمْ تُخْلَقِ[٥]

---

(١) ص٥٩٢.

(٢) شرح ألفية ابن معطي؛ لابن القواس ٦٥٢/١.

(٣) يُنْظَرُ: كتاب الشّعر؛ لأبي على الفارسي ٢٥/١-٢٨، وارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣، وتوضيح المقاصد ٨٥/٤-٨٦، والْجَنَى الدّاني، ص ٤٠٤، ومغنى اللبيب١/١١٥.

(٤) الرّفع اجازه قطرب، يُنْظَرُ: الْجَنَى الدّاني، ص ٤٠٤، و صرف العناية، ص٣٩٠.

(٥) البيت من الكامل، لكعب بن مالك في ديوانه، ص٢٤٥، ت/ سامي العاني. ط١(بغداد: مكتبة النهضة ١٩٦٦م)

الشّاهد فيه قوله: "بله الأكف" حيث استعمل "بله" اسم فعل أمر، ونصب به ما بعده على أنّه مفعول به، وبجره على أنّها مصدر، وبرفعه على أنّها بمعنى كيف.

تذر: تترك. الجماجم: جمع جُمْجُمة وهي عظم الرأس. ضاحيًا: بارزًا للشمس. الْهامات: جمع هامة، وهي الرأس.

=

واختُلِفَ فِي "بله" من حيث الاشتقاق والجمود، فذهب أبو طالب العبديُّ[(١)] إلى أنّها مشتقةٌ من البَلَه[(٢)]، وإلى هذا ذهب السُّهيليُّ، فقال: " وبَلْه كلمة بمعنى دَعْ... وهي عندي من لفظ البله والتَّباله، وهو من الغفلة؛ لأنَّ من غفل عن الشيء تركه ولَم يسألْ عنه"[(٣)].

وردَّ المراديُّ قولَ العبديِّ، فقال: "الصَّحيح أنَّ بله ليستْ مشتقةً"[(٤)].

والوجه فِي هذه المسألة أنَّ "بَلْهَ" فِي الحالاتِ الثَّلاث "اسم جامد غير مشتق خلافًا للعبديِّ والسُّهَيْلِيِّ — رحمهما الله — سواء كان اسم فعلٍ أو اسْمًا بمعنى كيف، أو مصدرًا؛ لأنَّ المصدر هو أصل المشتقات عند البصريين. وهو الصَّحيح"[(٥)].

١٦- الفاء الدَّاخلَة على (إذا) الفجائية

اختَلَفَ العلماءُ فِي الفاء الدَّاخلة على إذا الفجائية فِي نحو: خرجتُ فإذا الأسَدُ، فذهب المازنِيُّ[(٦)] إلَى أنَّها زائدةٌ لازمة، ووافقه ابنُ جني فِي سرِّ الصناعة والفارسيُّ[(٧)] وأبو البقاء العُكْبَرِيُّ[(٨)] وغيرهم.

=ينْظَرُ: (كتاب الشعر؛ للفارسيِّ ٢٦/١، شرح المفصل ٤٨/٤،وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١٨٤/٢، شرح الألفيَّة؛ لابن الناظم، ص ١٩٦، ارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣،والْجَنَى الدَّانِي، ص ٤٠٤، وتوضيح المقاصد ٨٥/٤، ومغنى اللبيب ١١٥/١، وشرح شذور الذهب، ص٣٧٤، وشفاء العليل ٢/ ٨٧٢، وهمع الهوامع ٢٣٦/١،وخزانة الأدب ٢١٤/٦،٢١١، ٢١٧، وصرف العناية، ص٣٩٠، والدُّرَر ٢٠٠/١)

(١) هو: أبو طالب أحمد بن بكر العبديّ النَّحْوِيّ، قرأ على السيرافِيِّ والرُّمانِيِّ والفارسيِّ، أخذ عنه الطبريُّ، ومحمد الوراق، له من المؤلفات: البرهان فِي شرح الإيضاح، شرح مختصر الجرمي فِي النَّحو، المختصر في النحو. تُوُفِّيَ عام ٤٠٦ هـ. يُنْظَرُ: (إنْباه الرواة ٣٨٦/٢،وبغية الوعاة ٢٩٨/١، وهدية العارفين ٧١/١).

(٢) يُنظَرُ: رأي العبديِّ فِي الْجَنَى الدَّانِي، ص٤٠٥.

(٣) الروض الأنف؛ للسهيلي، ضبط: طه سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية)٣٠١/٣.

(٤) الْجَنَى الدَّانِي، ص٤٠٥.

(٥) مجلة الدراسات اللغوية، العدد الثالث،١٤٢٠هـ، ص٦٩، بحث للدكتور/ عبد الرحمن الحميدي، بعنوان "أبو طالب العبدي حياته وآراؤه النَّحْوِيَّة".

(٦) يُنظَرُ رأي المازنِيِّ فِي: سر الصناعة ٢٦١/١،وشرح المفصل٩٥/٨، ٩/٣، والارتشاف ١٤١٣/٣.

(٧) يُنظَرُ رأي الفارسيِّ فِي: جواهر الأدب، ص ٦٦.

(٨) يُنظَرُ: التِّبيان فِي إعراب القرآن ١٨٦/٢.

وقال ابنُ جني بلزوم الزِّيادة في نحو: "خرجت فإذا زيد"، فالفاء زائدة لا يسوغ حذفها؛ وذلك أنَّ منَ الزوائد ما يلزم البتة، فربَّ زائد يلزم، فلا يجوز حذفه[١].

وذهب الزِّياديُّ والزَّجَّاجُ[٢] إلَى أنَّها فاء الجزاء، دخلت هنا على حدِّ دخولها في جواب الشرط. وذهب مَبْرَمَان[٣] إلى أنَّ الفاء فِي المثال السَّابق باقيةٌ على أصل معانيها وهو العطف، وقد اختار هذا المذهب ابنُ جني فِي **الخصائص**، فقال: "..وهذا يقوي عندي قول مَبْرَمان: إنَّ الفاء فِي نحو قولك: خرجت فإذا زيد، عاطفة، وليست زائدة كما قال أبو عثمان، ولا للجزاء كما قال الزِّياديُّ "[٤].

واختار المراديُّ مذهب المازنيِّ بأنَّ الفاءَ زائدةٌ لازمة، فقال: " تنبيه: اُخْتُلِفَ فِي الفاء الدَّاخلة على "إذا" الفجائية نحو: خرجتُ فإذا الأسد؛ فقال المازنيُّ: إنَّها زائدة. وذهب الزَّجَّاجُ إلى أنَّها دخلت على حدِّ دخولها فِي جوابِ الشَّرط. وذكر مَبْرَمَانُ أنَّها عاطفةٌ، ورجَّحَ أبو الفتح قول المازنيِّ: بأنَّ "إذا" فيها معنى الإتباع؛ ولذلك كانت فِي جواب الشَّرط كالفاء، فقد اشتركت هي والفاء فدخول الفاء عليها دخول حرف زائد للتأكيد. ولا يعترض على هذا بلزومها فربَّ زائد ملزم.

وقول الزَّجَّاج ضعيف؛ إذا ليس فِي الكلامِ معنى الشرط.

ورُدَّ قول مَبْرَمَان: بأنَّه يلزم عطف جملة اسميَّة على جملة فعلية، وإنَّما وَرَدَ ذلك فِي الواو؛ لأنَّه يجوز فيها مالا يجوز فِي غيرها.

قيل: والَّذي يقطع بأنَّها عاطفة وقوع غيرها من حروفِ العطفِ موقعها كقوله تعالَى:[٥] ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ "[٦].

---

(١) يُنْظَرُ: سر الصناعة ٢٦٢/١.

(٢) يُنْظَرُ رأيهما فِي: سر الصناعة ٢٦١/١، وشرح المفصل ٣/٩، والارتشاف ١٤١٣/٣.

(٣) يُنْظَرُ رأي مبرمان فِي: الخصائص ٣٢٠/٣، والمساعد ٥١٠/١.

(٤) الخصائص ٣٢٠/٣.

(٥) سورة الروم، من الآية ٢٠.

(٦) شرح التسهيل، ق ١٣٧ (أ).

والمختار أنَّ الفاءَ عاطفةٌ؛ لأنَّ الأصلَ عدم الزِّيادة، ولا دليل يقطع بزيادة هـــذه الفاء لعدم جواز سقوطها[١]، ولا يصح أنْ تكونَ للجزاء؛ لأنَّه لا معنى للشَّرط في قولنا: خرجتُ فإذا الأسدُ، ولو كان فيه معنى الشَّرط لأغنت "إذا" في الجواب عن الفاء، كما أغنت في قوله تعالَى: [٢] ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ "[٣].

فالقول: بأنَّ الفاء عاطفة يبقيها على أصلها من إفادة العطف مع التَّرتيب والتَّعقيب، وهذا المعنى قائم في قولنا: خرجتُ فإذا الأسد، فمعناه أنَّ مفاجئة الأسد له كانت عقب خروجه. وإذا أمكن إبقاء الحرف على أصله كان أولَى منَ الحكمِ عليه بالزِّيادةِ، وإبقاء الفاء على أصلِها هنا ممكن على ما تقدم. "واختصاص "إذا" الفجائية بمصاحبة الفاء من بين حروف العطف؛ لدلالتها على الرَّبط الفوري؛ لأنَّ المفاجأة كالفورِ والفاء مختصـــة بالفور"[٤]. والله أعلم بالصَّواب.

١٧- الوصف بـــ(إلاَّ) وبتاليها

ذكر المُرادِيُّ أنَّ "إلا" بمعنى "غير" فيوصف بها وبتاليها، وللموصـــوف بــــ"إلا" شرطان:

أحدهما: أنْ يكونَ جمعًا أو شبهه.

والآخر: أنْ يكونَ نكرةً أو معرفًا بـــ"أل" الجنسية.

ثُمَّ علَّلَ الوصفَ بـــ"إلا" وهي حرف، فقال: "والتَّحقيق أنَّ الوصف إنَّما هـــو بهـــا وبتاليها لا بها وحدها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها، ومن قال: إنَّ "إلاَّ" يُوصف بها فقد تجوز في العبارة، وإنَّما صحَّ أنْ يوصف بها وبتاليها؛ لأنَّ مجموعهما يؤدي معـــنى الوصف وهو المغايرة، ومثال الجمع المنكر قوله تعالَى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّـــهُ

(١) شرح الكافية، للرضيِّ ١/١٠٤.

(٢) سورة الروم، من الآية ٣٦.

(٣) شرح المفصل ٩/٣

(٤) مصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن نور الدِّين، تحقيق د/ عائض العمري. ط١ (القاهرة: دار المنار للطبع والنشر ١٤١٤هـــ)، ص ٨٧.

لَفَسَدَتَا ﴾[١]. فـ"إلا" هنا صفة، و"آلهةٌ" جمع منكر في الإثباتِ فلا عموم له؛ ولذا لا يصح الاستثناء منه"[٢].

ثُمَّ ذكر الفرق بين "إلاَّ" التي يوصف بها و"غير"، فقال: "إنَّ "إلاَّ" التي يوصف بها تفارق غيرًا من وجهين:

أحدهما: أنَّ موصوفها لا يحذف وتقام مقامهُ، فلا يقال: جاءني إلا زيد بخلاف غير.

والآخر: أنَّها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فلا يجوز: عندي درهم إلا جيدٌ، بخلاف غير"[٣].

١٨- زيادة الباء مع المبتدأ

ذكر النُّحاةُ أنَّ الباءَ تزاد مع المبتدإِ في موضعٍ واحد وذلك إذا كان المبتدأ لفظ "حسب" على اختلافٍ بينهم في خبرِه هل يُشترط أنْ يكونَ نكرةً مثل: "بحسبك حديث" كما ذكر ابنُ مالكٍ[٤] أو يجوز أنْ يكونَ معرفةً مثل: "بحسبك زيدٌ" كما ذهب الزَّمخشريُّ[٥].

وقد ذكر المراديُّ زيادةَ الباءِ مع المبتدإِ إذا كان لفظ "حسب"، وأضاف إلى ذلك موضعًا آخر: المبتدأ المخبر عنه بـ"كيف". فقال: "الثَّالث_ أيْ من مواطن زيادة الباء- المبتدأ.نحو: "بحسبك زيدٌ" كما مثَّل الزَّمخشريُّ وغيره. ومثَّلَهُ ابنُ مالكٍ بقوله: "بحسبك حديث"،وفي قولهم: "كيف بك وكيف بنا" الباء زائدة مع المبتدإِ، والأصل: كيف أنت وكيف نحنُ" [٦].

---

(١) الأنبياء، من الآية ٢٢.

(٢) الجَنَى الدَّاني، ص ٤٧٨ (بتصرف).

(٣) السَّابق، ص ٤٧٨.

(٤) يُنْظَرُ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣/١٥٤.

(٥) يُنْظَرُ: المفصل، ص١٣٢.

(٦) الجَنَى الدَّاني، ص١١٤ (بتصرف).

وقد ذكر ابنُ هشام[١] والبيتوشيُّ هذا الموضعَ من زيادةِ الباءِ مع المبتدأ، وعلّل البيتوشيُّ-رحمه الله- لزيادة الباء مع المبتدأ المخبر عنه بـ"كيف"، بقوله: " **كان الأصلُ "كيف أنتَ" فلما أتوا بالباء استقبحوا دخولها على ضمير الرّفع فأتوا بكاف الخطاب وهي صالحة لدخول الباء مفيدة إفادة أنتَ في الخطاب**"[٢].

١٩- "رُبَّ" حــرف جــرّ

مذهب البصريين[٣] أنّ "رُبَّ" حرفُ جرّ، وأنّها من بين جميع حروف الجرّ خاصة لها صدر الكلام[٤]، وذهب الكوفيون[٥]والأخفش[٦] في أحد قوليــه، ووافقهــم ابــنُ الطّراوة[٧] إلى أنّها اسمٌ مبني يحكم على موضعه بالإعراب.

واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها في قول الشّاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَــارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[٨]

فهي عندهم مبتدأ، و"عار" خبر، والتّقدير: وكثير من القتل عار.

ورجّحَ المراديُّ مذهب البصريين أنّها حرفُ جرٍّ، فقال: "رُبَّ حرف جرٍّ لا اسم ومما يدل على حرفيتها أنّها مبنيةٌ. ولو كانت اسمًا لكان حقها الإعراب خلافًا للكوفيين، والأخفش في أحد قوليه، وابن الطّراوة، وأمّا ما استدلوا به على اسميتها، بالإخبار عنها

---

(١) يُنظَرُ: المغنى ١٠٩/١.

(٢) صرف العناية، ص٥١.

(٣) يُنظَرُ: الكتاب ٤٢٠/١-٤٢١، ١٦١/٢-١٧٠، والمقتضب ٥٧/٣-٦٥، والإنصاف ٨٣٢/٢، وشرح الكافية ٣٣٠/٢، والْجَنَى الدّاني، ص٤١٧، وهمع الهوامع ١٧٣/٤.

(٤) يُنظَرُ: الأصُوْل ٤٠٨/١، وأمالي السهيليّ، ص٧٠-٧١، والأزهية، ص٢٥٩.

(٥) يُنظَرُ: شرح التسهيل ١٧٥/٣، وشرح الكافية ٣٣٠/٢، والارتشاف ١٧٣٧/٤، والْجَنَى الدّاني، ص ٤١٧، وهمع الهوامع ١٧٣/٤.

(٦) يُنظَرُ رأيه في: الْجَنَى الدّاني، ص٤١٧، والمساعد ٢٨٤/٢.

(٧) يُنظَرُ رأي ابن الطراوة في: الارتشاف ١٧٣٧/٤، والْجَنَى الدّاني، ص ٤١٧، والمساعد ٢٨٤/٢، والهمع ١٣٧/٤.

(٨) سبق تخريجه، ص٢٤٢.

قول الشّاعر:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُـــنْ عَـــارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَـــارُ

فهو مردودٌ؛ لأنَّ الروايةَ الشّهيرة "وبعضُ قتلٍ عارٌ" فـ"عارٌ" خبر مبتدأ محـــذوف، أيْ: هو عارٌ أو خبر عن مجرور "رُبَّ" - قتل - إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف جرٌ هو كالزائد "[1].

والوجه أنَّ "رُبَّ" حرف جر لا اسم؛ وذلك لخلوها من علامات الأسماء اللفظيـــة والمعنوية. نصَّ على هذا -أعني حرفتيها- سيبويه[2]، وابن مالك[3]، وأبو حيان[4].

وأمَّـــا ما استدلوا به على الاسمية فلا حُجَّة فيه كما قال الهروي[5]: " لأنَّـــه أرادَ: رُبَّ قتلٍ هُوَ عارٌ، فحذف المبتدأ من الجملة التي هي من صفه معمول رُبَّ "[6].

٢٠- مَـــعْـــنَى رُبَّ

اختَلَفَ النُّحَاةُ في معنى "رُبَّ" على أربعةِ أقوالٍ:

القول الأوّل: أنّها للتّقليل وهو قـــول جمهور البصريين وجلة الكوفيين كالكسائيِّ

(١) الْجَنَى الدَّاني، ص٤١٧ (بتصرف).

(٢) يُنْظَرُ: الكتاب ١٧٠/٢.

(٣) يُنْظَرُ: شرح التسهيل ١٧٥/٣.

(٤) يُنْظَرُ: تذكر النحاة؛ لأبي حيان، ص٥.

(٥) هو: أبو الحسن علي بن محمد الهروي النَّحْوي اللغوي، ولد في هراة سنة ٣٧٠. ثُمَّ قَـــدِمَ مصر واستوطنها، روى عن الأزهريِّ. من مصنفاته: الأزهية في علم الْحروف، المرشد، المذكر والمؤنث...، تُوُفِّيَ سنة ٤١٥ هـــ.

يُنْظَرُ ترجمته في: (إنباء الرواة ١١١/٢، وكشف الظنون ٧٣/١، وهدية العارفين ٦٦٦/١، ومعجم المؤلفين ٢٣٦/٧-٢٣٧)

(٦) الأزهية، ص٢٦٠.

والفراء وهشام(١)، كما قال البَطَلْيَوْسِيُّ فِي "مسألة رُبَّ": " وجدتُ كبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعين على أنّها للتّقليل، وأنّها ضد "كم" في التّكثير، وكذلك جلّة الكوفيين"(٢).

القول الثّاني: أنّها للتكثير مطلقًا، وقد نصّ أبو حيان على أنّ صاحبَ العين قد خالف النّحاة؛ لأنّه صرحَ أنّها للتكثيرِ، ولَمْ يذكرْ أنّها تجيء للتّقليل(٣).

وهو ما يراه ابنُ مالك، حيث قال: " وأكثر النّحويين يقولون: معنى "رُبَّ" التّقليل... قلتُ: والصّحيح أنّ معنى"رُبَّ" التّكثير"(٤).

وعزاه فِي شواهد التّوضيح إِلَى سيبويه الّذي جعل معنى"رُبَّ" ومعنى"كم" الخبرية واحدًا (٥).

القول الثّالث: أنّها تأتي للتّقليل والتّكثير معًا، أيْ: أنّها تردُ للتّكثير كثيرًا وللتّقليل قليلاً، وهذا هو ما رجّحَه ابنُ هشام والأُشمونيُّ(٦).

القول الرّابع: أنّها حرفُ إثباتٍ لَمْ يوضعْ لتقليل، ولا لتكثير؛ وإِنّما يفهم ذلك من سياق الكلام، وهو ما اختاره أبو حيان فِي الارتشاف(٧).

ورجّحَ المراديُّ قولَ الجمهورِ من أنّها وضعتْ للتّقليل، فقال: " والرّاجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور أنّها حرفُ تقليلٍ، والدّليل على ذلك: أنّها قد جاءتْ فِي مواضعَ لا تحتملُ إلا التّقليل، وفِي مواضعَ ظاهرها التّكثير وهي محتملة إرادةَ التّقليل

(١) يُنْظَرُ: المقتضب ١٣٩/٤، والأصُوْل ٥٠٧/١، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ٥٠٠/١، والارتشاف ١٧٣٧/٤، والْجَنَى الدّاني، ص ٤١٧، والمساعد ٢٨٥/٢.

(٢) المسائل والأجوبة؛ لابن السيد البطليوسي، ت: إبراهيم السامرائي (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٤م)، ص ٥-٦.

(٣) الارتشاف ١٧٣٧/٤.

(٤) شرح التسهيل ١٧٥/٣-١٧٦.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، ص١٠٤.

(٦) نظر: مغنى اللبيب ١٣٤/١-١٣٥، وشرح الأشْمُوْنِيِّ ٢٣/٢.

(٧) يُنْظَرُ: الارتشاف ١٧٣٨/٤.

بضرب من التَّأويل، فتعيّن أنْ تكونَ حرفَ تقليل؛ لأنَّ ذلك هو الْمُطَّرِدُ فيها، فَمِمَّا جاءتْ فيه للتَّقليل قول الشَّاعر:

أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَـهُ أَبٌ   وَذِيْ وَلَـدٍ لَمْ يَلْـدَهُ أَبَـوَانِ

وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِيْ حُرِّ وَجْهِهِ   مُجَـلَّلَـةٍ لاَ تَنْقَـضِي لأَوَانِ

وَيَكْمُلُ فِيْ تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ   وَيَهْرَمُ فِيْ سَبْعٍ مَعًـا وَثَـمَانِ [(١)]

يعني بالمولود الّذي ليس له أبٌ: عيسى عليه السلام.، وبذي ولد لَم يلده أبوان: آدم عليه السلام. وبذي الشّامة. القمر. وهذه الثّلاثة ليس لها نظير...، ونظير ذلك في أشعار المتقدّمين والمتأخّرين كثير، وتأتي "رُبَّ" للتَّقليل إتيانًا مطردًا في أشعارِ الألغاز، والأشعار الّتي يصف فيها الشُّعراء أشياء مخصوصة بأعيانها، وَمِمَّا جاءتْ فيه للتَّقليل قولهم: ربهُ رجلا إذا مدحوه. وهذا تقليل محض؛ لأنَّ الرجل يمدح بقلة النظير أو عدمه. وإطلاق النحويين على "رُبَّ" أنَّها تقليل إنَّما يعنون النَّظير الّذي هو في الغالبِ فيها"[(٢)].

والرَّاجح في هذه المسألة القول الأوَّل؛ "لسلامته مِنَ الاعتراضِ؛ وموافقته للقواعد؛ وذلك أنَّ "رُبَّ" و"كَمْ" بُنيا على التّناقض في أصل وضعهما؛ لأنَّ "رُبَّ" للتَّقليل، وأصل "كَمْ" للتكثير "[(٣)].

وقول ابنِ هشامٍ-رحمه الله- فيه نظر؛ لأنَّ الحرفَ لا يأتي لمعنيين متعارضين، وإنَّما يأتي حقيقة لمعنى واحد منهما، وقد يأتي للمعنى الآخر على سبيل المجاز.

---

(١) الأبيات من الطويل، منسوبة لرجل من أزد السّراة في الكتاب ٢/٤،٢٦٦/١١٥، ولعمرو الجنبي في المقاصد النّحوية ٣ /٣٥٤.

والشّاهد فيها:(ألا رُبَّ مولود...وذي ولد...وذي شامة...) فرُبَّ هنا للتّقليل كما قال المراديُّ وغيرُهُ.

يُنظَرُ: الأصُوْل؛ لابن السّراج /٣٦٤، والخصائص ٢/٣٣٣، وشرح المفصل١٢٦/٩، وشرح الجمل؛ لابن عصفور٥٠٠/١، وشرح التسهيل ١٧٨/٣، والارتشاف ١٧٤٤/٤، وشرح التسهيل للمُرَادِيِّ، ق٢١٦(أ) والدُّر المصون ٤٦٣/١، والمغنى ١٣٥/١، والمساعد ٢٨٥/٢، والتصريح ٣ /٠٧٠، والخزانة ٣٨١/٢.

(٢) الجَنَى الدّاني، ص٤١٨-٤٢٢(بتصرف).

(٣) الصّدارة في النّحو العربي، للشنقيطي، ط٢ (القاهرة:النهار للطبع والنشر ١٤٢٠هـ)، ص٢٧٠.

٢١- إضافة المصدر إلى معموله إضافة محضة

مذهب جمهورِ النُّحاة أنَّ إضافةَ المصدرِ إلَى مرفوعه أو منصوبه إضافة محضة "معنوية" تفيده التَّعريف إنْ كان المضافُ إليه معرفةً، والتَّخصيص إنْ كان نكرةً[١].

وذهب ابنُ بَرهان العُكْبريّ [٢]وابنُ الطَّراوة إلَى أنَّها إضافةٌ غير محضة "لفظية"، وعلة ذلك عند ابنِ الطَّراوة أنَّ المصدر عامل بالنيابة عنِ الفعل، بينما الصِّفة عاملة بالشَّبه بالفعل، بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة. وما عمل بالنيابة أقوى مِمَّا عمل بالشبه فيحكم له بحكم الفعل فِي عدم التَّعريف[٣].

وذهب المراديُّ إلى أنَّ إضافة المصدر إلى معموله محضة، وَرَدَّ قول ابنِ بَرْهان وابن الطراوة، بقوله: " والصَّحيح أنَّها محضةٌ؛ لورود السَّماع بنعته بالمعرفة في قولِ الشَّاعر:[٤]

إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّــدِيْدَ أَرَانِــيْ   عَاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فِيْكَ عَــذُوْلا" [٥].

والْمُخْتار أنَّها هنا إضافةٌ محضةٌ تفيده التَّعريف إذا كان المضافُ إليه معرفة، وهو ما جاء به السَّماعُ، من ذلك وصفهُ بالمعرفة في عدَّةِ مواضعَ منَ القرآنِ الكريمِ، منها قوله تعالَى: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلالِكَ الْقَدِيمِ ﴾[٦].وقوله تعالَى﴿ استَبْشِرُوا بِبَــيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾[٧]، وقوله: ﴿ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ۝الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾[٨]ومنه فِي الشِّعر البيت السَّابق. ومما يدل على أنَّه يتعرف بالإضافة أيضًا الابتداء به كما في قوله

---

(١) يُنظَرُ: شرح الجمل؛ لابن عصفور ٢٦/٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٨٨/٣، وشرح التَّسهيل؛ لِلْمُرَادِيِّ، ق٢٢٤(ب)، وتوضيح المقاصد ٢٤٥/٢، وهمع الهوامع ٢٧٢/٤.

(٢) يُنظَرُ رأي ابن بَرْهَان العُكْبَرِيِّ فِي: شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، ص ٢٩٩.

(٣) يُنظَرُ: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ فِي الإيضاح؛ لابن الطَّراوة، ص ١٣٥.

(٤) البيت سبق تخريجه، ص ٧٤.

(٥) شرح التسهيل لِلْمُرَادِيِّ، ق ٢٢٤ (ب).

(٦) يوسف، آية ٩٥.

(٧) التوبة، من الآية ١١١.

(٨) الشَّرح، الآيتان ٢-٣.

عزَّ وجلَّ ﴿ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ﴾ [١].

ووقوعه مبتدأ في الأصل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾[٢].

٢٢- اسم الفاعل المجرد إذا كان بمعنى المضي يرفع الضّمير ويتحمله

يعمل اسمُ الفاعلِ المجرد من "ألْ" عمل فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وأمَّا إنْ كان بمعنى المضي فلا عمل له في المفعول[٣]، وأمَّا الفاعل فإنْ كان ظاهرًا فمنع قومٌ رفعه[٤]، وبه قال ابنُ جني، وأبو علي الشَّلوبين[٥]. وذهب آخرون إلى أنَّهُ يرفعه، وهو اختيار ابنِ عصفور[٦]، وأمَّا إنْ كان مضمرًا، فقد ذهب أبو بكر بنُ طاهر[٧] وتلميذه ابنُ خروف[٨] إلى أنَّه لا يرفعه و لا يتحمله[٩].

قال المراديُّ تعقيبًا على مذهبِ أبي بكر بن طاهر: " وهو بعيد"[١٠].

والرَّاجح أنَّه لاشتقاقه يتحمل الضَّمير كما نصَّ على ذلك أبو حيان[١١].

---

(١) المائدة، آية١٠٧.

(٢) الحج، من الآية ١.

(٣) يُنظَرُ: الارتشاف ٢٢٧١/٥، والهمع ٨١/٥.

(٤) يُنظَرُ: الارتشاف ٢٢٧١/٥، وتوضيح المقاصد ١٥/٣.

(٥) يُنظَرُ: السابق، المدارك نفسها.

(٦) يُنظَرُ: توضيح المقاصد ١٥/٣، والمساعد١٩٨/٢.

(٧) هو: محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ، الشهير بالْخِدَبِّ، ولد سنة ٥١٢ هـ. كان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة، أخذ عن ابن الرّمَّاك، وابن الحاج الطَّحان. وعنه أخذ أبو الحسن بن خروف، وغيره، لـه تصانيف منها: تعليق على كتاب سيبويه، وتعليق على معاني القرآن للفراء، وتعليق على الإيضاح لأبي علي الفارسي. تُوُفّيَ سنة ٥٨٠هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (إنباه الرواة ١٩٤/٤- ١٩٥، وبغية الوعاة ٢٨/١، وهدية العارفين ١٠/٢).

(٨) هو: علي بن محمد الإشبيلي، من أئمة النّحو في الأندلس، أخذ عن أبي بكر بن طاهر، وعنه أخذ أبو القاسم اللورقي، له مصنفات منها: شرح الكتاب، شرح الجمل، تُوُفّيَ- على الأرجح – سنة ٦٠٩هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (إنباه الرواة ١٩٢/٤، البلغة، ص١٥٧، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢).

(٩) يُنظَرُ: الارتشاف ٢٢٧١/٥، وتوضيح المقاصد ١٥/٣.

(١٠) توضيح المقاصد ١٥/٣.

(١١) الارتشاف ٢٢٧٢/٥.

٢٣- الصِّفة المشبَّهة للحال

اختُلِفَ فِي زمانِ الصِّفة المشبَّهة، فذهب أبو الحسن الأخفش، والسِّيرافيُّ إِلَى أنَّها تكونُ للماضي أبدًا[١].

وذهب ابنُ السَّراج[٢]وأبو علي الفارسي[٣] إِلَى أنَّها للحال، وهو اختيار أبِي علي الشَّلَوْبِيْن[٤].

قال السُّيوطيُّ: " وقد جمعَ بعضُ أصحابنا بين قول السِّيرافيِّ وقول ابنِ السَّراج، بأنْ قال: لا يريد السيرافيُّ بقوله: إنَّها للماضي أنَّ الصِّفةَ انقطعتْ، وإنَّما يريد: أنَّها ثُبِتَتْ قبل الإخبار عنها ودامتْ إِلَى وقت الإخبار، ولا يريد ابنُ السَّراج أنَّها إنَّما وُجِدَتْ وقت الإخبار فلا فرق بين القولين على هذا "[٥].

ونُقِلَ عن أبِي بكر بنِ طاهر أنَّه ذهب إِلَى أنَّ الصِّفة المشبَّهة تكون للأزمنة الثَّلاثة؛ الماضي، والحاضر، والمستقبل، وأنَّه أجاز أنْ يُقَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حاضِرِ الابن غدًا[٦].

أمَّا المراديُّ -رحمه الله- فقد ذهب إِلَى أنَّ الصِّفة المشبهَّة للحال، حيثُ قال: "لا تكون -أيْ الصِّفة المشبهة- للماضي المنقطع، ولا لِمَا يقع ولا توجد إلا للحاضر، وهو الأصل فِي باب الوصف؛ لأنَّها لَم توضعْ لإفادةِ معنى الحدوث، بل لنسبة الحدث إِلَى الموصوف به على جهة الثُّبوت... وأنَّ كونَها للحالِ ليس شرطًا فِي عملِها، ولكن وضعها كذلك؛ لكونِها دالة على الثُّبوتِ، والثُّبُوت من ضرورته الحال "[٧].

والْمُختار أنَّ الصِّفة المشبَّهة للحال، لأنَّها دالةٌ على معنى غريزي ثابت، فلو أُرِيدَ بِها

---

(١) يُنظَرُ رأيهما فِي: الارتشاف ٥/٢٣٤٨،٢٣٤٧، والهمع٥/٩٣.

(٢) يُنظَرُ: الأصُوْل ١/١٣٣.

(٣) يُنظَرُ رأيه فِي: الارتشاف ٥/٢٣٤٨، والهمع ٥/٩٣.

(٤) يُنظَرُ: التوطئة، ص٢٦٥.

(٥) الهمع ٥/٩٣.

(٦) يُنظَرُ رأي أبِي بكر بن طاهر فِي: الارتشاف ٥/٢٣٤٨، وشفاء العليل ٢/٦٣٣، والهمع ٥/٩٣.

(٧) توضيح المقاصد ٣/٤٣-٤٤.

الماضي والمستقبل لِتَنافي موضوعها، ولأجل ذلك تكونُ معها الأسْمَاء التي تــدُلُّ علــى المعانِي الثَّابتة التي لا تتغير كالأعور، والأبيض، والأعمى[١].

٢٤- إعراب مخصوص نعم وبئس

للنَّحْويين فِي إعراب مخصوص نعم وبئس المتأخر فِي نحو: "نعم الرجلُ زيدٌ" أقوال، أشهرها أنَّه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، ومنها أنَّه خبَر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، ومنها أنَّه مبتدأ حذف خبره، ومنها أنَّه بدل من الفاعل[٢].

واختار المراديُّ الإعراب الأوَّل، فقال: " الصَّحيح هو الأوَّل، وبه جزم سيبويه... والرَّابط بين المبتدأِ والجملة خبره هو" العموم" الَّذي فِي الفاعلِ"[٣].

وما ذكره المراديُّ يرجِّح إعرابه مبتدأ والجملة قبله خبره ولا يوجــب ذلــك؛ لأنَّ إعرابَه خبرًا لمبتدأ محذوف له ما يقويه، فقد قال به جماعة منْ أعلام النُّحاة منهم المبرد[٤]، والزَّجَّاج[٥]، وابن السَّرَّاج[٦]، والسِّيرافِيّ[٧]، والفارسيّ[٨]، وغيرهم.

٢٥- منع اتباع فاعل "نعم" و"بئس" إذا كان ضميرًا

يقع فاعل "نعم" و"بئس" ضميرًا مستترًا مفسرًا بنكرة، كقوله تعــالَى: ﴿بِــئْسَ لِلظَّالمِينَ بَدَلاً﴾[٩].

---

(١) الارتشاف ٢٣٤٨/٥.

(٢) يُنظَرُ: شرح الجمل؛ لابن عصفور ٦٠٥/١-٦٠٦، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١٦/٣-١٧، وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤، وهمع الهوامع ٤١/٥.

(٣) يُنظَرُ: توضيح المقاصد ١٠٠/٣-١٠١.

(٤) يُنظَرُ: المقتضب ١٣٩/٢.

(٥) يُنظَرُ: معانِي القرآن؛ للزَّجَّاج ١٧٢/١.

(٦) يُنظَرُ: الأصُوْل ١١٢/١.

(٧) يُنظَرُ رأي السيرافِي فِي: الارتشاف ٢٠٥٤/٤.

(٨) يُنظَرُ: المسائل البغداديات، ص٢٩٩.

(٩) الكهف، من الآية ٥٠.

ومن أحكامِ هذا الضَّمير أنَّه لا يُتبَعُ فلا يعطف عليه؛ ولا يُبْدَلُ منه؛ ولا يُؤَكَّدُ ضميره ولا غيره؛ لشبهه بضمير الشَّأن في قصد إبهامه تعظيمًا لمعناه[١].

نَصَّ على هذا ابنُ السَّراج[٢]، وأبو علي الفارسيُّ[٣]، وابنُ مالك[٤]، وكثيرٌ من متأخري النَّحْويين[٥].

قال أبو علي الفارسيُّ: "ولو قلتَ: "نِعْمَ رجلاً في الدارِ وزيدٌ"،لَم يجزْ؛ لأنَّه ليس قبل "زيد" شيءٌ يُعطف عليه؛ لأنَّ " في الدارِ" ليس باسم، و"رجلاً" نكرة منصوبة" [٦].

ومِمَّن صرَّحَ بالمنعِ، أيضًا المراديُّ، وعلَّل المنعَ بأنَّ "هذا الضَّمير لا يتبع لشبهه بضمير الشَّأن، وأمَّا نحو: "نعم هم قومًا أنتم" فـ"هم" تأكيد للضَّمير المستكن، وذلك شاذٌّ لا يعرَّج عليه"[٧].

٢٦- علَّة امتناع تقديْم مخصوص حبَّذَا

ذكر ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أنَّ أكثرَ النُّحَاة أغفلوا التَّنبيه على امتناع تقديم مخصوص حبذا وعلى امتناع نسخ ابتدائيته، وهو من المهمات. وقد علَّل ابن مالك المنع " من أجل إجراء "حبذا" مجرى المثل، والجاري مجرى المثل يلزم لفظًا واحدًا " [٨].

وهو ما رجَّحَهُ المراديُّ، بقوله: " المخصوص بالمدح، أو الذَّم لا يتقدم، وهذا فرق بينه وبين "نِعْم" و"بئس"؛ فإنَّ مخصوصها لا يمتنع تقديمه. وبين مخصوص "حبذا" ومخصوص "نعم" فروق:

أوَّلُها: أنَّ مخصوص "حَبَّذَا" لا يتقدم، بخلاف مخصوص "نِعْمَ".

---

(١) يُنْظَرُ: همع الهوامع ٣٣/٥.

(٢) يُنْظَرُ: الأصُول ١٢٠/١.

(٣) يُنْظَرُ: المسائل البصريات ٦٤٣/١.

(٤) يُنْظَرُ: شرح التسهيل ١٢/٣.

(٥) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب ٢٠٤/٤، وهمع الهوامع ٣٣/٥.

(٦) المسائل البصريات ٦٤٣/٢.

(٧) توضيح المقاصد ٨٧/٣.

(٨) شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٧/٣، ويُنْظَرُ أيضًا: المساعد ١٤٣/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/١.

ثانيها: أنّه لا تعمل فيه النّواسخ، بخلاف مخصوص "نعم".

ثالثها: أنّ إعرابَه خبرُ مبتدأ محذوف أسهل منه في باب "نعم"؛ لأنّ ضُعْفَهُ هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه، وهي هنا لا تدخل. وذكر فرقًا آخر..." (١).

كما نقل المراديُّ في "شرح التّسهيل" كلامَ ابنِ مالكٍ السّابق، وأقرَّه على ذلك من حيث التّعليل؛ "بأنّ الجاري مجرى المثل يلزم لفظًا واحدًا" (٢).

٢٧- معنى "من" المصاحبة لأفعل التّفضيل

اختَلَفَ النُّحَاة في معنى "مِنِ" المصاحبة لأفعل التفضيل، على أقوال:

الأوّل: أنّها لابتداء الغاية في المكان، ولا تخلو من إفادة معنى التّبعيض، وهو ما ذهب إليه سيبويه(٣).

والثّاني: أنّها لابتداء الغاية، ولا تفيد التّبْعيض، وهو ما نَصَّ عليه المبرد(٤).

والثّالث: أنّها للتّبعيض، ولا تكون لابتداء الغاية، وهو ما صرَّح به ابنُ ولّاد (٥).

والرّابع: أنّ معناها المجاوزة بمعنى "عَنْ" وكونها للمجاوزة أولَى من كونها لابتداء الغاية. وهو ما ذهب إليه ابنُ مالك(٦).

وَرَجَّحَ المراديُّ مذهب المبرد، فقال: " اُختُلِفَ في معنى "مِنِ" المصاحبة لأفعل التّفضيل؛ فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنّها لابتداء الغاية، وذهبَ سيبويه إلى أنّها لابتداء الغاية أيضًا. وأشار إلَى أنّها مع ذلك تُفيْدُ معنى التّبْعيْض، فقال في "هو أفضلُ مِنْ زَيدٍ":

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٠٩-١١١.

(٢) شرح التسهيل، ق ١٨٨ (ب).

(٣) يُنظَرُ: الكتاب ٤/٢٢٥.

(٤) يُنظَرُ: المقتضب ١/١٨٢.

(٥) هو: أحمد بن محمد، كان نحويًا ابن نحوي، سَمِع من الزّجّاج، وأقام بمصر فانتفع به خلق كثير، من مصنفاته: المقصور والممدود، معاني القرآن، الانتصار، تُوُفِّيَ سنة ٣٣٢هـ.
يُنظَرُ ترجمته في: إنباه الرواة ١/٣٤، البلغة، ص٦، وبغية الوعاة ١/٣٨٦، وشذرات الذهب ٢/٣٣٢)
ويُنظَرُ رأي ابن ولاد في: الانتصار، ص ٢٥٦، والارتشاف ٤/٧٩، وتوضيح المقاصد ٣/٥.

(٦) يُنظَرُ: شرح التسهيل ٣/١٣٦.

فضله على بعضٍ ولا يعُمُّ، وذهب ابنُ مالك إِلَى أنّها لمعنى المجاوزة، وأبطل كونها للتّبعيض أمران:

أحدهما: عدم صلاحية "بعض" موضعها.

والآخر: صلاحية كون المجرور بها عامًا نحو: الله أعظم من كلّ عظيم.

وأقول: الظّاهر كونها لابتداء الغاية، ولا تفيد التّبعيض كقولِ المبرد. وما ردَّ به المصنّفُ من أنّ الابتداء لو كان مقصودًا لجاز أَنْ يقعَ بعدها "إِلَى" قَدْ رَدَّ به ابنُ ولّاد قبله. وليس بلازم؛ لأنّ الانتهاء قد يُترَكُ الإخبارُ به لكونه لا يعلم، أو لكونه لا يقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ فِي التّفضيل؛ إذا لا يقف السّامع على محل الانتهاء" [١].

والرّاجحُ فِي هذه المسألةِ أنّ معنى "من" المصاحبة لأفعل التّفضيل هو ابتداء الغاية لأمورٍ:

أوّلها: أنّ ابتداء الغاية هو أشهر معانِي "مِن" سواء كان ذلك فِي الأمكنة، والأزمنة كما هو مذهب الكوفيين، أمْ فِي الأمكنة والأسماء التي بمنزلتها دون الأزمنة كما هو مذهب البصريين. هذا وقد ردَّ بعضهم جميع معانيها إليه.

والثّانِي: أنّ جعلها للتبعيض سواء كانت خالصة له، أم مع إفادتها ابتداء الغاية يبطله عدم صلاحية "بعض" فِي موضعها، وصلاحية كون المجرور بها عامًا كقولنا: الله أعظم من كلّ عظيم، وأرحم من كلّ رحيم[٢].

الثّالث: أنّ كونها للمجاوزة إخراج لها عن معناها الأصلي دون دليل قاطع، ولصح وضع "عَن" موضعها [٣].

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١١٥-١١٦.

(٢) شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣/١٣٦.

(٣) مغني اللبيب ١/٣٢١.

٢٨- الْمَجْرُوْر بالْمُجَاوَرَة

أجاز جمهورُ البصريين والكوفيين الجرَّ على الجوارِ، وهو مقيسٌ عند سيبويه[١]، ومقصورٌ على ما وردَ به السَّماعُ عنِ العربِ عند غيره.

وذهب المراديُّ مذهب الجمهور، ومثّلَ له في بابِ النَّعتِ بقولِ العرب: " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فقال: "رواه سيبويه وغيره بالرَّفعِ والجرِّ. فالرَّفع على أنَّه صفةٌ "لجُحْر"، ولكنَّه جُعِلَ تابعًا لـ"ضب" لمجاورته إيَّاه، مع أمنِ اللبس، ومثله قراءة الأعمش ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِيْنِ﴾ [٢]...، ولا يكون الإتباع للجوار إلا في الجرِّ، وزعمَ بعض المتأخرين أنَّه جاء في المرفوع[٣]، وأنشدَ:

مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْها الْخَيْعَلُ الْفُضُلُ [٤]

قال: رفعوا "الفُضُلُ" إتباعًا لما قبله لقرينة،وليس بصحيح بل هو نعت للهلوك على الموضع

---

(١) يُنْظَرُ: الكتاب ٤٣٦/١.

(٢) الذاريات، آية ٥٨، قال الفراء في معاني القرآن ٩٠/٣: " قرأ يحيى بن وثاب "المتينِ" بالخفض، جعله من نعت "القوة"وإن كانت أنثى في اللفظ، فإنه ذهب إلى الحبل، أو إلى الشيء المفتول" ا هـ.

يُنْظَرُ قراءة يحيى، والأعمش في: المحتسب٢٨٩/٢، والتبيان؛ للعكبري ١١٨٢/٢، والإتحاف ٤٩٤/٢.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١٩١٤/٤: "قال بعضُ من عاصرناهُ: أكثرهم يَخُصُّه بالمجرور، وقد جاء في المرفوع في قوله:

.... مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

رفع (الفضل) اتباعًا للمرفوع قبله لقرينة" اهـ.

(٤) البيت من البسيط للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين، للسُّكري، ت: عبد الستار فراج، القاهرة (١٣٨٤هـ)، ص١٥١٨. وصدره: " السَّالكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ كالِئُها "

والثُّغرة: بالضم موضع يخاف دخول العدو منه، وكالئها: حافظها، والهلوك من النساء: التي تتبختر في مشيتها، والخيعل: ثوب يخاط أحد شقيه ويترك الآخر، والفضل: هو الثوب تحته إزار، وقيل: القميص الذي ليس له كمان، ويقال امرأة فُضُل، بضمتين: إذا كان عليها قميص ورداء، وليس عليها إزار ولا سراويل.

والمتنخل يرثي ابنه أُثيلة، والمعنى: أنت الذي من شأنه سُلوك موضع المخافة، تمشي مُتَمَكِّنًا غيرَ هَيُوْب.

يُنْظَرُ: (الخصائص ١٦/٢، وسر الصناعة ٦١١/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٢٠/٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية؛ لابن مالك ١٠٢٣/٢، واللسان (فضل) ٣٤٣٠/٥، وارتشاف الضرب ١٩١/٤، وتذكرة النُّحاة، ص ٣٤٦، والخزانة ١١/٥، والدُّرَر للوامع ١ / ١٦٠).

ومثال الجرّ على الجوار في التّوكيد قول الشّاعر:

يَاصَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الــزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ   أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ(١)

فـ"كلِّهم": توكيد لذوي، لا للزَّوجات، وذوي: منصوب على المفعوليَّة، فكان حقُّ "كلِّهم" أنْ يكون منصوبًا، ولكنَّه جاءَ مجرورًا على الجوار للزَّوجـات، وهـو غريب" (٢).

وذكر أيضًا أنَّه لَمْ يحفظ الجواز في العطفِ، ولذلك ضُعِّفَ مَنْ حَمَلَ الخفض في قوله تعالَى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾(٣)؛ لأنَّ الخفضَ على الجوارِ لا يحسن في المعطوفِ؛ لوجود حرف العطف(٤).

٢٩- حـذف همـزة الاستفهام

اُختُلِفَ في حذف همزة الاستفهام، فذهب سيبويه(٥) ومن تبعه من النُّحاة كالمبرد (٦)

---

(١) البيت من البسيط لأبي الجراح العقيلي.

قال الفراء في معاني القرآن ٧٥/٢: " أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلِّهمُ، فقلتُ له هلاّ قلتَ: كلَّهم يعني بالنّصب، فقال: هو خيرٌ من الّذي قلته أنا، ثُمَّ استنشدته إياه، فأنشدنيه بالخفض" ا هـ.

الشّاهد فيه: " قوله " كلِّهمُ " فإنّ حقّ "كلّهم" النّصب؛ لأنّه توكيد للمفعول به " ذوي" ولكنه لَمّا وقع مجاورًا للزوجات المجرور بالإضافة جُرَّ لمناسبة الجوار، وهو شاذٌ لا يقاس عليه.

يُنظَرُ: (معاني القرآن؛ للفراء ٧٥/٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣١٠/٣، وارتشاف الضرب ١٩١٣/٤ وتذكرة النحاة، ص ٥٣٧، وشذور الذهب، ص٣١١، والمغني ٦٨٣/٢، والمساعد ٤٠٤/٢، وشفاء العليل ٧٤٩/٢، والهمع ٣٠٤/٤، والدُّرر ٧٠/٢).

(٢) شرح التسهيل، ق ٢٣٦ (أ) (بتصرف).

(٣) سورة المائدة، من الآية ٦.وتمامها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾.

ويُنْظَرُ ما قيل حول هذه القراءة في: إعراب القرآن؛ للنّحّاس ٩/٢، والنشر ٢٥٤/٢، والإتحاف ٥٣٠/١.

(٤) شرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيّ، ق ٢٣٦ (أ – ب). ويُنْظَرُ: شذور الذّهب، ص٣١٢.

(٥) يُنظَرُ: الكتاب ١٧٤/٣-١٧٥.

(٦) يُنظَرُ: المقتضب ٣ / ٢٩٤ – ٢٩٥.

والنّحاس[١] والزّمخشريّ[٢] وابن يعيش[٣] وغيرهم. إلى جوازِ حذف همزةِ الاستفهام في ضرورةِ الشّعْرِ، وذلك إذا كان في اللفظِ ما يدلُّ عليه.

وذهب الأخفش[٤] ومَنْ وافقه[٥] إلى أنَّ حذفَ الهمزةِ لفهم المعنى جائز في الاختيارِ، وليس من قبيلِ الضرورة، وإنْ لَمْ يكنْ بعدها " أم".

وذهب المراديُّ إلى أنَّ حذف همزة الاستفهام مطرد إذا كان بعدها " أم " المتّصلة، فقال: " ذهب قوم إلى أنَّ حذفَ همزةِ الاستفهامِ لأمن اللبس من ضروراتِ الشّعر ولو كانت قَبْلَ " أم " المتصلة، وهو ظاهر كلام سيبويه. وذهب الأخفش إلى جوازِ حذفها في الاختيارِ وإنْ لَمْ يكن بعدها " أم". وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[٦]... والمختار أنَّ حذفَهَا مُطَّرِدٌ إذا كان بعدها " أم " المتصلة؛ لكثرته نظمًا ونثرًا، فمن النّظمِ قولِ الشّاعرِ:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ[٧]

---

(١) يُنْظَرُ: إعراب القرآن ٣/١٧٦-١٧٧.

(٢) يُنْظَرُ: المفصل ٣٢٠.

(٣) يُنْظَرُ: شرح المفصل ٨/١٥٤-١٥٥ وشرح الكافية؛ للرضيّ ٢/٣٧٣.

(٤) يُنْظَرُ: معاني القرآن ٢/٤٦١.

(٥) يُنْظَرُ: المحتسب ١/٥٠-٥١، وشواهد التوضيح؛ لابن مالك، ص ٨٩، وشرح الألفيّة؛ لابن الناظم، ص ٣٧٥، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٠.

(٦) الشّعراء، الآية ٢٢: أراد: " أو تلك نعمة "

(٧) البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص ٢٦٦، شرح الشيخ محيي الدّين عبد الحميد.
والشّاهد فيه قوله: " بسبع... أم بثمان " حيث حذف منه الهمزة، وأصل الكلام: أبسبع رمين ؟ وإنّما حذفها اعتمادًا على عدم خفائها.

(البيت لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ٣/١٧٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٥١، وأمالي ابن الشجريّ ٣/١٠٩، وشرح المفصل ٨/١٥٤، ومغني اللبيب ١/١٤، والمقاصد النّحويّة ٤/١٤٢، وخزانة الأدب ١١/١٢٤،١٢٢، وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢٩٤، والمحتسب ١/٥٠، وابن الناظم، ص ٣٧٧، وابن عقيل ٣/٢٣٠، والهمع ٥/٢٤٠، وصرف العناية، ص ٣٨).

وأبيات أُخر...ومن النّثر قراءة ابن محيصن ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾(١) بهمزة واحدة "(٢).

والرّاجح جواز حذف همزة الاستفهام في مطلق الكلام شعره ونثره بوجود أم المتصلة، وذلك لكثرة الشّواهد الواردة من ذلك والتي منها قراءة أبي جعفر ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ استغفرت لَهُم ﴾(٣). ويجوز حذفها على قلة بدون وجود "أم" المتصلة، بشرط أمن اللبس وفهم المعنى، ولكنّه لا يصل إلَى درجة الاطراد، كما ذهب الأخفشُ ومَن تبعه؛ لأنّ الأصلَ في حروفِ المعاني الذّكر لا الحذف، وما جاء لمعنى لا يمكن حذفه قياسيًا مُطّرِدًا(٤)، كما أنّه لا يمكن القول بمنعه مطلقًا؛ وذلك لظهور معنى الاستفهام في قولِ الشّاعرِ:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيْضِ أَطْرَبُ وَلا لَعِبًا مِنّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ (٥)

ومنه قوله ﷺ: " أتاني آتٍ مِنَ رَبِي، فبشرني أنّه مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتي لا يُشركُ باللهِ شيئًا دخلَ الجنَّةَ. قلتُ: وإنْ زَنَى وَإِنْ سَرقَ ؟ قال: وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ" (٦).

ولهذا ونحوه نظائر قد كثُرَتْ.

---

(١) سورة البقرة، من الآية٦، ويس من الآية ١٠، والرسم المصحفي ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وقرأ ابنُ محيصن والزُّهري ﴿أنذرتهم﴾. يُنظَرُ: المحتسب ٢٠٤/٢، ومختصر شواذ القرآن، ص ١٠، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٤/١، والاتحاف ١ / ٣٧٦.

(٢) الجنى الدّاني، ص ٩٩ – ١٠٠.

(٣) المنافقون، الآية ٦. وفي البحر المحيط: ٢٧٣/٨. أنّ أبا جعفر قرأ: "آستغفرت" بالمد. وعنه أنّه قرأ "عليهمُ استغفرت" بضم الميم ووصل الهمزة. كما روي عن أبي عمرو وصل الهمزة مع كسر الميم.

(٤) يُنظَرُ: إعراب القرآن للنحاس ١٧٦/٣.

(٥) البيت من الطويل،للكميت في ديوانه ١٨٣/٤من إحدى قصائده الهاشميات التي مدح بها آل البيت.
الشّاهد فيه: قوله: "وذو الشيب يلعب" حيث حذف منه الهمزة. وأصل الكلام: أو ذو الشيب يلعب، وحذفها لظهور معنى الاستفهام. يُنظَرُ: (هاشميات الكميت، ص ٤٣، والمحتسب ٢٠٥/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح، ص٨٨، وجواهر الأدب، ص ٢٢، والمغني ١٤/١، وخزانة الأدب ٢٩٠/٤، ١٢٩/١١).

(٦) أخرجه البخاريُ في كتاب: الجنائز، باب: في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، ص٢٤٣. ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة برقم ١٥٤، ٤٥٦/٢.

٣٠- حـــذف واو العطف

أجاز جماعةٌ منهم الأخفش والفارسيُّ والعُكْبَرِيُّ، وابنُ عصفور وابنُ مالك حـــذف واو العطف وحدها وإبقاء المعطوف بها[(١)] محتجين لذلك بما وردَ في كلام العرب ممَّـــا ظاهره أنّه على حذفِ الواو كرواية أبي زيد[(٢)] "أكلتُ خبزًا لحمًا تمـرًا" أيْ: ولحمًـــا وتَمرًا. ومنه قول الشَّاعرِ:

كَيْفَ أصْبَحْتَ ؟ كَيْفَ أمْسَيْتَ؟ مِمَّا   يَـــزْرَعُ الـــوُدَّ فِيْ فُـــؤادِ الْكَرِيْـــمِ[(٣)]

أيْ: وكيف أمسيت؟ فحذف الواو.

وذهب ابنُ جنّي[(٤)]، وتبعه السُّهيليُّ إلَى أنّه لا يجوز إضمار حروف العطف، فقـــال السهيلي: "هو عندهم على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لا نحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليها، و لم يُرِدْ الشَّاعر ذلك، وإنَّما أراد أنْ يجعلَ أوَّلَ الكلامِ ترجَمة على سائره، يُرِيْدُ الاستمرار على هذا الكـــلام والمواظبـــة عليه... "[(٥)].

وأجاز المراديُّ حذفَ حرف العطف، فقال: "ومثال حذف حرف العطف ما رُوِيَ في الحديث: "تَصدَّق رَجُلٌ مِنْ دينارِه، مِنْ دِرهمِه، مِنْ صَاعِ بُرِّه، ومن صَاعِ تَمْرِه"[(٦)].

---

(١) يُنْظَرُ: نتائج الفكر، ص٢٦٣، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ٢٥١/١-٢٥٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٨٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٧/٤، والمساعد ٤٧٣/٢-٤٧٤.

(٢) يُنْظَرُ: رأي أبي زيد في الخصائص ٢٨٠/٢؛ وشرح الكافية؛ لابن مالك ١٢٦٠/٣.

(٣) البيت من الخفيف، لَم أقف على قائله

يُنْظَرُ: (الخصائص ٢٩٠/١، ٢٨٠/٢، وأمالي السهيلي، ص١٠٢، ونتائج الفكر، ص٢٦٣، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ١/ ٢٥٢، وضرائر الشعر، ص١٦١، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٨٠/٣، والمساعد ٤٧٣/٢، والدُّرَر ١٩٣/٢).

ورواية ابن عصفور في الضرائر: كيف أمسيت؟ كيف أصبحت؟، وفي الدُّرَر: يَغرِسُ الوُد.

(٤) يُنْظَرُ: الخصائص ٢٩٠/١.

(٥) نتائج الفكر ص٢٦٣.

(٦) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب: الحثّ على الصَّدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة،...١٠٧/٧، والنسائي في كتاب الزّكاة، باب: التحريض على الصَّدقة رقم (٢٣٩٤) ٥٣٨/٢-٥٣٩.

وسَمِعَ أبو زيد مِنَ العربِ: " أكلتُ خبزًا لحمًا تمرًا "، ومِمَّنْ أجازَ حذفَ العطفِ وإبقاء المعطوف الفارسيُّ، وابنُ عصفور، ومنعه ابنُ جني فِي سرِّ الصناعة، وتأوَّل مامثلنا به على أنَّه منْ بدلِ البَدَاءِ [١] "[٢].

٣١- الفصل بين العاطف والمعطوف

استقبح أبو علي الفارسيُّ الفصل بين العطف ومعطوفه حتَّى وإنْ كـان الفصـل بالظَّرف الذي يتوسع فيه مالا يتوسع فِي غيره. قال: " ولو قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغدًا عمرًا لكان قبيحًا نصبت عمرًا أو جررته لفصلك بين حرف العطف وما عطف به بالظرف... " [٣]، وقصر ذلك على الشِّعر.

وأيَّدَ المراديُّ إجازة الفصل بين العاطف والمعطوف فِي الظَّرف أو الجار والمجرور، أو القسم- خلافًا لأبي علي-، فقال: "مثال الفصل بالظَّرف ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُـؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾[٤]وبالمجرور﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾[٥]، والقسم نحو: "قام زيدٌ ثمَّ والله عمـرٌو"... وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ الفصل بين حرف العطف والمعطوف بما ذُكِرَ مخصـوص بالشِّعر، والدَّليل على جوازه فِي الاختيار إذا لم يكن فعلاً ولا مجرورًا ما تقدم التَّمْثِيل بـه من القرآن"[٦].

وما ذهب إليه المراديُّ هو قول الجمهور، وهو الرَّاجحُ فقد أجازوا فِي السَّعَة الفصلَ بين حرف العطف والمعطوف بالظَّرف وقصره أبو علي على الشِّعرِ.

---

(١) بَدَلُ البَدَاءِ: هو بدل الإضْراب. وفيه يذكر المتكلم المبدل منه قصدًا، ثُمَّ ينصرف عنه، ويتركه من غير أنْ يتعرضَ له بنفي أو إثبات ويتجه إِلَى البدل، نحو: "أُحِبُ السفرَ فِي السَّيارة، فِي الطَّيارة" " فِي الطَّيارة" بدل من " السَّيارة " بدل بَدَاء، يُنْظَرُ: المُعْجَمُ المُفَصَّل فِي النَّحْوِ العربي؛ د. عزيزة فوال ٣٠٥/١.

(٢) شرح التسهيل، ق ٢٤٧(ب).

(٣) الإيضاح العضدي، ص١٤٤.

(٤) النساء، الآية ٥٨.

(٥) البقرة، آية ٢٠١.

(٦) شرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيِّ، ق ٢٤٨ (ب).

وقد وردَ الفصل بالظَّرف والجار والمجرور في عدَّة مواضعَ في القرآنِ الكريمِ منها قوله تعالَى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ (١).

فالواو داخلةٌ في الأصل على أُمة، وقد فصل بينهما بقوله: " مِنْ ذُرِّيَّتِنَا " إذ التَّقدير: واجعلنا مسلمين لكَ وأُمة مسلمة لك من ذريتنا ؛ وهو جائزٌ؛ لأنَّه من جُمْلَةِ الكلام المعطوف (٢).

وقوله تعالَى: ﴿ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ (٣).

أيْ: و هُمْ خَالِدُونَ في النَّار، إلَى غير ذلك مِنَ الآياتِ (٤). مِمَّا يدل على جوازه في السَّعَة وعدم قصره على الشِّعرِ.

٣٢- حذف حرف النِّداء مع اسمِ الإشارة

مذهب جمهور البصريين ومن تبعهم منع حذف حرف النِّداء مع اسمِ الإشارة، قال سيبويه: "ولا يحسن أنْ تقولَ: هذا، ولا رجل، وأنت تريد: ياهذا، و يا رجل" (٥).

وأجاز الكوفيون حذف حرف النِّداء مع اسم الإشارة، وتبعهم ابنُ مالك (٦)، وذكر أنَّ ذلك قليل. ولكنَّه غير مُمتنع، واحتجَّ بما استشهد به الكوفيون مِنَ السَّماعِ كقوله تعالَى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٧) أيْ: يا هؤلاء، وبقولِ ذي الرُّمَّة:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ... بِمِثْلِكَ هَـذَا لَوْعَـةٌ وَغَـرَامُ (٨)

---

(١) البقرة، آية ١٢٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، للعُكْبَرِيّ ١/١١٦.

(٣) التوبة، آية ١٧.

(٤) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القرآن، للعُكْبَرِيّ ١/٤٨٨، ٢/٦٣٩، ٢/٧٠٧.

(٥) الكتاب ٢/٢٣٠.

(٦) يُنظَرُ: شرح التسهيل ٣/٣٨٦-٣٨٧ .

(٧) البقرة، صدر الآية ٨٥.

(٨) البيت من الطويل، لذي الرُّمة في ديوانه، ص ٦٤٦، وروايته في الديوان " فتنة وغـرام ".

هملت عيني: سال دمعها، اللوعة: حرقة القلب من ألم الحب، غرام: شدة رغبة.

=

أراد يا هذا.

وأمّا القياسُ فبالقياس على نداء العلم اعتبارًا بكونه معرفة قبل النّداء[1].

ويرى المراديُّ " أنّ من الإنصاف قصر اسم الإشارة على السّماع؛ إذ لَمْ يُوْجَدْ إلا في الشّعرِ، وأمّا نحو ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ ﴾ [2]فمتأوَّل على أنّ "أنتم" مبتدأ و"هؤلاء" خبره، أو بالعكس، وجملة "تقتلون" حال" [3].

والّذي يبدو –والله أعلم– منع حذف حرف النّداء مع اسمِ الإشارة؛ لأنّ الحذف فيه إجحاف، وإبهام يمنع من ذلك، لأنّك إذا قلت: هذا ففيه من الإبهام ما أشبه التّكرة، أمّا ما استشهد به الكوفيون من شواهد شعرية. فهي ضرورات لا يقاس عليها، ولا تطرد في جميع الأحوال، كما أنّ الشّواهد القرآنية التي احتجوا بها قابلة للتأويل.

٣٣- فتحة "ابن" إذا وقع صفة لمنادى مبني، فتحة بناء أم إعراب؟

إذا وقعتْ لفظه "ابن" المضافة إلى علم صفةً لعلم منادى مبني متصلة به نحو: "يا زيدُ بنَ عمرو" فمن العرب من يبني هذا المنادى على الفتح، ومنهم من يضمه، والفتح هو اختيار البصريين[4]، قال ابنُ كيسان[5]: هو أكثر كلام العرب، وزعم المبرد[6] أنّ الضّمّ

= يُنظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٨٦/٣، وشرح الكافية ١٢٩١/٣؛ وشواهد التوضيح، ص ٢١١، وأوضح المسالك ٧٤/٣، والمغني ٦٤١/٢، والمقاصد النّحويّة ٢٣٥/٤، والتصريح ١٤/٤، والهمع ٤٤/٣، والأشموني ٣/ ٢٠١، والدُّرَر ١٥٠/١).

(١) شرح ألفية ابن معطي؛ لابن القواس ١٠٤٢/٢.

(٢) البقرة، من الآية ٨٥ .

(٣) توضيح المقاصد ٢٧٣/٣، وتأويل الآية متمثل في أنّ " هؤلاء " بمعنى الّذين وهو خبر عن " أنتم " أو بالعكس وجملة "تقتلون" صلة. أو أنّ " هؤلاء " اسم إشارة وجملة تقتلون حال.

(٤) يُنظَرُ: الكتاب ٣١٣/١-٣١٤، معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١، المقتضب ٢٣١/٤.

(٥) يُنظَرُ رأي ابن كيسان في: الارتشاف ٢١٨٦/٤، وتوضيح المقاصد ٢٨٣/٣، والهمع ٥٤/٣.

(٦) يُنظَرُ: المقتضب ٢٣١/٤.

أجـــود. أمّا نون "ابن" فمفتوحة على المشهور، وحَكَى الأخفشُ [1] ضمَّها اتباعًا لضـــم المنادى. فتقول: يا زيدُ بنُ عمرو، كما قلت: يازيدَ بنَ عمرو، وقد اُختُلِفَ فِي فتحة نون "ابن" إذا فتح المنادى، فالجمهور على أنّها فتحةُ إعراب؛ لأنّها صفةٌ مضافة [2]، وذهـــب عبدُ القاهرِ الْجرجانيُّ إِلَى أنّها فتحةُ بناء؛ لأنَّ الاسمين -الْمنادى وصفته- رُكّبا وجعـــلا اسمًا واحدًا [3].

ورجَّـــحَ المراديُّ مذهب الجمهور، فقال: "لا إشكال فِي أنّ فتحةَ "ابـــن" فتحـــة إعراب إذا ضُمَّ موصوفه، وأمّا إذا فُتِحَ فمذهب الجمهور أنّها أيضًا فتحة إعراب. وقـــال عبدُ القاهر: هي حركة بناء، لأنّك ركبته مع زيد" [4].

وأوضحَ فِي شرحِ التّسهيل أنّ المنادى إذا بُنِيَ على الضّمِّ جاز فِي "ابن" أنْ يكـــونَ بدلاً، وعطف بيان، ومنادى، ومفعولاً بفعل مقدر، ونعتًا وهو أحسنها، وإذا بُنِيَ المنادى على الفتح ليس فِي "ابن" إلا أنْ يكون نعتًا منصوبًا [5].

٣٤-حكم مساجد ونحوه من حيث الصَّرف وعدمه إذا سُمّيَ به ثُمَّ نُكّرَ

اتفق النُّحَاة على منع مساجد ونحوه من الجموع التِي بعد ألف تكسيره حرفـــان أو ثلاثة أوسطها ساكن منَ الصَّرفِ؛ لأنّها جموعٌ لا نظير لَها فِي الآحاد، ولتعذر تكسيرها مرة أُخرى. ولا يتغير هذا الْحكم بعد التّسمية بِها فهي مَمْـــنُوعة من الصَّـــرفِ نكـــرة

---

(١) يُنظرُ رأي الأخفش فِي: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣/٣٩٤، والارتشاف ٤/٢١٨٨، والمساعد ٢/٤٩٧، والهمع ٣/٥٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٨٤.

(٣) المقتصد ٢/٧٨٥.

(٤) توضيح المقاصد ٣/٤٨٤.

(٥) شرح التسهيل، ق٢٥٠ (ب).

ومعرفة[1]. ونُسِبَ إلَى الأخفش القول بصرفها بعد التسمية بها؛ لزوالِ السَّبب المـــانع، وهو الجمع[2].

وهذا مخالفٌ لِمَا صرَّحَ به – رحمه الله – حيث قال: " كلُّ جمعٍ ثالث حروفه ألف، وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان فصاعدًا فهو لا ينصرف في المعرفة، ولا في النَّكـــرة، نحو: محاريب، وتماثيل، ومساجد"[3].

وإذا نُكِّرَتْ بعد التَّسمية بها مُنِعَتْ منَ الصَّرفِ أيضًا عند الجمهور[4]؛ لوجود العلَّة، وهي الجمع المتناهي. ونُقِلَ عنِ الأخفش قولان: الصَّرف والمنع [5].

وذهب المراديُّ مذهبَ الجمهور، فقال: " الجمع المتناهي إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّر ففيه مذهبان:

أحدهما: أنّه لا ينصرف لبقاء الصِّيْغة فشابه أصله، وهذا مذهب سيبويه، وذهـــب المبرد والأخفش في أحدِ قوليه: إلى أنّه ينصرف؛ لذهاب معنى الجمعيَّة وهذا ما حكـــاه السِّيرافيُّ عنه، وحكى ابنُ السَّراج عنه أنّه لا يصرفه، ومذهب الفراء صـــرْفه أيضًـــا، والصَّحيح قول سيبويه؛ لأنَّ شبه العلَّة في هذا الباب علَّة؛ ولأنَّ الأكثرَ في سراويل أنّها مفردة نكرة، وقد مُنِعَتْ منَ الصَّرفِ لشبهها بالجمع لفظًا"[6].

وقال في توضيح المقاصد: " مذهب سيبويه أنّه لا ينصرف بعد التَّنكِيْر لشبهه بأصله، ومذهب المُبرد صرفه ؛ لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصَّحيح قول سيبويه؛

---

(١) يُنْظَرُ: الكتاب ٢٢٧/٣، وارتشاف الضرب ٨٨٨/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٦/٤-١٣٧، وهمع الهوامع ٨٠/١.

(٢) يُنْظَرُ: شرح الكافية للرضيِّ ٥٧/١، وارتشاف الضرب ٨٨٧/٢ –٨٨٩، وشفاء العليل٩٠٣/٢.

(٣) معاني القرآن؛ للأخفش ٣٥٥/١.

(٤) يُنْظَرُ: الكتاب ٢٢٧/٣.

(٥) يُنْظَرُ: معاني القرآن؛ للأخفش ٣٥٥/١. ويُنْظَرُ أيضًا: ارتشاف الضرب؛ لأبي حيان ٢/ ٨٨٨، وتوضيح المقاصد ١٣٧/٤.

(٦) شرح التسهيل، (المخطوط)ق ٢٨٥ (أ).

لأنهم منعوا سراويل من الصَّرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصَّحيح "[١].

٣٥ حكم الإعداد المعدولة إذا سمي بها ثم نُكِّرت من حيث الصرف وعدمه

الأعداد التي على وزن "فُعَال" و "مَفْعَل" كأُحاد ومَوْحَد، ممنوعة من الصَّرف للصِّفة والعدل[٢]. فإذا سُمِّي بها صُرِفتْ عند بعض النَّحْويين كالفراء [٣]؛ لزوال معنى الصِّفة أو العدل منها بالتَّسمية. ومنع الجمهور صرفها للعلمية والعدل [٤]. فـإذا نكِّـرت بعـد التَّسمية بها فبعض هؤلاء يصرفها؛ لزوال أحد سببـي منع الصرف وهـو العلميـة أو العدل، وبعضهم يمنعها من الصرف؛ لأنَّها صفة في الأصل والعدل يلازمها.

وذهب المراديُّ إلى أنَّ الأعدادَ المعدولة إذا سُمِّيَ بها ثم نُكِّرت مُنعتْ من الصَّرف، فقال: " كـلُّ معدول سُمِّي به فعدله باق، إلا سَحَر وأمس في لغـة تميم، وذهـب الأخفش[٥] وأبو علي[٦] وابن بَرْهَان[٧] وابن بابشاذ [٨] إلى صرف العدد المعدول مسمى به، قالوا: لأنَّ العدل يزول بالتَّسمية. والصحيح مذهب سيبويه[٩] أنَّ العدلَ باق ولا أثر لزوال معناه. وإذا نُكِّر بعد التَّسمية لم ينصرف أيضًا "[١٠].

---

(١) توضيح المقاصد ١٣٧/٤.

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٨٥٥: "العدل صَرْفُ لفظٍ أَوْلى بالمسمى إلى آخر " ا هـ.

(٣) يُنظَرُ رأي الفراء في: الارتشاف ٨٧٤/٢، وشفاء العليل ٢/ ٩٠٦.

(٤) يُنظَرُ: الكتاب ٣/ ٢٢٥، والمقتضب ٣٨٠/٣ – ٣٨١، والمساعد ٣/ ٣٤.

(٥) يُنظَرُ رأي الأخفش في: الارتشاف ٢/ ٨٧٤، وشفاء العليل ٩٠٦/٢، والهمع ١/ ١١٧.

(٦) ما ذكره المرادي مخالف لما صرَّح به أبو علي، فهو يرى منعها من الصَّرف. يُنظَرُ: المسائل المنثورة، ص ٢٧٨.

(٧) يُنظَرُ رأي ابن برهان في: الارتشاف ٨٧٥/٢.

(٨) يُنظَرُ رأي ابن بابشاذ في: الارتشاف ٢/ ٨٧٥.

(٩) يُنظَرُ: الكتاب ٢٢٥/٣.

(١٠) توضيح المقاصد ١٦٤/٤، ويُنظَرُ: شرح التسهيل، ق ٢٨٧ (أ).

فالمراديُّ يتفق مع الجمهور في أنَّ معدولَ العدد إذا سُمِّيَ به مُنِعَ من الصَّرفِ؛ لأنَّ العدلَ لا يذهب بالتَّسْمِيةِ به؛ وكذلك العلَّة الأخرى وهي الصِّفة، فهـي وإنْ كانـت ذهبتْ بالتَّسمية به فإنَّها تعود بعد التَّنْكيرِ.

والرَّاجح في هذه المسألةِ أنَّ الاسمَ المعدولَ أُحاد وثُناء لا ينصرف في معرفـة، ولا في نكرة؛ لأنَّه معدولٌ عن أصل العدد المكرر، فـ(أُحاد) معدولة عن (واحد واحـد)، وثُناء معدولة عن (اثنين اثنين)؛ ولأنَّه نكرة ويوصف به نكرة[1].

٣٦- لَـنْ بين البساطة والتركيب

مذهب جمهور النُّحَاة أنْ "لن" بسيطة غير مركبة [2]، لكنْ خالفَ الخليلُ والكسائي وهشام بن معاوية [3]فذهبوا إلى أنَّها مركبة من "لا" النافية و"أن" الناصبة فحذفت الهمزة للتخفيف ثم الألف لالتقاء الساكنين، فالنصب مستفاد من "أن" والنفي مستفاد من "لا"

وذهب الفراء [4] إلى أنَّ أصلَ "لن" "لا" أُبْدِلَتْ أَلِفُهَا نونًا؛ لأنَّ الألفَ والنُّـون في البدل أخوان.

ورَجَّـحَ المراديُّ مذهب سيبويه والجمهور، واستدل لصحته بأمور:

أوَّلها: أنَّ البساطةَ أصلٌ، والتَّركيب فرعٌ فلا يُدَّعَى إلاَّ بدليلٍ قاطع.

ثانيها: أنَّها لو كان أصلها "لا أنْ" لم يَجُزْ تقديم معمولها عليها وهو جائز في نحو: زيدًا لنْ أضربَ، بهذا رَدَّ سيبويه على الخليل.

---

(١) يُنظَرُ: شرح ألفية ابن معطي؛ لابن القواس ١/٤٦٤، والهمع ١/٨١ .

(٢) يُنظَرُ: الكتاب ٣/٥، والمقتضب ٢/٨، والمسائل الحلبيات، ص ٤٥، وسر الصناعة ١/ ١٦١، ومعاني الحروف للرمانيِّ، ص ١٠٠، والمفصل، ص ٣٠٧، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٤/ ١٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٤، والتصريح ٤/ ٤٨٧، وحاشية الصبان على الأشْمُوْنِيِّ ٣/١٠.

(٣) يُنظَرُ: المقتضب ٢/٨، وعلل النَّحو لابن الوراق،ص ١٩٢، والمسائل الحلبيات، ص ٤٥، وشرح التسهيل ٤/١٥، والجَنَى الدَّاني، ص ٢٨٤.

(٤) يُنظَرُ: شرح المفصل ٧/ ١٦، وشرح التسهيل ٤/١٦، ورصف المَبَاني، ص ٢٨٥، والجَنَى الدَّاني، ص ٢٨٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٤، والتصريح ٤/ ٢٨٧.

ثالثها: أنّه يلزم منه أنْ تكونَ "أنْ" وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلامًا. فإن قِيْلَ يكون في موضع رفـــع بالابتــداء، والخـــبر محـــذوف لازم الحذف كما نقل المبرد. فالجواب أنّ هذا القولَ ضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: أنّ المحذوفَ لَمْ يظهرْ قطُّ، ولا دليل عليه. ذكره أبو علي.

والثّاني: أنّ "لا" تكون في ذلك قد دخلت على الجملة الإسمية ولَمْ تُكَرَّرْ.

قلتُ: هذا لا يلزم المبرد؛ لأن تكرارها عنده لايلزم. ولكنه يلزم الخليل "[1].

وَأبــطلَ مــذهبَ الفراء " بأنّه ضعيفٌ لا دليل عليه؛ ولأنّ "لا" لم توجَدْ ناصبة في موضعٍ " [2].

والوجه في هذه المسَّألة ما ذهب إليه سيبويه والجمهور واختاره المرادي وهو القول ببساطة "لن" لأمور:

أولها: أنّ "لنْ" لها نظائر كـــ"لَمْ" من الجوازم، و"أنْ" من النّواصب، وغير ذلك من الحروف.

والثّاني: أنّ معناها مفهومٌ بنفس لفظها لَمْ يَجُزْ أنْ يُدَّعَى أنّ أصلَها شيْءٌ آخر مـــن غيرِ حُجّةٍ قاطعة، ولا ضرورة.

والثّالث: أنّ "لا" يجوز أنْ يليها الماضي، وأنّ "أنْ" لا يليها إلا المستقبلُ، فحكـــم "أنْ" ساقطٌ، و"لنْ" حرفٌ قائمٌ بنفسه وُضعَ للفعلِ المستقبلِ[3].

والرّابع: أنّ القولَ بالتّركيب يصح إذا كان الحرفان ظاهرين، كـــ"لولا" و"لومـــا" وقد لا يظهر أحدهما كـــ" أمّا"؛ فالمد غم فِي أخيه فِي قوة المظهر، والإدغام لا يذهب بحقيقة الأصل. أمّا أنْ تصيرَ "لا أن": "لن" فيختفي الحرفان فذلك غير معهود[4].

---

(١) الْجَنَى الدّاني، ص ٢٨٤ – ٢٨٥.

(٢) السابق، ص ٢٨٥.

(٣) يُنْظَرُ: علل النحو؛ لابن الوراق، ص ١٩٣.

(٤) يُنْظَرُ: التّصريح ٤/ ٢٨٩

٣٦- مجيء "كي" جارة وناصبة

ذهب سيبويه وجمهور البصريين[١] إلى أنّ "كي" مشتركة تأتي ناصبة كما تأتي جارة في بعض المواضع.

قال سيبويه: "وبعضُ العربِ يجعل "كي" بمنـزلة حتّى، وذلك أنّهم يقولون: كَيْمهْ؟ في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتّى مه، وحتى متى، ولمه. فمن قال: "كيمه" فإنّه يُضمر " أنْ " بعدها، وأمّا مَنْ أدخل عليها اللام و لم يكن في كلامه "كَيْمه" فإنّها عنده بمنـزلة "أنْ"، وتدخل عليها اللام كما تدخل على "أنْ" ومن قال "كيمه" جعلها بمنـزلة اللام "[٢].

وذهب الكوفيون[٣] إلى أنّ "كي" لا تكون ناصبة للفعل دائمًا، وأنكروا مجيئها جارة. ونَسبَ الرّضيُّ إلى الأخفش القول بأنّ "كي" في جميع استعمالاتها حرف جرٍّ، وانتصاب الفعل بعدها بـ " أنْ " ظاهرة أو مضمرة [٤]. وما في معاني القرآن يخالف ذلك فقد صرَّح الأخفش – رحمه الله – بأنَّ "كي" تكون جارةً وناصبة. فقال: "... وقد تكون "كي" بمنـزلة " أنْ " وهي النّاصبة، وذلك قوله: ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا ﴾[٥] فأوقع عليها اللام ولو لَمْ تكن "كي" وما بعدها اسمًا لم تقع عليها اللام "[٦].

وأجاز المراديُّ مذهب البصريين، فقال: " في "كي" ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّها حرفٌ جرٌّ دائمًا، قال: وهو مذهب الأخفش.

وثانيها: أنّها ناصبةٌ للفعل دائمًا، وهو مذهب الكوفيين.

---

(١) يُنْظَرُ: المقتضب ٩/٢، والإنصاف ٢/ ٥٧٠، وشرح المفصل ١٧/٧، ومنهج السّالك، ص ٢٢٣، والتصريح ٤/٢٩٠-٢٩١

(٢) الكتاب ٦/٣.

(٣) يُنْظَرُ: الأصول ٤٠٨/١، والإنصاف ٢٧٠/٢.

(٤) يُنْظَرُ: شرح الكافية ٢٣٩/٢.

(٥) الحديد، من الآية٢٣

(٦) معاني القرآن، للأخفش ١٢٦/١ – ١٢٧.

وثالثها: أنّها تكون حرف جرٍّ تارة وناصبة للفعل تارة، وهو الصَّحيح وعلى هـذا فلها ثلاثة أحوال:

حال يتعين فيها أنْ تكون جارة، وذلك وإذا دخلت على "ما" الاستفهامية أو المصدرية أو " أنْ " المصدرية، إلا أنَّ دخولها على " أنْ" نادرًا...

وحال يتعين فيها أنْ تكون ناصبة للفعل، وذلك إذا دخلت عليها اللام.

وحال يجوز فيها الأمران، وهو ما عدا ذلك "[١].

وقد ذكر في شرح التّسهيل الخلاف في "كي" واختار مذهب البصـريين فـي أنَّ "كي" لفظ مشترك يكون حرفًا مصدريًا يفيد التّعليل والسّبك، ويكون حـرف جـرٍّ للتّعليل بمعنى اللام [٢].

والمُختار مذهب الجمهور أنَّ "كي" مشتركة بين النّاصبة والجارة، ويتعين كونهـا ناصبة إذا دخلت عليها اللام كقوله تعالَى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [٣] فاللام حرف جرٍّ ولا يجوز أنْ تكون "كي" جارةً؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخل على مثله إلا شذوذًا، والكـلام الفصيح المقيس لا يُخرَّج على الشّاذّ [٤].

ومذهب الكوفيين فيه نظر؛ لثبوت مجيء "كي" جارة في قول العرب: "كيمـه" ؟ بمعنى " لِمَه" ؟ حكى ذلك سيبويه وغيره [٥].

---

(١) الْجَنَى الدَّانِي، ص ٢٧٨ (بتصرف).

(٢) يُنْظَرُ: شرح التسهيل، ق ٢٩٢ (ب)، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٢/١٨٩-١٩٠.

(٣) الحديد: من الآية ٢٣.

(٤) يُنْظَرُ: التصريح ٤/٢٩١.

(٥) يُنْظَرُ: الكتاب ٣/٦.

٣٨- الفاء لا تأتي للاستئناف

ذهب بعضُ النَّحْويين[١] إلى أنَّ الفاء قد تأتي للاستئناف. قال هشام بن معاوية: " إذا أرَدْتَ الاستئنافَ، فجميع النَّسق سواء "[٢]. ومن مجيئها للاستئناف قول الشَّاعرِ:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَـواءَ فَيَنْطِقُ ... وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ [٣]

أيْ: فهو ينطق، وعلَّلوا ذلك بأنَّها لو كانت للعطفِ لَجُزِمَ الفعلُ بعدها، ولو كانت للسَّببية لَنُصِبَ، ولكنَّ الفعلَ هنا جاء مرفوعًا، ومثله قوله تعالى: ﴿ أَنْ يَقُولَ لَـهُ كُـنْ فَيَكُونُ ﴾ [٤] بالرَّفعِ. أيْ: فهو يكونُ حينئذ. قال المراديُّ تعليقًا على ما ذُكِرَ عن "الفاء" في هذه النُّصوص: " وهذه الفاء ترجع عند التَّحقيقِ، للفاء العاطفة للجمل، لقصد الرَّبط بينها "[٥].

وقـد ذَكَرَ ابنُ هشام في أوضح المسالك أنَّ الفاءَ في بيـتِ جميـلٍ السَّابـق للاستئناف[٦] و في المغني صوَّبَ ما انتهى إليه المراديُّ، فقال: " والتَّحقيق أنَّ الفاء فيـه للعطفِ، وأنَّ المعتمدَ بالعطف الجملة لا الفعل، وإنَّما يُقدِّرُ النَّحْويون كلمة "هو" لِيُبيِّنوا أنَّ الفعلَ ليس المعتمد بالعطف "[٧].

---

(١) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب ١٩٨٣/٤، والهمع ٢٣٥/٥.

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٨٣/٤، ويُنْظَرُ: هشام بن معاوية حياته. آراؤه. منهجه، ص ٣٠٤.

(٣) البيت من الطويل، لجميل بن معمر في ديوانه، ص ١٤٤، جمع وتحقيق الدكتور / حسين نصار.
الشَّاهد فيه: رفع " ينطقُ " على الاستئناف، أيْ: فهو ينطقُ. وقوله: القواء: القفر، والبيداء: الصحراء، والسملق: الأرض المستوية التي لا شجر فيها
يُنْظَرُ: (الكتاب ٣٧/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٧/١، ٢٢٩/٢، وشرح المفصل ٣٦/٧،واللسان (سَمْلَق)٢١٠٢/٣، والمقاصد النَّحْويَّة ٤٠٣/٤، والتصريح ٣٣٣/٤، والهمع ٢٣٥/٥، والمغني ١٦٨/١، وأوضح المسالك ١٧٨/٣، والخزانة ٦٠١/٣، والدُّرَر ٨/٢، ١٧١).

(٤) يـس، من الآية٨٢.

(٥) الجَنَى الدَّاني، ص ١٣٠ – ١٣١.

(٦) أوضح المسالك ١٧٩/٣.

(٧) المغني ١٦٨/١.

٣٩- لام الطَّلب

اللام العاملة قسمان، اللام الجارة، واللام الجازمة، وهي لام الأمر.

قال المراديُّ: " والأولَى أنْ يُقالَ لام الطَّلب، ليشمل الأمر نحو: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾(١). والدُّعاء، نحو: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾(٢)، والالتماس، كقولك لمن يساويك: لِيَفْعَلْ، من غير استعلاء وذلك؛ لأنَّ الطلبَ إذا وَرَدَ من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنَى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس. وهذه اللام تَرِدُ لمعان أُخر غير الطَّلب كالتَّهديد، كقوله تعالَى:﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾(٣). والأصل في ذلك معنى الطَّلب"(٤).

وتبعه في ذلك البيتوشي وصوَّب ما قاله المراديُّ، فقال: " اللام الجازمة. وهي اللام الموضوعة للطَّلب، وهذا أولَى من قولهم: لام الأمر، ليشمل الأمر... " (٥).

٤٠- مجيء"إنْ" الشَّرطية بمعنى "إذْ"

اُختُلِفَ في مجيء "إنْ" بمعنى "إذْ" فزعم الكوفيون(٦)وتبعهم ابنُ فارس(٧) إلَى جواز مجيئها بمعنى "إذْ"، واستدلوا بقوله تعالَى: ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾(٨) فقالوا: المعنى: إذْ كنتم مؤمنين؛ لأنَّ الخطاب للمؤمنين، ولو كانت "إنْ" للشرط لوجب أنْ يكون الخطاب لغير المؤمنين، ومثله:﴿ لتدخُلُنَّ المسجد الحرامَ إنْ شاء الله آمنين ﴾(٩)

---

(١) الطلاق، من الآية٧.

(٢) الزخرف، الآية ٧٧.

(٣) العنكبوت، ٦٦.

(٤) الْجَنَى الدَّاني ١٥٢.

(٥) صرف العناية ص ١١٩.

(٦) يُنْظَرُ: الإنصاف ٦٣٢/٢، ورصف المَباني ١١٠، ومغني اللبيب٢٦/١، وحاشية الصبان ١٣/٤.

(٧) الصاحبي في فقه اللغة؛ لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة: البابي وشركاه -) ص١٣١.

(٨) البقرة، الآية ٢٧٨.

(٩) الفتح، الآية ٢٧.

ومثله أيضًا: ﴿فالله أحقُّ أنْ تخشوهُ إنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [1]، وقوله ﷺ: " السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤمنين وإنا إنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاحِقونَ " [2]. أي: إذ شاء الله بكم لاحقون؛ لأنه لا يجوز الشك في اللحاق بهم، ونحو ذلك مِمَّا الفعلُ فيه محقق الوقوع.

وردَّ البصريون[3] هذا القول بأنَّ "إنْ" للشرط، والمعنى: من كان مؤمنًا ترك الرِّبا، ومن كان مؤمنًا لَم يخشَ إلا الله...

وذهب المراديُّ إلَى أنَّ "إنْ" في هذه المواضع كلها شرطية؛ " لأنَّه لَم يَثْبُتْ في اللغة أنْ تكون بمعنى "إذ" وأجاب عن قوله تعالَى: ﴿إنْ كنتم مؤمنين﴾ بأنَّه شرطٌ محضٌ؛ لأنَّها أُنْزِلَتْ في ثقيف، وكان أوَّل دخولهم في الإسلام، وإنْ قُدِّرتْ الآية فيمن تقرر إيمانه، فهو شرط مجازي على جهة المبالغة. كما تقول: إنْ كنتَ ولدي فأطعني.

وعن آية المشيئة بأنَّه تعليم من الله لعباده أنْ يقولوا مثل ذلك، متأدبين بأدبه جلَّ وعلا، أو أنَّ المعنى لتدخلن جميعًا إنْ شاء الله ولم يَمُتْ منكم أحدٌ قبل الدخول، أو هو حكاية من الله قول رسوله لأصحابه، أومن كلام الملك الذي أخبره بالمنام...

وأمَّا الحديث، فقيل: الاستثناء فيه للتَّبرك. وقيل: هو راجع إلَى اللحوق بهم على الإيمان "[4].

والوجه أنَّ "إنْ" في الآية المذكورة، والحديث الشَّريف من باب الشَّرط والجزاء، وَحُذِفَ جوابُها للدَّلالة عليه، ولا يصح أنْ تكون بمعنى "إذ" الظَّرفية؛ لأنَّه، لَم يَثْبُتْ في اللغة مَجيء"إنْ" بمعنى "إذ"، وما استشهد به الكوفيون لا حجة لَهم فيه، ولا دليل لديهم. والله أعلم بالصَّواب.

---

(١) التوبة، الآية ١٣.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: ما يُقَال عند دخول القبور والدعاء لأهلها حديث رقم ٩٧٤، ٤٥/٧، والنسائي في كتاب: الجنائز، باب: الأمر بالاستغفار للمؤمنين حديث رقم ١٩٢٦، ٤٣٨/٢.

(٣) يُنظَرُ: الإنصاف ٦٣٤/٢، ورصف المَباني، ص ١١٠، والجَنَى الدَّاني، ص ٢٣٣.

(٤) الجَنَى الدَّاني، ص ٢٣٢-٢٣٤ (بتصرف).

٤١- حكم المجازاة بـ "كيف"

يجازى بـ "كيف" معنىً لا عملاً [١] فتقضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى، تقول: "كيفَ تصنعُ أصنعُ " بالرَّفع، وأجاز قُطرب والكوفيون[٢] الجزم بها قياسًا مطلقًا على أدوات الشَّرط الجازمة "متى" و"أينما" وحجتهم في ذلك أنَّها أشبهتها في الاستفهام والمعنى، فـ"كيف" سؤال عن الحال كذا "أين" سؤال عن المكان؛ ولأنَّ معناها معنى المجازاة، فمعنى "كيف تكنْ أكنْ" في أيِّ حال تكن أكن.

وأجاز أبو عمر الْجرميُّ الجزم بها إذا اقترنت بـ"ما" نحو: كيفما تكنْ أكنْ [٣].

ورجَّح المراديُّ مذهب الجمهور حيث ذكر في شرح التسهيل أنَّ "كيف" اسم لتعميم الأحوال، وهي من أسماء الاستفهام، وقد يُجازى بها معنى لا عملا.. ثم قال: "ولا يجزم بها خلافًا للكوفيين فإنَّهم يجزمون بها ولَم يُسْمَعْ، وإنَّما أجازوه بالقياس، وقد ثَبتَ الرَّفعُ بها في قوله تعالَى[٤]: ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها "[٥].

والْمُختَار أنَّ "كيف" شرطية في المعنى لا العمل؛ لأنَّه لَم يُسْمَعْ من العربِ الجزم بها، فلا يجوز قياسًا؛ خلافًا للكوفيين و قطرب. وكذا إذا اتصلتْ بها "ما" الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيءٌ. والله أعلم بالصَّواب.

---

(١) يُنظَرُ: الكتاب ٣/٦٠، والأُصُول ٢/١٩٧، والإنصاف ٢/٦٤٣، وشرح التسهيل ٤/٧١-٧٠، وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٧، وتوضيح المقاصد٤/٢٤٣، ومغني اللبيب١/٢٠٥، وهمع الهوامع ٤/٣٢١، وحاشية الصبان على الأشْمُونِيّ ٤/٢٠

(٢) يُنظَرُ: الإنصاف ٢/٦٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٦-١٩٧، والارتشاف ٤/١٦٧٨.

(٣) يُنظَرُ: المسائل البصريات، لأبي علي الفارسيّ ١/٣٤٦.

(٤) سورة المائدة، من الآية ٦٤.

٤٢- اللام الموطّئة لجواب القسم

وهي اللام الدّاخلة على الشّرط الّذي اجتمع مع القسم على جملة واحدة، للدّلالة على أنّ تلكَ الجملة جوابًا للقسم، لا جزاءً للشّرط، ولا لجزاء محذوف، ولهذا سُمّيتْ: "اللام المؤْذنة"، وتُسَمَّى: "اللام الْمُوَطِّئة؛ لتوطئتها وتمهيدها الجواب للقسم.

قال المراديُّ في قوله تعالَى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[١]: " إنَّمَا سُمِّيتْ هذه اللامَ مُوطّئة؛ لأنّها وطّأتْ للجواب، وتُسَمَّى أيضًا المؤذنة، وقولهم: إنّها موطئة للقسم فيه تجوز، وإنّما هي مُوطّئة لجواب القسم، وأكثر ما تكون مع إنْ الشّرطية "[٢].

٤٣-لَمَّا التَّعْلِيقِيَّة حرف:

من معانِي "لَمَّا" التّعليق، وهي الّتِي فيها معنى الشّرط، ويقال لها الْحينية أو التّعليقية، وتقتضي جملتين وُجِدَتْ ثانيتهما عند وجود أُوْلاهما، كقوله تعالَى: ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾[٣]، وهي في هذا الاستعمال مختصة بالماضي[٤].

وَاخْتُلِفَ فيها في هذا الاستعمال على قولين:

الأوَّل: أنّها حرفُ وجوب لوجوب. وقيل: حرف وجود لوجود[٥]، وهو قول سيبويه[٦] وأكثر المتأخرين[٧].

---

(١) الحشر، من الآية ١٢.

(٢) الْجَنَى الدّانِي، ص١٧٠.

(٣) الزُخرف، آية ٥٥.

(٤) يُنْظَرُ: ماجاء عن لَمّا و معانيها في: رصف المَبانِي، ص٢٨٣-٢٨٥، وجواهر الأدب، ص٥٢٣-٥٢١، والْجَنَى الدّانِي، ص٥٣٧-٥٤٠، ومغني اللبيب ٢٧٨/١-٢٨٣.

(٥) يُنْظَرُ: رصف المَبانِي، ص٢٨٣، والْجَنَى الدّانِي، ص٥٣٧-٥٤٠، ومغني اللبيب ٢٨٠/١.

(٦) يُنْظَرُ: الكتاب ٣١٢/٢.

(٧) يُنْظَرُ: رصف المَبانِي، ص٢٨٣.

والثَّاني: أنَّها ظرفٌ بمعنى "حين" وهو قول ابن السَّراج[١] والفارسي[٢]. وتبعهم جماعة منهم الهروي[٣] والجرجاني[٤] والإربلي[٥].

وجمع ابنُ مالكٍ –رحمه الله– في التَّسهيل بين المذهبين فقال: " إذا وَلِيَ لَمَّا فعل ماضٍ لفظًا ومعنى فهو ظرف بمعنى "إذْ" فيه معنى الشَّرط، أو حرف يقتضي فيما مَضَى وجوبًا لوجوب" [٦].

واختار المراديُّ القول بحرفيتها فقال: " والصَّحيح ما ذهب إليه سيبويه لأوجه:

أحدها: أنَّها ليس فيها شيءٌ من علامات الأسماء.

والثَّاني: أنَّها تقابل "لو". وتحقيق تقابلهما أنَّك تقول: لو قام زيد قام عمرو، لكنه لَمَّا لم يقمْ لم يقمْ.

والثَّالث: أنَّها لو كانت ظرفًا لكان جوابُها عاملاً فيها كما قال أبو علي. ويلزم من ذلك أنْ يكونَ الجوابُ واقعًا فيها؛ لأنَّ العامل في الظَّرف يلزم أنْ يكون واقعًا فيه، وأنتَ تقول: لما قمتُ أمس أحسنتُ إليك اليوم.

والرَّابع: أنَّها تُشعِرُ بالتَّعليل نحو قوله تعالَى: ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [٧]، والظُّروف لا تشعر بالتَّعليل.

والخامس: أنَّ جوابَها قد يقترن بـ"إذا" الفجائية كقوله تعالَى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ [٨]، وما بعد "إذا" الفجائية لا يعمل فيما قبلها "[٩].

---

(١) يُنْظَرْ: الأصُوْل ١٥٧/٢.

(٢) يُنْظَرْ: كتاب الشعر ٧٠/١– ٨٩.

(٣) يُنْظَرْ: الأزهية، ص١٩٩.

(٤) المقتصد ١٠٩٢/٢.

(٥) جواهر الأدب، ص٥٢١.

(٦) التسهيل، ص٢٤١.

(٧) الكهف، من الآية ٥٩.

(٨) الزخرف، آية٤٧.

(٩) الجنى الداني، ص٥٣٨–٥٣٩.

٤٣-توجيه وقوع الجملة الاسمية بعد "هلاَّ" في قولِ الشَّاعرِ

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ   إِلَيَّ ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا [١]

"هلاَّ" من أحرف التَّحضيض كـ"ألا"؛ ولذلك لاتدخل كسائر أخواتها على غير الفعل[٢]، فإن تلاها جملةٌ اسمية كما في البيت السَّابق فمتأوَّل، واختُلِفَ في تأويله على قولين:

أحدهما: أنَّ البيتَ مُتأوَّلٌ على تقدير"كان" الشَّأنية، وجملة " نفسُ ليلى شفيعُهَا " في موضع خبر "كان" والتَّقدير: فهلاَّ كانت هي- أيْ القصة- نفس ليلى شفيعها. وعلى هذا الوجه خرَّجَه أبو بكر ابنُ طاهر[٣].

والثَّاني: أنَّ "نفس" فاعل فعل مضمر أيْ: فهلاَّ شفعتْ نفس ليلى، وشفيعها خبر مبتدأ محذوف، أيْ: هي شفيعها [٤].

وقد رَجَّحَ المراديُّ القولَ الأوَّلَ وارتضاه، فقال: " والأوَّل أقرب"[٥]، وَرَدَّ القولَ الثَّاني؛ لأنَّ فيه تكلف[٦].

والأجود التأويل الأوَّل، وله نظائر كقوله تعالَى:[٧] ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، والثَّاني فيه تكلف وادِّعاء محذوفين، الفعل، والمبتدأ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان مجنون ليلى، ص١٥٤، جمع وتحقيق عبد الستار فراج، وملحق ديوان ابن الدُّمينة، ص ٢٠٦ ،تحقيق أحمد النفاخ، ونسبهُ صاحب الخزانة ٣/ ٦٠ إلى الصِّمة القُشيريِّ.

يُنظَرُ: (رصف المباني، ص٤٠٨، وابن الناظم، ص ٥٠٦-٥١٢، وجواهر الأدب، ص ٣٩٤، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٩٠، والجنى الدَّاني، ص٥٥٣، والمغني ١/ ٧٤، والأشمُونيّ ٤/ ٧٤، وصرف العناية، ص٥٢٠، والخزانة ٣/ ٦٠: والدُّرر ٢/ ٢٠٤).

(٢) صرف العناية، ص٥٢٠.

(٣) يُنظَرُ رأيه في: توضيح المقاصد ٤/ ٢٩١، والجنى الدَّاني، ص٥٥٣، وصرف العناية، ص ٥٢٠.

(٤) يُنظَرُ: شرح التسهيل لِلمُرَاديِّ، ق٣٠٧ (أ)، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٩١، والجنى الدَّاني، ص٥٥٣.

(٥) الجنى الدَّاني، ص٥٥٣.

(٦) توضيح المقاصد ٤/ ٢٩١.

(٧) التكوير، آية ١

٤٤- الكناية في "كم" الاستفهامية

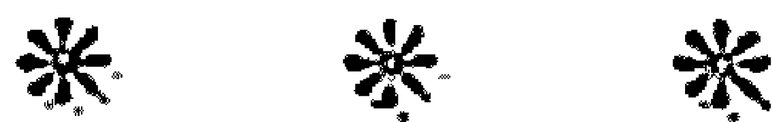
يُسأل بـ "كم" عن العدد. وقد ذَكَرَ بعضُ النُّحاةِ أنّها كنايةٌ عن عددٍ مجهولِ الجنسِ والمقدار[١]. ومنهم المرادي[٢].

أيْ: أنّ "كمْ" يُسألُ بها دائمًا عن عدد مبهم الجنس والمقدار، وهذه دعوة ممنوعة؛ لأنّ السؤالَ بكم عنِ المقدار فقط، فإذا قيل: كم دراهمك ؟ فقد تحدد الجنس والمسؤول عنه العدد فقط.

ولا يستقيم أنْ يكونَ الجنسُ والمقدارُ مجهولين لدى المخاطب؛ لأنه لو كان كذلك لَمَا صَحَّ أنْ يسألَ عنهما. ولا يستقيم أنْ يكونَ الجنسُ مجهولاً عند المتكلم، لتعينه عنده بدليل أنّه أتى لها بِتَمْيِيزٍ حدَّدَ الجنسَ نحو: **كم كتابًا قرأتَ؟** وإنْ كان العدد مجهولاً عنده طلب مِنَ المخاطب تحديده [٣].

قال الشّيخ أبو حيان: "لأنّ كم لا تدلُّ على جنسِ العدد المسؤول عنه، احتاجت إِلَى ذِكْرِ جنسه بعدها ليتميَّزَ به العدد"[٤].

والوجه أنْ يُقَالَ فيها ما قاله سيبويه: **إنّما يُسألُ بِها عن العدد**[٥]، دُونَ وصفه بأنّه مجهولُ الجنسِ والمقدارِ. والله أعلم بالصّواب.



---

(١) يُنظَرُ: شرح الكافية الشافية ١٧٠٤/٤، وشرح الألفية؛ لابن الناظم، ص ٥٢٦، والتصريح ٥٠٩/٤ وشرح الألفية؛ للأشموني ١١٢/٤.

(٢) يُنظَرُ: توضيح المقاصد ٣٢٤/٤.

(٣) يُنظَرُ: حاشية الصبان ١١٢/٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٧٧٦/٢.

(٥) يُنظَرُ: الكتاب ١٥٧/٢.

الْخَاتِمَــــةُ

الْخَاتِمَـــةُ

❖ أوّلاً: خُلاصَـــةُ الْبَحْثِ:

هَذَا هُوَ الْمُرَادِيُّ كَمَا بَدَا لِي وَأَنَا أُقلِّبُ النَّظرَ فِي أخبارِهِ وآثارِهِ وآرائِه، أحـــد نحـويي القرنِ الثّامنِ الهجريِّ النَّابِهِيْنَ، نَالَ شُهْرَةً وَاسِعَةً فِي الْمَشْرِقِ والْمَغْرِبِ، وَخَلَّفَ تُرَاثًا فِكْرِيًّــا جَادًا، مَا زَالَ الدَّارِسُوْنَ ينهلونَ منه، فكانتْ مصنفاتُهُ بحَقٍّ إضافةً متميِّزةً لإثراءِ الْمَكتبـــةِ العربيَّـــةِ.

وهذا البحثُ تَرَكَّزَ حَوْلَ دِرَاسةِ **جُهُــوْدِ الْمُــرَادِيِّ وَآرَائِـــهِ النَّحْـــوِيَّةِ**.

تناولتُ فِيه عصرَ الْمُرَادِيِّ مِنَ النَّاحيةِ السِّياسيَّةِ والاجتماعيَّةِ والفكريَّةِ، وبينْتُ أنَّه عـــاشَ فِي ظلِّ حكمِ المماليك البحريَّة، وقضى شَطْرًا كبيرًا منْ حياتِه أيام حُكْمِ السُّـــلطانِ النَّاصـــر مُحَمَّد قلاوون الَّذي يُعدُّ عصره من أزهى عصورِ الحكمِ المملوكيِّ. وتحدثتُ عـــن الحيـــاةِ الاجتماعيَّةِ، ثُمَّ تناولتُ الحياةَ الفكريَّةَ بالدِّراسةِ، وذَكَرْتُ أبْرَزَ الأسبابِ التي عملـــتْ عَلَـــى انتشارِ الثّقافةِ فِي هذا العصرِ. وتحدَّثْتُ عن تطورِ الدِّراساتِ النَّحويَّةِ فِي عصرِ الْمُرَادِيِّ، وعن كِبَارِ النُّحَاةِ المعاصرينَ لهُ، ومنهجِ التَّأليفِ النَّحويِّ فِي تلكَ الفترةِ.

ثُمَّ عرَّفْتُ اسمِ الْمُرَادِيِّ وكنيته ولقبه، وأصله ونسبه، وحدَّدْتُ سنةَ ميلادِهِ بسَـــنة ٧٠٧ هــ، وهو تحديد تقريبي احتهادي لا غير، ثُمَّ تحدثْتُ عن نشأته، ووفاته، وذكـــرتُ أشـــهرَ شيوخه وتلاميذه، مع بيان مكانته العلميَّة، والمؤلفات التي أثْرَى بها المكتبةَ العربيَّةَ، وتطرقـــتُ إلى أخلاقه وثناءِ العلماءِ عليه. ثُمَّ أظهرتُ أثرَ الْمُرَادِيِّ فِي الْخالفينَ من بعـــده، واخـــترتُ عشرةً من أعلامِ النُّحَاةِ فِي المشرقِ والمغربِ أفادوا مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ، وأوردوا نقولاً عنـــها فِـــي كتبهم؛ لتطبيقِ ذلك الأثرِ.

وتناولتُ بعد ذلكَ شرح الْمُرَادِيِّ عَلَى **الألفِـيَّةِ**، وشرحه عَلَى **التَّسهيلِ**، وكتاب **الجنى الدَّاني** بدراسةٍ مفصَّلةٍ شاملةٍ، عُنيْتُ فيها بالتَّعريفِ بكلِّ كتابٍ منها، وبيانِ أبرزِ خصائصه، وقيمته، ومصادرِه، وشواهدِه، وأَظْهَرْتُ موقفَ الْمُرَادِيِّ مِنَ ابنِ مالكٍ فِي الألفيَّة، والتَّسهيل،

كما أوضحتُ أثرَ الْجَنَى الدَّاني فِي كُتُبِ حروفِ المعاني التي جاءتْ بعده، واخترتُ ابنَ هشامٍ الأنصاريَّ فِي **المغني**، وعَبْدَ اللهِ البيتوشيَّ فِي **صرف العناية**؛ لتطبيق ذلك الأثرِ.

وَشَمِلَتْ دِرَاسَتِي التَّعريفَ بِمَا أُلِّفَ حول **توضيح المقاصد** مِنْ شُرُوحٍ له، وحواشٍ عليه، وتعليقاتٍ حولَ شواهدِه، وذكرتُ ما عرفْتُهُ من مخطوطاتِ هذهِ المؤلّفات، ومن طبعاتِ المطبوع منها.

وبيَّنتُ فِي هذا البحثِ أيضًا مذهبَ الْمُرَادِيِّ النَّحْوِيِّ، فوضَّحْتُ مَوْقِفَهُ مِنَ البصريينَ والكوفيينَ، وحدَّدْتُ وجهتَه إزاءَ أُصولِ النَّحْوِ المختلفةِ مِنْ قرآنٍ، وقراءاتٍ، وحديثٍ، وشعرٍ، وقياسٍ، وإجماعٍ، وتعليلٍ. كما أبرزتُ ما له من آراءٍ واختياراتٍ.

❖ ثانيًا: النَّتائِجُ:

وَفِي ضَوْءِ دِرَاسَتِي: لِجُهُوْدِ الْمُرَادِيِّ وآرائِهِ النَّحْوِيَّةِ، تَوَصَّلْتُ – بِفَضْلِ اللهِ – إِلَى نتائجَ مِنْ أَهَمِّهَا مَا يَلِي:

أوَّلاً: أنَّ الْمُرَادِيَّ عَاشَ عصرَهُ، وَأَفادَ مِنْ عُلُوْمِهِ المتنوِّعة، وتمثَّلَ ثقافاتِ مجتمعه، يُعينه عَلَى ذلك حافظةٌ قويةٌ، وعقليَّةٌ منظمةٌ، تُنْبِئُ عنها مُؤَلَّفَاتُه، ويَشِي بِها ثناءُ المترجمينَ له.

ثَانِيًا: أنَّهُ تركَ أثرًا كبيرًا فِي الدِّراساتِ النَّحْوِيَّةِ من بعدِه، فقد تابعه ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ والمكوديُّ، والشَّيخُ خالد الأزهريُّ فِي كثيرٍ من آرائه. كما نقل الأُشْمُونيُّ الكثيرَ منه، واستشهدَ بآرائِه، بل إنَّ جُلَّ تنبيهات الأشمونيِّ مأخوذةٌ من تنبيهات الْمُرَادِيِّ، وكذلك فعل عبدُ اللهِ البيتوشيُّ فِي **صرف العناية** وغيرهم.

ثَالِثًا: أنَّ الْمُرَادِيَّ حرص عَلَى تحقيقِ الأهدافِ التَّعليميَّةِ التي تكوِّنُ طالبَ العلم تكوينًا علميًا وأخلاقيًا، كما حرص عَلَى سلامةِ الأُسلوبِ ووضوحه وسلاسته؛ لأنَّ الغايةَ التي استهدفها مِنْ وراءِ تأليف مصنفاته، هي مساعدة طالبِ العلمِ عَلَى تحصيلِ ملكة العربيَّة.

رابعًا: أنَّه لا يدعُ سُؤالاً فِي ذهنِ المتعلمِ أَوْ القارئِ إلاَّ وبذكره، ويُجيبُ عنه الجوابَ الوافِي، ويوردُ رَأْيَ العلماءِ، ثُمَّ يبين رأيَهُ فِي ذلكَ.

خامسًا: أنَّ الْمُرَادِيَّ تابعَ ابنَ مالكٍ فِي شرحِ التَّسهيلِ شَارِحًا مَا جَاءَ فِيه موضحًا ما استغلق من عباراته، مبينًا آراءَ ابنِ مالكٍ النَّحويَّة، والمسائلَ التي كان لابنِ مالكٍ رأيٌ خاص فِيها، مع احتفاظه بشخصيته العلميَّة فِي ذلك كلِّه، إذ لَمْ يكتفِ بإيضاحِ آراءِ ابنِ مالكٍ والإضافةِ إليها مستفيدًا من ثقافته اللغويَّة والنَّحْويَّة، وتسهيل المسائل التي ضمها الكتابُ وتوضيحها وجمع الآراء المتعلقة بها، بل ذهبَ إِلَى مخالفته فِي بعضِ المسائلِ معتمدًا عَلَى أصالتِه العلميَّة، وتنوعِ معرفته، وَسَعَة اطلاعه.

سادسًا: أنَّ **الْجنى الدَّاني** يُمثِّل قمة نتاج الْمُرَادِيِّ، منهجٌ متميِّزٌ فِي التَّأليف لم يسبقْ إليه استوفَى فِيه حروف المعاني، وضَبَطَها فِي فصولٍ وأبوابٍ انتظمَ سائرُهَا. فأتى من ذلكَ بشيءٍ عجيبٍ دالٍّ عَلَى عمقِ تفكيره وغزارةِ علمِه وَسَعَة اطلاعه.

سابعًا: نقلُ الْمُرَادِيِّ عَنْ كتبٍ معدودةٍ فِي الأمهاتِ أكسبَ كتبه مكانةً وأهمية، أهَّلتها لاحتلالِ موضعٍ عالٍ فِي المكتبةِ العربيَّة.

ثامنًا: بروزُ شخصيته فِي مصنفاته بشكلٍ واضحٍ، فلم يرتضِ كلَّ قولٍ أوْ رأيٍ للنُّحاةِ، وإنَّما عقَّبَ عَلَى الآراءِ برأيه الخاص.

تاسعًا: تميز مصنفاته بخصائصَ منهجية من أبرزها: ابتعاده عن التَّكرارِ والإعادةِ، وعدم اعتماده عَلَى طريقة واحدة فِي عرضِ المسائلِ المشروحةِ، وعنايته بالاستشهادِ، واهتمامه بالجدلِ والمناقشة.

عاشرًا: أنَّ الْمُرَادِيَّ بصريُّ المذهبِ فِي النَّحو؛ وذلك لأنَّه نهج نَهج البصريين، وسار عَلَى دربهم واستشهد بشواهدهِمْ، واستدل بأدلتهم، وهذا واضحٌ فِي جميعِ مصنفاته.

حَادي عشر: أنَّ الشَّاهدَ القرآني احتلَّ أعلَى مَرَاتبِ السَّماعِ عنده؛ وكانَ يأخذُ بجميع القراءاتِ وَلا يردُّ منها شيئا، ويدافع عنها، ويُقِيمُ الأدلَّةَ عَلَى أنَّ قراءاتِ القرآنِ لا تخرج عن العربيَّة، ولا تبتعد عن أصولِها، ولا يعبأ بطعنِ النُّحاةِ فِيها لمخالفتها قاعدةً لهم، فلا فرق عنده بين قراءة متواترة أو شاذة، فالقراءة سنة متَّبعة ينبغي الاعتداد بها؛ إذ إنَّها من القرآن، ومَا كانَ مِنَ القُرآنِ فهو أوْلَى بالقبول، ومَعَ أنَّه بَصْرِيُّ الْمَذْهَبِ إلا أنَّه لَمْ يقفْ ذلك الموقف الَّذي وقفَهُ شُيُوْخُ البصرةِ مِنَ القراءاتِ كَما بيَّنْتُ.

ثاني عشر: أنّه تأثرَ بابنِ مالكٍ فِي الاستشهادِ بالحديثِ النّبويِّ الشّريفِ، إلا أنّه كـان يتروّى فِي الأحاديثِ المحتجِّ بها، فإن سلمتْ روايتها وقوي سندها أخذ بها.

ثالث عشر: حرصه عَلَى نسبةِ الأحاديثِ إلَى رسولِ اللهِ ﷺ .

رابع عشر: اعتماده السّماعَ الصّحيح أساسًا للقياسِ، فإذا وافقَ القياسُ السّماعَ الصّحيحَ كان ذلك الغايةُ عنده، وإذا خالفَ السّماعُ الكثيرُ القياسَ رجّحَ السّماعَ عَلَى القياسِ، وحين يفاضل بين لغتينِ يختار أشيعهما وأقربهما إلى القياسِ، وحين يفاضل بين مذهبينِ يختار الأقربَ والأقوى فِي القياسِ، ويضعّفُ الأضعفَ فِي القياسِ.

خامس عشر: أنّهُ كانَ دائمَ الإشارةِ إلَى ما خرجَ عَلَى القياسِ، ويبين وجـهَ مخالفتـه القياس.

سادس عشر: اعتماده الرّواية الصّحيحة للشّاهدِ الشّعريِّ.

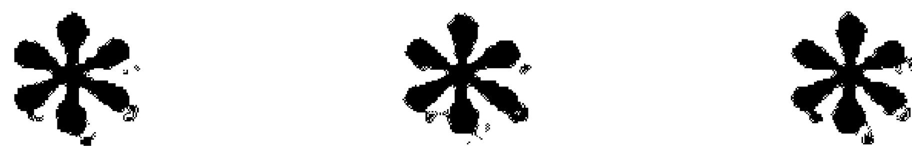
سابع عشر: عدم تفرقته بينَ شواهدِ البصريينَ الّذين هم أصحابه، وشواهدِ الكوفيينَ فِي تقريرِ ما يراه صوابًا.

ثامن عشر: أنّه اهتمَّ بالعلّةِ اهتمامًا كبيرًا، وعللهُ مِنَ العللِ التي تَطّردُ فِي كـلامِ العـربِ وتنساقُ إلَى قانونِ لُغتِهِمْ، وأنّهُ كان يفاضلُ بين العللِ إذا تعددتْ فِي المسألةِ الواحـدةِ ويختـارُ الرّاجحَ منها.

تاسع عشر: أنّ الْمُرَاديَّ إمامٌ نَحْـويٌّ كَبِـيرٌ مُجْتَـهِدٌ.

تِلْكَ أَهَمُّ النّتائجِ الّتِي اتّضحَتْ لِيْ فِي هـذا البَحْثِ، ويَبْقَى الْمُرَاديُّ ومصنفاتُهُ بعدَ ذَلكَ مَجَالاً رَحْبًا لِلْبَحْثِ النّحْويِّ، لِمَا فِيه مِنْ دُرَرٍ لَمّا تَنتظِم، ولِمَا لَهُ مِنْ أَهَمِّيَـةٍ فِـي الدّرَاسَاتِ العربيَّةِ.

وللهِ الحمدُ الكثيرُ عَلَى مَا هَدَى إليه ووفق.



الكَشَّافُ

كَشَّافُ الآياتِ القُرْآنيَّةِ الكرِيْمة

كَشَّافُ الحديث النَّبويّ الشَّريف

كَشَّافُ الأَشْعَار

كَشَّافُ أَقْوَال العَرَب وأَمثالهم

كَشَّافُ الأَعْلام

كَشَّـــافُ الآيَـــاتِ القُرآنيَّة

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة

يوسف

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
من الآية ٣١	مَا هَذَا بَشَرًا	٢٦٩
من الآية ٤٣	إن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُون	٢٤٨
من الآية٦٥	رُدَّتْ إِلَيْنَا	٢٢٢
صدر الآية٨٢	وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا	٢١٨،٢٢٣
من الآية ٨٥	تَاللهِ تَفْتَأُ	٢١٤
آية ٩٥	قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلالِكَ الْقَدِيمِ	٢٩٥
من الآية ١٠٠	وَقَدْ أَحْسَنَ بِي	١٨٢،١٨١

إبراهيم

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
من الآية ١	اللهِ ۞ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ	٢١٦
من الآية ٢٢	مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ	٢٤٣،٢٢٧

النحل

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
صدر الآية١٧	أَفَمَنْ يَخْلُقُ	١٥٢

الإسراء

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
من الآية ١	مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى	٢٥٤ ،٢٠٣

الكهف

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
من الآية ٣٣	كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا	١٩٣
من الآية ٥٠	بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً	٢٩٨
من الآية ٥٩	وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا	٣٢٢
من الآية ٩٦	آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا	٢٨٤

مريم

السجدة

كَشَّافُ الْحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ

الْحَدِيْث — رَقْمُ الصَّفْحَةِ

كَشَّـافُ الأَشْعَـارِ وَالأَرْجَـاز

كَشَّـــــافُ أَقوالِ العَربِ وَأَمْثالِهِمْ

رَقْمُ الصَّفْحَةَ

كَشَّافُ الأَعْلامِ

الْعَلَــم	رَقْمُ الصَّفْحَة

ثَبَتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ (*)

أوّلاً: المخطوطات:

❖ **شرح التسهيل**، للحسن بنِ أمّ قاسم المرديّ، مصوَّرة عن دار الكتب المصرية، رقم ١٢٦٢، نحو .

❖ **شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشّاطبية**؛ للمراديّ، مصوَّرة عن دار الكتبِ المصرية، رقم ٤٢ قراءات.

❖ **شرح المقصد الجليل في علم الخليل**؛ للمراديّ، مصوَّرة عن دار الكتبِ المصرية، رقم ٧٣م مجاميع عروض.

ثانيًا: الرسائل العلميَّة:

❖ **الجزء الأوّل من شرح التسهيل للمراديّ**؛ تحقيق الدّكتور/ أحمد محمد يوسف، رسالة دكتوراه، (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م). محفوظة في مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، رقم الفيلم ٢/٢٢٤/١(٢).، و بحوزتي نسخة منها.

ثالثًا: المطبُوعات:

إتحاف ذوي الاستحقاق، للمكناسيّ؛ تحقيق: حسين بركات، ط١ (الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٠هـ).

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد الدمياطي – ١١١٧هـ؛ تحقيق: د. شعبان إسماعيل، ط١ (بيروت: عالم الكتب ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

أخبار النّحويين البصريِّين؛ لأبي سعيد السيرافي؛ تحقيق الدكتور: محمد إبراهيم البنا (القاهرة: دار الاعتصام ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م).

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي – ٧٤٥هـ؛ تحقيق: رجب عثمان، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م).

(*) ممّا يَجْدُرُ التّنبيه إليه: أنني لَم أسجل الدّوريات التي رجعت إليها مع هذه المراجع، وإنّما اكتفيتُ بالإشارة إليها في حواشي الرِّسالة.

الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي؛ تحقيق: عبد المعين الملّوحي، (دمشق: مجمع اللغة العربية ١٣٩١هـ = ١٩٧١م).

أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور: فخر صالح قداره. ط١ (بيروت: دار الجيل ١٤١٥هـ =١٩٩٥م).

الأصمعيات، للأصمعي؛ تحقيق الشّيخ: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٣ (القاهرة: دار المعارف ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م).

الأصول في النّحو، لأبي بكر بن السّراج - ٣١٦هـ؛ تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١(بيروت: مؤسسة الرّسالة. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

إعراب القرآن، لأبي جعفر النّحّاس - ٣٣٨هـ؛ تحقيق: الدكتور. زهير غازي زاهد، (بغداد: مطبعة العاني. ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م).

الأعلام، خير الدّين الزركلي، الطبعة الثّالثة بدون تاريخ، والطبعة الثالثة عشرة (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٩٨م).

الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطّراوة؛ تحقيق: عياد الثبيتي. ط١(القاهرة: مطبعة المدني١٤١٤ هـ).

الاقتراح في علم أصول النّحو، لجلال للسّيوطيّ، (حلب: دار المعارف. بدون تاريخ).

أمالي ابن الشّجَري، لهبة الله بن علي بن الشجريّ-٥٤٢هـ؛ تحقيق الدكتور: محمود الطّناحي، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام؛ تحقيق الدكتور: عبد المجيد قطامش، ط١(مكة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م).

إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، لجمال الدّين القفطيّ-٦٢٤هـ؛ تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، (القاهرة: دار الفكر، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباريّ-٥٧٧ هـ، ومعه كتاب "**الانتصاف من الإنصاف**" لمحمد محيي الدّين عبد الحميد - ١٣٩٥هـ (بيروت: المكتبة العصرية ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م).

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق الشيخ: محمد محيي

الدِّين عبد الحميد، ط٦، (بيروت: دار إحياء التُّراث. ١٩٦٦م).

الإيضاح لأبي علي الفارسيِّ؛ تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط١(القاهرة: مطبعة التَّأليف ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م).

الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمر بن الحاجب النَّحويِّ-٦٤٦هـ؛ تحقيق: د. موسى بناي العليلي، (بغداد: وزارة الأوقاف ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

الإيضاح في علل النَّحو، لأبي القاسم الزَّجَّاجي-٣٣٧هـ؛ تحقيق الدكتور: مازن المبارك، ط٣، (بيروت: دار النفائس. ١٣٩٩هـ).

البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي؛ بعناية المشايخ زهير جعيد، وصدقي جميل، وعرفات العشَّا حسونة (بيروت: دار الفكر ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م).

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السَّابع، للشَّوكاني-١٢٥٠هـ، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ).

البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي، لعبيد الله بن أبي الرَّبيع الأشبيليّ-٦٨٨هـ تحقيق: د.عياد الثبيتي، ط١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي. ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطيُّ؛ تحقيق: محمد أبي الفضل، ط٢ (بيروت: دار الفكر ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

البلغة في تراجم أئمة النَّحو واللغة، لمجد الدِّين الفيروزابادي -٨١٧هـ؛ تحقيق: محمد المصري، ط١ (الكويت: مركز المخطوطات والتُّراث ١٤٠٧ هـ= ١٩٨٧م).

البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباريُّ؛ تحقيق: طه عبد الحميد طه، (القاهرة: الحلبي ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).

تاريخ الأدب العربي، د . عمر فروخ، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٤ م).

تاريخ آداب اللغة العربيَّة، لجرجي زيدان؛ تحقيق الدكتور: شوقي ضيف (القاهرة: دار الهلال ١٩٥٧م).

تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان؛ ترجمة: عبد الحليم النَّجار، ط٤ (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٦م).

التَّبصرة والتَّذكرة، لابن إسحاق الصيمريّ- من نحاة القرن الرَّابع الهجريّ؛ تحقيق

الدكتور: فتحي عليّ الدّين، ط١، (مكة: مركز البحث العلمي ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م).

التّبيان في إعــراب القرآن، لأبي البقاء العُكْبَرِيّ-٦١٦هـ؛ تحقيق: علي محمد البجاوي (القاهرة: البابي الحلبي بدون تاريخ).

التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين؛ لأبي البقاء العكبري ٦١٦هـ؛ تحقيق الدكتور: عبد الرحمن العثيمين، ط١ (الرياض: مكتبة العبيكان ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).

التّعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: عوض بن حمد القــوزي، ط١ (القاهرة : مطبعة الأمانة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).

تخليص الشّــواهد وتلخيص الفوائــد؛ لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق الدكتور: عبــاس الصالحيّ، ط١، (بيروت: دار الكتاب العربي ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م).

تذكــرة النّحاة، لأبي حيان الأندلسي- ٧٤٥ هـ؛ تحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م).

التذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيان؛ تحقيق: حسن هنــداوي، ط١ (دمشق: دار القلم ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).

تســهيل الفوائــد وتكميل المقاصــد، لابن مالك؛ تحقيق: مُحمد كامل بركات، ط١ (القاهرة: دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م).

التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ؛ تحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيري، ط ١(القاهرة: الزهراء للإعلام العربيّ ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدمامينيّ؛ تحقيق: محمد المفدى ط١(الرياض: مطابع الفرزدق ١٤٠٣هـ).

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أمّ قاسم المراديّ- ٧٤٩هـ؛ تحقيق الدكتور: عبد الرحمن سليمان، ط١، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٦هـ).

التيسير في القراءات السّبع، لأبي عمر عثمان الداني؛ تصحيح أوتريرتــزل، اســتانبول ١٩٣٠م طبعة مكتبة المثنى ببغداد (أوفست).

الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبيّ -٦٧١هـ، ط٢ (بــيروت: دار إحيــاء التُّراث ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).

الجبهة الإسلامية في عصر الحروب الصليبية، حامد غنيم أبو سعيد، ط ٢ (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م).

الجمل في النّحو، لأبي القاسم الزّجّاجي-٣٤٠هـ؛ تحقيق الدكتور: علي التوفيق الحمد، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م).

جَمْهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، ط١(بيروت: دار الكتب العلميَّة ١٤٠٣ هـ).

الجنى الدّاني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المراديّ ؛ تحقيق: طه محسن ط١ (جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م).

جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدِّين الإربليّ؛ تحقيق: حامد أحمد نيل (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م).

حاشية الخضري على ابن عقيل (القاهرة: المطبعة العامرة البهية ١٣٠٢ هـ).

حاشية السّجاعي على شرح ابن عقيل (القاهرة: المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٢هـ).

حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، محمد بن علي الصَّبان-١٢٠٦هـ؛ تحقيق: طه سعد (القاهرة: المكتبة التوفيقية. بدون تاريخ).

حاشية يس العليمي على شرح التصريح، ياسين زين الدِّين العليمي - ١٠٦١هـ، (القاهرة: الحلبي. بدون تاريخ).

الحجّة في القراءات السبع، لابن خالوية النحويّ؛ تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، ط٢، (بيروت: دار الشروق ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م).

الحجّة للقراء السَّبعة، لأبي علي الفارسيّ؛ تحقيق: بدر الدِّين القهوجي، وبشير حويجاتي، ط١ (دمشق: دار المأمون للتراث ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م).

الحركة الفكرية في مصر، لعبد اللطيف حمزة، ط٢ (القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٦٨).

حروف المعاني، لأبي القاسم الزّجّاجي؛ تحقيق الدكتور: علي توفيق الحمد، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م).

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسُّيوطيّ؛ تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٧هـ =١٩٦٨م).

أبو حيان النّحوي، د. خديجة الحديثي، ط١، (بغداد: مكتبة النهضة ١٣٩٥هـ= ١٩٦٦م).

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ-١٠٩٣هـ؛ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م)، وطبعة بولاق بمصر ١٢٩٩هـ.

الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني - ٣٩٢هـ؛ تحقيق: محمد علي النجار، (بيروت: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ).

دراسات في تاريخ المماليك البحرية، علي إبراهيم حسن، ط ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨م).

دراسات لأسلوب القرآن؛ للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، (مصر: مطبعة السعادة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

الدُّر المصون في علم الكتاب المكنون؛ للسَّمين الحلبي؛ تحقيق الدكتور: أحمد الخرَّاط، ط١(دمشق: دار القلم ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، لابن حجر العسقلاني - ٨٥٢هـ، (بيروت: دار الجيل. بدون تاريخ).

الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد الشنقيطي، ط١(القاهرة: مطبعة الخانجي ١٣٢٨هـ).

دولة بني قلاوون في مصر، سعيد عاشور، ومحمد سرور (القاهرة: مطبعة الاعتماد ١٣٦٦هـ).

ديوان أبي الأسود الدؤلي ؛ تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين (بغداد: ١٣٨٤هـ =١٩٦٤م).

ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس؛ شرح وتعليق محمد محمد حسين. ط٧، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٣م).

ديوان جميل بثينة؛ جمع وتحقيق الدكتور حسين نصار، ط١ (القاهرة: مكتبة مصر ١٩٦٧م).

ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري؛ تحقيق: سيد حنفي حسنين (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٧م).

ديوان ابن الدُّمينة؛ تحقيق: أحمد راتب النَّفّاخ (القاهرة: دار العروبة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م).

ديوان أبي دؤاد الإيادي (ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي؛ تأليف جوستاف فون جرنباوم).؛ تحقيق الدكتور: إحسان عباس، ط١ (بيروت: مكتبة الحياة ١٩٥٩م).

ديوان ذي الرُّمَّة، شرح الأمام أبي نصر الباهلي تحقيق الدكتور: عبد القُدُّوس أبو صالح، ط١ (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م).

ديوان رؤبة بن العجاج؛ تصحيح: وليم بن آلورت، (ضمن مجموع أشعار العرب). ليبسك١٩٠٢هـ).

ديوان زهير بن أبي سُلْمَى، صنعة ثعلب (بيروت: دار صادر، بدون تاريخ).

ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري (بغداد: مديرية الثّقافة العامة في وزارة الثّقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٦٨م).

ديوان عديّ بن زيد العبادي؛ تحقيق: محمد جبَّار المعيبد (بغداد: ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م).

ديوان عمر بن أبي ربيعة؛ بعناية الشيخ: محمد محيى الدِّين عبد الحميد -رحمه الله-، (القاهرة: مطبعة السَّعادة. ١٣٨٠هـ=١٩٦٠م).

ديوان الفرزدق، دار صادر. بيروت، بدون تاريخ، وطبعة الصَّاوي ١٣٥٤م.

ديوان كعب بن مالك الأنصاري؛ تحقيق الدكتور: سامي مكي العاني، ط١ (بغداد: مكتبة النهضة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م).

ديوان المتنبي، بالشرح المنسوب خطأ إلَى العُكْبَرِيّ؛ تصحيح المشايخ: مصطفى السَّقّا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي(بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ).

ديوان مجنون ليلى — قيس بن الملوح— ؛ جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، (القاهرة: مكتبة مصر، بدون تاريخ).

ديوان النَّابغة الجعدي؛ تحقيق: عبدالعزيز رباح، ط١، (بيروت: المكتب الإسلامي ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م).

ديوان النابغة الذبياني. صنعة ابن السكّيت؛ تحقيق الدكتور: شكري فيصل، (بيروت: ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م؛ وتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٧م).

ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، لحسين خوجة؛ تحقيق: الطاهر المعموري، تونس، الدار العربية للكتاب –).

رسالة في جُمل الإعراب، للمراديّ؛ تحقيق: سهير محمد خليفة، ط١(١٤٠٧هـ =١٩٨٧م).

رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي-٧٠٢هـ؛ تحقيق الدكتور: أحمد الخراط، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدون تاريخ).

الروض الأنف، للسهيليّ؛ ضبط: طه سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهريّة ١٩٧٢م).

السبعة في القراءات، لابن مجاهد؛ تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، ط٢ (القاهرة: دار المعارف.١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني-٣٩٢هـ؛ ت: د. حسن هنداوي، ط١، (دمشق: دار القلم ١١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

سَمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي، لأبي عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز)؛ تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي ط٢، (بيروت: دار الحديث ١٩٨٤م).

شجرة النّور الزّكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، ط٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، مصورة عن طبعة سنة ١٣٤٩هـ).

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي؛ تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، (دمشق: دار ابن كثير ١٤٠٦-١٤١٢هـ)، وتحقيق: لجنة إحياء التراث، (بيروت: دار الآفاق ، بدون تاريخ).

شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافي– ٣٨٥هـ؛ تحقيق الدكتور: محمد علي سلطاني. (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م).

شرح أشعار الهذليّين، صنعة أبي سعيد السُكّري؛ تحقيق: عبد الستار فرّاج، ومراجعة محمود شاكر (القاهرة: دار العروبة ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥م).

شرح الألفيّة؛ لابن النّاظم – ٦٨٦هـ؛ تحقيق محمد باسل ، ط١ (بيروت: دار

الكتب العلمية ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).

شرح ألفيّة ابن معطي، لابن القوّاس؛ تحقيق الدكتور: علي الشوملي، ط١(الرياض: مكتبة الخريجي ١٤١٠ = ١٩٩٠م).

شرح التسهيل، لابن مالك-٦٧٢هـ؛ تحقيق الدكتور: عبدالرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، ط١ (القاهرة: هجر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ -١٩٩٠م).

شرح جمل الزّجّاجي الشّرح الكبير، لابن عصفور الأشبيليّ- ٦٦٩هـ؛ تحقيق الدكتور: صاحب أبي جناح، (بغداد: وزارة الأوقاف. جـ١-١٤٠٠هـ -١٩٨٠م. جـ٢-١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).

شرح ديوان أبي تمّام، شاهين عطية، ط١، (بيروت: دار الكتب العلميّة١٤٠٧هـ).

شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدّين الاستراباذي-٦٨٦هـ؛ تحقيق المشايخ: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدّين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية. ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م).

شرح شذور الذّهب، لابن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب "**منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب**" تأليف: محمد محيي الدّين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م).

شرح شواهد مغني اللبيب، للسيوطيّ-٩١١هـ؛ تعليق: أحمد ظافر كوجان، (بيروت: دار مكتبة الحياة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م).

شرح صحيح مسلم -٢٦١هـ، للإمام النّووي - ٦٧٦ هـ؛ راجعه الشيخ خليل الميس (بيروت: دار القلم ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، لعبد الله بن عقيل-٧٦٩هـ، ومعه كتاب "**منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل**" تأليف الشيخ: محمد محيي الدّين عبد الحميد، ط٢٠، (القاهرة: دار التُراث ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدّين بن مالك؛ تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، ط١، (بغداد: نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م).

شرح قطر النّدى وبلُّ الصّدى، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب "**سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى**" تأليف محيي الدّين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية ١٤١١هـ = ١٩٩١م).

شرح الكافِية الشّافية، لجمال الدّين بن مالك؛ تحقيق الدكتور: عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، (مكة: مركز البحث العلمي. ١٤٠٢ هـ -١٩٨٢م).

شرح الكافِية، لرضيِّ الدّين الاستراباذي-٦٨٦هـ، (بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م).

شرح اللمع، لابن بَرْهَان العكبريّ؛ تحقيق: فائز فارس، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

شرح المفصل، لموفق الدّين بن يعيش -٦٤٣هـ، (بيروت: عالم الكتب، بدون تاريخ).

شرح المكوديّ على الألفِية، (مصر: المطبعة البهية ١٣٢٠ هـ).

شرح الواضحة فِي تجويد الفاتحة، للمراديّ؛ تحقيق: عبد الهادي الفضلي (بيروت: دار القلم ١٩٩٢م).

شرح هاشميات الكُمَيْت، لابن زيد الأسدي، تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي؛ تحقيق: داود سلوم، ونوري القيسي، ط٢، (بيروت: عالم الكتب. ١٩٨٦م).

الشّعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب).، لأبي علي الفارسيِّ -٣٧٧هـ؛ تحقيق الدكتور: محمود محمد الطّناحي، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

شعر الأحوص الأنصاري؛ جمع وتحقيق الدكتور: عادل سليمان جمال، ط١، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م).

شعر الأخطل؛ نشرة أنطون صالحاني، بيروت ١٨٩١م ، وصنعة السّكّري؛ بتحقيق : فخر الدين قباوة، (حلب: دار الأصمعي ١٩٧٠هـ =١٣٩٠م).

شعر الكُمَيْت بن زيد الأسدي؛ جمع وتحقيق الدكتور داود سلُّوم. (بغداد: مكتبة الأندلس ١٩٦٩م).

شواهد التّوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، لجمال الدين بن مالك؛ تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ).

الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)، لإسماعيل بن حماد الجوهري-٣٩٣هـ؛ تحقيق:

أحمد عبد الغفور عطار، ط٣ ، (بيروت: دار العلم للملايين. ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م).

صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري-٢٦١هـ؛ بعناية أبي صهيب الكرمي، (الرياض: بيت الأفكار الدّولية للنشر، ١٤١٩هـ).

صحيح سنن النسائي؛ تصحيح محمد ناصر الألباني، ط١، (الرياض: مكتبة التربية العربية لدول الخليج ١٤٠٨هـ).

صرف العناية في كشف الكفاية، لعبد الله البيتوشيّ، (مصر: دار إحياء الكتب العربية ١٣٤١ هـ).

ضرائر الشّعر، لابن عصفور الإشبيلي-٦٦٩هـ؛ تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، (بيروت: دار الأندلس ١٩٨٠م).

الضوء اللامع لأهل القرن السّابع، لشمس الدّين السخاوي-٩٠٢هـ، (بيروت: دار مكتبة الحياة. بدون تاريخ).

طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزُّبيدي- ٣٧٩هـ؛ تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢ (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٤م).

طبقات فحول الشّعراء، لمحمد بن سلام الجمحي-٢٣١هـ؛ شرح: محمود محمد شاكر، (القاهرة: مطبعة المدني ، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م).

علل النّحو، لابن الوراق؛ تحقيق: محمود الدرويش، ط١(الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠ هـ).

غاية النّهاية في طبقات القراء، لابن الجزري؛ نشر: برجستراسر،ط٣ ،(بيروت: دار الكتب العلمية١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م. عن الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ).

الفصول الخمسون، ليحيى بن معطي الْمَغْرِبي - ٦٢٨هـ؛ تحقيق الدكتور. محمود الطناحي، (القاهرة: عيسى الحلبي ١٩٧٧م).

فهرس المخطوطات المصورة في النّحو والصرف واللغة والعروض في جامعة الإمام محمد بن سعود، إعداد: د. علي حسين البواب، ط١ ، (الرياض: عمادة شئون المكتبات جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

فهرس دار الكتب المصرية (القاهرة: دار الكتب المصرية ١٣٤٥ هـ = ١٩٢٦ م).

فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس خزانة جامع الزيتونة، إعداد: سيد عبدالحفيظ منصور، ط١ (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م).

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية علوم اللغة العربية-النحو، إعداد: أسماء الحمصي، (دمشق: مجمع اللغة العربية ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م).

فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف في بغداد، إعداد: يحيى الجبُّوري، ط١ (بغداد: مطبعة الإرشاد ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م).

الفهرست، لابن النّديم، (بيروت: **دار المعرفة** ، بدون تاريخ).

الفوائد الضيائية، لنور الدّين عبد الرحمن الجامي - ٨٩٨هـ؛ تحقيق: د. أسامة الرّفاعي، (بغداد: وزارة الأوقاف ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م).

في أصول النّحو، لسعيد الأفغاني، ط٣، (جامعة دمشق ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م).

القصائد الهاشميات للكميت الأسدي، (القاهرة: مطبعة التمدن. ١٣٣٠هـ = ١٩١٢م).

الكافية في النّحو، لابن الحاجب النّحوي-٦٤٦هـ؛ تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط١ (جدة: دار الوفاء ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م).

الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد-٢٨٥هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: نهضة مصر ١٩٥٦م).

الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قَنبر (سيبويه).-١٨٠هـ؛ تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣(القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م).

الكشّاف، لأبي القاسم الزّمخشري (بيروت:دار المعرفة -).

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، استانبول ١٩٤١م.

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي القيسي-٤٣٧هـ؛ تحقيق: د. محيي الدّين رمضان، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م).

لباب الإعراب، لمحمد بن أحمد الإسفراييني-٦٨٤هـ؛ تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبدالرحمن، ط١ (الرياض: دار الرّفاعي ١٤٠٥هـ -١٩٨٤م).

لسان العرب، لابن منظور-٧١١هـ؛ تحقيق: عبدالله علي الكبير. محمد أحمد حسب الله. هاشم محمد الشاذلي، (القاهرة: دار المعارف بدون تاريخ).

لُمَع الأدِلة، لأبي بركات الأنباري-٥٧٧هـ؛ تحقيق: سعيد الأفغاني، (دمشق: مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م).

اللُمع فِي العربيَّة، لأبي الفتح عثمان بن جني-٣٩٢هـ، تحقيق: د. حسين محمد شرف، ط١ (القاهرة: عالم الكتب ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).

ما ينصرف ومالا ينصرف، لأبي إسحاق الزَّجَّاج-٣١١هـ؛ تحقيق: د. هدى قراعه، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١هـ = ١٩٧١م).

مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى-٢١٠هـ؛ تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط٢ (دمشق: مؤسسة الرسالة١٤٠١ هـ = ١٩٨١م).

مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني؛ تحقيق الشيخ: محمد محيى الدِّين عبد الحميد (بيروت: دار القلم -).

المحتسب فِي تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني؛ تحقيق: علي النجدي، وآخرين، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ).

المحرر الوجيز فِي تفسير كتاب الله العزيز، لعبد الحق بن عطية؛ تحقيق: المجلس العلمي بفاس، (المغرب: وزارة الأوقاف ١٤٠٣هـ =١٩٨٢م).

مختصر فِي شواذّ القراءات، لابن خالويه، نشره. براجستراسر، (القاهرة: المطبعة الرَّحمانية ١٩٣٤م).

المخصَّص، لأبي الحسن بن سيده-٤٥٨هـ، (بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ).

المدارس النَّحويَّة؛ للدكتور شوقي ضيف، ط٧ (القاهرة: دار المعارف١٩٩٢ م).

المدرسة النَّحويَّة فِي مصر والشام؛ للدكتور عبد العال سالم مكرم، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٠هـ -١٩٩٠م).

مراتب النَّحويين، لأبي الطيب اللغوي-٣٥١هـ؛ تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، (القاهرة: دار نهضة مصر ١٣٧٥هـ=١٩٥٥م).

المراديّ وكتابه توضيح مقاصد الألفية؛ للدكتور علي عبود السَّاهي، ط ١ (بغداد: مطبعة الجامعة ١٤٠٤ هـ).

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدِّين السُّيوطيّ-٩١١هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل وآخرين، ط٣ (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية).

المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي-٣٧٧هـ؛ تحقيق: محمد الشَّاطر أحمد محمد، ط١(القاهرة: مطبعة المدني ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي-٣٧٧هـ؛ تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، ط١ (بيروت: دار المنار ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي-٣٧٧هـ؛ تحقيق: محمد الشاطر أحمد، ط١١ (القاهرة: مطبعة المدني ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).

المسائل العَضُدِيَّات، لأبي علي الفارسي-٣٧٧هـ؛ تحقيق الدكتور: علي جابر المنصوري، ط١(بيروت: مكتبة النهضة العربية ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م).

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي-٣٧٧هـ؛ تحقيق: صلاح الدِّين السنكاوي، (بغداد: مطبعة العاني ، بدون تاريخ).

المسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي؛ تحقيق: إبراهيم السامرائي (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٤م).

المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١ (مكة: مركز البحث العلمي جـ١-١٤٠٠هـ. جـ٢-١٤٠٢هـ. جـ٣،٤-١٤٠٥هـ).

المستقصى في أمثال العرب، لجار الله الزَّمخشريّ – ٥٣٨ هـ، ط٢، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م).

مصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن نور الدِّين؛ تحقيق الدكتور: عائض العمري. ط١ (القاهرة: دار المنار للطبع والنشر ١٤١٤هـ).

مصادر الشِّعر الجاهلي وقيمتها التَّاريخيَّة، للدكتور. ناصر الدِّين الأسد، ط٨ (بيروت: دار الجيل ١٩٩٦م).

مصر في عهد دولة المماليك البحرية، سعيد عبد الفتاح عاشور (القاهرة: مكتبة النهضة

المصرية ١٩١٩م).

معاني الحروف، لأبي الحسن الرُّماني-٣٧٤هـ؛ تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، ط٣، (جدة: دار الشوق. ١٤٠٤ هـ =١٩٨٤م).

معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى قراعة، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١١هـ).، وتحقيق: د. فائز فارس، (الكويت: ١٤٠١هـ -١٩٨١م).

معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم السري الزَّجَّاج؛ ت: عبد الجليل شلبي (بيروت: عالم الكتب ١٤٠٨ = ١٩٨٨م).

معاني القرآن، للفرّاء-٢٠٧هـ، تحقيق المشايخ: محمد علي النَّجار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح شلبي، وعلي النَّجدي ناصف، (بيروت: دار الشروق ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م).

معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط٣ (بيروت: دار الفكر ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م).

معجم البلدان، لياقوت الحموي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٧٩ م).

معجم شواهد العربية؛ لعبد السلام محمد هارون، ط١(القاهرة: مكتبة الخانجي ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢).

معجم شواهد النَّحو الشِّعرية؛ للدكتور: حنَّا جميل حداد، ط١ (الرياض: دار العلوم ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م).

معجم المؤلفين، لعمر رضا كَحَّالة، (بيروت: دار إحياء التراث ١٣٧٦هـ =١٩٥٧م).

معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف سركيس (مكتبة الثقافة الدينية ـــ).

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: مؤسسة جمال ١٣٧٦هـ -١٩٥٧م).

معجم وفيات مشاهير الأعلام. بيار يوسف قليمة، ط١(بيروت:دار السلوى٢٠٠٠م).

مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث، بدون تاريخ).

مفتاح السَّعادة ومصباح السِّيادة، لطاش كبرى زاده (بيروت: دار الكتب العليمة –).

المفصل في علم العربية، لجار الله الزَّمخشريّ-٥٢٨هـ، تقديم وتعليق: د. محمد عز الدّين السعيدي، ط١ (بيروت: دار إحياء العلوم ١٤٠٠هـ = ١٩٩٢م).

المفضليات، للمفضل بن محمد الضبي-١٧٨هـ؛ تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٧، (القاهرة: دار المعارف ١٩٦٤م).

المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتَّجويد، لابن أمّ قاسم المراديّ؛ تحقيق الدكتور: علي حسن البواب، ط١(عمان: مكتبة المنار الأردنية ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

المقاصد النّحوية في شرح شواهد الألفية، لمحمود العيني. مطبوع على هـامش خزانـة الأدب للبغداديّ (بيروت: دار صادر . بدون تاريخ).

المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني-٤٧١هـ؛ تحقيق الدكتور: كاظم بحر مرجان، (بغداد: وزارة الثقافة ١٩٨٢م).

المقتضب، لأبي العباس المبرد-٢٨٥هـ؛ تحقيق الشَّيخ: محمد عبد الخالق عضـيمة، ط٢ (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلاميَّة ١٩٦٦م).

المقدّمة الجزُوليّة في النّحو، لأبي موسى الجزولي-٦٠٧هـ؛ تحقيق الدكتور: شعبان عبد الوهاب محمد، ط١ (القاهرة: مطبعة أم القرى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

المقرب، لابن عصفور الأشبيلي-٦٦٩هـ؛ تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبـد الله الجبوري، (بغداد: مطبعة العاني ١٣٩١هـ = ١٩٧١م).

منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، لعبد الكريم الفكون؛ تحقيـق: أبي القاسم سعد الله، ط١ (بيروت: دار المغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ).،

موصل الطلاب إلى قواعـد الإعـراب، للشيخ خالد الأزهري؛ تحقيق: مُحمد إبراهيم سليـم (القاهرة: مكتبة ابن سينا ــ).

نتائج الفكر في النّحو، لعبد الرحمن السُّهيلي-٥٨١هـ؛ تحقيق: د. محمـد البنـا، ط٢، (القاهرة: دار الاعتصام –).

نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباريّ – ٥٧٧هـ؛ تحقيـق: إبـراهيم السامرائي، ط٣ (الأردن: مكتبة المنار ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، (القاهرة: دار التّنوة الجديدة –).

النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد الجزري-٨٣٣هـ، أشرف على تصحيحه الشيخ: علي محمد الضباع، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ).

النحو الوافي، لعباس حسن، ط٥ (القاهرة: دار المعارف –).

النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسيّ-٧٤٥هـ؛ تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدّين بن أحمد النويري، (القاهرة: دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م).

هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين).، لإسماعيل باشا البغدادي، (القاهرة: دار الفكر. ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).

ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النّحوي؛ للدكتور علي فودة، ط١ (الرياض: عمادة شئون المكتبات: جامعة الملك سعود ١٤٠٥ هـ).

ابن هشام الأنصاري وأثره في النحو العربي؛ د. يوسف الضّبع ط١، (القاهرة: دار الحديث١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدّين السيوطيّ؛ تحقيق الدكتور: سالم مكرم ط١(القاهرة: عالم الكتب١٤٢١ هـ).

الوافي بالوَفيات، لصلاح الدّين بن أيبك الصَّفدي - ٧٦٤هـ، بعناية: هلموث ريتر وآخرين، ط٢، ١٤٠٢ = ١٨٨٢م.

الوسيط في تاريخ النّحو، د. عبد الكريم محمد الأسعد ط١ (الرياض : دار الشّوّاف ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).

وَفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لابن خلكان - ٦٨١هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، (بيروت: دار صادر ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م).

الوَفيات، لأبي العباس أحمد بن علي الخطيب القسنطيني؛ تحقيق: عادل نويهض، ط١ (بيروت: دار الأفاق الجديدة ١٩٧١م).

مَسْرَدُ الْمُحْتَوَيَاتِ

تَـــمَّ بِحَمْـــدِ اللهِ